



مخبر الدراسات في الرقمنة
وصناعة المعلومات الإلكترونية
بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق
L.E.N.I.E.B.A.D



جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tebessa

مجلة فصلية دولية محكمة تصدر عن مخبر الدراسات في الرقمنة
وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق
بجامعة العربي التبسي- تبسة "الجزائر"

مجلة بيبليوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات

The Journal of Bibliophila for Library and Information Studies



جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tebessa



LABORATORY OF STUDIES IN DIGITIZATION
AND ELECTRONIC INFORMATION INDUSTRY IN
LIBRARIES, ARCHIVES AND DOCUMENTATION
L.E.N.I.E.B.A.D

International quarterly journal issued by Laboratory of studies,
in digitization and electronic information industry in libraries
archiving and documentation at the larbi Tébessi University -Tebessa

مجلة بيبليوفيليا

لدراسات المكتبات و المعلومات

The Journal of Bibliophila

for Library and Information Studies

العدد
03



N°
03

عدد الصفحات: 320



جميع حقوق الطبع محفوظة

العنوان: حي فيلاي ع (د) رقم 4 قسنطينة - الجزائر

هاتف ثابت/ فاكس: 0021331922469

هاتف نقال: 00213770378867

البريد الإلكتروني: souhamedition@yahoo.fr

مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات

ببليوفيليا

The Journal of Bibliophilia for Library and Information Studies

Bibliophilia

مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات مجلة فصلية دولية محكمة تصدر عن مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق - جامعة العربي التبسي - تبسة.

- الأبحاث والدراسات والمقالات المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، وتخضع للتحكيم العلمي الأكاديمي.
- ترتيب نشر الأبحاث والدراسات والمقالات بالمجلة يخضع لضرورات الإخراج الصحفي وليس للمفاضلة العلمية.

العنوان: مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات - مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق - جامعة العربي التبسي - تبسة. طريق قسنطينة 12002. تبسة- الجزائر.

البريد الإلكتروني للمجلة:

Bibliophilia.journal@gmail.com

ببليوفيليا

مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات

Bibliophilia

The Journal of Bibliophilia for Library and Information Studies

قواعد وضوابط النشر في المجلة

مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات مجلة علمية فصلية أكاديمية محكمة متخصصة ذات الرقم المعياري الدولي: ISSN 2661-7781 تصدر عن مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق. تُعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان علوم المكتبات والمعلومات والأرشيف والتوثيق، الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، والتخصصات ذات العلاقة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية. و عملاً بالشروط المتعارف عليها في الدوريات العلمية، توصي هيئة تحرير المجلة على ضرورة التقيد بالتعليمات الآتية قبل إرسال المقال:

قواعد وشروط النشر المعتمدة:

- 1- أن يكون المقال المرسل للنشر أصيل و يتميز بالإضافة العلمية و ضمن مبادئ المجلة.
- 2- أن يكون المقال المرسل جديدا لم يسبق نشره أو مقدا للنشر لدى أي جهة أخرى ويقدم إقرارا بذلك.
- 3- أن يكون المقال في حدود (10 إلى 20) صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والملاحق.
- 4- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس.
- 5- يجب أن تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة العلمية والأكاديمية والبلد التابع لها، وكذا المخبر المنتسب إليه، والبريد الإلكتروني بخط Sultan medium حجم 16 لعنوان الرئيسي و حجم 14 للعنوان الفرعي بالنسبة للغة العربية أما اللغة الأجنبية فيخط Times New Roman بحجم 14.
- 6- لا بد أن يدرج ضمن المقال ملخصين باللغة العربية والإنجليزية و كذا الكلمات المفتاحية في نهاية كل ملخص، الملخصين مجتمعين في حدود مائتي كلمة (بحيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط Sakkal majalla حجم 14 للملخص العربي و 12 Times New Roman للملخص باللغة الانجليزية).
- 7- تُكتب المادة العلمية العربية بخط نوع Sakkal majalla حجم 14 بمسافة 1.15 بين الأسطر، العنوان الرئيسي 14 simplified Arabic الفرعية 12 Gras، وعنوان المقال يكتب بخط Sultan medium حجم 14 أما العنوان الفرعي له فيكتب بخط Sakkal majalla حجم 14 Gras .

8- هوامش الصفحة أعلى 2.5 وأسفل 2.5 وأيمن 3 وأيسر 3، رأس الورقة 2، أسفل الورقة 2 حجم الورقة عادي (A4).

9- يرقم التمهيش والإحالات بطريقة آلية في نهاية المقال. و يُلزم الكاتب باحترام أبجديات التوثيق و ترتيب المراجع بطريقة و الكيفية المتعارف عليها، ونظرا لاختلاف طبيعة البحوث تماشيا مع مجالات المجلة و عملاً بالتقاليد العلمية المعمول بها في الكثير من الدوريات والمجالات العلمية، تولي الهيئة المشرفة على المجلة أهمية كبيرة لنشر البحوث و الدراسات الميدانية، على أن تتوفر على أهم العناصر المتعارف عليها: مقدمة، الإشكالية، فروض الدراسة أهداف الدراسة و أهميتها، حدود الدراسة، تحديد مصطلحات الدراسة، الإطار النظري، الدراسات السابقة إجراءات الدراسة الميدانية، تتضمن: منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات الدراسة، إجراءات التطبيق الأساليب الإحصائية عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، خاتمة ومقترحات علمية، ودراسات مستقبلية، قائمة المراجع والمصادر. أما الدراسات والبحوث النظرية التحليلية يجب أن تتوفر على مخلص كما هو منصوص عليه في الشروط أعلاه، مقدمة يُبين فيها الكاتب مشكلة الدراسة و أهميتها مبرزا الإضافة العلمية المستقاة محترماً في ذلك العناصر الرئيسية و الفرعية للموضوع ليخلص في النهاية إلى تقديم خاتمة، و في النهاية يعرض قائمة المصادر والمراجع.

10- بالنسبة لرسوم البيانية والإشكال التوضيحية في مختلف البحوث ترقم ترقيماً متسلسلاً بحيث تكتب عناوينها أسفلها، ونفس الشروط بالنسبة للجدول ترقم ترقيماً متسلسلاً حسب ورودها في المقال، أما التحليل والتعليق والملاحظات التوضيحية فتكتب في أسفل كل الجدول.

11- المقالات التي لا تحترم الشروط المذكورة تعد مرفوضة و يتم إعادتها من أجل إعادة صياغتها حسب شروط وضوابط النشر في المجلة.

ضوابط تحكيم الأعمال ومراجعتها:

1. لإجازة نشر المقالات المرسله إلى المجلة تخضع إلى فحص و التدقيق الأولي من قبل هيئة التحرير، لتحديد مدى التزامها بشروط النشر والقواعد ويحق لهيئة التحرير عدم قبول و رفض نشر مقال.
2. تخضع جميع المقالات للخبرة من طرف مُحكمين اثنين من بين الهيئة الاستشارية والعلمية للمجلة ذوي خبرة بمجال موضوع المقال لمراجعتها وتحديد مدى صلاحيته للنشر. و في حالة عدم اتفاق المحكمين يحال المقال إلى محكم ثالث أين يكون رأيه مرجحاً لقرار رئيس التحرير في قبول أو رفض المقال. وهنا يلتزم و يتقيد الباحث بالتعديلات المطلوبة.
3. لا يقدم الباحث أي رسوم مقابل تحكيم أو نشر مقاله، ويحصل كل باحث على شهادة بالنشر في المجلة في حال نشر مقاله بأحد أعداد المجلة.
4. المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن رأي أصحابها فقط، ويتحمل أصحابها المسؤولية الأخلاقية والقانونية لأي خرق في أخلاقيات البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية.
5. جميع الحقوق محفوظة لمجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات الصادرة عن مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق بجامعة العربي التبسي - تبسة.

ملاحظة:

تستقبل هيئة التحرير المقالات عبر البريد الإلكتروني للمجلة العلمية على العنوان التالي:

Bibliophilia.journal@gmail.com

هيئة التحرير

هيئة التحرير

<p>أ.د. بودلاعتة عمار (الجزائر) مدير جامعة العربي التبسي - تبسة المدير الشرفي</p>
<p>د. منير الحمزة (الجزائر) قسم علم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة <i>Mounir.elhamza@gmail.com</i> رئيس التحرير</p>
<p>د. جمال شعبان (الجزائر) قسم علم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة <i>Djamelchabane12@gmail.com</i> مدير التحرير</p>
<p>أ. حمزة لعجال قسم علم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة <i>Hamza.laadjal12@gmail.com</i> الأمانة العامة</p>
<p>أ. نبيلة دغبوج قسم علم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة <i>nabiladaghboudj@gmail.com</i> الأمانة العامة</p>



اللجنة الاستشارية

أ.د. عبد المالك بن السبتي (الجزائر) معهد علم المكتبات والتوثيق- جامعة قسنطينة-02.
أ.د. بوبكر حفظ الله (الجزائر) كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- جامعة تبسة
أ.د. دحمان مجيد (الجزائر) مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني- الجزائر
أ.د. مختار بن هندة (تونس) المعهد العالي للتوثيق - جامعة منوبة
أ.د. نزهة بلخياط (المغرب) مدرسة علوم المعلومات - الرباط
أ.د. نعيمه حسن جبر (سلطنة عمان) جامعة السلطان قابوس
أ.د. محمد فتحي عبد الهادي (مصر) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة القاهرة
أ.د. سحر يوسف (مصر) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة القاهرة
أ.د. حسن عواد السريحي (السعودية) قسم علم المعلومات- جامعة الملك عبد العزيز
أ.د. محمود حسين الوادي (الأردن) - جامعة الزرقاء
أ.د. طلال ناظم الزهري (العراق) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة المستنصرية
أ.د. فاضل عبد الرحيم (السودان) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة النيلين
أ.د. ماجدة عزو (ليبيا) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة طرابلس



اللجنة العلمية

<p>Pr. Khaldoun Zreik (France) Digital humanities department University paris 8 kzreik@gmail.com</p>	<p>د. خديجة أولم (الجزائر) قسم علم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة oulmk@yahoo.fr</p>
<p>Pr. Bernard Dione (Sénégal) Ecole de bibliothécaires, archivistes et documentalistes – (EBAD)- Université de cheikh anat. – Dakar Bernard.dione@ucad.edu.sn</p>	<p>د. منير الحمزة (الجزائر) قسم علم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة Mounir.elhamza@gmail.com</p>
<p>Pr. Ismail Abdullahi (Usa) North carolina central university School of library and information sciences iabdullahi@ncu.edu</p>	<p>د. جمال شعبان (الجزائر) قسم علم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة Djamelchabane12@gmail.com</p>
<p>Dr. Fouad Bendifallah (Canada) Cs des laurentides- québec- canada bendifallahf@cslaurentides.qc.ca</p>	<p>د. أكرم بوطورة (الجزائر) قسم علم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة Akrem.boutora@gmail.com</p>
<p>أ.د. شريف شاهين كامل (مصر) قسم المكتبات والمعلومات - جامعة القاهرة - مصر S_shaheen@cu.edu.eg</p>	<p>د. سوهام يادي (الجزائر) قسم علم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة souhembadi@yahoo.fr</p>
<p>أ.د. عمر همشري (الأردن) قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الزرقاء - الأردن Oham53@yahoo.com</p>	<p>د. ميلود العربي حجار (الجزائر) قسم المكتبات والعلوم الوثائقية - جامعة وهران 01 Larbibenhadjarmiloud98@gmail.com</p>
<p>أ.د. سيف بن عبد الله الجابري (سلطنة عمان) مدير مركز المعلومات - جامعة السلطان قابوس saljabri@squ.edu.om</p>	<p>أ.د. دحمان مجيد (الجزائر) مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني- الجزائر Dahmane.science@gmail.com</p>
<p>أ.د. علاء عبد الستار مغاوري (مصر) قسم المكتبات والمعلومات - جامعة المنصورة - مصر alaamagawry@gmail.com</p>	<p>د. محاجبي عيسى (الجزائر) قسم المكتبات والتوثيق- جامعة الجزائر 02. Mehadjbi_aissa@yahoo.fr</p>

<p>د. طارق الورفلي (تونس) المعهد العالي للتوثيق - جامعة منوبة Tarek_ouerfelli@yahoo.fr</p>	<p>د. بنت النبي شايب دراع ثاني (الجزائر) قسم المكتبات والعلوم الوثائقية - جامعة وهران 01 chaibdraatani@gmail.com</p>
<p>د. أمّنة المداني (تونس) المعهد العالي للتوثيق - جامعة منوبة Madani_emna@yahoo.fr</p>	<p>د. عبد القادر كداوة (الجزائر) جامعة زيان عاشور - الجلفة kadaoua@gmail.com</p>
<p>د. رمضان العيص (ليبيا) قسم المكتبات والمعلومات - جامعة بنغازي - ليبيا ramelaiess@gmail.com</p>	<p>د. سهيلمة مهري (الجزائر) جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة Mehri_num@yahoo.fr</p>
<p>أ.د. سعد الزهري (السعودية) قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الملك سعود - السعودية sazzahri@ksu.edu.sa</p>	<p>د. بلقاسم مزبوة (الجزائر) قسم علم الاجتماع - جامعة العربي التبسي - تبسة b.mezioua@gmail.com</p>
<p>د. أميرة علاء الدين صالح محمد (السودان) كلية الآداب والدراسات الإنسانية - جامعة دنقلا - السودان Ameira06005@yahoo.com</p>	<p>د. بونيف محمد لمين (الجزائر) جامعة محمد بوضياف - المسيلة polobml@yahoo.fr</p>
<p>د. بشاير الرندي (الكويت) قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت - الكويت balrandi@gmail.com</p>	<p>د. فارس شاشة (الجزائر) جامعة محمد مين دباغين - سطيف fareschacha@yahoo.fr</p>
<p>د. محند الدين عيواز (الجزائر) قسم علوم الإعلام والاتصال والمكتبات - جامعة قالمة - الجزائر a_mohand@hotmail.com</p>	<p>د. نوار بورزق (الجزائر) قسم علم الاجتماع - جامعة العربي التبسي - تبسة Bn12400@gmail.com</p>
<p>د. رحاب فايز أحمد سيد يوسف (مصر) قسم علوم المعلومات - جامعة بني سويف - مصر Dr.rehab.yousef@art.bsu.edu.eg</p>	<p>أ.د. محمد صحابي (الجزائر) قسم المكتبات والعلوم الوثائقية - جامعة وهران 01 Mohamedsahbi74@yahoo.fr</p>
<p>د. السعيد بو عافية (الجزائر) جامعة محمد خيضر - بسكرة boufiasaide@yahoo.com</p>	

كلمة العدد

تخصص المكتبات من التخصصات العلمية التي لا تعرف حدودا فاصلة بينها وبين مختلف المجالات العلمية فهو تخصص يعالج بالبحث والدراسة الميدانية مختلف المواضيع. وإيماننا من الباحثين في هذا المجال بوجود دور لهم ولتخصصهم في معالجة جانب من جوانب مختلفة الموضوعات الاجتماعية والإنسانية والتقنية فهم يسعون دوما إلى تقديم البرهان والحلول وفق المنهج العلمي كمهتمين بالمعلومة أيا كان مجالها لاسيما تلك المعلومات العلمية والتقنية فهدفهم نشر وبث المعلومات والإسهام في ترقية البحث العلمي وحتى المهني.

ومجلة ببليوفيليا لا تخرج عن هذا المسار إذ تواصل الصدور في هذا الثالث بعد أن قدمت في العدين السابقين مواضيع مهمة ودقيقة تعالج قضايا الساعة في حقل المعلومات الذي يلامس مختلف جوانب المعرفة.

ولقد سعى فريق المجلة من مشرفين ومحكمين على أن تتسم كل المقالات المقبولة للنشر بالجدية والدقة العلمية المتماشية مع شروط النشر العلمي مؤكدين في مسار المجلة فضلا عن هذا الشرط التركيز على الأمانة العلمية.

كل هذا يترجم رغبة وقناعة الفريق المشرف على المجلة أن يسهم مع الباحثين الذين يتفضلون بإرسال أبحاثهم ومقالاتهم للنشر فيها، في ترقية البحث العلمي في الجزائر عموما وفي تخصص علم المكتبات بالتحديد.

نتمنى أخيرا أعزاءنا القراء من جامعين أساتذة وباحثين وطلبة ومهتمين بما ينشر من مواضيع في المجلة أن نكون عند حسن شغفكم المعرفي من خلال ما نقدمه بعد التدقيق والتمحيص للمقالات في هذا العدد.

د. أولم خديجة

رئيسة فرقة بحث التسيير الإلكتروني للوثائق
ورقمنة التراث الثقافي والتاريخي في الجزائر



المحتويات

Contents

الصفحة page	عنوان المقال/ المؤلف Title of the article
17	إعادة هندسة العمليات وإمكانية تطبيقها في المكتبات الجامعية العراقية: دراسة حالة للمكتبة المركزية في جامعة ذي قار <i>Re-engineering processes and their applicability in Iraqi university libraries: A Case Study of the Central Library at Dhi Qar University</i> أ.م.د. رشيد حميد مزيد- الكلية التقنية ذي قار أ.م.د. عبد اللطيف هاشم خيري
35	التسويق الالكتروني لخدمات المكتبات الأكاديمية: المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة بومرداس نموذجًا <i>E-marketing for academics libraries services : A model of The central library of the University of Amohamed Bouguerra Boumerdes</i> د. لعمروس أمال- جامعة الجزائر 02 د. محاجبي عيسى- جامعة الجزائر 02
57	فرص الاستفادة من سرعة النفاذ الحر للمعلومات في ترقية البحث العلمي بالدول العربي <i>Opportunities To Benefit From speed of Open access to information In The Promotion Of Scientific Research In Arab Countries</i> د. رحاب فايز أحمد سيد- جامعة بني سويف- مصر أ. عمر حوتية- جامعة أدرار- الجزائر
91	الأدوار الجديدة للمتخصصين في علوم المكتبات: في ظل التحولات الكبرى <i>New Roles of Library Specialists at the Beginning of New Transformations</i> د. باشوية سالم- جامعة 08 ماي 1945 - قلمة
109	تقييم الإنتاج العلمي الجزائري في قاعدة البيانات scopus <i>Evaluation of Algerian scientific production in the scopus database</i> د. شاشة فارس- جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 الباحثة. بلحاج عائشة باية- جامعة محمد خيضر- بسكرة

143	<p>الاستثمار في روبوتات الدردشة (Chatbots) لتقديم خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة تطبيقية بالمكتبة المركزية لجامعة وهران 1</p> <p><i>Chatbots Investment in Providing Information Services in Algerian Academic Libraries: A Practical Study at The Central Library of Oran 1 University</i></p> <p>ط.د. عبد الرزاق بركات- جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر ط.د. حافي الجيلاني- جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر</p>
167	<p>الضبط الاستنادي وملفات الاستناد: دراسة استرجاعية لتجربة الجزائرية</p> <p><i>Authority control and Authority file astudy restrospective in Algeria</i></p> <p>د. بوشطة رحمونة- جامعة وهران 1</p>
199	<p>الأرشيف في المؤسسات الإعلامية وضرورة التحول نحو الرقمنة</p> <p><i>Archive in media Institutions and the need to shift towards digitization</i></p> <p>د. منير طيبي - جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر</p>
215	<p>الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا ودوره في كتابة وإعادة صياغة تاريخ الجزائر</p> <p><i>The Algerian archive in France and its role in writing and rewriting the history of Algeria</i></p> <p>الباحث. وافي عيسى- جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس- الجزائر</p>
227	<p>اقتناء مجموعات المكتبات الجامعية الجزائرية في إطار الصفقات العمومية: دراسة وصفية وتحليلية</p> <p><i>Acquisition of collections in Algerian university library in the context of public contract: Descriptive and analytical study</i></p> <p>د. عمر شابونية- جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر د. شواو عبد الباسط- جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2، الجزائر</p>
251	<p>الأداء النفسي والتطوري والتكنولوجي للأستاذ الجامعي في تخصص علم المكتبات والمعلومات</p> <p><i>Psychological, developmental and technological performance of the university professor in the field of library science and information</i></p> <p>الباحثة زاوي ميمونة- جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر</p>
269	<p>واقع كشف دوريات الجامعات العربية بقاعدة بيانات الاستشهادات المرجعية العالمية Web Of Science : دراسة تحليلية</p> <p><i>The Situation of Indexing Arab Universities' Periodicals in Global Citation Database, Web of Science: An Analytical Study</i></p> <p>أحمد محمد علي عبد المختار- كلية الآداب- جامعة المنيا</p>
301	<p><i>Evaluation de l'usage du portail du SNDL par les chercheurs académiques : cas des enseignants de la faculté des sciences humaines et sociales de l'université de Guelma</i></p> <p>تقييم استخدام بوابة النظام الوطني للتوثيق علي الخط: من وجهة نظر اساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة قالمة Dr. AYOUAZ Mohand Zine - l'université 8 mai 1945 de Guelma</p>

إعادة هندسة العمليات وإمكانية تطبيقها في المكتبات الجامعية العراقية: دراسة حالة للمكتبة المركزية في جامعة ذي قار

Re-engineering processes and their applicability in Iraqi university libraries: A Case Study of the Central Library at Dhi Qar University

أ.م.د. عبد اللطيف هاشم خيري
قسم المعلومات والمكتبات/ الجامعة
المستنصرية
prof_khairi@yahoo.com

أ.م.د. رشيد حميد مزيد
الكلية التقنية/ ذي قار

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/20

تاريخ الإرسال: 2019/08/08

ملخص

يهدف البحث الى تحديد المتطلبات المسبقة لتطبيق عملية إعادة هندسة العمليات (*BPR: Business Process Reengineering*) والسعي لنشر وتعزيز ثقافة هذا المفهوم والتعريف به وبأهميته وأهدافه. واقتراح طريقة أو خطة لإعادة هندسة الخدمات ومصادرها للمكتبة المركزية لجامعة ذي قار. أعتد البحث المنهج الوصفي التحليلي والقائم على دراسة الحالة.

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج كان من أبرزها :-

- من بين العديد من الحلول الممكنة للاستمرار هي إعادة هندسة الخدمات المكتبية والتغيير هو الحاجة الأساسية، ويعني البدء من جديد حيث جلبت *BPR* اليوم تغيرات شاملة في عالم المعلومات وهذا التغيير الشامل والجذري هو السائد في حال المكتبات ومراكز المعلومات لذا يعد تطبيق *BPR* جزء لا غنى عنه في تطوير نظم المكتبات الحديثة وتنظيمها وإدارتها وخدماتها.
 - التغيرات في كل من تكنولوجيا المعلومات واحتياجات المستخدمين من المعلومات تجعل من الضروري إعادة تقييم وإعادة هندسة العمليات لعمل المكتبات لتمكينها من تحقيق هدفها.
 - أن عملية إعادة الهندسة هي عملية مستمرة من خلال جمع البيانات وتحليلها وقياس رضا المستخدمين الدوري ولا بد ان يكون التغيير المستمر هو التغيير المخطط له.
- وجاء البحث بعدد من المقترحات كان من أهمها:
- على المكتبات الجامعية أن تعمل بجدية لتوفير المعلومات اللازمة والمطلوبة لتلبية الحاجات الملحة للمستخدمين.
 - من الأهمية بمكان بالنسبة لمستقبل المكتبات هو محاولة العمل في إنشاء مكتبة حقيقية بدون جدران تستخدم طرقاً جديدة لمعالجة البيانات والمعلومات.

الكلمات المفتاحية: اعادة هندسة العمليات؛ المكتبات الجامعية؛ العراق.

Abstract

*The aim of the research is to identify the prerequisites for the process of re-engineering processes and seek to spread and promote the culture of this concept and to define its concept, importance and objectives. And propose a method or plan for the re-engineering of services and their sources to the Central Library of the University of **Dhi Qar**. The research adopts descriptive analytical methodology based on the case study.*

The research reached a number of results, the most prominent of which were:

- Among the many possible solutions for the continuation is the re-engineering of library services and change is the basic need, and means to start again, as BPR today brought comprehensive changes in the information world and this comprehensive and radical change is prevalent in the case of libraries and information centers so BPR application is an indispensable part In the development, organization, management and services of modern library systems

- Changes in both information technology and information needs of users make It is necessary to re-evaluate and re-engineer library operations to enable them to achieve their goal.

- The process of re-engineering is a continuous process through the collection and analysis of data and measuring the satisfaction of periodic beneficiaries and must be continuous change is planned change.

The research came with a number of proposals, the most important of which were:

- University libraries must work seriously to provide the necessary information and required to meet urgent needs for beneficiaries.

*- It is important for the future of libraries is to try to work in the creation of a real library without Walls use new ways to handle data and information **Keywords:** mooc - E-Learning Philosophy - E-Learning*

مقدمة:

لطالما كانت المكتبات الجامعية تلعب دوراً حيوياً في دعم التعليم والبحث العلمي والعديد من الأنشطة الجامعية الأخرى في الجامعة الأم. ومع ذلك تواجه هذه المكتبات ضغوطاً تنظيمية بسبب الكم الهائل من المنشورات لا سيما المسلسلات بإشكالها المختلفة والتقدم الذي يشهده مجال تكنولوجيا المعلومات وزيادة الميل والرغبة للمزيد من المعلومات واستهلاكها من جانب المجتمع الجامعي. لذا يتطلب اليوم من المكتبات الجامعية صياغة أو إعادة صياغة أساليبها وعملياتها وإجراءاتها من أجل جعلها أكثر فعالية وإنتاجية وبما إن عملية إعادة هندسة العمليات (BPR) قد نجحت في العديد من جوانب عالم الأعمال فيمكن توظيف هذه العملية في مجال المكتبات ويمكن من خلالها إزالة الازدواجية في العمل والاستغناء عن بعض الخطوات والإجراءات الغير ضرورية والتي في الأساس لا تضيف قيمة إلى عمليات المكتبة وتحسين رضا المستفيد.

مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث والنتيجة عن اعتماد نظم وأساليب فنية وإدارية لا يمكن لها تلبية احتياجات المستفيدين في المكتبة الجامعية والتي يمكن عدّها من المقومات الأساسية و مع ظهور المكتبة الرقمية حيث إن الاهتمام المتواصل بالمفاهيم الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاكتفاء بالاطلاع وعدم اعتمادها للتطوير يمثل ذلك المشكلة التي يحاول البحث من إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه المفاهيم في ضوء مفهوم إعادة الهندسة بما يساهم برفع كفاءة جودة المعلومات المكتبية ومن هنا يمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤلات الآتية :-

- 1- هل الأنظمة الفنية المعتمدة في مجالات الفهرسة والتصنيف ملائمة حالياً ؟
- 2 – هل لضعف أداء العاملين دور في عدم استغلال التطورات الفنية والنظم والأساليب والبرامج والذي بدوره يمكن من المساهمة في إعادة هندسة تلك العمليات ؟
- 3 – هل هناك حاجة إلى إحداث تغيير جذري في النظم والعمليات الفنية والإدارية في المكتبات الجامعية العراقية والتي تعاني بالأصل من المشاكل جمة ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث لتحقيق الآتي :-

- 1- تحديد المتطلبات المسبقة لتطبيق عملية إعادة هندسة العمليات.
- 2- يسعى البحث لنشر وتعزيز ثقافة مفهوم إعادة هندسة العمليات.
- 3- التعريف بمفهوم إعادة هندسة العمليات وأهميته وأهدافه.

- 4- اقتراح طريقة أو خطة لإعادة هندسة الخدمات ومصادرها للمكتبة المركزية لجامعة ذي قار.
5- التعريف بدور منهج إعادة الهندسة في حل المشاكل والمعوقات التي تواجه المكتبات الجامعية.

أهمية البحث

يسهم البحث في إلقاء الضوء على أهمية ودور منهج إعادة هندسة العمليات من اجل تغيير واقع الخدمات المقدمة في المكتبات الجامعية العراقية ومحاولة إحداث تغيير الأداء الحالي من خلال تطبيق نظام متكامل لمجمل العمليات وتحديد فرص التطوير الجديدة وتقييم الطرق الحالية ووضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق أهداف ومتطلبات العمل وبيان تأثيراتها المباشرة في توفير مقومات النجاح وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمكتبات الجامعية .

حدود البحث

- المكانية: جامعة ذي قار / المكتبة المركزية
- الزمنية: للعام الدراسي 2018 – 2019

منهج البحث

يستند البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظواهر التي تدخل في نطاق العلم وتفسيرها وتحليلها.

الجانب النظري:

إعادة هندسة العمليات (الهندرة) BPR

أولاً: المفهوم النشأة

تعد عملية إعادة هندسة العمليات تقنية إدارية حديثة نسبياً ومعروفة على نطاق واسع وان الحاجة لتطبيق مبدأ إعادة الهندسة اليوم يعد من الضروري جداً في المكتبات الجامعية وبما أن مفهوم إعادة الهندسة هو إعادة تصميم متزامن للعمليات والأنظمة الداعمة لها من اجل تحقيق تحسن جذري في إدارة الوقت والكلفة وجودة الخدمة ورضا المستفيد . ومع تزايد التركيز على تحسين الجودة تعتمد المكتبات بشكل عام والجامعية منها بشكل خاص تقنيات إدارية يمكن من خلالها تقديم أفضل ما لديها في شكل خدمات معلومات. ويمكن تنفيذ النظريات الإدارية والمبادئ التي تنطبق على مؤسسات الأعمال الأخرى بنجاح في المكتبة. حيث شهدت تقنيات القرن الماضي تطوراً هائلاً في تقنيات الإدارة الحديثة مثل إدارة الجودة الشاملة , وإعادة هندسة العمليات وغيرها . إن مفهوم إعادة الهندسة والتي كانت محط أنظار واهتمام كبير في عالم الأعمال في 1990 هي أيضاً مهمة ومفيدة لحقل المكتبات والمعلومات من اجل إعادة تصميم خدماتها وتوفير معلومات شاملة للمستفيدين النهائيين وتنطوي عملية إعادة الهندسة على إعادة تصميم العمليات الرئيسية مع

مراعاة الحفاظ على دور المستفيد في قلب عملية إعادة التصميم وان يكون هدفها الأول والأساس . على أية حال تم تقديم نمط إعادة الهندسة لأول مرة من قبل (مايكل همر) وفي عام 1993 طور هذا المفهوم بالاشتراك مع (جيمس تشابي) وعرفت بعدها إعادة الهندسة بأنها "إعادة تفكير وإعادة تصميم عملية الأعمال لتحقيق تحسن كبير في معايير الأداء المعاصر " وعرفها Microsoft computer dictionary بأنها "إعادة التفكير وإعادة تعريف العمليات والإجراءات" وعرفتها موسوعة تكنولوجيا المعلومات بأنها "فحص وتعديل نظام لإعادة تشكيله في شكل جديد وتنفيذ لاحق للشكل الجديد"⁽¹⁾

أن إعادة الهندسة هي عملية إعادة التفكير الأساسي وإعادة تصميم جذري للعمليات والإجراءات المعتمدة في المكتبة من أجل تحقيق تحسينات دراماتيكية في مقاييس الأداء المعاصرة الهامة وهي ليست سوى جزء ضروري من التغيير للعمليات فقط وإنما تشير صراحة إلى تصميم عملية جديدة يمكن أن تشمل (عملية ابتكار) وتصور عمل جديد لإستراتيجية جديدة وتنفيذ التغيير في جميع أبعاده التكنولوجية والبشرية والتقنية⁽²⁾. لذلك ينبغي اليوم على المكتبات بشكل عام أن تعيد النظر في هيكلها وسلوكها من أجل دعم تطورها وتكيفها مع البيئة الديناميكية التي تتميز بالتغيير السريع . ولطالما كان التغيير هو الحال لجميع المنظمات بما فيها المكتبات هو السائد وعندما كان التغيير في الماضي القريب متوقعا , فإنه اليوم لا يمكن التنبؤ به لكونه سريع وجذري . حيث سرعة انتشار التكنولوجيا الحديثة، وعودة العمليات الفنية ، وتوقعات المستفيدين المتغيرة باستمرار هي القوى الرئيسية وراء عملية التحول وعلى المكتبات اليوم لكي تواجه هذه المتغيرات الرئيسية والصعبة بنجاح يجب تغيير إستراتيجيتها⁽³⁾.

ثانياً : أساليب عمل إعادة الهندسة:

تواجه المكتبات اليوم ظروف صعبة ومنافسة شديدة ويبدو إن إعادة الهندسة أو التحسين المستمر لإجراءاتها وعملياتها الفنية والإدارية أمر لا بد منه من أجل البقاء والاستمرار في بيئة تنافسية ومتغيرة باستمرار حيث تهدف عملية إعادة الهندسة إلى تحقيق متطلبات المستفيد من خلال إعادة تحديد رسالة ورؤية المكتبة وتقييم مستوى الخدمات التي تقدمها ودراسة الفئات المستفيدة المستهدفة ودراسة وتقييم هيكلها التنظيمي. ومن الجدير بالذكر أن يكون الهدف الأساسي لإعادة الهندسة هو الابتعاد عن القواعد والإجراءات القديمة المتعلقة بكيفية تنظيم وإدارة الأعمال المكتبية ورفضها ثم العمل على إيجاد طرق جديدة مبتكرة لإنجاز العمل تكون (تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات) هي محور عملية إعادة الهندسة⁽⁴⁾ من أجل عملية الشروع في إعادة هندسة العمليات الناجحة يجب الالتزام بالمبادئ الآتية:-⁽⁵⁾

1 - التركيز على النتائج النهائية وليس على المهام .

2 - معاملة الموارد المتفرقة (جغرافيا - زمنيا - موضوعيا) كما لو كانت مركزيا .

3 - العمل على ربط الأنشطة الموازية بدل من دمج نتائجها .

4 - التقاط المعلومات الأساسية من الوهلة الأولى ومن مصدرها الأصلي

إن تلك المبادئ المذكورة أعلاه متفق عليها لأنها تعكس متطلبات عصر المعلومات ويرى آخرون⁽⁶⁾ أن إعادة الهندسة بمثابة مزيج من نهج تغيير شامل ونظام تحسين مستمر للعمليات ووفقا لهذا المفهوم فإن عملية إعادة هندسة العمليات هي "تحليل وتنظيم سير العمل والإجراءات الداخلية وعلاقة المكتبة مع جمهورها الداخلي والخارجي" ومن هنا يجب الالتزام بمنهج منظم ومسيطر على عملية إعادة الهيكلة والذي يتضمن اختبار أهم العمليات الفنية وأكثرها أهمية في المكتبة وتحليل الأداء الحالي وإعادة تصحيحه . وبناء على ما تقدم يجب على المكتبة أن تختار بين الأساليب المتعددة لدعم مشروع إعادة الهندسة وان تنظر إلى التحدي الأكبر وهو اختيار الأسلوب والنهج الأنسب لكي يتوافق مع أهداف المكتبة وقدراتها ومتطلباتها المالية والتنافسية⁽⁷⁾

مناهج إعادة هندسة العمليات والمقارنة بينها:

تواجه المكتبات اليوم ظروف تشغيل صعبة ومع تزايد المنافسة باستمرار ويبدو ان إعادة الهندسة أمر لا بد منه ومن اجل البقاء والاستمرار في بيئة تنافسية . تهدف عمليات إعادة الهندسة إلى تحقيق متطلبات المستفيد والمجتمع الذي تخدمه واهم تلك المنهجيات الآتي :-

1 - منهجية (Jacobson) BPR

وفقا لجاكوبسون فان عملية إعادة هندسة العمليات هو استجابة لمتطلبات حل المشاكل الحالية والحاجة الى تغيير في النتائج المتوقعة التي تؤدي بعد ذلك لنتائج ايجابية ينتج عن ذلك رؤية للمنظمة (المكتبة) من حيث إيجاد مواصفات موضوعية لتصف الأعمال الجديدة والتي تم تغييرها . من ثم يتم تحديد الخصائص والأهداف القابلة للقياس لكل عملية مثل (الكلفة - الجودة - الزمن - رضا المستفيد - التكنولوجيا المفيدة لدعم العمليات) ومن ثم وضع عدد من الاحتمالات (السيناريوهات) المستقبلية في محاولة للتنبؤ بتأثير تلك المتغيرات ومع ذلك لا يمكن أنتاج رؤية إذ لم تكن هناك إستراتيجية واضحة للمكتبة ولم يتم فهم الأعمال السابقة وعلاوة على ذلك استيفاء متطلبات واحتياجات المستفيدين ويتم تحقق ذلك من خلال عكس النشاط الحالي وهي ما يسمى (الهندسة العكسية)⁽⁸⁾

2- منهجية (PADM) BPR

يتم تحقيق تعريف واضح للأهداف والحدود والعمليات المختارة وبما أن تحديد الأهداف مهمة صعبة الا انه من اجل المساعدة في تحديد تلك الأهداف يمكن تعريف المدخلات والمخرجات الرئيسية للعملية وموقف الإدارة التنفيذية وتحديد المستفيدين (العلاء) الذين تدعمهم هذه

العملية والموردون للمدخلات وتحديد الخصائص المشتركة بين العمليات المختلفة التي تؤدي إلى فرص إعادة الاستخدام ومن ثم فإن عملية تعريف العملية هو أساس تقييم عملية إعادة الهندسة (9)

3- منهجية دافنبورت وشورت

يعتقد كل من (دافنبورت وشورت) أن موقع تكنولوجيا المعلومات هو متطلب (BPR) ومن هنا فأنهما يعتقدان بوجود علاقة بين قدرات تكنولوجيا المعلومات وعملية إعادة الهندسة مما يعني النظر الى (IT) من حيث كيفية دعم عمليات الأعمال الجديدة أو إعادة تصميمها ويجب إعادة النظر في العمليات الجارية بشكل مستمر والعمل على تحسين تلك العمليات اعتمادا على القدرات التي يمكن ان توافرها (IT). وعلى الرغم من التركيز في هذه المنهجية على التكنولوجيا إلا أنهم يدركون أهمية مسائل التنظيم والموارد البشرية فيما يتعلق بإدارة التغيير ويقترحون استخدام أساليب الإدارة التقليدية مثل التخطيط والتوجيه ويرى كل من دافنبورت وشورت بان جهود إعادة تصميم العمليات تنطوي على خمس خطوات رئيسية هي الآتي :- (10)

1- تطوير رؤية الأعمال وتحديد الأهداف.

2- تحديد العمليات المطلوب إعادة تصميمها.

3- فهم وقياس العمليات القائمة.

4- تحديد مستوى ونوع تكنولوجيا المعلومات المطلوبة.

5 - تصميم وبناء نموذج أولي للعملية إعادة الهندسة

ومع ملاحظة أن الخطوات الثلاث الأولى تشبه إلى حد كبير ما سيرد في منهجية هامر اللاحقة .

4 - منهجية هامر / تشامبي

يرى كل من هامر وتشامب (11) بان BPR هي إعادة تفكير جذري وإعادة تصميم لعمليات الأعمال من اجل تحقيق تحسين في مقاييس الأداء المهمة مثل (الكلفة - الجودة - نوع الخدمة - السرعة) ويعتقدون بان عملية إعادة هندسة العمليات هو تغيير شامل من الناحية العملية لكل شي في المنظمة (المكتبة) من الأشخاص - الوظائف - القيم - الثقافة - الإدارة) لان هذه الجوانب مرتبطة ببعضها البعض واقترحا منهجية لـ BPR على وفق النقاط الآتية (12) :-

1 - مقدمة في إعادة هندسة العمليات .

2- تحديد العمليات المطلوب إعادة النظر فيها .

3- اختيار العملية المطلوبة إعادة تصميمها.

4 - فهم العمليات المختارة للإعادة .

5- إعادة تصميم العمليات المحددة .

6- تنفيذ العمليات المعاد تصميمها أي مرحلة تنفيذ مشروع BPR

تكنولوجيا المعلومات ودورها في عملية إعادة هندسة العمليات في المكتبات الجامعية:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما وحاسما في عملية BPR ويعد هذا الدور هو المحفز الأساسي والرئيسي لخلق أشكال ونماذج جديدة لطرق العمل داخل المكتبة وخارجها ومن أبرز أشكال التكنولوجيا التي يمكن اعتمادها هي (13):-

- قواعد البيانات بمختلف أشكالها.
- الأنظمة الخبيرة.
- شبكات الاتصالات السلكية وللاسلكية مما يسمح أن تكون المكتبات مركزية ولا مركزية في الوقت نفسه .
- الحوسبة عالية الأداء .

وباستخدام هذه التقنية يمكن للمكتبات الجامعية لما تتميز به هذه التقنيات من إمكانيات ان تنعكس تلك المزايا التقنية إلى مزايا إدارية وفنية حيث يمكن استخدام (IT) لتقليص الوقت المستغرق لإنجاز العمليات والذي كان يستغرق وقت أطول بالاعتماد على الأسلوب اليدوي وكعادتها تساعد في تقليل فرص الاحتيال، وفرص اقل للفساد ، زيادة في الدقة إذا تم اعتماد التكنولوجيا بشكل صحيح ، نوعية جديدة من النتائج، جودة في الخدمات تساعد في عملية التواصل السريع مع المستفيدين. ووفقا لما تقدم تلعب (IT) دورا حاسما في عملية إعادة الهندسة خاصة عندما تستخدم لتحدي الافتراضات الكامنة في عمليات العمل التي كانت موجودة منذ فترة طويلة قبل ظهور تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات الحديثة. حيث هناك حاجة إلى التفكير الاستقرائي من اجل التعرف على القوة الكامنة في (IT) الحديثة وتصور تطبيقها وهذا يعني انه بدلا من تحديد المشكلة أولا ثم البحث عن حلول مختلفة وبما أن عملية إعادة الهندسة هي ابتكار وليس أتمته فان أصعب الأجزاء هو ادراك قدرات التكنولوجيا الحديثة (14).

قدرات تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها على المكتبات الجامعية

بما أن تكنولوجيا المعلومات هي أداة قوية ليس فقط لدعم العمليات ولكن أيضا لخلق خيارات تصميم عملية جديدة وهنا يمكن إجمال أهم قدرات تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها التنظيمية على المكتبات الجامعية كالآتي (15):-

- 1- يمكن لتقنية المعلومات تحويل العمليات غير المهيكلة إلى عمليات روتينية .
- 2- يمكن لتقنية المعلومات نقل المعلومات بسرعة وسهولة عبر مسافات بعيدة مما يجعل العمليات مستقلة

عن الجغرافية .

3- يمكن أن تحل (IT) محل العمالة البشرية أو تقليلها .

4 - توفر تقنية المعلومات أساليب تحليلية معقدة التأثير على العمليات .

5- يمكن لتقنية المعلومات أن تتيح إجراء تغييرات في تسلسل المهام لأي عملية مما يسمح في كثير من الأحيان تطبيق عدة مهام في وقت واحد.

6- أما في مجال إدارة المعرفة فتسمح تقنية المعلومات بنشر المعرفة والخبرات واعتمادها في تحسين العمليات

7- تسمح تقنية المعلومات بتتبع حالة المهام والمدخلات والمخرجات بشكل مفصل .

هندسة العمليات المكتبية :

شهدت المكتبات بشكل عام والجامعية منها على وجه الخصوص عددا من التطورات الأساسية ومن أبرزها خفض الموازنات الخاصة بالمكتبات يرافقه زيادة كبيرة في عدد المنشورات في مجموعة واسعة من الأشكال وطرق مختلفة للوصول إلى المعلومات والناجمة عن التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات كل ذلك يشير للوضع الحالي الذي تمر فيه المكتبات الذي جعل من الاستحالة للمكتبات أن تواكب النمو السريع للمعلومات وقدرتها في الاستمرار في مهامها .وقد ثبت هذا في عدم الرضا بين مستخدمي المكتبات الجامعية . ففي عالم الأعمال هناك عدد من الأدوات التي يمكن استخدامها للتغلب على المشاكل التنظيمية وتحقيق الأرباح مثل (إعادة الهيكلة) والاستعانة بخبرات خارجية متخصصة وعلى المكتبات الجامعية استخدام نفس الأدوات لتغيير حالتها وإحداث التحسينات . وهنا لابد على المكتبات أن تنظر في إعادة هندسة عملياتها كطريقة واستجابة للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية الحالية ويمكن الاستنتاج أيضا أن عملية إعادة النظر الجذري في علم المكتبات قد يؤدي لرفض العديد من الإجراءات التي تدرس وبالتالي يقوم بها أمناء المكتبات بصورة تقليدية . ومن هنا يجب على المكتبي القبول بمغادرة بعض الإجراءات والاستغناء عنها وتجاوزها وخاصة الأنشطة التي أصبحت سياقاً عاماً لكنها لا تضيف أية قيمة إلى خدمات المكتبات⁽¹⁶⁾ .

التخطيط لإعادة هندسة العمليات في المكتبات الجامعية:

تحدد عملية التخطيط ل (BPR) مجموعة من الخطوات الإستراتيجية والثقافية والفنية لمنظمة ما والتي يمكن اعتمادها في المكتبة حيث أكد^(17) في 1996 عن منهجية لعملية طورها مركز أبحاث الأنظمة التنفيذية والمتمثلة بالمراحل الآتية :-

- اختيار عملية إعادة الهندسة .
- إنشاء وتكوين فريق عمل لإعادة (BPR)

- دراسة معمقة وفهم للعمليات الحالية .
- تطوير رؤى ووضع إستراتيجية لعملية محسنة ومطورة .
- تحديد ووضع الإجراءات اللازمة للبدء بالعملية الجديدة .
- ابدأ تنفيذ الخطة ووضع الإجراءات موضع التنفيذ.

ومع ذلك فان (دافنبورت وشورت) 1990 قد وضعوا منهجية تنص على خمس خطوات لتنفيذ عملية إعادة الهندسة في أي منظمة والتي ذكرت سابقا وهنا ستم مناقشة هذه الخطوات من منظور مكتبة جامعية⁽¹⁸⁾

الخطوة الأولى : تطوير رؤية الأعمال وعملية المعالجة

وهنا نجد أن BPR مدعومة برؤية أعمال والتي تتضمن أهدافا محددة مثل خفض الكلفة . تقليل الوقت المستغرق في إجراء أي نشاط – تحسين جودة المخرجات – تقليل الإجراءات اليدوية – تنفيذ العمل حينما يكون الأمر أكثر منطقية – تحسين رضا المستفيد - تشجيع الإبداع والابتكار- تقديم خدمات ذات جودة عالية ويقترح (ويسلون)⁽¹⁹⁾ بان BPR في المكتبات يجب أن تركز على الهدف الأساسي والرئيس وهو رضا المستفيد باعتباره نقطة البداية لعملية التغيير من خلال تحديد وحصص احتياجاته وإعادة تصميم العمليات لزيادة رضا المستفيد كما أن عملية إعادة التصميم يجب أن تعكس الأهداف التنظيمية .

الخطوة الثانية : تحديد عملية إعادة التصميم

هناك طريقتان لتحديد عملية إعادة التصميم هما التصميم الجزئي والنهج الشامل حيث يركز النهج الجزئي على أهم العمليات أو تلك التي تتعارض أكثر مع رؤية الأعمال – أما النهج الشامل فهو تحديد جميع العمليات داخل المكتبة ومن ثم تحديد أولوياتها حسب الحاجة الملحة لا عادة التصميم⁽¹⁾ وهنا ينبغي على أمناء المكتبات التركيز على الخدمات التي تعتبر مهمة للغاية وأكثرها قيمة في مكباتهم وهنا حدد (ويسلون)⁽²⁰⁾ 1998 العمليات الرئيسية لمكتبة جامعية والتي تشمل اقتناء المواد الورقية والالكترونية والعمليات الفنية بما فيها الفهرسة – التصنيف – الإعارة - خدمات ودعم القراء - خدمات استعلامات المعلومات.. وما إلى ذلك من عمليات مكتبية التي تحتاج إلى إعادة تصميم لتحقيق الأهداف الواردة في الخطوة الأولى.

الخطوة الثالثة : فهم وقياس وتحليل العمليات الحالية

من الضروري للغاية فهم العمليات الحالية وتقييمها من حيث التكلفة – الوقت – وجودة الخدمات بالإضافة إلى الأهداف التنظيمية الأخرى وهذا يساعد في تجنب عملية تكرار الأخطاء ووضع سياسة لعملية التحسين المستمر مستقبلا ونظرا لان BPR تركز على رضا المستفيد ينبغي على أمناء المكتبات

الجامعية إجراء الدراسات لقياس مدى رضا المستفيدين عن خدمات وعمليات وإجراءات المكتبة وان تكون هناك عملية مقارنة معيارية للعملية الحالية في هذه المرحلة والتي تساعد فيما بعد في تقييم العملية المعاد هندستها من اجل تحديد مزايا وعيوب العملية ويمكن الاعتماد على مصفوفة (SWOT) من قبل الفريق المشكل لإعادة التأهيل⁽²¹⁾

الخطوة الرابعة : تحديد شكل ونوع تقنية المعلومات

تعمل (IT) كعامل مساعد يمكن المكتبات من أداء عملياتها مثل جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وقد شهدت المكتبات إدخال منتجات تكنولوجيا المعلومات في العمليات المكتبية منذ وقت بعيد مثل أجهزة الحواسيب - الفاكس ومؤتمرات الفيديو والمؤتمرات عن بعد والأقراص المدمجة والشبكات المحلية (LAN) وشبكات المناطق الحضرية (MANS) والانترنت كما أن هناك العديد من منتجات البرمجيات لأتمتة المكتبات في السوق العالمية اليوم والتي بدورها يمكن أن تقلل الوقت المخصص لإنجاز العملية وجعل العمل أسرع وأفضل وهنا يجب أن تؤخذ في الاعتبار تقنية المعلومات المناسبة كعامل مساعد⁽²²⁾.

الخطوة الخامسة : تصميم وبناء نموذج أولي للعملية الجديدة

هنا لا ينبغي النظر إلى التصميم الفعلي على انه نهاية عملية BPR ولكن يجب النظر إليه كنموذج أولي مع الاستمرار في التحسينات المتتالية ومشاركة المستفيدين من قياس رضاهم⁽²³⁾.

2-7- اثر إعادة الهندسة على المكتبات الجامعية:

منذ بداية الحضارة الإنسانية بدأت البشرية تناقل المعلومات من خلال الكتابة ومن هنا جاءت المكتبات إلى الوجود لتصبح أنشطة المكتبات متعددة الوظائف مع ازدهار الحضارة حيث بدأت المكتبات في الأديرة الى المكتبات الافتراضية العصرية في القرن الحادي والعشرون . وهنا سنذكر أهم التأثيرات الايجابية والسلبية لعملية إعادة الهندسة على المكتبات بشكل عام والجامعية بشكل خاص⁽²⁴⁾.

فوائد إعادة الهندسة في المكتبات الجامعية⁽²⁵⁾

- زيادة مستخدمي المكتبة وتعدد شرائحهم .
- توفير وقت وجهد المستفيدين والعاملين على حد سواء.
- تساعد في التغيير في الممارسات التقليدية التي يتم استبدالها باعتماد التكنولوجيا.
- إدارة مكتبة أفضل.
- تعاون اكبر بين المكتبات .

- حفظ وحماية السجلات.

أما بخصوص التأثيرات السلبية لعملية إعادة هندسة العمليات على المكتبات الجامعية فهي الأتي⁽²⁶⁾:

- مكلفة مقارنة مع النمط التقليدي.
- هيمنة الموردين ومنتجي المعلومات والناشرين .
- مشاكل التعليم والتدريب لكل من العاملين والمستفيدين من العمليات الجديدة .

الممارسات المطلوبة لمتخصص المعلومات في عملية BPR:

جعلت بيئة إعادة هندسة العمليات من أمناء المكتبات مشروع دائم للتغيير وكسب مهارات وكفاءة جديدة فيما يتعلق بجوانب عملية إعادة الهندسة ومن ابرز المهارات المطلوبة الأتي⁽²⁷⁾:

- 1- مهارات عالية في مجال الانترنت
- 2- مهارات مهنية قائمة على أساس المناهج العلمية في مجالات فهرسة موارد الويب باستخدام معايير البيانات الوصفية والقدرة على تصميم صفحات الويب وصيانتها والقدرة على إنشاء قواعد البيانات بعدة نماذج وأشكال وقدرة وإمكانية للوصول إلى المعلومات عبر الانترنت ، وتحسين مهارات التواصل مع الموظفين والمستفيدين والإدارة العليا ، مهارات في التفاوض مع المؤلفين والناشرين ، وهذا يعني أن يتكيف دور أخصائي المعلومات مع التقنيات المتغيرة وبيئة المعلومات وتوقعات المستفيدين وهم بذلك يتحملون مسؤولية متزايدة ليس فقط عن تقديم خدمات المعلومات بشكلها التقليدي ولكن أيضا مسؤولية تقديم خدمة عبر الانترنت وفقا لاحتياجات المستخدم الفعلية . حيث يحتاج أمناء المكتبات إلى مواكبة توقعات المستفيدين من اجل عملية استمرارهم ، وهنا ينبغي على المكتبيين ان يصبحوا ملاحين في مجال المعرفة المعلوماتية من خلال عملية تحويل البيانات إلى معلومات قابلة للاستخدام لم تغير تكنولوجيا المعلومات من دور المكتبات فحسب بل وأيضا أخصائي المعلومات في البيئة المتغيرة التي يعملون فيها يحتاج المتخصصين في المعلومات إلى أن يكونوا على درجة عالية من الثقة والكفاءة بحيث يمكنهم الاستعداد لتحديات جديدة والتعامل مع التطور التقني وإدارة التغيير بفعالية، والقيام بأدوار مهنية جديدة ونحن نجد اليوم بان المكتبين خائفين مع تغيير توقعات مستخدمي المعلومات في صناعة معلومات متقلبة. وأخيرا يجب ان يكون أمين المكتبة خبيراً محترفا ومتعلما تقنيا وخيرا في استخدام الويب ومديرا للمعرفة و المعلومات وملاحا ومدربا ومعلما ومسوقا ومزودا للخدمات.

الجانب العملي:

مقترح خطة إعادة هندسة العمليات في المكتبة المركزية /جامعة ذي قار:

بعد دراسة واقع حال المكتبة المركزية لجامعة ذي قار ونظرا لوجود حاجة ماسة لإعادة هندسة تلك العمليات من اجل مواجهة التحديات التي سببها انفجار المعلومات ولكي تكون قادرة على تلبية حاجات المستفيدين من المعلومات وضرورة العمل على توفير معلومات شاملة موجهة إلى المستفيدين الحاليين من المكتبة وضعت هذه الخطة لعملية BPR على وفق الخطوات الآتية :-
 أولاً : تحديد العمليات الفنية والإدارية والأنشطة والتي بحاجة لإعادة تصميمها والتي يفترض أن تشمل

- أقسام المكتبة ومرافقها
- مجموعة المكتبة
- العمليات اليدوية وتهيئتها لتصبح الكترونية
- طرق التسويق
- الخدمات المقدمة
- تغيير الإجراءات المكتبية الحالية واعتماد البيئة الالكترونية
- الموارد البشرية
- مصادر المعلومات

ثانياً : اختيار وتحديد فريق إعادة الهندسة (BPR) على أن يشكل من خبراء المعلومات بالتعاون مع أقسام المعلومات والمكتبات في جامعات (المستنصرية – البصرة – الموصل) ومن خبراء في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد فقرة زمنية لانجاز العملية ووفق خطة يتم إعدادها مسبقا بالتعاون مع أمانة المكتبة والمختصين ورئاسة الجامعة وتخصيص موازنة لهذا الغرض .
 ثالثاً :- دراسة العمليات الحالية في المكتبة والتركيز على العمليات الفني (الفهرسة- التصنيف والإعارة)

رابعاً :- وضع رؤية جديدة أو تغيير الرؤية السابقة لتتوافق مع أهداف عملية إعادة الهندسة ولتكن على سبيل المثال (المكتبة ملزمة بتوفير المعلومات ومصادرهما مع تهيئة كافة السبل للوصول إلى تلك المعلومات ومواردها وتحديث قاعدة معلومات الطلبة والتدريسيين وان يكون الهدف هو إبقاء مستخدمي المكتبة وزوارها على اطلاع تام على احدث المدخلات فيما يتعلق بمجال تخصصاتهم والعمل على تبسيط الإجراءات وان تكون الجهود مشتركة لبناء المكتبة كمركز متميز لحفظ ونشر المعلومات وان تتمكن المكتبة من مواجهة التحديات الكبيرة في القرن الحادي والعشرون) .
 خامساً :- عملية تنفيذ الإجراءات وإعادة تصميم العملية الجديدة على أن يتم التخطيط الفعلي للمكتبة (BPR) على النحو الآتي :-

- تحديد غرف للكتب (مخزن) منفصل.
- استحداث مختبر الحاسوب مع عدد كافي من أجهزة الحاسوب ذات الإمكانيات الواسعة
- تحديد قاعة مطالعة مستقلة لكل فئة من فئات المستفيدين (طلاب – تدريسيين – موظفين- باحثين) مع توفير ما يكفي من أثاث مناسب.
- استحداث قسم مراجع منفصل
- قسم استنساخ
- مقصورة مستقلة لأمين المكتبة
- سادساً :- مجموعة المكتبة من اجل مواجهة تحديات الاحتياجات المعلوماتية المتعددة الأبعاد لمستخدمي المكتبة يفترض أن تكون المجموعة المكتبية مبنية بشكل رقمي وشاملة على النحو الآتي :-
- أقراص مدمجة وأقراص فيديو رقمية والميكروفيلم
- الكتب والمجلات وقواعد البيانات من خلال الانترنت
- مصادر ومراجع الالكترونية
- العضوية في الاتحادات الالكترونية
- سابعاً :- العمليات اليدوية : من اجل تحسين عمليات المكتبة يجب أن تكون تلك العمليات مؤتمتة مع برامج المكتبات المعروفة والمتداولة في العراق وبمساعدة تلك التقنية سيتم إعادة تصميم العمليات الأساسية على النحو الآتي :-
- نظام تسجيل الالكتروني
- نظام فهرسة ألي
- نظام إعارة الكتروني
- نظام تحكم ألي
- أنظمة مراقبة الالكترونية
- نظام تحقق الالكتروني
- ثامناً :- خدمات المعلومات : من اجل تصميم خدمات المعلومات هذه يمكن الاعتماد على تقنيات المعلومات وهي على النحو الآتي :-
- خدمات CAS & SDi عن طريق البريد الالكتروني
- نظام استرجاع المعلومات عبر الانترنت
- مشاركة المواد عبر الانترنت

تاسعاً : الموارد البشرية : تتمثل رؤية الموارد البشرية المعاد هندستها في المكتبة المركزية بوجوب مشاركة الجميع في تقديم الخدمات مع مراعاة إعادة تصميم جذري لعمليات سير العمل ومن اجل تنفيذ ذلك يجب اتباع الخطوات الآتية لإعادة هندسة الموارد البشرية .

- إعلام جميع منتسبي (موظفي) المكتبة حول عملية إعادة هندسة العمليات ومدى الحاجة لها وتأثيراتها
- تحديد وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لكل موظف وحسب إمكانياته ومؤهلاته في عملية إعادة الهندسة
- تحسين نظام الحوافز من اجل تشجيع عملية المبادرة والابتكار والمنافسة بينهم.
- إعداد دراسة بحاجات المكتبة من الكوادر الوظيفية وزج المنتسبين في الدراسة طبقاً لتلك الحاجات
- إعداد برامج تدريبية إثناء عملية إعادة الهندسة لتكون متزامنة مع إجراءات إعادة الهندسة وخاصة في المجال التقني.

عاشراً : إعادة هندسة مصادر المعلومات :- بالنظر لارتفاع تكاليف المصادر العلمية فمن المستحيل تماماً على أي شخص أو مكتبة شراء تلك المصادر وبما أن وظيفة المكتبة هو توفير المصادر لتلبية احتياجات المعلومات على نحو فعال . حيث يبحث المستفيدين عن الكتب الالكترونية لما توفره من وقت وكلفة حيث يعرف قاموس المعلومات والمكتبات على الانترنت الكتاب الالكتروني بأنه "نسخة رقمية من كتاب مطبوع تقليدي مصمم للقراءة على الحاسوب الشخصي أو قارئ الكتب الالكترونية" حيث هناك فئتان رئيسيتان من الكتب الالكترونية وهما offline و online وحيث يوجد العديد من الكتب الالكترونية في موضوعات متعددة التخصصات المتاحة مجاناً على الانترنت. أما في ما يخص التحول من الدوريات التقليدية نحو المجلات الالكترونية من اجل توافر احداث المعلومات للباحثين والأساتذة والطلبة حيث ظهر هذا المفهوم أولاً عام 1945 مع تطور تكنولوجيا المعلومات أما اليوم فقد أصبحت المجلة الالكترونية المصدر الرئيسي للمعلومات العلمية وقد ازداد استخدامها بشكل مطرد وهي متوفرة بشكل مجاني على الانترنت ويمكن الوصول إليها على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع وحيث أن هناك العديد من المجلات الالكترونية عالية الجودة ومتاحة مجاناً على الانترنت على سبيل المثال يوفر (DOA) الوصول الكامل للنص لـ (4590) مجلة علمية أو من خلال المكتبة الافتراضية العراقية .

أما فيما يخص التحول من مصادر مرجعية تقليدية إلى مصادر الالكترونية حيث أصبحت مصادر المراجع الالكترونية اليوم شائعة للغاية بسبب الكلفة المنخفضة وتسهيلات البحث السهلة مثل "

الموسوعة البريطانية " حيث أنها متاحة الآن بصيغة CD وبسعر زهيد يمكن المكتبة من شرائها بالإضافة إلى أنها متاحة عبر الإنترنت من خلال الاتصال المباشر ومن خلال هذا الشكل الإلكتروني للموسوعة البريطانية يمكن المستخدمين من البحث عن المعلومات المطلوبة بأسهل الطرق كما انه يساعد في الحد من الحاجة لمساحة كبيرة للتخزين ، كما أنه تتوفر أيضا العديد من القواميس من خلال الإنترنت تمكن من توفير تسهيلات بحث تساعد المستخدم في البحث عن المعلومات المطلوبة خلال دقائق.

حادي عشر: اتحاد المكتبات أو ما يطلق عليه باللغة الإلكترونية e- consortia Approach وهو مصطلح عام للإشارة إلى اتحاد مجموعة من المكتبات التي تعمل معا لتحقيق هدف مشترك سواء كان ذلك التعاون في مجال الخدمات التقليدية وتطوير المجموعات أو الوسائط الإلكترونية ويمكن الاعتماد على الإنترنت في إنشاء شبكات المكتبات في جامعة ذي قار ونظرا لوجود ثلاث جامعات حكومية في المحافظة إضافة إلى الكليات الأهلية وشركات النفط العاملة يمكن الاستفادة من هذه الميزة لعملية إعادة هندسة العمليات في المكتبة المركزية لجامعة ذي قار .

الخلاصة :

من بين العديد من الحلول الممكنة للاستمرار هي إعادة هندسة الخدمات المكتبية والتغيير هو الحاجة الأساسية، ويعني البدء من جديد حيث جلبت BPR اليوم تغيرات شاملة في عالم المعلومات وهذا التغيير الشامل والجذري هو السائد في حال المكتبات ومراكز المعلومات لذا يعد تطبيق BPR جزء لا غنى عنه في تطوير نظم المكتبات الحديثة وتنظيمها وإدارتها وخدماتها . ومن الأهمية بمكان بالنسبة لمستقبل المكتبات والتميز هو محاولة العمل في إنشاء مكتبة حقيقية بدون جدران تستخدم طرقا جديدة لمعالجة المعلومات كما أنها تحدث تغيرا في البنية الأساسية للمعلومات وتناقلها . ومن هنا يجب أن تحاول المكتبات الجامعية على الخصوص أن تعمل بجدية لتوفير المعلومات ومع ذلك فان التغيرات في كل من تكنولوجيا المعلومات واحتياجات المستخدمين من المعلومات تجعل من الضروري إعادة تقييم وإعادة هندسة عمليات عمل المكتبات لتمكينها من تحقيق هدفها. وان احد الأشياء التي ادركناها من خلال هذا البحث هي أن عملية إعادة الهندسة هي عملية مستمرة من خلال جمع البيانات وتحليلها وقياس رضا المستخدمين الدوري ولا بد ان يكون التغيير المستمر هو التغيير المخطط له .

المراجع

- 1- Hammer ,M. and Champy J. Reengineering in the corporation A manifesto for Business Revolution .- New York: Harper Business,1993
- 2- ايمان رمضان محمد حسين. تأثير اعادة هندسة العمليات الادارية على تحقيق الميزة التنافسية للمكتبات الجامعية: دراسة حالة المكتبة المركزية الجديدة في القاهرة.- بحث مقدم للمؤتمر القومي للشعرون للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، 2017.
- 3- بسيوني، احمد سعد الدين. إعادة الهندسة الادارية في المكتبات ومراكز المعلومات والارشيف. - المؤتمر القومي للشعرون للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، 2017.
- 4- بسيوني، احمد سعد الدين . المصدر السابق نفسه.
- 5- مفهوم اعادة الهندسة <http://kenanaonline-com/ahmedkordy/post777254>
- 6- كل شيء عن اعادة هندسة العمليات الادارية <http://hrdi/scission-com/hr94290-html>
- 7- Dubas,K.C(CN.d) Reengineering University Libraries at the Gateway of Local and Global information . [www.dspace-inflibnet .ac.in/bitstream/149/56/pdf](http://www.dspace-inflibnet.ac.in/bitstream/149/56/pdf)
- 8- Md Alamgir Khan .Reengineering of libraries : issues and trend .-Asian diurnal of Multidisciplinary Studies .Vol.4.issue 5.April ,2016
- 9- كل شيء عن اعادة هندسة العمليات الادارية ... مصدر سابق
- 10- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age . journal of Documentation Vol.54 .No.1,1998
- 11- Hammer ,M. and Champy J.op .cit
- 12-- Hammer ,M. and Champy J. ibid
- 13- Sathy narauanal N.V.- open Access ND OPEN j .Gate Desidoc .- Journal of library and information technology .- Vol.28. No.1,2008 ,p.60
- 14- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age. op .cit
- 15-Natar Jan .M.-Exploring the Bussness Process Re-engineering : National Science library's Experience .- Communications of the Ilma.- Vol.9.issue 4,2009
- 16- Ramana P.V. —the changing Role of librarian in Challenging dynamic Web Environment. [http://irinflibnet.ac.in/bitstream/1944/562/1/18\(ca%2006\)pdf](http://irinflibnet.ac.in/bitstream/1944/562/1/18(ca%2006)pdf)
- 17- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age. op .cit
- 18- كارين، ج .والن. مارتن. إعادة الهندسة في المكتبة لتحسينها وللوصول الى المعلومات الكترونياً. - ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الافلا العام (63). — امستردام، 31 اغسطس، 1997
- 19- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age. op .cit
- 20- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age. ibid
- 21-Bulu Maharana .Krushna,Chandra .- planning Business process reengineering CBPR in Academic libraries .- Malaysian journal of library and information science Vol.6 .No.1,2001.p111

- 22- Ali Amjad ,Encyclopedia of information technology .- New Delhi Galgotia .-Vol.2 (M-Z),2005
- 23- اسامة غريب عبد العاطي. هندرة عنليات المكتبات العامة وفقا للمعايير والمواصفات العالمية. - بحث مقدم الى المؤتمر القومي العشرون لجمعية المكتبات المصرية، 2017 .
- 24- ايمن محمد ابراهيم. تصور مقترح لتطوير مكتبة الجامع الازهر الشريف باستخدام مدخل اعادة الهندسة في ضوء الادارة الالكترونية. - بحث مقدم للمؤتمر العشرون للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، 2017.
- 25- Nickols, Fred (cn.d.). Reengineering problem – solving process.
www.hom.att.net/reengineering.pdf
- 26- Pedram , Bahramnejad (and other).- A method for business process reengineering Based on enterprise ontology .- international journal of software engineering and application (IJSEA) .- Vol.6,No.1,2015
- 27- Ramana P.V. – [http://irinflibnet.ac.in/bitstream/1944/562/1/18\(ca%2006\).pdf](http://irinflibnet.ac.in/bitstream/1944/562/1/18(ca%2006).pdf). op .cit

**التسويق الالكتروني لخدمات المكتبات الأكاديمية:
المكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة بومرداس نموذجا**
*E-marketing for academics libraries services :
A model of The central library of the University of Amohamed
Bouguerra Boumerdes*

د. محاجبي عيسى
جامعة الجزائر 2
mehadjbi_aissa@yahoo.fr

د. لعمروس آمال
جامعة الجزائر 2
lamrous_amel@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/06/14 تاريخ القبول: 2019/08/20 تاريخ النشر: 2019/09/30

ملخص

حظي موضوع التسويق الالكتروني بالمكتبات الجامعية باهتمام عدد كبير من المكتبات والمفكرين في دول العالم الغربي والعربي، حيث نشرت العديد من الدراسات والبحوث والمقالات والكتب التي تبرز الدور الرئيسي والحيوي للتسويق الالكتروني في المكتبات بشكل عام، والمكتبات الجامعية والعامة بشكل خاص، وأصبح واضحاً للعالم، بل شيئاً مسلماً به هو أنّ التسويق هو الأداة الحقيقية لتحقيق أهداف المكتبات ومراكز المعلومات، بل وسيلتها للبقاء، كما يعتبر التسويق الالكتروني هو من أهم عناصر الإدارة الذكية و إن نمو المكتبة واستمرارها ونجاحها في تقديم خدمات جديدة، لا يتحقق إلا من خلال استقراء حاجات المستفيدين أو مستهلكي المعلومات. و من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المعتمدة عليها في عملية التسويق الالكتروني للخدمات بالمكتبة المركزية لجامعة احمد بوقرة بومرداس اعتمادا على بحث ميداني للمكتبة باستعمال أدوات الاستقصاء (الملاحظة، الاستبيان، المقابلة) والدراسة الوصفية والتحليلية لموقعها الالكتروني، حيث بينت النتائج، أنّ المكتبة المركزية للجامعة تقوم بتسويق خدماتها اعتمادا على أدوات وأساليب مهمة خاصة بالتسويق الالكتروني من خلال موقعها الالكتروني المتاح على الانترنت، لكن فيه غياب للتخطيط الاستراتيجي المسبق لها والذي يعتبر وظيفة أساسية حتى تحقق المكتبات الأكاديمية نسبة عالية لإرضاء حاجيات المستخدمين.

الكلمات المفتاحية: التسويق الالكتروني: المكتبات الأكاديمية: المكتبة المركزية أحمد بوقرة: بومرداس.

Abstract:

The electronic marketing at the university libraries obtains an important interest by large number of libraries and thinkers in the and the Arab countries. Several studies, researches, articles and books were published and that highlighted the principle and vital role of the electronic marketing in libraries in general and university libraries in particular.

It became clear to the world that marketing is the real tool to achieve the goals of libraries and information centers, and its means of survival.

As the electronic marketing is the most important tool of the smart management, and the development, the being, and the success of the library to provide services cannot be achieved only by the extrapolation of beneficiaries' and consumers of information needs. And from this logic, the study aims to know the procedures approved in the electronic marketing of services in the central library of Ahmed Bouguerra University in Boumerdes, depending on field study of the library using survey tools(observation, questionnaire, interview) and a descriptive and analytical study to its website. The results showed that the central library of the university markets its services using important tools and methods special for the electronic marketing available online, but there is an absence of a strategic planning in advance with it, and which is considered as a basic function in order for the academic libraries to achieve a high percentage to satisfy the beneficiaries' needs.

Keywords: *Electronic marketing-Academic library-Ahmed Bouguerra university-Boumerdes*

مقدمة:

تعدّ المكتبات الجامعية جزءاً لا يتجزأ من كينونة المجتمع الحديث، وإحدى وسائل استراتيجيته و تطوره، وهي تحتل موقع القلب من الجامعة، ذلك لأنها تساهم إسهاماً إيجابياً في تحقيق أهدافها في العملية التعليمية والبحث العلمي، وخدمة المجتمع عن طريق ما توفره من مصادر ومواد مكتبية، وما يتطلبه ذلك من تسويق للخدمات الذي يشكلّ التحدي الأكبر، خاصةً في عصر التكنولوجيا الحديث، حيث أصبح التسويق الإلكتروني السمة الأبرز لمكتبات القرن الواحد والعشرين. وإن نجاح المكتبات الجامعية في أداء وظائفها ومهامها على الوجه الذي يحقق أهدافها، ويضمن ربحيتها و استراتيجيتها مرهون بوضع إستراتيجية كاملة لتسويق خدماتها الكترونياً، وذلك من خلال موقعها الإلكتروني المتاح عبر الانترنت، وأيضاً بتوافر الموارد البشرية المؤهلة للقيام بهذه الخدمات، تلبيةً لحاجيات مستفيديها. ومن خلال هذا المقال سنلقي الضوء على إشكالية التسويق الإلكتروني للخدمات في المكتبات الأكاديمية بالجزائر من خلال المكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة بومرداس.

إشكالية الدراسة:

تحتل المكتبات الجامعية أهمية بالغة في العملية التعليمية والبحث العلمي في أن واحد، وكذا بالنسبة للمجتمعات الإنسانية التي تسعى جاهدةً للحاق بركب التقدم المعرفي، فالبناء الهيكلي لقياس التقدم قد سعى ليشمل مقدرة الأفراد باختلاف فئاتهم على التعامل مع المتغيرات الظرفية المتنوعة للحياة العصرية، وهذه المتغيرات تتطلب قدراً كاف من المرونة الفكرية للتعامل مع الأشياء. وأنّ طبيعة التغير الذي تشهده الحياة العصرية في كافة النشاطات، وسرعة وتيرة التحولات التي تطرأ على عناصرها بسبب انفجار وتدفق المعلومات السريع، كنتيجة للمتغيرات التكنولوجية المتلاحقة، قد فرضت نفسها على وضعية التعليم الجامعي بصفة عامة، وعلى وضعية المكتبات الجامعية بصفة خاصة من أجل تلبية احتياجات المستخدمين التابعين لقطاع التعليم الجامعي، بوصف هذه الأخيرة جزءاً لا يتجزأ وذا أهمية في العملية التعليمية بالجامعة. و ممّا يزيد من تفاقم المشكلة، هو أنه يجب على المكتبات الجامعية أن تلبّي الاحتياجات المناسبة والمتزايدة و المتغيرة في نفس الوقت للمستفيدين، من أجل تقليص الفجوة الرقمية بين ما تقتنيه المكتبة من جهة، واحتياجات المستفيدين من جهة أخرى، ومن المؤسف أن الكثير من المستفيدين لا يعرف عن خدمات المكتبات

المتاحة من خلال مواقعها الالكترونية، نتيجة قصور أساليب الاتصال و عدم الاعتماد على الأساليب التسويقية الالكترونية.

وإنّ من واجبات المكتبة الجامعية هو توفير وتوزيع المعلومات حسب الحاجة، لذلك فلا مناص من التسويق كحل يضمن التعرف على كلّ الحاجات، ومنه فإنّ التسويق هو تحليل ديناميكي للاحتياجات والمشاكل لأحد أهم جوانب الأعمال في المكتبة الجامعية، وهو المستهلك أو المستفيد من المعلومة، باعتباره المحور الذي تدور حوله خدمات المكتبات في المكتبات الجامعية. و انطلاقاً من أهمية موضوع التسويق الالكتروني في مجال المكتبات، وعلاقته بتحسين الخدمات بالمكتبات الجامعية، وذلك لتلبية احتياجات المستفيدين الآنية والمستقبلية، نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التسويق الالكتروني للخدمات في المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة بومرداس؟ ومن خلال الإشكالية الرئيسية، تتفرع أسئلة جزئية، كما يلي:

- هل للمكتبة المركزية إستراتيجية واضحة للتسويق الالكتروني لخدماتها؟
- هل تعتمد المكتبة المركزية على الأساليب التسويقية الالكترونية المناسبة من خلال موقع حتى تساهم في تلبية متطلبات مستخدميها؟
- ما هو الدور الذي تؤديه شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التسويق الالكتروني للخدمات بالموقع الالكتروني للمكتبة؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

إذا كان الهدف الأساسي من وجود أي مؤسسة هو خدمة المستفيدين بكافة مستوياتهم، فإن نجاح هذه المؤسسات يتوقف على رضاهم بالدرجة الأولى، حيث نهدف من خلال هذه الدراسة:

- الوقوف على الوضعية الحقيقية للتسويق الالكتروني للخدمات في المؤسسات الخدمية من خلال المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة بومرداس و على مدى تبنيها لمفاهيم وأساليب التسويق الالكتروني في أنشطتها المختلفة؛
- التعرف على الاستراتيجيات المتبعة والمعتمدة لإنجاح عمليات التسويق الالكتروني لخدماتها؛
- التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التسويق الالكتروني بالمكتبة الجامعية محل الدراسة؛

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التسويق الإلكتروني الذي أصبح من أكثر الموضوعات تداولاً هذه الأيام، سواءً على مستوى الأفراد أو المؤسسات في القطاعين العام والخاص، ونتيجة لتزايد الاهتمام به، فقد صار من النادر أن نجد دولة لا تهتم بالتسويق الإلكتروني في مختلف المؤسسات الأكاديمية، وبمختلف المستويات والتخصصات العلمية، لذلك تمّ إدخاله ضمن مقرّرات علم المكتبات والمعلومات في السنوات الأخيرة ضمن مقرّر تسويق المعلومات وخدماتها، إذ يعدّ هذا الأخير الأساس الذي يرتكز عليه البحث العلمي والتطور في جميع المجالات والميادين، وباعتباره اليوم من المجالات الحيوية والتي يجب الوقوف عندها مطولاً، وبالتالي فهي بحاجة إلى الكثير من البحوث العلمية، ليجد الباحث أمامه القدر الكافي من المعلومات حول موضوع التسويق الإلكتروني للخدمات في المؤسسات الخدمية، ومنها المكتبات الجامعية، مقارنةً بالمؤسسات الربحية التي تعتمد على مبدأ البيع والشراء، من خلال المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، خاصة في ظل الظروف الصعبة والتحديات الكبيرة التي تواجهها المكتبات الجامعية في الوقت الحاضر، وفيما يتعلق بالانخفاض المستمر في ميزانيتها ومواردها المالية، مقرونًا بالارتفاع المضطرب في تكاليف الموارد والمصادر والأجهزة، والنقص الواضح في مواردها البشرية المؤهلة، و التي كان لها الدور المهم في اتجاه المكتبات ومراكز المعلومات إلى تسويق معلوماتها وخدماتها، كإحدى الاستراتيجيات الحديثة لاستثمار مواردها المحدودة، وزيادة الاستفادة منها، فيما يحقق الأهداف ويضمن لها الاستمرار في بيئته التي تتصف بالتقلب المستمر والتنافس الشديد¹.

وتنبع أهمية تسويق خدمات المعلومات أيضًا، من كونه النافذة التي تطلّ منها إدارة المكتبة على البيئة الخارجية، فإدارة التسويق هي إحدى الجهات الرئيسية التي تقوم بمراقبة ما يحدث في البيئة الخارجية المحيطة من عوامل أو متغيرات مؤثرة في نشاطها، مثل تغير الأذواق وحجم المنافسة وحجم الطلب المتوقع على المعلومات ومصادرهما وخدماتها المختلفة. كما ويلعب تسويق خدمات المعلومات دورًا مهمًا في رفع مستوى معيشة المستفيدين ورفاهيتهم وثقافتهم بخاصة، وأفراد المجتمع بعامه، وذلك من خلال تسهيل عملية تدفق المعلومات إليهم بقصد إشباع حاجاتهم الحالية والمستقبلية، فتدفع المعلومات إليهم ووصولها إلى المستفيد في الوقت المناسب يساعده على استخدامها على النحو الأفضل، وعلى إمكانية تطويرها وإعادة صياغتها وصناعتها وإنتاجها بأشكال جديدة كالكتب، البحوث، التقارير وغيرها، كما أنّ حصول متخذي القرار من المستفيدين على المعلومات الدقيقة

والسرعة والصادقة، وبالوقت المناسب يساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة والواقعية، والجدير بالذكر أنّ علم تسويق خدمات المكتبات قد استفاد من التكنولوجيا الحديثة، وخاصةً الحواسيب في التعرف على حاجات المستخدمين من المعلومات، ومقابلة هذه الحاجات بما هو متوافر بالفعل من المعلومات، وتوصيل المعلومات إلى المستخدمين بالسرعة الممكنة، وتطوير خدمات معلومات جديدة.²

منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي إذ يتناسب مع هذا النوع من الدراسة، حيث قمنا بوصف الظاهرة المدروسة في الجانب النظري، وتفكيكها إلى بنود ومتغيرات وتحليلها في الجانب الميداني.

عينة الدراسة:

وقع اختيارنا على العينة القصدية الطبقية، والمتمثلة في طلبة التدرج (ماستر 01 و ماستر 02) و تقدر عينة المبحوثين ب95 طالب مع مراعاة تمثيلها لكل فئات المستخدمين من الجامعة في مختلف التخصصات (حقوق، هندسة، علوم، علوم اقتصادية و تجارية، المحروقات و الكيمياء)، باعتبار الدراسة مسحية في طبيعتها، والجدول التالي يمثل عينة المستخدمين الأصلية:

المجموع	ماستر 02		ماستر 01		الطلبة المسجلين بالمكتبة
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
1630	100	650	100	980	المجتمع الكلي
95	5	35	6	60	العينة

جدول رقم (1) عينة الدراسة

حدود الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على الحدود التالية:

1 الحدود الموضوعية: يتمثل في معرفة واقع التسويق الالكتروني لخدمات مكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة - بومرداس.

2 الحدود الجغرافية: تحدد المجال الجغرافي في المكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة بومرداس.

3 الحدود الزمنية: وهو الوقت الذي استغرقته الدراسة سبتمبر-أكتوبر 2017

4 الحدود البشرية: طلاب التدرج، أي في طور الماجستير والذين بلغ عددهم 95 طالباً

أدوات جمع البيانات: اعتمدنا في دراستنا الميدانية على أداتين مهمتين، هما الاستبيان والمقابلة. كما أدرجنا أداة الملاحظة كوسيلة لجمع المعلومات المتخصصة.

تحديد مصطلحات الدراسة و المفاهيم المرتبطة بها:

التسويق الإلكتروني:

يعرف التسويق الإلكتروني بأنه: " مجموعة الأنشطة التسويقية التي تعتمد على الوسائط الإلكترونية، وشبكات الحاسب و الانترنت".³ وهناك من يرى أنّ التسويق الإلكتروني هو: "الاستفادة من الخبرة والخبراء في مجال التسويق في تطوير استراتيجيات جديدة وناجحة وفورية، تمكن من تحقيق الأهداف والغايات الحالية بشكل أسرع من التسويق التقليدي، بالإضافة إلى توسع ونمو الأعمال بدرجة كبيرة في وقت قصير وباستثمار اقل لرأس المال".⁴

و يقوم التسويق الإلكتروني على مبدأ التفاعلية بالاعتماد على تطبيقات web2.0 (المدونات، الويكي، التأليف الحر، الإشعار الفوري بالجديد و شبكات التواصل الاجتماعي).

إستراتيجية التسويق الإلكتروني لخدمات المكتبات:

تعني توجيه خدمات المعلومات نحو الفرص المتوافرة بالسوق والمتوقعة، وإدارة قاعدة الموارد المتاحة والبحث عن موارد جديدة، وتحديد أفضل الطرق للنمو واكتساب القوة والسعي لتحقيق النمو في الأسواق القائمة والجديدة على المدى المتوسط والطويل.⁵

وهي عبارة عن خطوات متخذة على المنتج أو الخدمة و السوق من أجل تطوير أو وضع خطة تسويقية طويلة الأمد و ذلك لجعل السوق أكثر فاعلية اتجاه هذا المنتج الخاص بالمكتبة.

أهداف التسويق الإلكتروني لخدمات المكتبات الجامعية:

يهدف تسويق خدمات المعلومات الإلكترونية بالمكتبات الجامعية إلى تحقيق المقاصد التالية:

▪ إيجاد المستفيد المقتنع بأهمية الحصول على المعلومات واقتناعه بها واستخدامها، والإفادة منها بما يحقق حاجاته ورغباته؛

▪ إشباع حاجيات المستفيد ورغباته، من خلال دراسة سلوكه واتجاهاته والعوامل المؤثرة في

عملية اتخاذه لقراره لحياسة المعلومات، وامتلاكها والإفادة منها؛

- المحافظة على المستفيد والعمل على إبقاء القناعة لديه، في أنّ المنتجات المعلوماتية أو خدمات المكتبات المتوافرة في المكتبة، والمقدمة إليه هي الأفضل والأقدر على إشباع حاجاته ورغباته في ضوء ظروفه وإمكانياته الخاصة؛
- الوصول إلى رضى المستفيد وولائه للمنتجات المعلوماتية أو خدمات المكتبات المقدمة إليه، وسيلة لضمان بقائه زبوناً للمكتبة، وتكريساً لمبدأ الاستمرارية والتقدم؛

يتبين من الأهداف السابقة للتسويق الالكتروني لخدمات المكتبات الجامعية أنّ المستفيد (المستهلك للمعلومات سواء أكان فرداً أو منظمة)، هو نقطة بداية نشاط تسويق خدمات المكتبات (البحث عن المستفيد وإيجاده والتعرف على حاجاته ورغباته وذوقه)، ونقطة نهايته (إحداث القناعة لدى المستفيد والوصول إلى رضاه والمحافظة عليه)، فهو منبع الأفكار والمنتجات المعلوماتية، ومحور الخدمات المعلوماتية والأنشطة التسويقية المختلفة، وأنّ رضاه وقبوله هو محور النجاح في تحقيق الأهداف الموضوعية والبقاء والاستمرار.⁶

منافع التسويق الالكتروني لخدمات المكتبات الجامعية:

للتسويق الالكتروني لخدمات المكتبات الجامعية عدة منافع، تتمثل فيما يلي:

1 المنفعة الزمنية والمكانية:

تتحقق المنفعة الزمنية عندما يتم توفير المعلومات ومصادرها، وتخزينها وتوصيلها عند الحاجة إليها من قبل المستفيدين، في الوقت المناسب. أما المنفعة المكانية فتعني نقل المعلومات أو الأفكار أو الخدمات من المكتبة الجامعية مثلاً إلى أماكن وجود المستفيدين، وبخاصة أولئك الموجودين في أماكن جغرافية بعيدة من خلال موقعها الالكتروني.

2 منفعة الحيازة أو التملك والمنفعة الشكلية:

تعني منفعة الحيازة أو التملك نقل ملكية المعلومات أو المنتجات المعلوماتية من المكتبة إلى المستفيد بما يمكنه من استخدامها، والحصول على المنافع التي يتوقعها من وراء حيازته لها (الحصول عليها بالشكل و في الوقت المناسبين)، ولا بد من مراعاة التغلب على العقبات القانونية لنقل ملكية المعلومات إلى المستفيد؛ أما المنفعة الشكلية، فتعني تصميم وإنتاج خدمات ومنتجات المعلومات وتكون بالشكل والطبيعة والنوعية والجودة والمواصفات المطلوبة التي تناسب أذواق المستفيدين ورغباتهم وحاجاتهم.

3 منفعة المعلومات:

وهي توفير الوسيلة الإعلامية والإعلانية من خلال نشاط الترويج، حيث تتوافر المعلومات أمام المستفيد: عن كل ما يخص المكتبة، عن الببليوغرافيات، عن الاستفسارات التي يمكن أن تجيب المكتبة عنها.. الخ.

إن كل هذه المنافع التي يقدمها التسويق الإلكتروني تضيف قيمة كبيرة إلى الخدمات التي تقدمها المكتبة وإلى المكتبة نفسها، ويجعل من تلك الخدمات أكثر نفعًا وأكثر فائدة بالعمل على توفير المعلومات والوثائق في المكان وفي الزمان الملائمين، وبالشكل الذي يمكن استخدامها من خلاله، وكذلك من خلال حيابة المكتبة للوثيقة بناءً على الحاجة الموجودة لدى المستفيد، وتزويد هذا المستفيد بالمعلومات الببليوغرافية وغيرها التي تساعد على حيابة المستفيد لها، من خلال تحميل الوثيقة إلكترونياً أو الاطلاع عليها أو من خلال الرد على استفسارات المستفيد حول الوثيقة مثلاً.⁷

المزيج التسويقي الإلكتروني:

المزيج التسويقي الإلكتروني " هو: "مجموعة الخطط والسياسات والعمليات التي تمارسها الإدارة التسويقية لإشباع حاجات ورغبات المستهلكين وأن كل عنصر من عناصر المزيج التسويقي يؤثر ويتأثر بالآخر.⁸

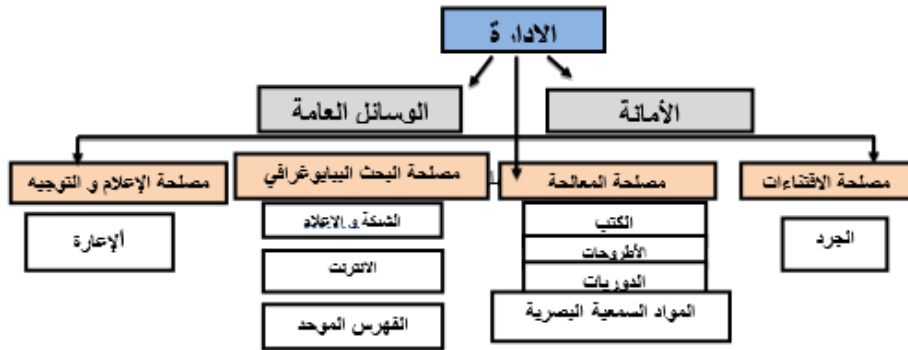
فهو مجموعة من الأدوات (المنتج، السعر، المكان و الترويج) التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها التسويقية في السوق المستهدفة، فهو إذاً سلسلة من العمليات والنشاطات التي تقوم بها منظمة ما أو أشخاص معينون من أجل توفير المنتج المناسب وبالسعر المناسب في المكان المناسب وبأحسن وسيلة ممكنة بهدف تلبية حاجة المستهلكين.⁹

التعريف بالمكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة – بومرداس:

تقديم المكتبة المركزية للجامعة:

تم تدشينها في 11 أكتوبر 2004م من قبل رئيس الجمهورية السيد "عبدالعزیز بوتفليقة"، وذلك بعد القيام بالترميمات المناسبة بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة في 21 ماي 2003. تقع المكتبة الجامعية المركزية في وسط مدينة بومرداس، وتتربع المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس على مساحة إجمالية تقدر بـ 3348م، وهي مكونة من أربع (04) طوابق، واحد منها تحت أرضي تقدر

مساحته بـ 648م يستعمل كمخزن، أمّا الطوابق الثلاث الباقية فتبلغ مساحتها الإجمالية 2484م بما فيها إدارة المكتبة بمختلف مصالحيها.



الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للمكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة¹⁰

الدخول إلى المكتبة مسموح لكل المسجلين في جامعة بومرداس والحاملين لبطاقات المكتبة الخاصة بالكليات، بما فهم طلبة معهد التكوين المهني وطلبة التكوين المتواصل والأساتذة وطلبة ما بعد التدرج الخارجيين.

وقد اعتمدت المكتبة منذ نشأتها على نظام سنجاب **syngab** على الشبكة الذي يعد من البرمجيات المتكاملة والمتطورة القادرة على التحكم في مختلف أنواع الوثائق (كتب، أطروحات، دوريات، وثائق غير الكتب...)، وذلك وفقا للمعايير الدولية تدوب و **UNIMARC**.

وللمكتبة المركزية عدة مهام تتلخص أهمها فيما يلي:

- اقتراح برامج اقتناء المراجع، والوثائق لفائدة مكتبات الكليات؛
- ضمان تنظيم الرصيد الوثائقي، باستعمال الوسائل الحديثة للمعالجة والتصنيف؛
- مساعدة مسؤولي مكتبات الكليات في تسيير المصالح الموضوعية؛
- السهر على صيانة الرصيد الوثائقي للمكتبة، وتجديد عملية الجرد؛
- وضع الشروط المناسبة لاستعمال الرصيد الوثائقي من طرف الطلبة والأساتذة؛
- المحافظة و تجديد الأطروحات و رسائل الماجستير؛
- مساعدة الأساتذة والطلبة في أبحاثهم الببليوغرافية.¹¹

الإمكانيات المتوفرة في المكتبة:

الإمكانات المادية :

حتى تضمن المكتبة السير الحسن لمصالحها وتمتكن من تقديم خدماتها بشكل فعال، وجب عليها توفير مجموعة من التجهيزات المادية التي تسهل لها هذه المهمة، والتي نوضحها في الجدول التالي:

الأثاث	العدد الإجمالي
الحواسيب	90
مكيفات هوائية	17
آلات النسخ	03
الكراسي	524
الرفوف	20
الطاولات	249
الخزانات	12 خاصة بالدوريات 03 خاصة بالمراجع الإلكترونية CD ROM

الجدول رقم (2): تعداد التجهيزات المادية للمكتبة¹²

نلاحظ من الجدول أن المكتبة تمتلك إمكانات مادية هامة وهائلة، من أجل ضمان السير الحسن بها، ومن أجل توفير أحسن الخدمات لروادها الموارد البشرية: يمثل العنصر البشري في المكتبات العامل الأساسي لنجاح إدارتها، إذ هذا النجاح مرتبط بمدى كفاءة العنصر البشري وقدرته على القيام بالوظائف الإدارية المختلفة. ولهذا تملك المكتبة الجامعية ببومرداس طاقما من الموظفين المؤهلين معظمهم متخصصين في علم المكتبات والتوثيق والبعض الآخر من اختصاصات أخرى كما هو موضح في الجدول التالي:

مجال الوظيفة	الوظيفة	عدد العمال

01	- مديرة المكتبة (تسيير شؤون المكتبة)	الإدارة
04	- مساعد إداري	
01	- ملحق إداري رئيسي	
01	- مترجم (ليسانس في الترجمة)	
07	- ملحق بالمكتبات الجامعية (ليسانس في علم المكتبات والتوثيق)	التوثيق
10	- مساعد بالمكتبات الجامعية (علم المكتبات والتوثيق (DEUA)	
02	- مهندس دولة في الإعلام الآلي والصيانة	الإعلام الآلي
02	- تقني سامي في الإعلام الآلي	
06	- عون تقني في الإعلام الآلي	
01	- عامل مهني الصنف الثاني	الوسائل العامة
04	- عون نظافة	
04	- تقني سامي في علم المكتبات والتوثيق	ما قبل التشغيل
01	- عون تقني في الإعلام الآلي	
44	المجموع	

الجدول رقم (3): الإمكانيات البشرية للمكتبة الجامعية بومرداس¹³

الرصيد الوثائقي للمكتبة:

تحتوى المكتبة على رصيد وثائقي متنوع من كتب، دوريات ، أطروحات..الخ، وهو موزع بوضوح في

الجدول التالي:

الرقم	نوع الوثائق	لغة الوثائق	عدد العناوين
-------	-------------	-------------	--------------

10922	فرنسية- إنجليزية-عربية	الكتب	01
443	فرنسية- إنجليزية-عربية	المجلات	02
1563	فرنسية- إنجليزية-عربية	المقالات	03
114	فرنسية- إنجليزية-عربية	السمعي البصري	04
64	فرنسية- إنجليزية-عربية	المراجع الإلكترونية	05
213	فرنسية- إنجليزية-عربية	القواميس	06
272	فرنسية- إنجليزية-عربية	الموسوعات	07
2	فرنسية- إنجليزية-عربية	الروايات	08
1	فرنسية- إنجليزية-عربية	التقنين	09
284	فرنسية- إنجليزية-عربية	المؤتمرات و الملتقيات	10
13878	المجموع الكلي		

الجدول رقم (4): الرصيد الوثائقي للمكتبة الجامعية لبومرداس¹⁴

و تقدم المكتبة لمستخدميها

خدمات عديدة أهمها : الإعارة الداخلية و الخارجية؛ البحث الوثائقي الآلي؛ تكوين و توجيه المستعملين؛ استقبال و توجيه المترشحين؛ خدمة النسخ؛ دروس مكثفة خاصة باللغات الأجنبية (فرنسية-إنجليزية)، توفير و تقديم المجموعات المكتبية لروادها، خدمة الانترنت وفضاء السمعي البصري والبحث الآلي، كما تقدم الخدمة المرجعية والإرشادية للمستفيدين وخدمات إعلامية من خلال نشرات وفهارس المقتنيات الجديدة، وكذا خدمة الإحاطة الجارية. بالإضافة إلى الخدمات الالكترونية التي سيتم عرضها عند تقديم الموقع الالكتروني للمكتبة.

تقديم الموقع الالكتروني للمكتبة:

إنّ ما يميّز عصرنا اليوم هو التدفق الهائل للمعلومات، فلم تعد تُطرح اليوم مشكلة البحث عن المعلومات، بقدر ما تطرح مشكلة استغراق البحث عن المعلومات. فقد تطورت المكتبات الجامعية ولم تعد مجرد مكان يمكن الذهاب إليه، ونلمس ذلك من خلال مواقعها على شبكة الانترنت، وذلك للوصول إلى روادها في كلّ زمان ومكان، فقد حرص القائمون على تطوير الخطط والسياسات المختلفة على تشجيع الناس لاستخدام المكتبة والوصول إليها وتلبية احتياجاتهم بحيث يحمل موقع المكتبة على الأنترنت خصوصية معينة، إذ يمكن اعتباره مصدرًا من المصادر المعلوماتية التي تتيحها المكتبة، من خلال واجهته والمحتوى الذي يقدمه عن بعد، كما يمكن اعتباره أداة ووسيلة لإتاحة وتقديم المصادر والخدمات الالكترونية عبره. وقد تعاضمت أهمية بناء وتصميم المواقع بالنسبة للمكتبات الجامعية حيث حرص المصمّم للموقع الالكتروني للمكتبة محل الدراسة على استخدام العديد من الوسائل والمهارات الفنية لإبرازه في أحسن صورة





الشكل رقم (2): واجهة الموقع الالكتروني للمكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة¹⁵ وهذا ما جعل (80%) من المستجوبين يتصفحون الموقع كل يوم إذ انه عند الولوج إلى الموقع الالكتروني للمكتبة المركزية للجامعة، نجد الخريطة التنظيمية للموقع التي تعرض بشكل تسلسلي ومنظم جميع المصالح والخدمات المقدمة داخل الموقع، فهي تسهل على الباحث أخذ صورة عامة عن الموقع الذي يمكن الإبحار فيه عن طريق مختلف محركات البحث للحصول على المعلومات التي تُجيب الباحث على تساؤلاته بسرعة و بدقة و بأقل جهد.



الشكل رقم (3): حقول محركات البحث بالمكتبة الجامعية الخدمات الالكترونية على موقع المكتبة:
يتوافر الموقع الالكتروني للمكتبة على العديد من الخدمات كالتالي:

- خدمة الولوج إلى بوابة المكتبة: تعرف بأنها نقطة دخول أو إتاحة تمكين المستخدم من النفاذ إلى المعلومات والوثائق، سواء تلك المتواجدة داخل المحيط المادي للمكتبة أو المتاحة خارجها بشكل مندمج وموحد؛
- خدمة الفهرس الالكتروني (OPAC): يعد الفهرس الالكتروني المتاح من خلال موقع المكتبة الركيزة الأساسية والأرضية التي تقوم عليها الخدمات الالكترونية؛
- حجز الوثائق عن طريق موقع المكتبة،
- خدمة My Library كخدمة شخصية في بوابة المكتبة: إذ توجهت المكتبات الجامعية في السنوات الأخيرة نحو تقديم خدمات مكتبية شخصية موجهة نحو المستخدم كفرد، إذ تهدف إلى خلق محيط شخصي لكل مستفيد بغية تلبية احتياجاته المعلوماتية الذاتية، حيث يمكن للمستخدم النفاذ إليها انطلاقاً من أي حاسوب شخصي مرتبط بشبكة الانترنت؛
- خدمة My Links: تقوم هذه الخدمة على مبدأ تمكين المستخدم من فتح حسابه الشخصي، انطلاقاً من أي حاسوب يكون موصول بشبكة الانترنت؛
- خدمة My Updates: كما يشير اسمها، فهذه الخدمة تهدف إلى تزويد وإشعار المستخدم بأخر المستجدات والمصادر التي تغطي مجالات اهتمامه بطريقة آلية ومنتظمة، حيث تقوم بوظيفتين مزدوجتين، وهما التعرف على احتياجات واهتمامات المستخدمين، وانتقاء المصادر التي تناسب معها؛
- خدمة التسليم الالكتروني للوثائق: "تمثل هذه الخدمة إحدى التطورات في مجال تبادل الإعارة بين المكتبات، والتي تقوم بتوفير معلومات وتوصيلها للمستخدم في أي مكان بشكل الكتروني"¹⁶ ويمكن للمكتبة من خلال موقعها على الانترنت تقديم هذه الخدمة للمستخدم، وذلك من خلال إنشاء صفحة خاصة بطلب الوثائق، إذ يتعين على المستخدم تعبئة النموذج المخصص لهذه الخدمة وإرساله إلى المكتبة، والتي تقوم بدورها بتأمين الوثائق المطلوبة من قبل المستخدمين، وإرسالها عبر البريد الالكتروني أو الوسائل الأخرى. هذه الخدمة مخصصة لطلبة ما بعد التدرج، أي الذين هم في طور الماجستير والدكتوراه ؛

- الخدمة المرجعية الافتراضية: تعتمد هذه الخدمة بالدرجة الأولى على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، للسماح للمستخدمين بالاتصال والربط بمكتبي المراجع وطرح أسئلتهم واستفساراتهم، بغض النظر عن عامليّ الزمان والمكان، وغالبًا ما تتم هذه الخدمة في الوقت الفعلي الحقيقي، حيث يستخدم المستخدم الحاسب الآلي أو أيّ تقنية للاتصال بموظفي المراجع دون الحضور ماديا للمكتبة؛
- البث الانتقائي للمعلومات: حيث يقوم أخصائي المعلومات بتقديم هذه الخدمة للأساتذة وطلبة ما بعد التدرج عبر بريدهم الإلكتروني، حيث يرسل القائم على هذه الخدمة للمستخدمين الفعليين كلّ المعلومات والوثائق حسب اهتماماتهم واحتياجاتهم المعلوماتية بصفة دورية؛
- الخدمة الإعلامية الإلكترونية: حيث تقوم المكتبة المركزية للجامعة من خلال موقعها الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي بتقديم كلّ ما هو جديد، كالإعلان و الإعلام عن آخر التظاهرات العلمية حول موضوع معين، أو أيام دراسية وملتقيات ومؤتمرات...الخ؛
- خدمة البحث الببليوغرافي: وذلك لتمكين روادها من الاطلاع على رصييد المكتبة؛
- البحث في بنوك المعلومات ، الاطلاع على الوثائق الرقمية التي تمت رقمنتها من طرف المكتبة، طرح الأسئلة والاستفسارات ، الاطلاع على الدوريات الإلكترونية، الاطلاع على أرشيفات مفتوحة، الاطلاع على أدلة مواقع الويب منتقاة من طرف المكتبة ، الاطلاع على أدلة للبحث عن المعلومات.

نتائج الدراسة: على ضوء المقابلات و نتائج الدراسة الميدانية خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- كل المستجوبين يستعملون جهاز الحاسوب في مختلف نشاطاتهم البحثية والعلمية أي بنسبة 100 بالمائة وهو ما يعبرُ عن قابليتهم لاستعمال الخدمات المكتبية الإلكترونية، حيث تعتبر المصادر المتاحة على الخط عبر شبكة الانترنت الأكثر استعمالاً من طرف المستجوبين.

❖ جميع المستجوبين بنسبة (100%) يترددون على موقع المكتبة الإلكتروني المتاح على الانترنت الذي تتوافر فيه كل المعلومات الخاصة بالمكتبة (معلومات إعلامية عن المكتبة، معلومات إرشادية للتعامل معها، نقاط الربط المختلفة بمصادر المعلومات

الالكترونية لكل من موجودات المكتبة و الدوريات وقواعد البيانات المختلفة ، مختلف الخدمات كخدمة البحث في أدوات و نظم المكتبة كالفهرس الآلي).

❖ تعتبر الأسباب المتعلقة بسرعة وسهولة تداول المعلومات أهم الأسباب التي تدفع المبحوثين إلى استعمال وسائل اتصال الكترونية لتداول مختلف المعلومات.

❖ إن أكثر أنواع الخدمات المتاحة والمستعملة بشكل مكثف من طرف المبحوثين بنسبة مقدره ب(65.83%) ، هي خدمة الفهارس الالكترونية OPAC الموضوعه تحت تصرف المستفيدين في موقع المكتبة المركزية. أما فيما يخص استعمال خدمة الأرشفات المفتوحة، طرح الأسئلة والاستفسارات، الاطلاع على أدلة المواقع والخدمات الأخرى لم نسجل لها أية نسبة، وهذا راجع لعدم دراية المبحوثين بتوافرها لنقص الإعلان و الدعاية لها.

❖ (98%) من المبحوثين يعتبرون تقديم الخدمات الالكترونية عن بعد أمراً ضرورياً للاستفادة من التسهيلات التي تمكنهم من البحث عن المعلومات والوثائق والحصول عليها. حيث أن (74.16%) منهم يريدون الاستفادة من خدمات الإعلام والتوجيه والتكوين على استخدام المعلومات وطرق البحث عنها، بينما (16.66%) فقط من المستجوبين يدركون أهمية التسهيلات التي يقدمها الموقع الالكتروني للمكتبة فيما يخص مجال التواصل وطرح الاستفسارات والأسئلة والإجابة عليها، وتلك المتمثلة في الحصول على فضاءات وأدوات عمل شخصية أي أن أغلبية الطلبة واعون بأهميتها.

❖ (87.50%) من عينة المستجوبين تقول أنّ دواعي مشاركتها في شبكات التواصل الاجتماعي هو مجرد فضول، وكانت نسبة (10%) فقط من الطلبة ممن يعلقون إبداء رأيهم ، بغاية المشاركة في تطوير المكتبة فيما نسبة (29.16%) يشاركون فيها من أجل تلبية دعوات أعضاء الشبكة.

فأغلبية المشاركات في شبكات التواصل الاجتماعي، كالفيس بوك والتوتير في المكتبة عبارة عن مجرد فضول لهؤلاء الرواد، وعليه يمكن استغلال هذا الفضول لنشر مضامين هادفة ذات رسالة، كالتعريف بنشاطات المكتبة ومختلف خدماتها المتاحة إلكترونياً من خلال you tube الذي يسمح

بتفادي التكرار في شرح بعض الاستفسارات حول خدمة معينة حيث 17 بالمائة فقط من المبحوثين على دراية بوجود هذه الخدمة.

❖ معظم المبحوثين بنسبة (74.16%) يقرون بأن المكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة نشطة على الأنترنت، ونسبة (23.33%) ممن عبروا عنها غير نشطة على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي.

❖ كما أثبتت المعطيات التي تمخضت عن الدراسة الميدانية أن المكتبة الجامعية المركزية تمارس أنشطة الكترونية تسويقية مختلفة دون أن تدرك ذلك مثل :

- ✓ الإعلان عن المقتنيات الجديدة عبر الموقع،
- ✓ خدمة الإشعار الإلكتروني
- ✓ خدمة البريد الإلكتروني لتسهيل تقديم خدماتها المتاحة على الخط، وهذا لانخفاض تكلفة الإرسال؛
- ✓ الفهرس الإلكتروني للمكتبة المركزية و الذي يعتبر من أكثر الخدمات تسويقاً لها، وأيضاً منفذ الباحثين للوصول إلى الوثيقة والمعلومات حسب (80%) من المبحوثين؛ و (89%) من المستجوبين يعتبرون موقع المكتبة المركزية من الخدمات الأساسية التي تتيحها لروادها، وذلك لما تقدمه هذه الخدمة من حل مثالي لتخطي الحواجز المكانية و باختصار الوقت والزمان؛، خاصةً عند توافر عدد كبير من المرتادين في وقت واحد.
- ✓ المطويات والنشرات التقليدية والإلكترونية تعتبر أكثر الأدوات استخداماً من طرف المكتبة المركزية لإعلام المستفيدين بالجديد حسب (75%) من المستجوبين.

❖ كما تقوم المكتبة المركزية للجامعة بالتسويق الإلكتروني لخدماتها المختلفة، معتمدةً على أساليب وأدوات خاصة بها، من خلال الأعمال الدعائية و الإشهار عبر صفحاتها على الفيسبوك أو مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى و خدمة my updates ، وهذا ما يسمح باستعمال فعال لخدماتها من طرف مستخدميها. ومنه نستنتج أنّ الخدمات الإلكترونية أصبحت بشكلها المتاح حضورياً أو عن بعد، تشكل جزءاً أساسياً وهاماً ضمن المنظومة الخدمية للمكتبات الجامعية، وذلك أنّها تمكّنها من تقديم خدمات ذات قيمة مضافة، ونسج

علاقة متينة، تتسم بالتواصل الدائم والمستمر مع كلّ الفئات المستفيدة من خدماتها، سواء على نطاق محيطها المباشر أو غير المباشر عبر الويب.

❖ لا تستغل المكتبة المركزية كل تطبيقات الويب 2.0 كالمدونات ، و(98.33%) من المبحوثين أكدوا بأنّ المكتبة لا توفر خدمة الإشعار الفوري RSS للاطلاع على ما هو جديد، مع العلم أنّ موقع المكتبة المركزية يتيح هذه الخدمة، فهي خدمة إعلامية تسويقية إلكترونية بالغة الأهمية، تمتاز بالفورية في نقل وبثّ كلّ ما هو جديد في المكتبة و يساعد في ترقية الخدمات المكتبية وجودتها، وبالتالي الحفاظ على روادها. وإنّ عدم استغلال هذه الخدمة راجع إلى النقص في تكوين المستخدمين على استعمال هذه الخدمة أو إلى عدم اطلاعهم على هذه الخدمة ومزاياها،

❖ توفر المكتبة المركزية للجامعة قواعد بيانات بنسبة 100% من خلال النظام الوطني للتوثيق عبر الخط sndl، من خلال فتح حساب خاص؛ لكن فقط لطلاب الماجستير والدكتوراه، وهذا راجع للقيود التي وضعها مركز البحث للإعلام العلمي والتقني cerist؛



❖ (20%) من المبحوثين يظطلعون على جديد المكتبة من خلال الإعلانات واللافات بقاعات المطالعة مقابل (18.33%) فقط من المستجوبين من الذين يلجون إلى موقع المكتبة ؛ بينما (16.66%) من عينة الدراسة يستعملون الموقع للبحث في قواعد البيانات، ونسبة (13.33%) لاستعمال البريد الإلكتروني.

❖ يقدم الموقع الإلكتروني للمكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة خدمات إلكترونية مميزة، ترتقي إلى مستوى الجودة المطلوبة، إذا ما قورنت مع مواقع بعض المكتبات

الجامعية بالجزائر وهذا راجع إلى الإمكانيات المادية و البشرية المتوافرة لديها من جهة و من جهة أخرى نلاحظ قلة الدراسات التقييمية للحصول على إحصائيات لطلبات القراء و معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المكتبة.

❖ عدم استغلال الطلبة كل ما تقدمه المكتبة كخدمات الكترونية عبر موقعها كاستعمال قواعد البيانات.

❖ تعتبر دراسة البيئة التسويقية بنوعها، الداخلية والخارجية مهمة جدًا لأية منظمة خدمية كانت أو ربحية على حدّ سواء بينما جل اهتمامات المكتبة الجامعية منصب أساسا على الإنتاج و ليس على المستخدمين، دون الإفادة من التخطيط للأنشطة التسويقية، فهي تقدم خدمات متاحة من خلال الموقع والتي تراها مناسبة دون بذل جهد لوضع الخطط المناسبة والاستراتيجيات التسويقية الالكترونية ضمن برامج عمل المكتبة الجامعية وبالتالي عدم الاهتمام بدراسة عناصر المزيج الالكتروني قبل تقرير تقديم خدمة جديدة عبر موقعها الالكتروني. وإنّ غياب إستراتيجية التسويق الالكتروني للخدمات بالمكتبة المركزية أثر سلبا على تلبية حاجيات رواد المكتبة المركزية لجامعة احمد بوقرة بومرداس ؛ لأنّ فنّ الرؤية المستقبلية للمكتبات الجامعية في القرن الواحد والعشرين مهم جدا تضعها في صدارة الهيئات والمنظمات المنتجة العارضة للخدمات الالكترونية بأرقى مستويات الجودة والفعالية من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

الاقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل إليها، فإنّه يمكننا أن نستنتج مجموعة من النقاط المهمة لتطوير التسويق الالكتروني لخدمات المكتبات الجامعية، من خلال خدماتها المختلفة، والمتمثلة في ما يلي:

1. إنشاء نظام المعلومات التسويقية الذي سيقوم بتكثيف البحوث العلمية في مجال دراسة البيئة التسويقية لتحقيق الأهداف المرجوة من المكتبة وبالتالي تلبية احتياجات مستخدميها الفعليين والمحتملين.

2. العمل على تطوير وتشجيع المبادرات والجهود الرامية إلى تحفيز وتدريب المجتمع العلمي والأكاديمي بمختلف مكوناته على استعمال وسائل الاتصال الالكترونية، لما لها من دور في دفع العمل البحثي والتعليمي وتطويره.
3. كما ينبغي الحرص على التدريب الفعال للمكتبيين، باختيار البرامج التدريبية المناسبة، و أفضل المراكز المتخصصة لتنفيذ هذه الدورات التكوينية لتطوير الفكر التسويقي بينهم مع الاستعانة بالخبراء والاستشاريين من خارج المكتبة للمساعدة كلما دعت الحاجة.
4. تحديد إستراتيجية تسويقية ناجحة في المكتبة الجامعية، الذي يستدعي إتباع مراحل تشخيص نظام المعلومات انطلاقاً من المستفيدين أي دراسة الاحتياجات الخاصة بالرواد، وذلك بالاعتماد على أنظمة التغذية العكسية لان تطور المكتبات الجامعية أو فشلها متعلق بمدى تحليلها لبيئتها التسويقية من خلال بث روح الحماس و تنظيم أداء الكفاءات الموجودة بالمكتبة الجامعية حتى تكون قادرة على التكيف مع روح و متطلبات التسويق و من ثم تأدية الأعمال المطلوبة منها بكفاءة و اقتدار . وإن الإستراتيجية التسويقية المقترحة ترتكز على خمس عناصر أساسية، وهي: تحديد رسالة المكتبة؛ تحديد الخدمات التي يمكن تقديمها؛ اختيار وسائل الاتصال المناسبة للتعامل مع مختلف المستفيدين وبكلّ مستوياتهم التعليمية؛ دراسة الاحتياجات الخاصة بالرواد، وذلك بالاعتماد على أنظمة التغذية العكسية.
5. الاعتماد على مؤشرات لتقييم الخدمة الالكترونية وتسويقها بأفضل الأدوات والوسائل.
6. ينبغي على المكتبة الجامعية أن تقوم بتدريب المستفيدين على كيفية البحث على المعلومات، فليس الهدف فقط التسويق الالكتروني لها، وإنما استغلال هذا البحث.
7. تحديد الخدمات التي يمكن التسويق لها الكترونياً.
8. اختيار وسائل الاتصال المناسبة للتعامل مع مختلف المستفيدين و بكلّ مستوياتهم التعليمية، و الاهتمام بمختلف عناصر المزيج الترويجي للخدمة، وتفعيل دورها، لإعطاء فرصة للمستفيدين لاختيار وسائل الترويج المناسبة له.
9. على المكتبة استغلال أكثر للتطبيقات المقدمة من قبل مواقع التواصل الاجتماعي في المناقشات الفعالة وعقد الحوارات المباشرة مما يساعد في تبادل الآراء و تطوير الأفكار و

معرفة ميول و اهتمام المستفيدين من خلال ملفاتهم الشخصية و تطوير خدماتها انطلاقا من احتياجات وطلبات مستخدميها والتسويق الالكتروني لها (أي تقديم خدمات متفاعلة و متطورة لهم).

■ خاتمة:

أصبحت الخدمات الالكترونية بشكلها المتاح حضورياً أو عن بعد، تشكل جزءاً أساسياً وهاماً ضمن المنظومة الخدمية للمكتبات الجامعية، وذلك لأنها تمكنها من تقديم خدمات ذات قيمة مضافة، ونسج علاقة متينة، تتسم بالتواصل الدائم والمستمر مع كل الفئات المستفيدة من خدماتها، سواء على نطاق محيطها المباشر أو غير المباشر؛ بل فنّ الرؤية المستقبلية للمكتبات الجامعية في القرن الواحد والعشرين تضعها في صدارة الهيئات والمنظمات المنتجة والعارضة للخدمات الالكترونية بأرقى مستويات الجودة والفعالية. ومن ثمّ، فإنّ تمكين هذه المكتبات من الارتقاء بخدماتها بشكل عام، وبخدماتها الالكترونية الفورية والأنية على وجه التحديد والمتاحة من خلال الموقع الالكتروني، يتطلب منها توفير الوسائل والإمكانيات البشرية والمادية والتكنولوجية لتسويق خدماتها، وإعادة النظر في استراتيجياتها التطورية، خاصةً فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات، ووضع خطط واستراتيجيات مبنية على إدراك واع للاحتياجات الحالية والمستقبلية لمستخدميها، تهدف إلى استغلالها الجيد على المستوى القريب والمتوسط والبعيد كخيار استراتيجي، يهدف إلى تحسين الخدمات ومواكبتها لتطلعات المستفيدين بشكل مستمر. وأخيراً، فإنّ هذه الدراسة هي بمثابة دعوة صريحة لإجراء بحوث ودراسات تصبّ في هذا السياق، خاصةً وأنّ التسويق الالكتروني لخدمات المكتبات الجامعية تشكل إحدى الآليات الضرورية لإرساء أسس ودعائم المجتمع المتطور.

الهوامش:

1 أحمد همشري، عمر. الإدارة الحديثة للمكتبات ومراكز المعلومات. عمان: دار الرؤى العصرية، 2001. ص. 338.

2Kotler .Phillip.Principles of marketing .Boston :international Edition.2008.p.185.

3 طه، طارق. التسويق بالإنترنت والتجارة الالكترونية. مصر: [د.ن.].2006.ص.31.

4 علي موسى، عبد الله فرغلي. تكنولوجيا المعلومات و دورها في التسويق التقليدي والالكتروني. القاهرة: ايتراك، 2007. ص. 128.

- 5 محمد سلامة، عبد الحافظ. خدمات المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبة. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر، 1997. ص. 277.
- 6 ابراهيمي، أحمد. تقييم الموارد البشرية وأثره على تسويق خدمات المعلومات في المكتبات الجامعية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات والتوثيق، 2007. ص. 221-222.
- 7 لعمرس، أمال. تسويق الخدمات والمنتجات التوثيقية في المكتبة المركزية لجامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة: اقتراح خطة تسويقية للمنتج. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: جامعة الجزائر2: كلية العلم الإنسانية والاجتماعية: قسم علم المكتبات، 2013. ص. 122
- 8 بازرة، صادق محمود. إدارة التسويق. ط. 25. القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2001. ص. 20.
- 9 قطر، محمود. تسويق خدمات المكتبات العامة. ماجستير: علم المكتبات المعلومات: حلوان، 2004. ص. 58.
- 10 رئيس مصلحة المستخدمين بالمكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة.. أكتوبر 2017
- 11- مقابلة مع مسؤول المكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة. يوم 2017/10/15
- 12 حاكم، لمياء. استراتيجية التسويق الالكتروني لخدمات المكتبات الجامعية: جامعة أحمد بوقرة نموذجاً. مذكرة ماستر: علم المكتبات و التوثيق: الجزائر: 2017
- 13 مقابلة مع السيد "مع" رئيس المكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة . يوم 17/12/2018
- 14 تقرير خاص بالمكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة -بومرداس-.
- 15 واجهة الموقع الالكتروني للمكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة متاح على الرابط <https://fsegc.univ-boumerdes.dz/index.php/2018-09-17-09-33-28>
- 16 بومعرافي مكي، بهجة. الأنترنت في المكتبات: فوائد وتحديات. تونس: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، 1999. ص. 69-70.

فرص الاستفادة من سرعة النفاذ الحر للمعلومات في ترقية البحث العلمي بالدول العربي

Opportunities To Benefit From speed of Open access to information In The Promotion Of Scientific Research In Arab Countries

أ. عمر حوتية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة أدرار – الجزائر

hotiamar@yahoo.fr

د.رحاب فايز أحمد سيد

قسم علوم المعلومات، كلية الآداب

جامعة بني سويف – مصر

Dr.rehab.yousef@art.bsu.edu.eg

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/26

تاريخ الإرسال: 2019/07/08

ملخص

يشهد العالم اليوم تطورات سريعة ومتلاحقة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تمخض عنها ظهور قضية الوصول الحر إلى المعلومات وحرية تداولها، باعتبارها حقاً إنسانياً ديمقراطياً أساسياً. ناهيك وأن الوصول الحر للمعلومات يعد من أهم المبادئ التي ظل المجتمع الأكاديمي يطالب بها سعياً منه لتحقيق التواصل في مجال البحث العلمي وتبادل الأفكار وإتاحة نتائج البحوث العلمية لخدمة أهداف التنمية.

وأمام التحديات التي تواجه نشاط البحث العلمي في العالم العربي في ظل بيئة رقمية مازالت تستخدم فيها النظم التقليدية، فإن بناء نظم اتصالية حديثة في مجال الخدمات المكتبية والبحثية، سيمكن بلا شك من الاستفادة من سرعة النفاذ الحر للمعلومات، وتوظيف مخرجاتها في ترقية البحث العلمي بالدول العربية.

ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على استخدامات التكنولوجيا الحديثة والرقمية في النفاذ الحر للمعلومات، والتعرف على واقع البحث العلمي وتحدياته في ظل البيئة الرقمية العربية، وسبل الاستفادة من حق وسرعة الوصول الحر للمعلومات في ترقية البحث العلمي بالدول العربية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ الوصول الحر للمعلومات؛ البحث العلمي؛ الدول العربية.

Abstract

Today, the world is witnessing rapid and successive developments in the fields of information and communication technology, resulting in the emergence of open access issues, information and its freedom of circulation, as a fundamental human right of democracy.

Therefore the open access to information is one of the most important principles that the academic community has been demanding in order to achieve communication in the field of scientific research, and exchange of ideas and make available the results of scientific research to serve the objectives of development.

Although the challenges facing scientific research in the arab world in a digital environment, traditional systems are still used. So the establishment of modern communication systems in the field of library and research services will undoubtedly benefit from the speed of Open access to information and using its outputs to promote scientific research in the arab countries.

This research aims to highlight the uses of modern and digital technology in the Open access to information, to identify the reality of scientific research and its challenges in the Arab digital environment, and ways to take advantage of the right and speed of Open access to information in the promotion of scientific research in Arab countries.

Keywords: *Communication and Informatio Technology, Free Access to Information, Open Access, Scientific Research, Arab Countries.*

مقدمة:

لقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الرقمية في خلق نظم اتصالية حديثة تمكن من إتاحة المعلومات والمعرفة بطريقة مجانية دون عوائق قانونية وتقنية وهذا ما تقوم به فلسفة الوصول الحر للمعلومات. ومع تزايد عدد المصادر العلمية المجانية النفاذ بشكل كبير، تطرح العديد من التساؤلات حول أهمية الانتشار لهذا المبدأ بالنسبة لخدمة أهداف البحث العلمي بالدول العربية.

2/1 اشكالية البحث:

أمام التحديات التي تواجه نشاط البحث العلمي في العالم العربي في ظل بيئة رقمية مازالت تستخدم فيها النظم التقليدية، فإن من بين أهم التساؤلات التي ينبغي طرحها:

كيف يمكن الاستفادة من سرعة النفاذ الحر للمعلومات في ترقية البحث العلمي بالدول العربية؟.

3/1 أهمية البحث:

تأتي هذه الدراسة في وقت ازداد اهتمام الباحثين بمصادر المعلومات الرقمية لمواكبة التطورات التكنولوجية ومسايرة للإقبال الكبير لمستفيديها على استخدام هذه المصادر، والاستفادة من مبد الوصول الحر للمعلومات للحصول على احتياجاتهم البحثية، وتوظيف مخرجاتها في ترقية البحث العلمي بالدول العربية.

4/1 أهداف البحث:

- الاطلاع على التطورات الحاصلة في ميدان التكنولوجيا واستخداماتها في النفاذ الحر للمعلومات.
- التعرف على واقع البحث العلمي وتحدياته في ظل البيئة الرقمية العربية.
- البحث في فرص الاستفادة من سرعة النفاذ الحر للمعلومات في ترقية البحث العلمي بالدول العربية.
- لفت انتباه القائمين على نشاط البحث العلمي لأهمية الاستفادة من سرعة النفاذ الحر للمعلومات.

5/1 منهج البحث :

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في عرض المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وحق الوصول الحر للمعلومات، وكذا المفاهيم المتعلقة بالبحث العلمي . مع الاستعانة بالمنهج الاستنباطي في توضيح أثر الوصول الحر للمعلومات الرقمية في ترقية البحث العلمي بالدول العربية.

6/1 خطة البحث:

- أولاً: تكنولوجيا المعلومات الرقمية واستخداماتها
- ثانياً: تكنولوجيا المعلومات الرقمية وسرعة النفاذ الحر
- ثالثاً: واقع البحث العلمي وتحدياته بالدول العربية في ظل التغيرات التكنولوجية
- رابعاً: تأثير سرعة النفاذ الحر للمعلومات في ترقية البحث العلمي بالدول العربية.

7/1 الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات والبحوث العلمية المنشورة، تناولت مفهوم الوصول الحر ومبادراته وتأثيراته، ومنها:

1. دراسة لـ (Zachariades, 1999)¹، عن كيفية استعمال الشبكة المعلوماتية في البحث العلمي

والتعليم في

الصف الدراسي، وقد اختار عينة من الطلبة الباحثين في الدراسات العليا، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي السهولة التي أتاحتها الشبكة المعلوماتية في إجراءات البحث العلمي والإنفاق في عملية التعلم.

2. دراسة للباحثين (بوعزة وقدورة، 2007)²، والتي ورد فيها أن ضعف تقبل الباحثين العرب لنموذج الوصول الحر مرده الصورة السلبية التي لديهم عن دوريات الوصول الحر، فهم يرفضون النشر فيها لاعتقادهم بأن مقالاتها لا يتم الاعتراف بها من قبل اللجان الأكاديمية في الانتداب، الترقية ...، كما أن نسبة كبيرة من هؤلاء الباحثين غير مطلعة على المبادرات الدولية حول الوصول الحر.

3. دراسة لـ (يونس أحمد إسماعيل الشوابكة، 2009)³، سلط الضوء فيها على نظام الوصول الحر للمعلومات كنظام منافس وبديل للنظام التقليدي القائم على ربط الوصول إلى المعلومات بقيود مادية وقانونية، وتوضيح طبيعة العلاقة بين المكتبات ونظام الوصول الحر للمعلومات، ومن أهم ما توصل إليه أن المكتبات يرتقب منها أن تلعب دوراً رئيساً عندما تصبح أكثر انخراطاً في حركة الوصول الحر.

4. دراسة استكشافية لـ (فراج والشهري، 2008)⁴، تدور حول وجهة نظر عربية لمدى دعم الجامعات لحركة الوصول الحر، وذلك بالتطبيق على إحدى أقوى الدول العربية من حيث البنية الأساس لتقنيات المعلومات والاتصالات وهي المملكة العربية السعودية. وانتهت الدراسة إلى أن دعم الجامعات السعودية للوصول الحر يعد ضعيفاً بصفة عامة. ليبقى السؤال يطرح: ما الحال يا ترى في الدول العربية الأخرى؟.

5. دراسة لـ (عمر حوتية ولعلى بوكميش، 2016)⁵، حول دور التكنولوجيا الرقمية في تحقيق سرعة الوصول الحر للمعلومات وترقية البحث العلمي بالدول العربية، ومن بين ما تم التوصل إليه أن الوصول الحر للمعلومات يعود بالكثير من المزايا لمسيرة البحث العلمي، والتي تشكل فرص متاحة للباحثين في العالم العربي من أهمها إعادة امتلاك أبحاثه العلمية دون وساطة الناشرين التجاريين ودون مقابل مادي.

6. دراسة لـ (ألما سوان - ترجمة: سليمان بن سالم الشهري، وعبد الرحمن أحمد فراج، 2017)⁶، حول المبادئ التوجيهية لسياسات تطوير وتعزيز الوصول الحر، ومما توصلت إليه أن سياسة الوصول الحر للمعلومات تنبني على الفرص التي قدمتها الشبكة الرقمية للارتقاء بمقومات بث

المعلومات العلمية لجميع الأطراف بما فهم الباحثين للاستفادة منها، وبذلك فإن توافر قاعدة بيانات عالمية للمعرفة العلمية.

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات الرقمية واستخداماتها

تشكل تكنولوجيا المعلومات الرقمية ملمحاً من ملامح الثورة التكنولوجية، وأصبح حضورها طاعياً ولها إسهامها الواضح في تطور الكثير من مجالات الحياة ومنها المجال العلمي والمعرفي وامكانية النفاذ الحر للمعلومات.

1/2 مفهوم تكنولوجيا المعلومات الرقمية:

إن فهم طبيعة المعلومات مهم كمدخل لتفهم طبيعة تكنولوجيا المعلومات الرقمية واستخداماتها. 1/1/2 مفهوم وأهمية المعلومات:

تعرف المعلومات بأنها مجموعة من الحقائق والبيانات التي تخص أي موضوع من الموضوعات والتي تكون منها تنمية أو زيادة معرفة الإنسان، من خلال البحث أو القراءة، أو الاتصال أو ما يشابه ذلك.⁷

وتلعب المعلومات دوراً هاماً وحيوي يظهر ذلك في:

- 1- إثراء البحث العلمي وتطوير العلوم والتكنولوجيا.
 - 2- تساهم في بناء استراتيجيات المعلومات على المستوى الوطني.
 - 3- لها أهمية كبرى في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية وغيرها.
 - 4- تعتبر العنصر الأساسي في صنع واتخاذ القرار المناسب وحل المشكلة.
 - 5- للمعلومات دور كبير في المجتمع ما بعد الصناعي.
 - 6- تساعد في نقل خبراتنا للآخرين وعلى حل المشكلات التي تواجهنا، والاستفادة من المعرفة المتاحة.⁸
- وتنقسم المعلومات إلى أقسام عديدة حسب الغرض من الاستخدام ومن أبرزها:
1. المعلومات التطويرية أو الإنمائية، مثل قراءة كتاب أو مقال والحصول على مفاهيم وحقائق جديدة الغرض منها تحسين المستوى العلمي والثقافي للإنسان وتوسيع مداركه.
 2. المعلومات الإنجازية، كاستخدام المستخلصات والمراجع والوثائق الأخرى لإكمال عمل مطلوب إنجازه.
 3. المعلومات التعليمية، مثل قراءة المفردات الدراسية والمواد التعليمية.

4. المعلومات الفكرية، وهي أفكار ونظريات حول العلاقات التي يمكن أن توجد بين عناصر المشكلة.
- 5- المعلومات البحثية، وتشمل التجارب وإجراءها ونتائجها ونتائج الأبحاث.⁹
- 2/1/2 تعريف تكنولوجيا المعلومات:

تطور مفهوم تكنولوجيا المعلومات من عصر إلى آخر وذلك بهدف تسهيل التعامل مع المعلومات المختلفة، وتعرف بأنها: كل ما استخدمه الإنسان في معالجة المعلومات من أدوات وأجهزة ومعدات. وتشمل المعالجة والتسجيل والاستنتاج والبحث والتنظيم والاسترجاع. كما تعرف بأنها: تطبيقات المعرفة العلمية والتقنية في معالجة المعلومات من حيث الإنتاج والصياغة والاسترجاع بالطرق الآلية.¹⁰

وتشتمل تكنولوجيا المعلومات على عدة صناعات متقدمة منها:

- صناعة الحاسبات: أجهزة، وبرمجيات.
- صناعة الاتصال: كابلات، أقمار صناعية، أجهزة وبروتوكولات، برامج انبثق منها البث الإذاعي والتلفزي.
- صناعة الطباعة والنشر، وتخص المطبوعات، الجرائد، الدوريات والأقراص الضوئية المدمجة .CD-ROMs

وارتبطت وتشابكت تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات، مسهلة عملية نقل كميات ضخمة من كل أنواع المعلومات، التي صارت متاحة لكل من المعلم والمتعلم والباحث في أي مكان وفي أي وقت.¹¹ ومن أبرز أجهزة تكنولوجيا المعلومات نجد: الحاسبات الإلكترونية أو التقنيات الرقمية وشبكات الإنترنت خاصة خدمة البريد الإلكتروني وخدمة بروتوكول نقل الملفات وخدمة النت وخدمة العميل والخادم.

ومع التطورات التي حصلت في مجال التكنولوجيا، لتصل إلى ما هي عليه الآن أي عهد الرقمنة والشبكات (الانترنت) فقد أدت إلى حدوث تغيرات عميقة على مستوى إمكانية الحصول على المعرفة وبثها، وأصبح النفاذ إلى المعلومات يتم حالياً بطريقة تفاعلية خاصة في التعليم العالي، حيث ساعدت هذه التكنولوجيا كثيراً على تطوير العمل التفاعلي، والعمل على المشاريع أو العمل ضمن فريق.¹²

3/1/2 تكنولوجيا المعلومات الرقمية :

لقد شكلت التكنولوجيا الرقمية قوام الحياة اليومية للأفراد الآن، وأصبحت الأجهزة الرقمية تلعب دورا جوهريا في مختلف أنواع الاتصالات التي نتعايش معها، وفي الوصول للمعلومات ومصادرها. وتتمثل التقنيات الرقمية في كل الأجهزة الإلكترونية عتادا وبرمجيات التي تقوم بمعالجة المعطيات بعد ترميزها أو تشفيرها إلى إشارات إثنينية (0 أو 1). وغالبا ما تكون هذه الأجهزة حواسيب. وقد أوجد العلماء في بحوثهم النظام الرقمي Digital ليتم تحويل المعلومة قبل ارسالها إلى رقم. والرقمنة أو التحويل الرقمي digitization هي "عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني"¹³. وفي سياق نظم المعلومات، عادةً ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور (فوتوغرافية أو ايضاحات أو خرائط..الخ) إلى إشارات ثنائية signals binary باستخدام نوعٍ ما من أجهزة المسح الضوئي scanning التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسب.

أما في سياق الاتصالات بعيدة المدى، فتشير الرقمنة إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة analog continuous signals إلى إشارات رقمية ثنائية pulsating.¹⁴

إن أهم المكونات الإلكترونية لتكنولوجيا المعلومات الرقمية، تتمثل في العناصر التالية:¹⁵

- 1- الحاسب الإلكتروني الآلي، والذي أتاح إمكانيات وقدرات غير محدودة، في كافة المجالات.
- 2- شبكات الاتصال الرقمية: وهي الأساس في استخدام التقنيات الرقمية في الاتصالات.

ويمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع رئيسية:

- الشبكات الصغيرة وتمثل الربط بين مكونات الحاسب الآلي،

- شبكات المنطقة المحلية Local Area Networks LAN،

- شبكات المنطقة الحضرية Metropolitan Area Networks MAN،

- شبكات المنطقة الموسعة Wide Area Networks WAN.

وترتبط الشبكات الحاسوبية فيما بينها لتكوّن شبكة الأنترنت. وهذه الأخيرة توفر العديد من الخدمات ومن أهمها: تبادل الرسائل عبر البريد الإلكتروني، والتخاطب مباشرة مع الآخر وعن بعد، إمكانية تكوين حلقات نقاش تتناول مواضيع شتى ومن مواقع متفرقة ومتباعدة في العالم.

وعموما فإن تكنولوجيا المعلومات الرقمية قد أتاحت فرصا أكبر وأسرع وأكثر فعالية وفاعلية لترقية البحث العلمي والنهوض به، جراء فرص التواصل والاتصال بين الجامعات، ومراكز البحث، ومراكز التفكير، والباحثين...

2/2 استخدامات تكنولوجيا المعلومات الرقمية:

إن سبب اكتساح التكنولوجيا الرقمية لهذا العصر مرده سهولة وامتيازات استخداماتها من سرعة فائقة وكلفة يسيرة، وأهم استخدام للتقنيات الرقمية الحديثة، كان في تحقيق الاتصالات، بأساليبها المختلفة، حتى أضحي أحد دعائمها الرئيسية، فالمعلومات المتبادلة على شبكات الاتصال، وعبر وسائله المختلفة، قد تكون صوتية أو إشارات رقمية، تستخدم في التحكم عن بعد. وكلما كانت نسبة تطابق المعلومات المستقبلية مع المعلومات المرسله نسبة مرتفعة، كان ذلك تعبيراً عن جودة نظام الاتصال.¹⁶

ومن أهم مزايا الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات الرقمية:

1- تقديم آليات تيسر العمل في المؤسسات كالأعمال المكتبية والبحثية التي كانت تستدعي وقتاً طويلاً وعدداً كبيراً من الأفراد لإنجازها. فيمكن لقائم بأعمال مكتبية إبلاغ العاملين بالمؤسسة أو خارجها عبر شبكة الأنترنت.

2- تطوير الخدمات المقدمة وجودة المعلومات وتقريب المسافات وسرعة الاتصال، وذلك بتوحيد آليات العمل في جميع أنحاء العالم والتي تعتمد أساساً على الحواسيب والشبكات التي أصبحت موحدة.

3- وفرة التصنيع للأجهزة والبرمجيات، فقد أدت المنافسة في ذلك إلى بروز منتوجات جيدة وانخفاض في الأسعار فتعددت التطبيقات ونما عدد المستعملين وبرزت خدمات أخرى ووظائف أخرى مكنت البلدان التي سايرت هذا المجال إلى الرفع من مستوى مواطنيها وأصبحت فرداً من أفراد هذه المنظومة.

4- الانفتاح على العالم الخارجي، فيمكن تبادل المعلومات بين جهازين مرتبطين داخل دولة بنفس الطريقة وبدون تغيير بين جهازين يكونان متباعدين وغير موجودين في نفس البلاد ولا حتى في نفس القارة، وهذا ما يجعل العالم كما يقال قرية إلكترونية. والإيجابي جداً هو تجمل نفس التكلفة بين المبتعلمين.¹⁷

5- تزود المدرسين والمتعلمين خصوصاً بقدر كبير من الاختيار فيما يتعلق بكيفية بناء التعلم.
6- في مجال البحث العلمي، تستخدم التكنولوجيا الرقمية في بناء نظام أمثل للاتصال العلمي، وذلك عن طريق إنشاء قاعدة بيانات بحثية ترابط فيها البيانات ويتم تبادلها إلكترونياً وتستكشف بصورة كاملة.

وتظهر أهم مزايا استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في البحث العلمي في:
- أن التقنيات الرقمية الحديثة توفر للباحث سرعة الحصول على المعلومات مع الدقة المتناهية والسيطرة على الكم الهائل والمتزايد من المعلومات المبذولة للحصول على المعلومات، وإنجاز البحوث بأفضل طرق.
- تنوع مصادر المعلومات الإلكترونية من أقراص صلبة متخصصة وغيرها، ومصادر شاملة ومتخصصة.

ويقع الوصول الحر في صميم الهدف العام لليونسكو لتوفير الوصول الشامل للمعلومات والمعرفة.
ثالثاً: تكنولوجيا المعلومات الرقمية وسرعة النفاذ الحر

إن بناء نظم اتصالية حديثة في مجال الخدمات المكتبية والبحثية، سيمكن بلا شك من تعزيز سرعة النفاذ الحر للمعلومات، فماذا نعني بالنفاذ الحر للمعلومات؟ وكيف تتحقق سرعة الوصول الحر؟.

1/3 ماهية الوصول الحر للمعلومات:

شاع استخدام مصطلح الوصول الحر (open access) مع نهاية القرن الماضي بين جمهور الباحثين، للدلالة على أسلوب أو نظام جديد للاتصال العلمي، يركز على وجوب إتاحة الفرصة للجميع لتصفح البحوث والتقارير العلمية والبحوث عبر شبكة الإنترنت مجاناً ودون أية قيود مالية أو قانونية أو الحصول على ترخيص مسبق¹⁸. وباعتباره حقاً إنسانياً ديمقراطياً أساسياً أقرته منظمة الأمم المتحدة وجعلته حجر الزاوية لباقي الحريات. ولقد كان لارتفاع تكلفة الاشتراك في الدوريات، واقتحام الانترنت والتكنولوجيا الرقمية لعالم المعلومات والمعرفة وظهور ما يعرف بالنشر الإلكتروني عاملاً رئيسياً لظهور حركة الوصول الحر.

وحالياً يتصدر مفهوم الوصول الحر المبادئ التي يتطلع إليها المجتمع البحثي العالمي ككل من باحثين، متخصصين، أكاديميين، جامعات، مكتبات، منظمات وهيئات بحثية. فما سبب كل هذا الاهتمام؟.

1/1/3 تعريف مصطلح الوصول الحر:

يتكون مصطلح الوصول الحر من كلمتين : كلمة الوصول Access، وتعني إمكانات الإفادة من مصادر المعلومات المتوفرة بالمكتبة أو مركز معلومات بشكل مادي أو مخزنة الكترونياً في أوعية التخزين، أو عبر إمكانات الوصول إليها بواسطة شبكة الانترنت، وفيما يتعلق بالحاسب فإن المصطلح يعنى قدرة الاستفادة الوصول للبيانات المخزنة على حاسب أو نظام حاسب. كما يطلق على المصطلح كلمة نفاذ أو كلمة إتاحة.¹⁹

أما كلمة حر أو مفتوح، فتعني إتاحة مفتوحة بدون حواجز للمنشورات العلمية، وبدون أن يدفع القارئ/ الباحث تكاليفها، غير أن صفة مفتوح في السياق التكنولوجي لمبادرة الأرشيف المفتوح ليست مرادفة لمجانية الإتاحة بل تعني بوضوح انفتاح الهيكل التقني لقواعد الأرشيف والبروتوكولات المشتركة لتسهيل إتاحة المحتويات العلمية.²⁰

ومن بين التعريفات لمصطلح الوصول أو النفاذ المفتوح، نذكر:

✓ إتاحة الإنتاج الفكري مجاناً على شبكة الانترنت، وحق الاستفادة في الاطلاع، والتحميل، والنسخ، والطبع، والتوزيع، والبحث، أو الربط بالنصوص الكاملة، أو تكثيفها، ونقلها كبيانات إلى البرمجيات المختلفة، أو الإفادة منها لأي غرض من الأغراض ذات السمة القانونية وذلك بدون قيود مالية أو قانونية أو تقنية.²¹

✓ بحسب Peter Saber^(*)، فإن النفاذ الحر للمعلومات هو المصطلح الذي يتخطى الحواجز ويتيح البحث العلمي الحر على الخط المباشر للإنتاج الفكري العلمي، إذ يعمل على إلغاء حواجز التسعير (كرسوم الاشتراك في مصادر المعلومات) وحواجز الإجازة Permission (كالقيود المتعلقة بحقوق التأليف والترخيص) وذلك للإنتاج الفكري ذي الملكية الحرة الذي يجعلها متاحة للإفادة منها عند أدنى حد من القيود.²²

✓ يرى Fisher أن الوصول الحر هو تنظيم وعرض المواد العلمية المتاحة مجاناً على شبكة الانترنت....، وفقاً لمجموعة مبادئ وبروتوكولات تم تطويرها في علم المعلومات.²³

وبالرغم من وجود محاولات متعددة ومختلفة لتعريف الوصول الحر بصورة رسمية، إلا أن التعريف الإجرائي الوارد في مبادرة بودابست للوصول الحر (BOAI) التي أُعلنت بعد اجتماع في ديسمبر

2001م، يبقى الأكثر استخدامًا، ويعرفه بـ "جعل المحتوى المعلوماتي حراً ومتاح عالمياً عبر الإنترنت، حيث أن الناشر يحفظ أرشيفات على الخط المباشر ويتاح الوصول إليها مجاناً".²⁴ وكان الهدف الأساس والأصلي للوصول الحر هو الانتاج الفكري المنشور في الدوريات (بما في ذلك بحوث المؤتمرات المحكمة) ويمكن أيضاً للرسائل الجامعية أن تجد لها محلاً في قائمة مصادر الوصول الحر، كما يجري الآن توسيع هذا المفهوم ليشمل الكتب وبيانات البحث.²⁵

2/1/3 خصائص وأهمية الوصول الحر للمعلومات:

تتمثل خصائص الإنتاج الفكري ذو الوصول الحر، فيما يلي:

- 1- متاح مجاناً على شبكة الانترنت.
- 2- سماح المؤلف أو مالك حقوق التأليف والنشر للمستخدمين بقراءته، تحميله، نسخه، تخزينه، طبعه وكذلك البحث، الربط والتكشيف دون أي قيود وعوائق مالية، قانونية أو تقنية.
- ومن التعريفات السابقة، هناك نقاط متفق عليها يمكن اعتبارها كخصائص، وهي: الإتاحة للمعلومات
- Availability في كامل النص Full-Text وبشكل مجاني Free وفوري Immediate وبشكل دائم Permanent على الخط المباشر On-Line وللمستخدمين من كافة الجمهور for Public.
- وتمثل هذه الخصائص حلاً لكل من أزمة التسعير وأزمة الترخيص التي عرفتها الدوريات العلمية.²⁶
- وتظهر أهمية الوصول الحر للمعلومات، من خلال المزايا التي يحققها، ومن أهمها:
 - وصول موسع بصورة كبيرة للبحث العلمي، ولفئات كثيرة وواسعة في المجتمع على رأسها فئة الباحثين.
 - الإسهام في وصول أفضل من ذي قبل للإنتاج الفكري كالرسائل الجامعية والتقارير الفنية... الخ.
 - الحفظ طويل المدى للإنتاج الفكري، وخاصة عبر الأرشيف ذات الوصول الحر Open Access Archiving
 - تزايد معدلات الاستشهاد المرجعي لأعمال الباحثين ومقالاتهم.
 - كسر احتكار الناشرين فيما يتعلق بتوزيع البحث العلمي.
 - يتيح للمؤلفين الاحتفاظ بحق النشر والبت المتزايد لأعمالهم على نطاق واسع.
 - تقوية الإنتاجية الإبداعية للباحثين.²⁷

- تقوية التواصل العلمي بين الباحثين، حيث أن النفاذ الحر للمعلومات يساعد على مد جسور التواصل بين العلماء والباحثين، بوصفه توجها علميا جديدا وخدمة معلوماتية تفرض نفسها بقوة لتلبية الاحتياجات العلمية.²⁸

أما منافع الوصول الحر، فتتلخص فيما يلي:

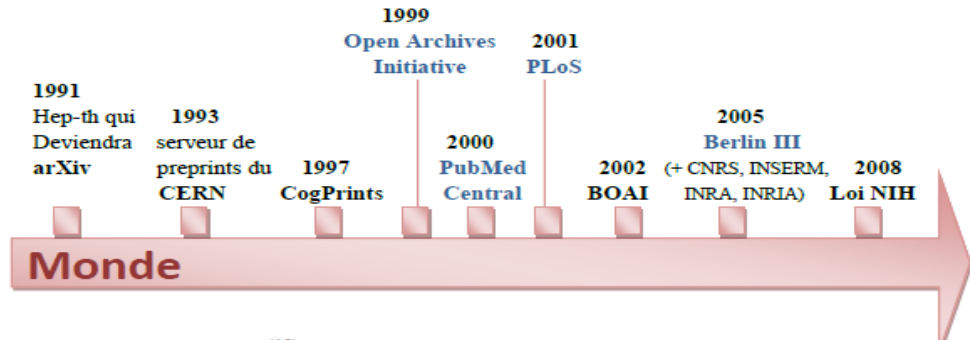
- يعمل الوصول الحر على الارتقاء بسرعة البحوث العلمية وكفاءتها وفعاليتها.
- يعد الوصول الحر عاملاً مهماً في الدراسات بينية التخصصات.
- يعمل الوصول الحر على إتاحة الفرصة لتحسيب الإنتاج الفكري البحثي.
- يعمل الوصول الحر على زيادة تألق البحث العلمي والإفادة منه وتأثيره.

. يسمح بالإفادة من نتائج البحث العلمي، من قبل المهنيين والممارسين ورجال الأعمال وكل المستفيدين.²⁹

وبالنسبة للدول النامية، فلا شك أن الوصول الحر يوفر لباحثي هذه المناطق الجغرافية، في نهاية المطاف، الأساليب الكفيلة بالوصول إلى أعمالهم العلمية والإطلاع عليها بسهولة من قبل الباحثين في الدول المتقدمة، وبلغة الاتصال العلمي، أصبح الوصول الحر هنا وسيلة كبيرة للمساواة.

3/1/3 مبادرات الوصول الحر إلى المعلومات:

يمكن توضيح المبادرات الخاصة بحركة الوصول الحر للمعلومات في الشكل الموالي:



Source : Coisy, Pauline, Archive ouvertes, HAL et HAL-UPMC, Disponible sur site:

<http://www.jubil.upmc.fr/.../bupmc/...HAL-UPMC>, p.5.

وتعتبر مبادرة بودابست للوصول الحر (Budapest Open Access Initiative) عام 2002م^(*)، من أشهر مبادرات الوصول الحر نظمت من قبل نخبة من العلماء والهيئات من دول واختصاصات

متنوعة دعوا إلى استغلال التكنولوجيا لإتاحة المجلات العلمية مجاناً، وذلك من أجل تسريع وتيرة البحث العلمي.

وخلال القمة العالمية حول مجتمع المعلومات عام 2003م تم إصدار إعلان المبادئ أكدت فيه حق الأفراد كلهم بالنفاذ الكامل إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحقيق مجتمع المعلومات والمعرفة. ووجهت مبادرة الرياض عام 2006م خلال المؤتمر العلمي الخليجي المغربي الثاني بالرياض (فبراير 2006م) نداء للمؤسسات والأفراد الذين يهتمهم الأمر العمل على تحقيق وصول حر لكل الأدبيات العلمية، عن طريق رفع كل الحواجز المالية، القانونية والتقنية، التي تعيق تنمية البحث العلمي ومد جسور التواصل بين العلماء.³⁰

وبالإضافة للمبادرات السابقة، عقدت عدة مؤتمرات وندوات، كان أهمها: مؤتمر إفريقيا الأول حول الوصول الحر المنعقد من 10 إلى 11 نوفمبر من سنة 2010 بجامعة Kenyatta University بكينيا. ويتواصل العمل لدعم الحركة من قبل جماعات إيפל، EOS، سبارك، ومشروع هارفارد للوصول الحر (HOAP)، والعديد من واضعي السياسات في الجامعات في مختلف أنحاء العالم.³¹

2/3 مصادر وطرق الوصول الحر:

تتعدد وتنوع مصادر الوصول الحر، تبعاً للجهات المنتجة لها، ووفقاً لتنوع استخدام ها، ومن أهم تلك المصادر: المستودعات الرقمية Digital Repositories، ودوريات الوصول الحر Open Access Journals، والكتب الحرة Open Books، والمصادر التعليمية الحرة Open Courseware، والبيانات الحرة Open data، وقواعد البيانات ذات الوصول الحر Open Access Databases.³²

ومن الناحية العملية، اعتمد المجتمع العلمي رسمياً طريقين للوصول الحر هما الأخضر والذهبي.

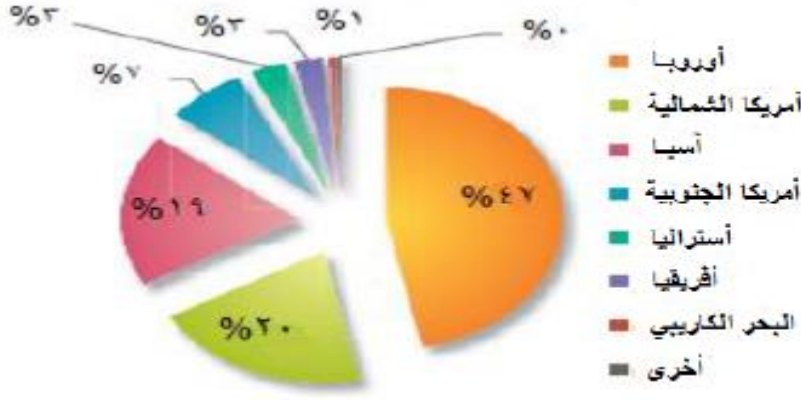
1/2/3 الطريق الأخضر للوصول الحر Green Open Access، مستودعات الوصول الحر^(*):

ويعني قيام الدوريات القائمة على الريح المادي، بالسماح وتشجيع إيداع المقالات المحكمة المنشورة بها (في نفس وقت النشر أو بعده بفترة قصيرة) في مستودعات متاحة على العموم على الخط المباشر.

33

وقد نتج عن هذا الأسلوب بالفعل إنشاء مستودعات رقمية مؤسسية (Digital Repositories institutional) أو متخصصة موضوعياً (Subject or Discipline)، وتتاح لعموم المستفيدين دون

أية عوائق أو قيود، وتشمل على كثير من أنماط الإنتاج الفكري وعلى رأسها مقالات الدوريات العلمية. وتعرف تلك العملية بـ"الأرشفة الذاتية".



الشكل رقم (01): توزيع المستودعات الرقمية على مناطق العالم
المصدر: ألما سوان، مرجع سابق، ص 52.

2/2/3 الطريق الذهبي للوصول الحر (Gold Open Access)، دوريات الوصول الحر: ويعني القيام بالنشر في دوريات علمية محكمة لا تهدف إلى الربح المادي، وتسمح للمستفيدين منها (دون أية رسوم) بالتمكن من الوصول عبر الإنترنت إلى النسخ الإلكترونية من المقالات التي تقوم بنشرها.

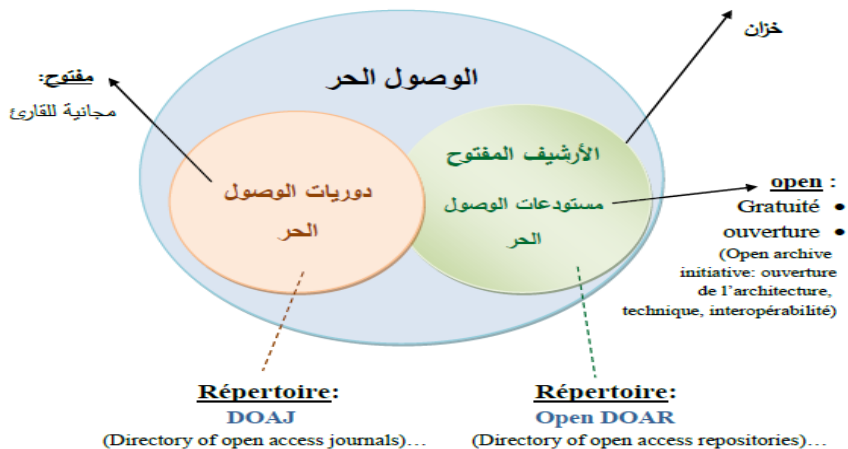
ويجمع الباحثون على أن دوريات الوصول الحر تشكل الأساس لنظام الاتصال العلمي الجديد الذي ينافس نظام النشر التقليدي، ويرمي للتخلص من جميع القيود المالية والقانونية التي لازالت السند القوي لهذا النظام.³⁴

ونشير هنا إلى أن هذا النمط من الدوريات يتمتع بالخصائص نفسها التي تتمتع بها الدوريات المقيدة ذات الرسوم، وعلى رأسها التحكيم العلمي للمقالات.³⁵

وتعد دوريات الوصول الحر، نموذجًا ناجحًا في بعض التخصصات، وبالأخص في بعض المناطق الجغرافية.

ويتنوع مشهد عالم النشر عبر الوصول الحر تنوعًا كبيرًا، وذلك من بعض عمليات النشر الكبرى إلى آلاف من العمليات الصغرى أو التي تنصب على نشر دورية واحدة فحسب. ويتراوح ذلك النمط من الدوريات بين نماذج رفيعة الجودة وأخرى متواضعة، مثلها تمامًا مثل الدوريات المتاحة وفقًا للاشتراكات التجارية.

ويمكن توضيح هذين الطريقتين من خلال الشكل الموالي:



الشكل رقم (02): يوضح طريقتي الوصول الحر

Source : Coisy, Pauline, Op. cit. P.3.

وحالياً يمكن للطريق الأخضر أن يكون إلزامياً بدون أن يسبب انتهاكاً للحرية الأكاديمية، عكس الطريق الذهبي.

وعند الوصول إلى نقطة أن جميع المجالات المحكمة هي مجالات وصول حر، فسوف يترتب على ذلك أن تتوافق الإلزامات الذهبية مع خيار المؤلف الإلزامي الأخضر.³⁶

وبالإضافة إلى الطريقتين السابقين، يقدم كثير من الناشرين ما يسمى بـ "الوصول الحر المختلط أو الهجين Open Access hybrid"، وفي هذا النموذج يمكن دفع رسوم مالية لأجل نشر مقالة وفقاً للوصول الحر في إحدى الدوريات المعتمدة بخلاف ذلك على الاشتراكات. وفي بعض الحالات يقوم الناشر بتخفيض قيمة الاشتراك في هذه الدورية تماشيًا مع تلك الإيرادات الجديدة الواردة من رسوم الوصول الحر، إلا أنه لا يفعل ذلك في معظم الحالات. وتُعرف الممارسة الخاصة بالحصول

على إيرادات جديدة من رسوم الوصول الحر بدون تخفيض قيمة الاشتراك في الدورية، بـ" الريح المزدوج "double dipping".³⁷

3/3 دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز سرعة النفاذ الحر للمعلومات:

يكمن دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز سرعة النفاذ الحر للمعلومات، من خلال:

1. أن التكنولوجيا الرقمية وشبكة الانترنت توفر فرصا جديدة لبناء نظام أمثل لإيصال النشاط العلمي، حيث تعد أقرب ما تكون إلى قاعدة بيانات بحثية تترابط البيانات المحتواه فيها ويتم تبادلها واستثمارها من قبل الجميع.

وبناء نظم اتصالية حديثة في مجال الخدمات المكتبية والبحثية، سيمكن بلا شك من الاستفادة من سرعة النفاذ الحر للمعلومات، وتوظيف مخرجاتها في ترقية البحث العلمي. ويقوم الباحثون بالإفادة من هذه الفرص لتطوير مسارات الوصول الحر على مستوى كل من الانتاج الفكري الرسمي وغير الرسمي.³⁸

2. تفادي مشاكل النشر التقليدي الورقي والمتمثلة في زيادة تكاليف إنتاج وصناعة الورق، قلة المواد الأولية في صناعة الورق وأثارها السلبية على البيئة والمشاكل التخزينية والمكانية للورق، والقابلية للتلف والتمزق.

3. التقليل من الجهود المبذولة من قبل الباحثين ومن قبل الأشخاص الذين يهيئون لهم المعلومات المطلوبة.

4. تساعد الحواسيب والأجهزة والمعدات الملحقة بها، على السيطرة على الكم الهائل والمتزايد من المعلومات وتخزينها ومعالجتها بشكل يسهل استرجاعها وسرعة الوصول إليها.

5. الدقة المتناهية في الحصول على المعلومات المحوسبة، فالحواسيب لا تعاني من الإرهاق والتعب عند استخدامها لفترات طويلة ومتكررة، مقارنة بالإرهاق الذي يعانيه الإنسان الذي يبحث عن المعلومات.³⁹

وفيما يتعلق بالباحثين، فإن تكنولوجيا المعلومات الرقمية أسهمت في:

1- تسهيل مهمة الباحث في الوصول إلى مصادر بحثه، وسهلت عليه الوقوف على قدر كبير من الخيارات.

2- توفر للباحث كما ضخماً من البيانات والمعلومات سواء من خلال الأقراص المتراسة، أو من خلال اتصالها بمجموعات المكتبات ومراكز المعلومات والمواقع الأخرى.

3- تسهيل السيطرة على أوعية المعلومات الرقمية، وجعلها أكثر دقة وفاعلية من حيث تنظيم البيانات والمعلومات وتخزينها وحفظها وتحديثها مما سينعكس على استرجاع الباحث لهذه البيانات والمعلومات.

4- استفادة الباحث من إمكانات المكتبات الرقمية عند استخدامه لبرمجيات معالجة النصوص، والترجمة الآلية عند توافرها، والبرامج الإحصائية، والإفادة من نظام الوسائط المتعددة (Multimedia).

4- تخطي الحواجز المكانية والحدود بين الدول والأقاليم واختصار الجهد والوقت في الحصول على المعلومات عن بعد، وبإمكان الباحث أن يحصل على كل ذلك وهو في مسكنه أو مكتبه الخاص.

5- التمكن من استخدام البريد الإلكتروني والاتصال بالزملاء في المهنة والباحثين الآخرين، وتبادل الرسائل والأفكار مع مجموعات الحوار (Discussion groups) وتوزيع الاستبانات واسترجاعها وغيرها.

6- إتاحة فرص أكبر لنشر نتائج البحوث فور انتهاء الباحثين منها.⁴⁰

وهكذا تلعب تكنولوجيا المعلومات الرقمية دوراً هاماً في دعم البحوث العلمية، وتقديم المعلومات التي يطلبها أو يحتاجها الباحثون أثناء إعداد بحوثهم وبالسرية المطلوبة.

رابعاً: واقع البحث العلمي وتحدياته بالدول العربية في ظل التغيرات التكنولوجية

يعد البحث العلمي ركيزة أساسية لنمو وتطور المجتمعات العربية، حيث نلاحظ اليوم بأن الأمم التي تمتلك العلم والتقنية وتتحكم فيهما هي التي تستفيد أكثر من غيرها، وهي التي تشع على العالم الخارجي.

فما واقع البحث العلمي وتحدياته في ظل البيئة الرقمية العربية؟.

1/4 مفهوم البحث العلمي:

إن التقدم الهائل السريع الذي يشهده العالم اليوم له أسباب كثيرة، وفي مقدمتها الاهتمام بالبحث العلمي.

ويعد البحث العلمي وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة.⁴¹

ويعرف بأنه نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق، معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بينها، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية.⁴²

ويعرف توكرمان البحث العلمي بأنه: محاولة منظمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأنشطة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم ومناحي حياتهم.⁴³

فهو إذن عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث" من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى "مشكلة البحث"، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى "منهج البحث" بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى "نتائج البحث".⁴⁴

أما نشاط البحث العلمي، فيعبر عن مجمل الآليات التي يتم اعتمادها والأعمال والمشاريع الابتكارية والإبداعية، التي يجري تنفيذها بطريقة منظمة وتكاملية، بهدف زيادة المخزون المعرفي والثقافي للبشر بما فيها معرفة الإنسان والمجتمع واستخدام هذه المعارف لبناء تطبيقات جديدة وتحسين حياة البشر وزيادة النمو الاقتصادي.⁴⁵

بينما الباحث فهو الشخص الذي يستعمل كل الوسائل للوصول إلى المعرفة، متخطيا بذلك كل الصعوبات التي تواجهه، ولا يتم له ذلك إلا بتنظيم معلوماته تنظيما منهجيا سليما، وبالتالي فالباحث هو من يمسك بأسباب المعرفة الدقيقة، ليتمكن من السيطرة على البيئة المحيطة به، وبناء تقدمه العلمي والتكنولوجي.⁴⁶

وللبحث العلمي أساليب وطرق مدروسة لتطوره، ويرتكز على أسس عديدة، وهي:⁴⁷ التنظيم والبرمجة، الموارد البشرية، المخابر والأجهزة، العلاقات والتعامل مع الآخرين، تشجيع الاستثمار في البحث العلمي.

ويهدف البحث العلمي إلى إيجاد حلول لمشاكل المجتمع الحاضرة والمستقبلية وفي شتى نواحي الحياة، وابتكار الطرق والأدوات التي تسهل عمل الأفراد من خلال التقدم العلمي والتقني، لذلك يمكن

اعتبار قدرة الدولة في مجالات البحث العلمي وتطبيق مخرجاته مقياساً لتقدمها الاقتصادي ورفاهية مجتمعاتها.⁴⁸

فالبحث العلمي يسعى لتحقيق العديد من الأهداف، ومن أهمها:

- فهم الظواهر وتفسيرها، فهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث الظاهرة.
- دراسة مختلف الظواهر واستنباط قوانين عامة أو نظريات تفسر تلك الظواهر والعلاقات التي تحكمها، ومن ثمة إمكانية التنبؤ بها والتحكم فيها، من خلال التحكم بالعوامل التي تؤدي إلى حدوثها.
- إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تواجه الانسان في تعامله مع البيئة التي يعيش فيها.⁴⁹
- زيادة المعارف في كل المجالات العلمية سواء في العلوم الطبيعية أو في العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- تزويد متخذي القرار في الأمور والمجالات المختلفة بأسس سليمة يمكن الاعتماد عليها في قراراتهم.⁵⁰
- ويرتكز تقويم النشاط البحثي والتطويري على جملة من المقاييس تخص ثلاثة محاور، وهي⁵¹: مستوى الإنتاج العلمي، البراءات ومختلف أنواع الملكية الفكرية، قوة وإنتاج وتصدير منتجات التقانة العالية.

2/4 أزمة البحث العلمي بالدول العربية في ظل التغيرات التكنولوجية والرقمنة:

هناك اتفاق على أنه توجد أزمة للبحث العلمي في الدول العربية، تتعدد مظاهرها وتتنوع أسبابها وتختلف الحلول المطروحة أو المقترحة بها باختلاف مواقع أصحابها الاجتماعية وانتمائها الفكرية والسياسية.

لكن الجديد هو حول التحديات التي يواجهها الباحثون في ظل التغيرات التكنولوجية والرقمنة.

وبتشخيص واقع البحث العلمي في الدول العربية، نجد أنه يعاني من أزمة تتعلق بثلاثة أبعاد:⁵²

- المناخ العلمي والفكري داخل الجامعات.
 - وضعية الأستاذ الجامعي الباحث.
 - مستوى الأبحاث العلمية المنجزة.
- وتتسم جهود الدول العربية في مجالات البحث والتطوير بمحدوديتها مقارنة بدول العالم، وحتى بعض الدول النامية، وهذا ما تشير إليه معظم المؤشرات في هذا المجال:⁵³

1. ضعف الإنفاق على البحث العلمي، كما يؤكد التقرير الصادر عن منظمة اليونسكو (2010)،

فمثلاً بمصر

لا يتجاوز إنفاق البحث العلمي 0.23 % من الموازنة العامة وبالمغرب 0.64 % وبالسعودية 0.05 %⁵⁴ في حين تخصص بعض الدول المتقدمة 6 % من نتاجها القومي الإجمالي لإجراء البحوث العلمية.

2. بالنسبة لمخرجات أنشطة البحث العلمي في الدول العربية:

- أنشطة النشر العلمي، وبالرغم من نجاح بعض الدول العربية كمصر والسعودية والأردن بزيادة عدد منشوراتها في الدوريات العالمية تبقى مساهمات الباحثين متواضعة مقارنة مع غيرها من دول العالم والمنطقة.

- ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار لتقرير التنافسية العالمية لعام 2016/2017، حيث نجد 5 دول فقط ضمن أفضل 50 دولة بهذا المؤشر (قطر: 18، الإمارات: 25، الأردن: 40، السعودية: 42، البحرين: 45).

ويرى البعض أن أزمة البحث العلمي بالدول العربية هي حصاد ونتاج السياسات والممارسات الرسمية تجاه الجامعات كمؤسسات علمية وتكنولوجية وكقيادة فكرية للمجتمع طوال العقود الماضية.

وإذا كانت البيئة الرقمية تتيح للباحث الوصول السريع والفوري للمعلومات عبر شبكات الاتصال. فإن واقع مؤسسات البحث العلمي في الدول العربية يختلف عما هو سائد بالدول المتقدمة التي تحظى فيها مؤسسات المعلومات بالرعاية، والاهتمام، والدعم المتواصل لتطويرها وتحديثها، وبناء نظم معلومات وطنية شاملة.

فهناك العديد من العوامل التي تحد من فعالية البحث العلمي في العالم العربي منها:

- غياب سياسة علمية واضحة بمعظم الدول العربية تحدد الأهداف والأولويات من خلال الموارد المتاحة.

- وجود فجوة واسعة بين مصممي الخطط التنموية ومنفذيها من السياسيين وبين الباحثين والعلماء.

- غياب للحوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي، أدبالي عزوف الباحثين عن المشاركة في حل مشاكل التنمية.

- قلة الباحثين وعدم تكتلمهم، إذ غالبا ما يعملون بشكل انفرادي مما يؤدي لتكرار الجهود، وضياعها أحيانا.

- خضوع مؤسسات البحث العلمي بالدول العربية لأنماط بيروقراطية وقيود روتينية تحد من فعاليتها.⁵⁵

3/4 التحديات المرتبطة بمدى مساهمة الباحثين لتكنولوجيا المعلومات الرقمية:

من التحديات التي يواجهها الباحثون بالدول العربية في محاولاتهم لمساهمة تكنولوجيا المعلومات الرقمية، ما يلي:

1- عدم رغبة بعض الباحثين في استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية بسبب تعودهم على الطرق التقليدية في البحث أو عدم وجود المعرفة والخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

2- عدم قدرة الباحث على استخدام الحاسوب وعدم معرفته باستراتيجيات البحث المباشر.

3- معظم المكتبات التي هي مصدر للمعلومات تعتقد أنها رقمية أو تسير في هذا الاتجاه، لكنها لا تقدم خدمات مناسبة للباحثين عن المعلومات بشكل سليم بسبب غياب الأجهزة أو البرمجيات أو المتخصصين.

4- عند استخدام الباحث لنظم وشبكات يجد نفسه أمام كم كبير هائل ومتنوع من الوثائق

والمصادر ذات العلاقة بالبحث الذي يقوم به، مما يجعله يستغرق وقتاً كبيراً في اختيار المناسب منها.

5- عدم تمكن الباحث أحياناً من الوصول إلى نصوص البحوث التي يتم استرجاعها، حيث لا يتم استرجاع إلا الإشارات الببليوغرافية أو المستخلصات في كثير من الأحيان، وعندما يطلب النص الكامل للوثيقة تكون المفاجأة بأنها غير متوافرة أو يحتاج طلبها إلى اشتراك أو تكاليف مالية عالية أحياناً.⁵⁶

6- يؤدي التقارب في اختيار الأسماء والرموز الخاصة بعناوين المواقع على شبكة الإنترنت إلى حدوث

مشاكل عند الاستخدام أو الدخول إلى مواقع أخرى وفشل المستخدم في الوصول إلى الموقع المنشود.

7- ضعف البنية التحتية في المكتبات ومراكز البحوث والمعلومات الأخرى وخاصة في الدول العربية، وينطبق ذلك على الأجهزة والمعدات المناسبة للبرمجيات الفعالة، شبكات وتقنيات الاتصال.

8- مشاكل التعامل مع الشكل الإلكتروني لمصادر المعلومات، على مستوى الفهرسة والتصنيف، التكميف التزويد، وكذلك السيطرة عليها.

9- عدم استقرار وانتظام ظهور الأشكال الالكترونية لمصادر المعلومات وخاصة الدوريات الالكترونية.

10- المعوقات والحواجز اللغوية، حيث أن معظم المصادر الالكترونية هي باللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية الأخرى، التي يصعب على الكثير من الباحثين العرب الاستفادة منها على الوجه المطلوب.

11- مشاكل حقوق التأليف، وصعوبة أو إساءة التعامل مع نقل واقتباس المعلومات. وبالرغم من المشاكل والتحديات السابقة يظل دور تكنولوجيا المعلومات الرقمية في البحث العلمي مهماً وحيوياً، حيث يتأثر البحث العلمي بدرجة كبيرة بالتطورات التكنولوجية أو بالبيئة الرقمية، ذلك أنه يتطلب الدقة والسرعة والحداثة ومواكبة كل المستجدات التكنولوجية والتي تخدم البحث العلمي بالدرجة الأولى.

خامساً: تأثير سرعة النفاذ الحر للمعلومات في ترقية البحث العلمي بالدول العربية أمام التعاضم الكبير لتحديات تكنولوجيا المعلومات الرقمية، والمنهجية العامة، التي باتت تواجه البحث العلمي، على نحو لم يُعد من السهل الارتكاز إلى ذات السبل التقليدية، والركون تالياً إلى نتائجها. فما هو تأثير سرعة النفاذ الحر للمعلومات في ترقية البحث العلمي بالدول العربية؟.

1/5 معوقات الوصول الحر للمعلومات في الدول العربية:

لقد أتاح مبدأ الوصول الحر إمكانية وصول وإطلاع باحثي دول الجنوب ومنهم الباحثين العرب على الإنتاج الفكري المنشور سواء في دول الشمال أو في جميع أنحاء العالم الأخرى، ومن ثمة توفر إمكانية التعرف على

أحدث التطورات الحاصلة والمتوصل إليها في المجالات العلمية التي ينتمون إليها. ومع ذلك لا تزال كثير من القيود المفروضة على حرية الوصول للمعلومات بالدول العربية، بالرغم من دعوات تعزيز تشريعات حرية المعلومات وحق العموم في المعرفة، والتي أقرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان عام 2000م. ورغم أنها ليست ملزمة قانونياً، إلا أن هذه المبادئ تحمل قدرًا كبيرًا من

الحُجج⁵⁷.



الشكل رقم (3) خريطة تبين الجهود المبذولة من دول العالم في اصدار تشريعات تخص حرية الوصول للمعلومات

المصدر: ليزبيث أرنه بديرسن وبيرجيت ليندسنس، الإنفتاح والولوج إلى المعلومة دليلك إلى الشأن العام، المعهد الدنماركي لحقوق الانسان، 2008،، ص 19.

وبالرغم من أن النفاذ الحر والولوج إلى المعلومات والاستفادة منها حقاً مشروعاً لكل الأفراد، فإنه يتبين من الخريطة أعلاه، افتقار جل الدول العربية إلى تشريعات تتعلق بالوصول الحر للمعلومات أو اغفال تطبيق وتفعيل مثل هذه التشريعات إن وبت، كون هذا الحق يتعرض للتضييق من كثرة القوانين التي تهتم أكثر بضمان وماية المؤلفين والناشرين على حساب حق الأفراد في الإطلاع على المعلومات والاستفادة منها.

من جانب آخر فإن اطلاع باحثي هذه الدول على مفهوم الوصول الحر مازال محدوداً، كما أن اتجاهاتهم بوصفهم قراء أو مؤلفين سلبية نحو دوريات الوصول الحر والأرشيفيات الرقمية المفتوحة سواء كانوا منتمين إلى مجال العلوم البحتة والتطبيقية أو مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وعموماً يمكن الإشارة لبعض المعوقات المصاحبة لانتشار واعتماد حركة الوصول الحر للمعلومات:

- 1- معوقات قانونية متصلة بالملكية الفكرية وحقوق المؤلف.
- 2- معوقات تكنولوجية متصلة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- 3- معوقات مادية متصلة بالأمور المالية والاقتصادية، أساليب التمويل والتعامل التجارية.
- 4- معوقات فنية متصلة بخدمات ومعايير التكشيف.

5- المعوقات الأكاديمية المتعلقة بنظم الترقية الأكاديمية: دوريات الوصول الحر غير معترف بها من قبل الجامعات في مجال الترقية الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس.

6- معوقات معنوية متصلة بالسمعة والمكانة العلمية في سوق النشر.⁵⁸

وبالنسبة للوصول الواسع أو ما يطلق عليه الإتاحة العالمية Truly universal access فهو القيمة الأساسية للوصول الحر، التي حتى بعد تخطي حواجز التسعير والتصريح لم يتم بلوغها بعد، ويتوقف على إزالة عوائق أخرى تقف عقبة أمام تحقيقها ومنها:

أ- عوائق الإتاحة للمعاقين Access barrier handicap: عدم مراعاة احتياجات المعاقين أثناء تصميم مواقع الويب الخاصة بالدوريات الالكترونية أو المستودعات الرقمية، ومن ثم استفادة هذه الفئة منها.

ب- عوائق اللغة: تنصدر اللغة الانجليزية جبهة اللغات المنشور بها الإنتاج الفكري المتاح على شبكة الانترنت، ما يصعب الاستفادة منه من طرف من لا يجيدونها أو اللغة الأخرى خاصة مع ضعف وقصور الترجمة الآلية.

ج- عوائق التنقية والرقابة Filtering and censorship barriers: قيام الحكومات، المؤسسات والهيئات البحثية بانتقاء واختيار ما يمكن السماح بإتاحته والإطلاع عليه من إنتاجها الفكري العلمي، دون اتاحته كليا.

د- عوائق الاتصال Connectivity barriers: والتي مردها الفجوة التكنولوجية التي استطاعت أن تفرق وتبعد البلايين من البشر بما فهم ملايين من العلماء الجادين الراغبين في التواصل مع غيرهم بسبب ما تسببه من مشكلات في الاتصال مردها ضعف البنية التحتية للعديد من الدول.⁵⁹

ويمكن التغلب على هذه المعوقات تدريجياً، في ظل الفرص التي تتيحها حرية الوصول، بشرط أن تكون هناك قناعة كافية من قبل المؤسسات المعلوماتية للأخذ بهذا المبدأ دون قيود، ومع تعاون جميع الأطراف في الوطن العربي على أقل تقدير، لتذليل هذه المعوقات واحدة تلو الأخر.

2/5 فرص استفادة البحث العلمي من مزايا سرعة الوصول الحر للمعلومات:

أخذ انتشار مبدأ الوصول الحر للمعلومات وتبنيه من طرف الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والبحثية يتزايد وينمو شيئاً فشيئاً، حتى أصبح مطلباً ملحاً ينادون ويدعون إليه، نظراً للمزايا التي

يحققها للباحثين ولمسيرة البحث العلمي، وهي في الحقيقة فرص متاحة للباحثين في الدول العربية، إن أحسن استغلالها.

1/2/5 مزايا سرعة الوصول الحر للمعلومات في الدول العربية:

يمكن حصر هذه المزايا في الجوانب التالية:

أ- مزايا تحققها حركة الوصول الحر للنشر العلمي:⁶⁰

- كسر احتكار الناشرين لكل من عملية توزيع والوصول إلى الأبحاث العلمية.
- تمكين المؤلفين من ضمان بث أعمالهم على نحو متزايد من خلال عرضها ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وهذا فضلا عن إمكانية الاحتفاظ بحق النشر.
- تسريع وتيرة البحث العلمي والتقني من خلال تقليص أجال النشر إلى بضعة أيام أو أسابيع.
- تعظيم قوة الإنتاجية العلمية.
- تقوية وتعظيم الاتصال العلمي بين الباحثين المنتمين إلى تخصصات مختلفة.
- إمكانية امتلاك نسخ من الدوريات الالكترونية، بالإضافة إلى إمكانية أرشفة تلك النسخ بشكل دائم ودون الحاجة إلى ترخيص خاص ودفع مقابل مادي بشكل مستمر.
- إمكانية حفظ مقالات (أعداد) الدوريات العلمية على المدى الطويل، وكذا تهجير الأعداد المتقدمة أو السابقة إلى أشكال ووسائط حديثة تسمح بقراءتها، وهذا فضلا عن أن إمكانية إعاره نسخ عنها.
- عدم تقييد عملية الوصول واستخدام الدوريات الالكترونية مثلا ب: كلمة السر، Internet Protocol address (IP address)، ساعات الاستخدام، الانتساب كعضو لمؤسسة ما، الموقع الجغرافي، الحجب على مستخدمين متزامنين والقدرة على الدفع.
- إمكانية منح البرمجيات أو المؤلفات العلمية الرقمية الشكل مثلا للجامعات دون أن تنتهك قوانين ترخيصها.⁶¹

ب- مزايا ومنافع تحققها حركة الوصول الحر للمكتبات ومراكز المعلومات البحثية:⁶²

- إثراء مجموعات المكتبات بمواد الوصول الحر التي هي في الغالب تتسم بأنها مصادر علمية ومحكمة.
- تعد خطوة مهمة لتخفيف ميزانيات المكتبات، كما تمثل دعم لحركة الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية.

ج- مزايا تحققها سرعة الوصول الحر لخدمة الباحثين:

- أصبح القيام ببحث علمي لا يتطلب ولا يستهلك منا إلا القليل من الوقت.
- أصبح كل من نقل، تبادل، تحويل وتعديل المعلومات والبيانات عمليات ممكنة وتتم بشكل سهل.
- أصبح الاطلاع ومتابعة جديد البحث العلمي أمر ممكن من خلال إمكانية الوصول المباشر لما يتاح من المواد وكذا من خلال ما يقام من نشاطات علمية كالندوات والمؤتمرات وغيرها.
- يعظم نسبة الاطلاع واستخدام الإنتاج الفكري العلمي.⁶³

2/2/5 فرص الاستفادة من مزايا سرعة الوصول الحر لترقية البحث العلمي:

إن سرعة الوصول الحر أداة للارتقاء على الصعيدين المهني والشخصي في حال تم توظيفها بكفاءة وفعالية. على سبيل المثال لا الحصر، يمكن للطلاب وعبر الإنترنت الوصول إلى الدروس المجانية من أقوى الجامعات العالمية والتعرف على فرص الحصول على المنح الدراسية والحصول على مواد تدريبية مجانية تعزز التطوير الذاتي، بالإضافة لميزة هامة وهي تدعيم البحوث والدراسات التي يزاولونها والحصول على استطلاعات الرأي.⁶⁴

- أن سرعة الوصول الحر، ومن خلال الإتاحة المجانية، الفورية والدائمة للإنتاج الفكري العلمي في نصح الكامل، وكذا حرية إعادة استخدام هذا الإنتاج، سيمكن من مد جسور التواصل وتبادل الأفكار بين الباحثين.

- أن الأرشيف المفتوح المؤسسي يعتبر أحد القنوات الداعمة لسرعة الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية، فهو يسمح بتبادل المعلومات الأنية والحديثة بين الباحثين، واطاحتها دون قيود قانونية، مالية وتقنية، وذلك من خلال تنظيمه للمعارف والأبحاث العلمية وتخزينها واطاحتها للمستفيدين بشكل عام.

- أن الصفة المميزة للإنتاج الفكري ذو الوصول الحر والسريع للمعلومات أنه إنتاج فردي أي أعمال فكرية فردية وليس بالضرورة لدوريات أو ناشرين.⁶⁵

- أنه بموجب الوصول الحر، لا يمتلك المستخدم النهائي فقط الحق في الوصول المجاني Free acces إلى المحتوى بل له الحق كذلك في إعادة توزيع المحتوى.⁶⁶

وبالرغم من التطورات التي يشهدها نظام الوصول الحر إلى المعلومات العلمية في البلدان المتقدمة، فإن بعض الدراسات المتخصصة في الدول النامية ومنها الدول العربية، التي أجريت في هذا المجال خرجت بمؤشرات تفيد بأن إدراك الباحثين في هذه الدول لمفهوم الوصول الحر مازال محدوداً.

وقد أشارت دراسة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة شيراز في إيران نحو حركة الوصول الحر للمعلومات قام بها غاني (2006) Ghane إلى أن أسعار الدوريات والقيود القانونية والمالية تعد من أهم المعوقات التي تعترض وصولهم إلى المعلومات العلمية. وبينت ثلاث دراسات قام بها كل من قدورة (2006) وبوعزة (2007) والشوابكة وبوعزة (2007) أن تقبل الباحث العربي لنموذج الوصول الحر ما يزال ضعيفاً وأن نسبة كبيرة من هؤلاء الباحثين غير مطلعين على المبادرات الدولية حول الوصول الحر. ويتضح التقبل المحدود للباحثين العرب للوصول الحر أكثر عندما نجد أن صورة الدوريات المتاحة مجاناً ما تزال سلبية في نظرهم. ويتجلى ذلك عندما نتمعن في الأسباب التي تدفعهم إلى رفض النشر في الدوريات المتاحة مجاناً فهم يعتقدون أن "المقالات المنشورة في هذه الدوريات غير معترف بها من قبل اللجان الأكاديمية" (الانتداب و الترقية، وغيرها). و"أن النشر في الدوريات المتاحة مجاناً لا يوفر سوى حظوظ ضئيلة للحصول على منح في مجال البحث".⁶⁷

3/2/5 المهارات اللازمة للباحث للاستفادة من الوصول الحر في ظل تكنولوجيا المعلومات الرقمية:

يتطلب البحث على الانترنت والولوج الحر للمعلومات مهارات متعلقة بالمصادر الإلكترونية المتاحة على الإنترنت وهذا أمر في غاية الأهمية. فالمصادر الإلكترونية تتواجد على الانترنت وفقاً لتصنيفات متعددة:

- منها ما يتم تصنيفه وفقاً للإتاحة مثل: مصادر المعلومات الإلكترونية بالاتصال المباشر Online، ومصادر المعلومات الإلكترونية على الأقراص المدمجة CD-ROM.

- ومنها ما يصنف وفقاً لنوع المعلومات مثل: مصادر المعلومات الإلكترونية ذات النص الكامل (Full text)، ومصادر المعلومات الإلكترونية البيوجرافية (Bibliographical Databases)، ومصادر المعلومات النصية مع بيانات رقمية (Textual Numeric Databases)، ومصادر المعلومات الرقمية (Numerical).⁶⁸

ولذا فهناك حاجة ملحة لاكتساب مهارات الولوج الحر للمعلومات عبر شبكة الانترنت، وتنوع المهارات ما بين مهارات عامة أولية، والتي لا بد لأي مستخدم للإنترنت امتلاكها للتعرف على الموضوعات التي هي ضمن اهتمامه العام وما بين مهارات ذات صلة بنظام الاسترجاع التي تتطلب القدرة على التعامل مع نظم استرجاع المعلومات الآلية بأنواعها وفهم استراتيجيات البحث الآلي، والخطط، والأساليب، وأدوات إجراء البحث والقدرة على تقييم نظم استرجاع المعلومات الآلية. كما أن البحث في البيئة الإلكترونية يحتاج أحيانا إلى مهارات متخصصة بحسب كل موضوع، وكما زاد مستوى العمق الذي تتم به الدراسة تصبح الحاجة إلى مهارات بحثية متقدمة مطلبا ضروريا للباحث.

سادسا: الخاتمة:

لقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات الرقمية في فتح آفاق جديدة في مجال البحث والاتصال العلمي، وخاصة بعدما برز اتجاه الوصول الحر للمعلومات في السنوات القليلة الماضية كنموذج جديد للاتصال العلمي الحر.

1/6 النتائج

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى بعض النتائج، نوردتها كما يلي:

1. يعد الوصول الحر طريقة جديدة لبث المعلومات العلمية، والتي بدت ممكنة بعد ابتكار الشبكة العنكبوتية.
2. أن بروز مبدأ الوصول الحر للمعلومات ساهم في تيسير تدفق المعلومات بطريقة مجانية دون قيود.
3. يتيح النفاذ الحر سرعة الولوج لمصادر المعلومات، كما يتيح للمؤسسات البحثية توسيع مصادرها المحدودة مما يحسن الخدمات للمستخدمين. ويؤدي لتجنب الازدواجية في الجهد والوقت، ويوفر المال.
4. أن بناء نظم اتصالية حديثة في مراكز البحوث ونظم المعلومات والمكتبات، له أثر ايجابي في الاستفادة من سرعة النفاذ الحر للمعلومات، وتوظيف مخرجاتها في ترقية البحث العلمي بالدول العربية.

5. أن دوريات الوصول الحر، أو المسار "الذهبي" للوصول الحر، تعد نموذجًا ناجحًا في بعض التخصصات، وعلى الأخص في بعض المناطق الجغرافية.
6. أن للمسار "الأخضر" للوصول الحر، عبر المستودعات، يمكنه استقطاب مصادر الوصول الحر بصورة أسرع من غيره، وخاصة إذا ما وضعت السياسات المناسبة لذلك موضع التطبيق.

2/6 التوصيات

تم الخروج بجملة من التوصيات، وهي على النحو التالي:

1. ضرورة الاهتمام بالتقنيات الرقمية مفتوحة المصدر لما تمثله من بدائل ناجعة ومنخفضة الكلفة.
 2. تشجيع الجامعات العربية على إنشاء مستودعات رقمية خاصة بها لنشر نتائج البحوث العلمية وأعمال المؤتمرات والرسائل الجامعية الصادرة عنها مساهمة منها في تنمية المحتوى الرقمي العربي.
 3. تفعيل العمل الجماعي بين الباحثين العرب لتكوين فرق بحث متعددة التخصصات، ولتبادل الخبرات.
 4. ضرورة تمكين الطلبة والباحثين من آليات التمكين من التكنولوجيا الرقمية لإعداد البحوث العلمية، بإقامة الورشات الدراسية، والدورات التدريبية للتحكم في مختلف الآليات التي تدعم سرعة الوصول الحر للمعلومات.
 5. تشديد الرقابة والصرامة في التعامل مع مظاهر وحالات السرقات العلمية، كونها تهديد جاد للبحث العلمي.
 6. اقتراح إنشاء مركز التميز للجامعات العربية تحت إدارة اتحاد الجامعات العربية، وبتنسيق من جامعة الدول العربية لتحقيق تطبيق مشروع التعاون الرقمي بين مكتبات ومراكز البحوث العربية، تلبية لاحتياجات المستفيدين.
- وتبقى الثورة الرقمية وإسهامها في سرعة الوصول الحر نعمة للباحثين لا نقمة عليهم. بل وهي نعمة للناس كافة، متى أحسنوا استخدامها.

الهوامش:

¹ Zachariades, Lacavos ,Using The web for search and classrom Instraction, Paper presented at the A.E.C.T National convention ; Houston , TX, 1999.

² بوعزة، عبد المجيد صالح، قدورة وحيد، اتجاهات الباحثين بجامعة السلطان قابوس وجامعة تونس نحو الدوريات المتاحة من خلال نظام الوصول الحر وبعض الفوائد التي يمكن أن تجنّبها المكتبات الجامعية منها : دراسة مقارنة، المؤتمر الثالث عشر لجمعية المكتبات المتخصصة - فرع الخليج العربي، المنامة- البحرين، 2007.

³ يونس أحمد إسماعيل الشوابكة، المكتبات وحركة الوصول الحر للمعلومات : الدور والعلاقات والتأثيرات المتبادلة، نشر بـ cybrarians.

Journal، العدد 18، مارس 2009، متاح على الموقع: <http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com>

⁴ فراج، عبد الرحمان، الشهري، سليمان بن سالم، " الجامعات السعودية ودورها في دعم الوصول الحر: دراسة استكشافية"، بحث مقدم للمؤتمر الخامس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية ووزارة الاتصال وتقنية المعلومات بعنوان: دور مؤسسات المعلومات بالمملكة في عصر مجتمع المعرفة- تحديات الواقع وتطلعات المستقبل- جدة، للفترة 28 - 29 أكتوبر 2008م.

⁵ عمر حوتية، لعل بوكميش، دور التكنولوجيا الرقمية في تحقيق سرعة الوصول الحر للمعلومات وترقية البحث العلمي بالدول العربية، أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر حول التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية، طرابلس- لبنان، 22- 24 ابريل 2016.

⁶ أما سوان، تطوير وتعزيز الوصول الحر - مبادئ توجيهية للسياسات-، ترجمة: سليمان بن سالم الشهري، وعبد الرحمن أحمد فراج، طبع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 1438هـ/2017م.

⁷ عامر إبراهيم قنديلجي، بنوك المعلومات الآلية وشبكاتها، مكوناتها، مستلزماتها، دار واسط للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1985، ص2.

⁸ أحمد بدر، التكامل المعرفي لعلم المعلومات والمكتبات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 265.

⁹ غالب عوض النوايسة، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص40.

¹⁰ شوقي سالم، صناعة المعلومات، دراسة لمظاهر تكنولوجيا المعلومات المتطورة وأثارها على المنطقة العربية، شركة المكتبات الكويتية، الكويت، 1990، ص8.

¹¹ محمد بن سليمان المشيقيح، مدخل إلى منظومة تكنولوجيا التعليم، متاح على الموقع: faculty.ksu.edu.sa

- ¹² لخضر فردي، استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم وأثرها على مهام الأستاذ الجامعي، مجلة RIST، مج 19، عدد 1/2010.
- ¹³ فراج، عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية، مجلة المعلوماتية، مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، العدد 10، 2005، ص38.
- ¹⁴ مفهوم المكتبة الرقمية، متاح على الموقع: <http://allamessaouda.blogspot.com>، اطلع عليه بتاريخ 2018/05/15.
- ¹⁵ عمر حوتية، لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص ص: 6،7.
- ¹⁶ استخدام التقنيات الرقمية في الاتصالات، الموقع: <http://www.qalqilia.edu.ps/digits.htm>، اطلع عليه في 2018/08/19.
- ¹⁷ محمد بن عبد الله، البحث العلمي والتقنيات الحديثة، متاح على موقع: <http://www.mohyysin.com/forum/showthread.php?t=4575>، اطلع عليه بتاريخ: 2018/08/16.
- ¹⁸ لبان، هند علي، الديبان، موزي إبراهيم، واقع حركة الوصول الحر في المؤسسات المعلوماتية التابعة للجامعات الحكومية والأهلية في مدينة الرياض، مجلة دراسات المعلومات، عدد 09 سبتمبر 2010، ص118.
- ¹⁹ محمد، مها أحمد إبراهيم، الوصول الحر للمعلومات: المفهوم، الأهمية والمبادرات، نشر في Cybrarian journal، العدد 22، يونيو 2010، متاح على الموقع: <http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com>، اطلع عليه بتاريخ 2018/08/18.
- ²⁰ بن علال، كريمة، مساهمة لانجاز نموذج أرشيف مفتوح مؤسساتي خاص بالإنتاج العلمي لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ArchivAlg، مذكرة ماجستير في علم المكتبات، جامعة الجزائر2، 2007، ص33.
- ²¹ عمر حوتية، ولعلى بوكميش، مرجع سابق، ص 18.
- ^(*) بيتر سوبر Peter Suber: فيلسوف شهير، وأحد أبرز رواد حركة النفاذ الحر، ومن أبرز المدعويين في اللقاء المعقد في هينغاري عام 2001م، في اتحاد سورس الذي أطلق مبادرة الوصول الحر، وفي عام 2003م تقلد بيتر منصباً مرموقاً في سبارك، ثم أصبح مديراً لمشروع هارفارد للوصول الحر ومديراً لمكتب هارفارد للاتصال الأكاديمي عام 2009م.
- ²² Peter, Suber . A very brief introduction to open access, Available on: www.Earlham.edu/~peters/fos/brief/.htm , Accessed date 29/07/2018 ,
- ²³ Fisher, Saul , Open technologies and resources for the humanities – and cooperative consequences , Arts and Humanities in Higher Education.- vol. 5, n. 2., 2006.(<http://journals.sagepub.com/>).
- ²⁴ Dominique L’Hostis, Pascal Aventurier ,Archives ouvertes – Vers une obligation de dépôt? Synthèse sur les réalisations existantes, les pratiques des chercheurs et le rôle des institutions, France:INRA,2006,P11.
- ²⁵ ألما سوان، مرجع سابق، ص 27.

²⁶ السالم، أمل، حركة الوصول الحر... إلى أين؟، الموقع: <http://aioa.blogspot.com>. اطلع عليه بتاريخ 2018/08/16.

²⁷ محمد، مها أحمد إبراهيم، مرجع سابق.

²⁸ متولي، ناريمان إسماعيل، الإبداع المعرفي و الأكاديمي في عصر المعلوماتية " بين الأرشفة الذاتية والوصول الحر للمعلومات"، مستودع جامعة طيبة الرقمي: repository.taibahu.edu.sa/handle/123456789/4918.

²⁹ ألما سوان، مرجع سابق، ص 29.

^(*) جاء في بيان مبادرة بودابست للوصول الحر (2002): " ندعو الحكومات والجامعات والمكتبات ومحركي المجالات والناشرين والمؤسسات والجمعيات المهنية والعلماء والأفراد الذين يشاركونا رؤيتنا الانضمام إلينا في مهمة إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول الحر..."

أنظر: كرتيو، إبراهيم، المستودعات الرقمية المؤسساتية: أداة فعالة لإدارة المحتوى الرقمي في المؤسسات الأكاديمية، ورقة مقدمة في مؤتمر TICET 2012: المؤتمر الدولي الأول لتقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب، تونس، من 7-10 ماي 2012.

³⁰ بهلول آمنة، الأرشيف المفتوح المؤسسي والوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية، متاح على الموقع: www.webreview.dz.

³¹ المبادرات العربية في مجال الوصول الحر، متاح على الموقع: <http://aioa.blogspot.com>. اطلع عليه بتاريخ 2018/08/19.

³² عودة سعاد، اتجاهات الباحثين السوريين نحو مصادر الوصول الحر للمعلومات، مجلة جامعة دمشق، مج 29، ع 3 و 4/2013، ص 491.

^(*) مستودع Repository: قاعدة بيانات لمخرجات البحوث الرقمية، وقد تكون المستودعات من النمط المؤسسي، أو تكون موجهة لتخصص علمي معين أو نطاق جغرافي محدد، أو تختص بنمط من أنماط مصادر المعلومات. أنظر: ألما سوان، مرجع سابق، ص 151.

³³ محمد، مها أحمد إبراهيم، مرجع سابق.

³⁴ عودة، سعاد، مرجع سابق، ص 496.

³⁵ بهلول آمنة، مرجع سابق.

³⁶ المبادرات العربية في مجال الوصول الحر، متاح على الموقع: <http://aioa.blogspot.com/2014/02/peter-suber.html>.

³⁷ ألما سوان، مرجع سابق، ص 28.

³⁸ ألما سوان، تطوير وتعزيز الوصول الحر - مبادئ توجيهية للسياسات-، ترجمة: سليمان بن سالم الشهري، وعبد الرحمن أحمد فراج، طبع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 1438هـ/2017م، ص 27.

³⁹ الطيب محمد، عز الدين مالك، دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، الموقع: www.kantja.com

- 40 يوسف، عاطف، "صعوبات استخدام الباحث العلمي للمكتبة الإلكترونية"، رسالة المكتبة، مج 35، ع 1 و 2 (أذار/حزيران 2000م)، ص6.
- 41 أحمد بدر، مقدمة في علم المكتبات والمعلومات، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1979.
- 42 عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص11.
- 43 عليان، ربيعي مصطفى، المكتبات والمعلومات والبحث العلمي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2009، ص346.
- 44 زويلف مهدي وأحمد الطروانة، تحسين منهجية البحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1998، ص ص 23-25.
- 45 محمد قويدري، "واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية"، مداخلة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة الأغواط - الجزائر، 09 و10 مارس 2004، ص163.
- 46 بطوش، كمال، المكتبة الجامعية والبحث العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة منتوري بقسنطينة- الجزائر، 1994، ص ص: 52، 53.
- 47 محمد بن عبد الله، مرجع سابق.
- 48 مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله الحلج، مناهج البحث العلمي: أسس علمية- حالات تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص32.
- 49 ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه، وأدواته وأساليبه، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمان، 2010، ص20.
- 50 جودة، محفوظ، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، دار زهران، عمان، الأردن، 2007، ص25.
- 51 محمد بن أحمد، "توظيف البحث العلمي لتنمية مجتمع المعرفة"، المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول: التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، دمشق، 15-18 ديسمبر 2003، ص360.
- 52 إبراهيم، بورنان، شارف، عبد القادر، واقع أنشطة البحث العلمي والتطوير في الدول، متاح على الموقع: www.qu.edu.qa
- 53 إلياس حناش، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتتاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص: 180-184.
- 54 تقرير اليونسكو، 2010م: <http://www.unesco.org>
- 55 سهام عميمور، المكتبات الجامعية و دورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة الإلكترونية، رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة منتوري - قسنطينة/الجزائر، 2012.

⁵⁶ يوسف، عاطف، " صعوبات استخدام الباحث العلمي للمكتبة الإلكترونية"، رسالة المكتبة، مجلد 35، العدد 1 و 2 (أذار / حزيران 2000م)، ص ص: 7-14.

⁵⁷ ليزيث أرنه بديرسن وبيرجيت ليندسنس، الإنفتاح والولوج إلى المعلومة دليلك إلى الشأن العام، المعهد الدنماركي لحقوق الانسان، 2008، ص 19.

⁵⁸ Björk, Christer, Open access to scientific publications - an analysis of the barriers to change?, Information Research, vol. 9, n.2., 2004.

⁵⁹ Suber, Peter, How should we define open access? SPARC Open Access Newsletter, n.64, (2003).

⁶⁰ عبد الهادي، محمد فتحي، النفاذ إلى المعلومات العلمية والتقنية على الانترنت: دراسة استكشافية، مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الثامن عشر بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالمملكة العربية السعودية، جدة: 17 - 20 نوفمبر 2007، ص 14.

⁶¹ فراج، عبد الرحمان، الشهري، سليمان بن سالم، مرجع سابق.

⁶² حافظ، سرفيناز أحمد محمد، تأثير الوصول الحر للمعلومات على البحث والباحثين العرب في مجال المكتبات والمعلومات، المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، مهنة المكتبات وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية، جدة: 17 - 20 نوفمبر 2007.

⁶³ حافظ، سرفيناز أحمد محمد، مرجع سابق.

⁶⁴ مهارات البحث في البيئة الرقمية، متاح على الموقع: <http://blog.naseej.com/2013/08/18>.

⁶⁵ Kwasik, Hanna, Fulda, Pauline., Open access and scholarly communication - A selection of key web sites, available on the web: <http://www.istl.org/05-summer/Internet.html>

⁶⁶ Singh, Sukhdev, Pandita, Naina., Building the open access self-archiving repository for the bio- medical sciences at national informatics centre, available on the web: <http://openmed.nic.in/1108/02/mlai.pdf#search=open%20access%20repository>

⁶⁷ يونس أحمد إسماعيل الشوابكة، مرجع سابق.

⁶⁸ مهارات البحث في البيئة الرقمية، متاح على الموقع: <http://blog.naseej.com/2013/08/18>.

**الأدوار الجديدة للمتخصصين في علوم المكتبات:
في ظل التحولات الكبرى**
*New Roles of Library Specialists at the Beginning
of New Transformations*

د. باشيوة سالم

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

bachioua.salem@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/19

تاريخ الإرسال: 2019/07/16

ملخص

تتناول هذه الورقة، إشكالية الواجبات أو الأدوار التي يجب على المتخصصين في علم المكتبات أن يتولوا تنفيذها والسعي إلى تحقيقها، حيث رأى الباحث من خلال الكتابات العلمية أنه تم تقزيم هذه الأدوار، وتم حصرها في الجانب الوظيفي اليومي، وغابت الأدوار الحقيقية المحركة للفعل والإنجاز وصناعة النموذج. لذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح جدلية هذه الأدوار بين منطق الفكرة وإغراء الوسيلة، حيث اقتصر الجهد المهني والأكاديمي للمتخصصين في حصر واجبات المكتبيين في التمكين للوسائل والأدوات دون الأفكار الإستراتيجية والحضارية، وهو الأمر الذي جعل هذه المؤسسات مجرد هياكل ومرافق دون رؤية منشودة.

الكلمات المفتاحية: الدور الجديد؛ المكتبيين؛ المتخصصين في علم المكتبات؛ ؛ تكنولوجيا المعلومات

Abstract

This study discusses the duties and roles that library specialists must assume and implement. However, the researcher through the scientific literature sees the minimization of these roles by closing them in the daily activities, and this in the absence of real roles which dynamics the action and the realization of a model. Therefore, this study aims to clarify the dialectic of these roles between the logic of the idea and the attraction of the means. For this purpose, the professional and academic effort is limited to specialists in all the duties of librarians in the appropriation of means and tools without strategic and

civilization ideas, which makes these institutions just facilities without vision desirable.

Keywords: *New role; librarian; library specialist; information technology*

مقدمة:

إن الحديث عن "الدور" الذي يجب أن يمارسه المتخصصون، والمهنيين المشتغلين في علوم المكتبات والتوثيق، هو حديث عن الواجب العلمي والأخلاقي المتجدد عبر الزمن، والذي يعبر عن المخزون الإيديولوجي والثقافي والاجتماعي، وعن حجم الطموحات العلمية والمهنية لهؤلاء المتخصصين. فبقدر ضخامة ونوعية هذه الأدوار التي يمارسها المتخصصون، يمكن قياس التأثيرات المنتظرة من الأداء العلمي والمهني لهم، ومن خلالها يمكن معرفة مدى قدرة المتخصصين في علم المكتبات من المشاركة في بناء المجتمع، وفي إبراز قدرات التخصص في معالجة مشكلات المجتمع، ومواجهة التحديات العالمية الكبرى، ومحاولة تأطيرها بما يحقق التنمية المستدامة لكل أفراد المجتمع.

لذلك فإن إعمال العقل والتفكير في تحديد الأدوار الجديدة للمتخصصين في علم المكتبات، لا بد أن يأخذ مسار الجد في الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة، وإلا فإن آلية الزمن الحتمية، ستؤول بعدم جدية التخصص، وضعف تأثيره في الواقع الحقيقي للمواطن والبلد، ويصبح عبئاً زائداً على عاتق الدولة والمجتمع.

يعدّ تخصص علم المكتبات والمعلومات، من التخصصات المحورية في هيكل المعرفة الإنسانية، باعتباره المسؤول المباشر عن ضبط المعرفة البشرية، وتنظيمها، وحفظها ومن ثم إتاحتها للمستفيدين منها في شتى المجالات والتخصصات والمستويات، وبحكم حركة الكون، وتطور العقل البشري، وسيرورة الزمن فإن البيئة تغيرت وتشكلت بطريقة وبعناصر جديدة، تستوجب التكيف والتناغم الإيجابي معها. وحتى نمكّن لتخصص علم المكتبات من أن يكون إحدى الآليات العلمية والمهنية التي تساهم في إحداث التكيف والتناغم مع البيئة الجديدة، فإنه يستوجب علينا كمتخصصين أن نفكر في الأدوار الجديدة التي يجب أن يمارسها ويسعى إلى تنفيذها وتحقيقها.

لذلك جاءت هذه الورقة، لتبحث في ماهية الدور وفلسفته، وفي تحديد أنواع الأدوار التي يمارسها المتخصصون، والعمل على التفرقة بين مختلف المستويات التي يمكن أن يتجلى فيها الدور، وفي العمل على تحديد أهم الأدوار التشغيلية والأدوار الإستراتيجية.

مشكلة الدراسة:

يشهد العالم تطورات متسارعة في شتى المجالات، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (..)، هذه التطورات فرضت تأثيراتها على بيئة المكتبات وعلى الوظيفة والمهنة⁽¹⁾، وعلى الأدوار الرئيسية والتشغيلية، والجديدة والقديمة، وأحدثت هذه التطورات والتحويلات جدلاً واسعاً بين المتخصصين في طبيعة الأدوار التي يجب أن يتقيد بها المتخصصون ويعملون على تنفيذها وتحقيقها، فترتب عن ذلك قائمة غير متناهية من الأدوار والتي

إن اعتبار الوسائل والأدوات والمناهج التي اخترعها العقل المكتبي الغربي، أدوراً جديدة بالنسبة للتجربة المكتبية الجزائرية، سيجعل من المكتبات ومراكز التوثيق الجزائرية مجرد هياكل تفتقد إلى الروح والمضمون، ذلك بالنظر إلى أننا لا ننتج الأفكار، ولا التكنولوجيا، ويُبقى هذه المؤسسات كائنات تابعة، ومولعة بتقليد الغالب.

إن الباحث، ومن خلال المطالعات واستكشاف الكتابات العلمية التي تطرقت إلى الأدوار الجديدة للمكتبيين أو المتخصصين في علم المكتبات، يجدها قد خالفت الحقيقة العلمية، بل وجعلت من مؤسسات المعلومات والتوثيق الوطنية مجرد هياكل تتأثر بما يُقدمه الغرب من منتجات تقنية وتكنولوجية، حيث تم تصنيف التغيرات التشغيلية والوظيفية على أنها أدوار جديدة في حين أن الدور الجديد يحمل ثقلاً ثقافياً واجتماعياً ناتج عن احتكاك الإنسان الجديد بواقع حياته وتشعباتها، لأن الحقيقة التاريخية تؤكد بأنه لا يمكن أن نصنع حضارة من خلال أدوات حضارة أخرى، بل يجب أن نجد أدوات ووسائل تتواءم مع حجم الدور الاستراتيجي والحضاري للبيئة المحلية. لذا فإن الدراسة ستسعى إلى توضيح وتبيان الأدوار الجديدة والحقيقية لمؤسسات المعلومات والتوثيق الجزائرية، التي يجب على مجتمع المتخصصين في علوم المكتبات والمعلومات أن يجتهدوا في تحقيقها وبلوغها، بما يضمن في المدى المتوسط والبعيد إبراز "النموذج الجزائري" في خدمة المستفيدين، والمساهمة في تحقيق طموحات الإنسان الجزائري، وإضافة مساهمته في مجموع الفعل العالمي والإنساني.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على حقيقة الدور المهني للمتخصصين.
- إبراز العلاقة الطردية بين تطور الوسيلة والغاية، وتأثيرها في تشكل الدور.
- حصر أهم الأدوار الجديدة للمتخصصين في علم المكتبات بالجزائر.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الورقة أهمية بالغة بكونها تعمل إلى تقديم خلفية منهجية وعلمية للمتخصصين في علم المكتبات الأكاديميين والمهنيين على حدّ سواء، تمكّنهم من التفرقة بين الأدوار التشغيلية الوظيفية، وبين الأدوار الإستراتيجية الحضارية، وتوضّح الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الوسيلة والغاية، وأن الغاية هي التي تتصل بشكل مباشر بتحديد الدور، وليس الوسيلة كما هو شائع. لذلك فإن الدراسة ستمكّن القارئ المتخصص في علوم المكتبات والتوثيق من إدراك آلية تحديد الدور، ويتمكن من التعرف على أهم الأدوار الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها مؤسسات التوثيق والمعلومات الجزائرية.

منهج الدراسة: المنهج هو البعد النفسي والمهني للباحث، وهو الطريقة التي يتجلى فيها القلق العلمي للباحث حول مشكلة الدراسة، فبالنظر إلى أن أغلب الدراسات العلمية والتوثيقية تركز على أن الأدوار الجديدة والحقيقية للمتخصصين، هي تلك الناتجة عن جانب المهارة في المتخصصين، متناسية بذلك المترتبة عن التغيرات التي تطرأ على مستوى متغيرات تحديد الدور وهي الإنسان والفكرة والوسيلة. وبناء على ذلك فإن الباحث اتبع المنهج النظري الوثائقي، الذي حاول الباحث من خلاله تقديم قراءة نقدية للأعمال الأكاديمية التي تطرقت إلى موضوع الدراسة.

تعريف الدور لغة:

عرفه قاموس المعاني على أن الدَّورُ: مهمّة ووظيفة، قام بدور / لعب دورًا : شارك بنصيب كبير.

تعريف الدور اصطلاحاً:

تعريف الدور إجرائياً:

فلسفة الدور: إن الدور الحقيقي للمتخصصين في علم المكتبات والتوثيق والأرشيف، هو تمكين هذه المؤسسات من ممارسة التأثير الإيجابي والمستمر في بنية المجتمع، وتحقيق غايته الاجتماعية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية لمؤسسات الدولة، وترقية الحياة السياسية للأفراد، والتأسيس لفعل المواطنة بين مختلف فئات المجتمع (...).

ومن الخطأ الممهيج أن نعتبر إنشاء المكتبات الرقمية، والتمكن من شبكة الانترنت، و التآلية (..) من الأدوار الجديدة للمكتبيين، ذلك لأن المكتبة الإلكترونية، الرقمية والافتراضية، الحوسبة السحابية، والأرشيفات المفتوحة، والرقمنة (..)، هي في حقيقة الأمر ثمرة ونتيجة حتمية لقيام المكتبي "الغربي" بأداء دوره الحقيقي والحضاري المتمثل في "ممارسة السيطرة والشهود على الأمم والشعوب الأخرى" فعمل على تمكين مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية من مواجهة تحديات العولمة الأحادية، وأشكال الاستعمار الجديد الذي يتخذ من المعرفة واللغة والإيديولوجيا والثقافة مضموناً جديداً، ومكّنوا المستفيدين من الوصول إلى المعلومة الصحيحة والمناسبة، في زخم من المعلومات الخاطئة، الميتة والقاتلة التي يفرضها هذا الصراع. وقد عبّر "كريث CRETH"⁽²⁾ عن الدور الرئيسي الذي ينبغي للمكتبيين القيام به هو "السعي لتحقيق مفهوم الخدمة والجودة والوصول الكامل للمعلومة"، ولبلوغ ذلك بإمكانك أن تفكر في كل الوسائل التي تتيح لك تحقيق ذلك، وهو الأمر المتعلق بالمهارات الوظيفية والشخصية والاتصالية وغيرها.

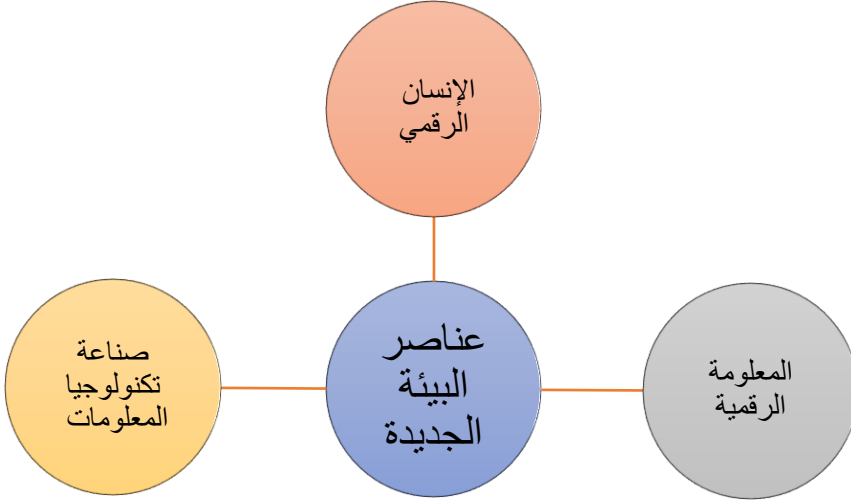
فالمكتبة الإلكترونية والرقمية والافتراضية (..) جاءت كنتيجة "للاحتكاك الجمعي" للدور الذي مارسه المكتبيون وهم يؤدون واجباتهم (أدوارهم) في مؤسساتهم التوثيقية والمعلوماتية. وبالتالي فإنه بالعودة إلى الواقع الجزائري يمكن أن نقول بأن العمل أو الإنجاز المكتبي الجزائري، ما هو إلا رد فعل للواجب (للدور) الذي أنتجه العمل المكتبي الغربي. وبالتالي انسياقنا وراء التقليد والاقتداء الحتمي، والتأثر المباشر بنتائج التجربة الغربية في العمل المكتبي والتوثيقي الوطني.

إن البحث عن فكرة رئيسية أو رؤية إستراتيجية تدافع عليها المكتبة، ويسعى المتخصصون في علم المكتبات إلى تحقيقها، هو الأمر الذي يجعلنا ننتقل من حالة التفاعل مع رد الفعل، إلى مرحلة صناعة الفعل أو الدور، وحينها يتم التعامل مع "المكتبة الرقمية" باعتبارها وسيلة وأداة ومرحلة في حياة المكتبة، وليست غاية تسعى إلى بلوغها، وبالتالي يمكن أن توظفها بنجاح في تحقيق رؤيتها وممارسة دورها الحقيقي والحضاري، وتتجاوز بذلك مؤسسات المعلومات والتوثيق إشكالية "الموضة التقنية" وتجنّب اعتبار الوسائل أهداف.

العناصر المؤثرة في تحديد البيئة الجديدة:

غالباً ما يتم التعبير عن التغيرات الجديدة والعميقة سواء على المستوى المحلي أو العالمي بمصطلح "البيئة الجديدة" أو "البيئة الرقمية" أو "البيئة الإلكترونية" (..) وهي تعبر في مجموعها عن وجود

عناصر جديدة غيرت الواقع، فجعلت منه واقعاً جديداً، والحقيقة أن الواقع يتوقف بنائه على ثلاثة عناصر أساسية، وأيّ تغييرات وتغيّرات في بنية ومكونات هذه العناصر يُفرز وضعاً جديداً. تتمثل عناصر البيئة الجديدة، كما الشكل الآتي:



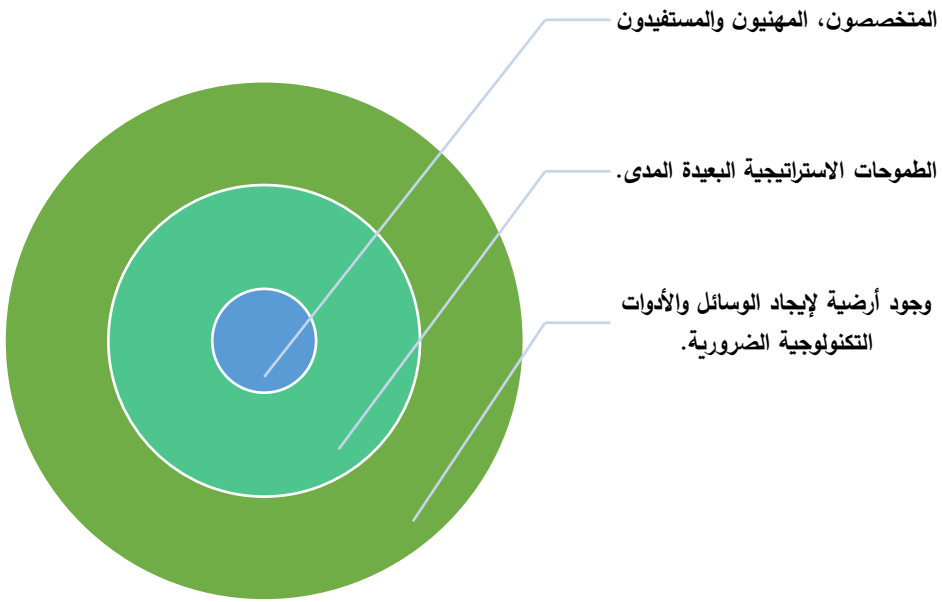
الشكل رقم (01): يمثل العناصر الأساسية المشكّلة للبيئة الجديدة

المصدر: من إنجاز الباحث

إن ما أضفى على البيئة الحالية مظهر الجدة، هو وجود إنسان جديد، يحمل أفكاراً ومعتقدات وتصورات جديدة حول مفهوم الحياة وممارسة الشهود على العوالم الأخرى. فوجود إنسان يُفضل المعلومة الرقمية أكثر على المنتجات التقليدية هو مظهر وعلامة واضحة على وجود تغييرات على مستوى التصور والأفكار. هذا التغيير في التصور نتج عنه تصميم الإنسان لمجموعة من الوسائل والأدوات التكنولوجية التي تستجيب لتوقعاته وتصوراتهِ. وكلما صاحبت هذه العناصر الثلاثة تغييرات جذرية، كلما نتج عنه تغييرات في البيئة الحالية، إلى بيئة لاحقة تكون أكثر استجابة لمتطلبات الحياة.

مرتكزات تحديد الدور:

إن الإشكال في هذه المسألة يتلخص، في كيفية تحديد الدور، وماهي العناصر التي تدخل في تحديده، وكيف نفرق بين الأدوار الحقيقية؟ وغيرها من الأدوار الإضافية والمرحلية؟ انطلاقاً من عناصر البيئة الجديدة السالفة الذكر، تتحدد وتتأثر "دورة الدور" بثلاثة متغيرات أساسية، وهي:



الشكل رقم (02): يمثل مرتكزات تحديد الدور

المصدر: من إنجاز الباحث

إن وجود متخصصين أكاديميين ومهنيين قادرين على التأطير العلمي والمنهجي لفلسفة ورسالة "المكتبة" أو مرفق المعلومات والتوثيق، سيجعل الشطر الأول من الدور يظهر جلياً وللعيان، فميدان الجامعة ينطوي على كفاءات بشرية مهمة، قادرة على حمل رسالة هذه المرافق وتأطيرها علمياً

ومنهجياً وأخلاقياً وميدانياً، بما يساعدها في تحقيق دورها القاعدي والأساسي في تنمية المجتمع وتطويره، وتحقيق آماله.

إن وجود "أفراد يطلبون المعلومة" سيجعل هذه المرافق تكتسي زينتها وعمرانها. فالإنسان إذاً هو الشطر الأول الذي عليه يتوقف الدور، ويقدر النضج والسلامة المنهجية والعلمية (..) التي يبديها هذا الإنسان تتكون الطموحات وتتلور في رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، وتتجدد بمرور الزمن، واختلاف المكان.

لقد أدرك "الإنسان الغالب" أن مرحلة السيطرة على الأشياء والثروات، لا يمكن أن تتم بالوسائل التقليدية التي تجسدت في الاستعمار القديم، بل يجب أن تتم بوسائل جديدة، بالنظر إلى التغيرات والتطورات التي صاحبت حركة الإنسان عبر الزمن. فالرصاصة لم يعدّ الوسيلة القاطعة التي تجعل الشعوب تنصاع وراء "الغالب"، بل إن الغزو الثقافي والفكري ينوب عن ذلك وبأقل الخسائر، ولا يتم ذلك إلا بوجود معلومة مؤثرة متاحة للجميع، وعلى ذلك لا بد أن نشير إلى أن التجارب العالمية البارزة في مجال المكتبات الرقمية على سبيل المثال، كانت دوافعها إيديولوجية وثقافية على غرار التجربة الفرنسية التي جاءت كحركة عكسية مباشرة لمشروع شركة "جوجل" الأمريكية الرامية إلى تعبئة محتوى شبكة الانترنت بأكثر من (15) مليون كتاب باللغة الإنجليزية بالتعاون مع الجامعات الأمريكية.

ولا يمكن أن يتبلور هذا الدور إلا بوجود آليات ووسائل وأدوات تمكّن من بلوغ الطموحات الإستراتيجية العالية، وتكتسي هذه الأدوات أهمية وصلابة في الوقت ذاته، إذا كانت من إبداع وتصنيع الفرد صاحب الطموح، لأن حالة العكس ستعرض الإنجاز إلى التبعية التقنية والمالية، ويجعل من أدوارنا صورة عاكسة لأدوار الآخرين.

"فمرحلة اختراع الكتابة وحتى اختراع الطباعة استغرقت أكثر من 5000 سنة [3500ق.م. - 1450م]، ثم أن المرحلة ما بين الطباعة واختراع الإعلام الآلي استغرقت 500 سنة [1450م- 1950م]، ومن ثمّ ما بين اختراع الحاسوب وظهور الانترنت 45 سنة [1950م-1995]، وأخيراً فقد استغرقت مرحلة ما بين ظهور الانترنت والرقمنة 5 سنوات فقط [1995م-2000م]"⁽³⁾. وبالتالي فإن حركة الكون السريعة بهذا المنطق، سوف تزداد حدّة وسرع.

مظاهر البيئة الجديدة:



المصدر: من إنجاز الباحث

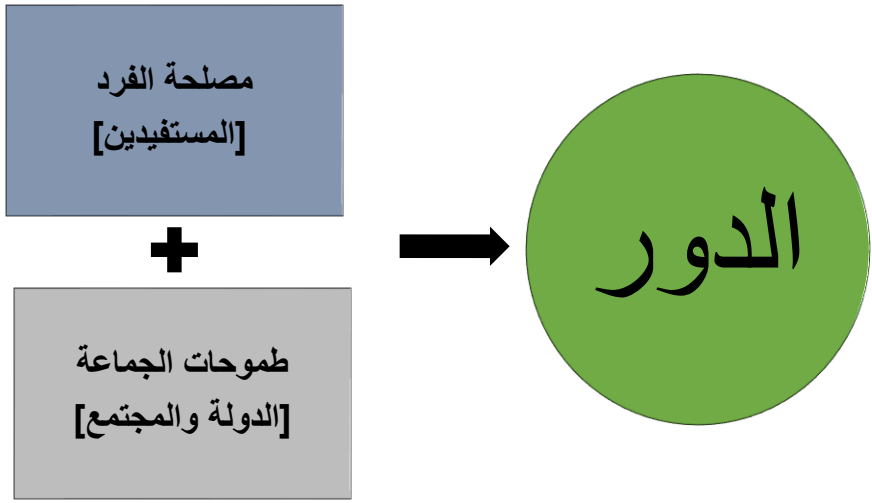
الشكل رقم (03): يمثل مظاهر تجليات البيئة الجديدة

الدورين منطق الفكرة، وإغراء الوسيلة:

إن إعمال النظر في التحولات الكبرى المشكّلة لميدان علوم المكتبات والتوثيق، نجد أن المحرك الرئيسي لهذه التحولات هو وجود طموحات عالية تجسدت في تنفيذ أدوار حضارية مرتبطة بالجانب الثقافي لمرافق التوثيق والمعلومات. فالدور باعتباره محرك الجهد والفعل المنهجي نجده مرتبطاً أساساً بنضج الجانب الثقافي للإنسان باعتبار أن الجانب الثقافي هو جوهر الإنسان وعقيدته، والجانب الحضاري هو صورة عاكسة لهذا الجوهر.

فالمكتبة الرقمية على سبيل المثال جاءت كنتيجة للطموح المكتبي الغربي مجتمعاً، حيث مجد أن مكتبة المستقبل التي تنبأ بها فينيفار بوش وليكلايدر وبورجمان (..) لم تكن شيئاً معروفاً من قبل، ولكن لأن الرغبة في خدمة المستفيد وتيسير سبل استغلال المعلومة والطموح الكبير في فرض النموذج المهني والمكتبي الرائد، أفرز مثل هذا الشكل من المكتبة. ثم إنه بالمقابل من الخطأ العلمي

والأخلاقي أن نرمي بكل تفكيرنا وعملنا إلى الاعتقاد واليقين بأن بناء المكتبة الرقمية أصبح هدفاً ودوراً استراتيجياً لمرافق التوثيق والمعلومات الجزائرية، وليست باعتبارها وسيلة مرحلية في حياة المكتبة. ومن أجل التفريق بين الأدوار المرتبطة بالفكرة والجوهر، وبين الأدوار المرتبطة بالوسيلة والأداة، يجب طرح السؤال "لماذا أقوم بهذا العمل؟" والإجابة على السؤال من أجل معرفة "الدور الرئيسي والجوهرية" يقودنا إلى ضرورة المزج بين الاحتياجات الآنية للمستفيدين من المعلومة، وبين الطموحات المجتمعية ورؤية الدولة السياسية. كما يبينها الشكل الآتي:



الشكل رقم (04): يحدد مرتكزات تحديد الدور

المصدر: من إنجاز الباحث

فعندما تلتقي مصلحة الأفراد، وتمتزج مع طموحات الدولة الإستراتيجية، يترتب الدور الجديد لمرافق التوثيق والمعلومات كطرف ضمن العديد من المؤسسات والمنظمات والهيئات الأخرى المكوّنة لهيكل الدولة. وهي الأدوار التي يترتب عليها رعاية الدولة المالية والإستراتيجية والهيكلية والرعاية المختلفة (..)، وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً في وجود أفراد يتحركون من تلقاء أنفسهم، ويتكون لديهم إحساس بضرورة بذل الجهد والتفكير من أجل أن تبلغ هذه الأدوار ثمارها المرجوة، بما يحقق مصلحة الطرفين. وما لم يمتزج هذين العنصرين فإن الدور يبقى يتأرجح بين "الوظيفية المرحلية" وبين "المصلحة الشخصية" المحدودة.

الأدوار الجديدة للمتخصصين في علم المكتبات في الجزائر:

1. إيجاد بدائل تمويل صلبة، ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية:

لقد عرفت الجزائر مع بداية سنة 2017، تغيراً واضحاً وجذرياً في فلسفة التمويل العمومي بسبب التراجع الكبير في أسعار البترول، الذي تركز عليه الدولة بنسبة 98%، وهو الأمر الذي أثر على التوجه العام للدولة، وتبني مصادر تمويل غير تقليدية. لذلك فانطلاقاً من هذا المعطى الجوهري الأساسي والمؤثر، ينبغي على المتخصصين في علوم المكتبات تبني دوراً جديداً على عاتقهم، يتمحور في العمل على إيجاد بدائل تمويل حقيقية، حتى لا تتأثر رسالة وأهداف مؤسسات المعلومات والتوثيق الوطنية سلباً.

ومن بين التأثيرات التي يمكن أن تبرز في هذا الشأن، ما يلي:⁽⁴⁾

- انخفاض ميزانيات المكتبات، والمكتبات الجامعية بوجه الخصوص. وقد أعلنت وزارة العمل الفرنسية أن سوق العمالة الفرنسية قامت بشطب ما يقرب من 80 ألف وظيفة خلال 2009.
- ضعف التوظيف في قطاع المكتبات والتوثيق والأرشيف. ففي أواخر ماي 2009 أعلن مركز جمعة الماجد بالإمارات بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية (2008) الاستغناء عن 8 من أمناء المكتبات دفعة واحدة بهدف تخفيض العمالة.
- إعادة النظر في المخصصات المالية الموجهة إلى التوثيق، وبالتالي تعريض العمود الفقري لهذه المؤسسات إلى عجز حقيقي في تلبية احتياجات المستفيدين.

2. المساهمة في تحقيق أهداف رؤية الجامعة مؤسسة اقتصادية:

لقد أدركت الدولة الجزائرية، كرد فعل لتراجع أسعار البترول، ضرورة التفكير في تبني الجامعة الجزائرية مفهوماً ومقاربة جديدة في التمويل، حيث يمكن تحويلها إلى مؤسسة اقتصادية مُنتجة للثروة الاقتصادية، وتساهم في تغطية نسبة من نفقاتها، من خلال تفعيل الشراكة مع المحيط الاقتصادي، وتفعيل دور مخابر البحث، بما يساهم في خلق مصادر للتمويل، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الجزائري. لذلك فإن المتخصصون في علوم المكتبات وبخاصة العاملين بالمكتبات الأكاديمية مجبرون على جعل هذه المرافق من آليات تنفيذ رؤية الجامعة مؤسسة اقتصادية.

3. العمل على فرض نموذج رائد للعمل المكتبي المشيع بالقيم والواقع الجزائري:

إن بقاء مرافق التوثيق والمعلومات الجزائرية، في منأى عن التجربة والنموذج العالمي، يجعلها في ظل التحولات السابقة مجبرة على إعادة التفكير في مسألة صياغة الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتوسطة والبعيدة المدى، والتوجه نحو العمل المنهجي المنظم المبني على التخطيط المسبق. فالجامعة الجزائرية أصبحت تتكأ على رصيد معتبر من البحوث العلمية الهامة والعالية الجودة، والتي لا تزال بعيدة عن تحقيق الاستفادة منها سواء في الإنجاز المحلي، أو في بناء المعلومة العالمية الكاملة والشاملة والتي نادى بها "بول أوتليه Paul Otlet" مع بداية القرن العشرين.

إن الواجب الذي يجب أن يحمله المتخصصون الأكاديميون والمهنيون في علم المكتبات على حدّ سواء، هو "انتزاع الاعتراف الجمعي"⁽⁵⁾ من خلال إبراز المصلحة الاجتماعية والحضارية والثقافية التي يمكن أن يؤديها ويمارسها التخصص في تحقيق التنمية المستدامة لمجموع أفراده دون استثناء. لأن قيمة التخصص تقاس بمدى مساهمته في تحقيق القيمة المضافة، والتي تظهر جلياً في إكساب المهنيين طريقة ومناهج بناء مجتمع قائم على المعرفة. لذلك فإن الدور الجديد أو الأساسي للمتخصصين، يمكن إجماله في محورين:

المحور الأول: الدور الجديد للمتخصصين الأكاديميين:

- إكساب المتخصصين المهنيين الثقة الكاملة، في قدرة التخصص على التأثير الإيجابي والمساهمة الجوهرية الضرورية في بناء مصلحة المجتمع في الأزمنة الثلاثة (الماضي، الحاضر، والمستقبل). والعمل على ترسيخ عقيدة التخصص بكونه محور المعرفة البشرية وعمودها الفقري، ولا يتم ذلك إلا بتعليمهم المعلومة الصحيحة والمؤثرة والتي تحمل خصائص الإنجاز، وليس خصائص الحفظ والاسترجاع.

المحور الثاني: الدور الجديد للمتخصصين المهنيين:

- العمل بجد على إبراز الدور الريادي للمعلومة المحلية الجزائرية (العلمية، التقنية، والتراثية) من خلال بناء منهجية وطنية للمكتبات الرقمية بمختلف أنواعها الأكاديمية والتجارية والتراثية، التي ستمكّن لآلية التعليم الأكاديمي الإلكتروني وعن بعد، وللكثير من أوجه الممارسة الثقافية الجديدة.

إن التقاعس من طرف المتخصصين في علم المكتبات عن فرض النموذج الجزائري المشبع بالقيم الوطنية المختلفة والمكونة للنسيج الاجتماعي العام، سيجعل التخصص متهماً بالتقصير خاصة في ظل الإدماج والضغط التقني الذي فرضته تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

4. المساهمة في تحقيق توجهات الدولة الإستراتيجية (كالحكومة والإدارة الإلكترونية):

إن توجه الدولة إلى مفهوم "الدولة الإلكترونية" ينبغي أن تلازمه وتصاحبه وتشارك فيه مرافق التوثيق والمعلومات، باعتبارها حافظة المعرفة والمشرفة على تنظيمها، وبالتالي يفترض من هذه المرافق أن تفكر بجد في ممارسة هذا الدور بكل جدارة، والمساهمة في تحويل المعرفة والمعلومات التناظرية إلى الشكل الرقمي، الذي سيمكّن المواطن من الوصول إلى المعلومة المرغوبة في أقل وقت وبأحسن طريقة.

ولا يمكن تحقيق ذلك، إلا بممارسة المتخصصين الأكاديميين والمهنيين للواجبات اليومية البسيطة المتوقفة على عاتقهم، والعمل على تضمين مرافق التوثيق والمعلومات ومؤسسات التكوين كعامل مؤثر في الخطط الخماسية الوطنية التي تتبناها الدولة، ومن دون ذلك فسيتحول السياسيون غير المتخصصين في مجال المعلومات إلى اتخاذ القرارات الحاسمة للتخصص والمهنة، مما سيطرح السؤال المنهجي القديم "هل تحتاج مكتبة إلى متخصص في علم المكتبات لتسييرها وتنظيمها؟".

إن الدور الذي ينتظر المتخصصين في علوم المكتبات فيما يتعلق بتحقيق مفهوم "الدولة الرقمية" أو "الإلكترونية" كبير وكبير جداً، باعتبار أن هذا التوجه يقوم على وجود "المعلومة الرقمية" القابلة للتداول بشكل رقمي وعن بعد، ومرافق التوثيق والمعلومات برصيدها العلمي والفني والمنهجي هي الكفيلة بالعمل على إتاحة وتوفير هذا النمط من المعلومات، وبالتالي فإن المكتبيون والمهنيون مدعوون إلى ممارسة هذا الدور، من خلال البحث عن المنهجيات والأطر العلمية والفنية والتقنية المناسبة لتحويل المعلومات الهائلة من شكلها التناظري إلى الشكل الرقمي.

إن عدم ممارسة هذا الدور سيجعل من مرافق التوثيق والمعلومات والمتخصصين، مجرد كيانات بشرية وهياكل مؤسساتية تستنزف خزينة الدولة وطموحاتها، وهو الأمر الذي سيجعل الفاعلين السياسيين يفكرون في عدم جدوى التخصص والغائه، وفي عدم جدية المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات في السياسات العامة للدولة والمجتمع.

5. العمل على تفعيل الشراكة بين التخصص والمهنيين، وعناصر المحيط الخارجي.

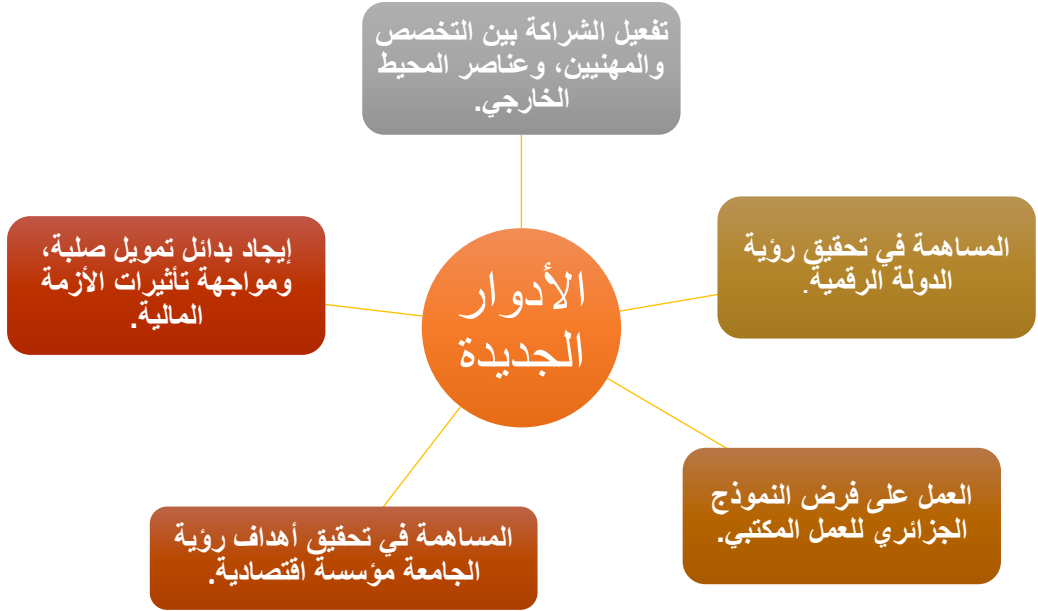
يغلب على التكوين الأكاديمي المتخصص في علوم المكتبات في الجزائر، المقاربة النظرية القائمة على التلقين والحفظ، وهو الأمر الذي جعل قضية جودة مخرجات التكوين على المحك، وجعل من مؤسسات وأقسام التكوين المتخصصة عبارة عن هياكل فارغة بلا روح، ومن دون مصداقية، حيث وجد الآلاف من المتخصصين المتخرجين أنفسهم من دون وظيفة، وهو الأمر الذي قد يهز العلاقة بين التكوين ومؤسسات المجتمع والمحيط الخارجي.

فبالنظر إلى التحولات العميقة في مستوى "الوسيلة" الذي أفرزه العقل التكنولوجي المفكر، برزت تخصصات علمية مكتسية حلة التكنولوجيا، فتحول المكتبي من حيث التسمية إلى اختصاصي المعلومات⁽⁶⁾ وإلى تسميات أخرى فرعية تبين التأثير الذي مارسه تكنولوجيا المعلومات في وظيفة ومهنة المكتبيين كخبير المعلومات، وسيط المعلومات...

وأمام هذه الإشكالية الحاسمة في تاريخ مؤسسات التكوين الجزائرية، فإن الدور الجديد الذي يجب أن يلعبه ويؤديه المتخصصون في علوم المكتبات، هو التفكير في آليات خلق الشراكة الحقيقية مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، حتى تتمكن هذه المرافق من أن تكون متغيراً فاعلاً ومؤثراً في منظومة التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد.

فينبغي أن يعملوا على أن يجدوا الآليات والطرق والاستراتيجيات القريبة والبعيدة المدى، حول كيفية وطريقة تفعيل متغيرات هذه الإشكالية. حيث يمكن تحديد معالمها في ثلاثة نقاط جوهرية.

- محيط خارجي لا يزال عاجز عن التعبير عن احتياجاته من المتكويين والمتخصصين، حيث غياب التخطيط الحقيقي والفعلي المتوسط والبعيد المدى، بل ويعتمد فقط على ما تتوفر فيه سوق الشغل.
- ضعف استغلال لآليات نظام ال.م.د. في إيجاد تخصصات ذات محتوى تكويني يساير التحولات والتغيرات الإستراتيجية العالمية والوطنية.
- طبيعة ورؤية الإنسان المتكوي، وعدم وضوح المصلحة الحقيقية الدافعة إلى تحقيق تكوين ذا جودة، وقد يعود السبب في ذلك، إلى اختلال في سلم القيم الاجتماعية، ومجانية التكوين والتعليم، والفجوة بين التخصصات المفتوحة، والرغبات الأنية للمتكويين، وغياب النقاش العلمي في صياغة المحتويات البيداغوجية.



الشكل رقم (05): يحدد أهم الأدوار الجديدة للمتخصصين في علم المكتبات في الجزائر

المصدر: من إنجاز الباحث

الأدوار التشغيلية:

في خضم السعي إلى ممارسة هذه الأدوار وتفعيلها، سيفكر المتخصصون في الطرق والأساليب والكيفيات، وحينئذ يمكن اعتبار الرقمنة والحوسبة، والمكتبة الرقمية، وشبكة الانترنت، والذكاء الاقتصادي والنظم الخبيرة... وشبكات التواصل الاجتماعي... مجرد وسائل نعتد عليها في تحقيق الأدوار الإستراتيجية. فالرقمنة ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي آلية تعتمد عليها المكتبات من أجل توفير المعلومة الرقمية، التي هي من مكونات البيئة الجديدة.

فالانتقال من المهارات الفنية الغالبة للبيئة التقليدية، إلى المهارات التقنية التي فرضتها صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا يمكن عدّه إلاّ تغييراً في الشكل وليس في المضمون، ومن هذا المنطلق فإنه واجل لزاماً التفرقة بين التحولات المرتبطة بالوسيلة والتي أثّرت في "تغيّر طبيعة وشكل المهام"⁽⁷⁾، والتحولات المرتبطة بالطموحات الثقافية والحضارية للفرد والمجتمع والدولة.

وفيما يلي نستعرض بعض الأدوار التشغيلية المرشحة المرتبطة بجانب المهارة في المتخصصين، التي يمكن للمتخصصين، ومرافق التوثيق والمعلومات والتركيز عليها، والعمل على تحصيلها، وهي كثيرة ومتنوعة وغير محدودة بعدد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✚ إنشاء التكتلات المكتبية المختلفة.
- ✚ تركيب الشبكات، وشبكات المعلومات.
- ✚ جعل المكتبة فضاءاً للبحث العلمي والتفكير النقدي.
- ✚ تفعيل الدور التعليمي والتكويني للمهنيين في علم المكتبات
- ✚ إعادة النظر في مقاربات خدمة المستفيدين
- ✚ المكتبات الرقمية والرقمنة.
- ✚ الحس المعلوماتي
- ✚ قدرة على تنظيم المعلومات
- ✚ مساعدة المستفيد في البيئة الرقمية
- ✚ التفاوض على الاتفاقيات والتراخيص.
- ✚ تقييم مصادر المعلومات الرقمية وأدائها، وممارسة القيادة.⁽⁸⁾

الملاحظ في الأدوار التي عدّها وذكرها المهتمون والمتخصصون⁽⁹⁾ مرتبطة بشكل مباشر بمهارة المكتبيين الوظيفية وهم يؤدون عملهم بشكل دوري، فإنشاء التكتلات ليس أمراً مطلوباً لذاته، وإنما يجب أن يكون ضمن تحقيق الثمرة الناتجة عن امتزاج مصلحة الفرد وطموحات الدولة كترقية الإنتاج العلمي الأماديبي الجزائري ضمن الشبكات والتكتلات العالمية، وهي بذلك تسويق لهوية الإنسان الجزائري وقيمه وقناعاته وطموحه قيمة تفكيره العلمي(..) وهكذا. وبالتالي فإنه لا بد من التفرقة بين الأدوار الجديدة المرتبطة بالفكرة، والأدوار المرتبطة بالوسيلة، لأن الوسيلة لم تكن في وقت ما هدفاً إلا للشعوب المتخلفة التي تحاول اللحاق بركب حضارة غيرها.

خاتمة:

إن الباحث يعتقد اعتقاداً جازماً، أن الدور الحقيقي الذي يجب أن نضعه نصب الأعين، ليس استعراض منتجات الغير، ولا يكمن دورنا الجديد في التمكّن من الحلول التكنولوجية الحالية وتوطينها وجلبها، وليس الدور الجديد للمتخصصين في علوم المكتبات إدخال شبكة الانترنت، وليس

في الحكومة والإدارة الإلكترونية، وليس في الاستفادة من الحوسبة السحابية (..) وغيرها من الحلول التقنية والتكنولوجية.

وإنما الدور الحقيقي والجوهرى أن نسعى إلى جعل هذه المرافق تستجيب لطموحات الإنسان الجزائري وحمائته من آثار وتأثيرات العولمة، والثقافة الغالبة؛ وفي حماية التراث والهوية الوطنية في ظل الانفتاح العالمي العابر للحدود، ودورنا الجديد يكمن أيضاً في التفكير بجدية نحو ترقية المعلومة العلمية والتقنية التي تُنتجها مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، والسعي إلى جعلها في مصاف ومنظومة المعلومات العلمية والتقنية العالمية، وتمكينها من حجز مكانها ضمن الثقافة العالمية المتكاملة، والتأثير الجمعي الشامل.

إن دورنا الجديد، يكمنفي كيفية التمكين لهذه المرافق وجعلها تقف شامخة رائدة، خاصة أمام تراجع الميزانيات والموارد المالية، والأزمة المالية التي تعيشها الجزائر منذ 2017، وكيف نجعل من المكتبات مؤسسات ذات اتجاهين متوازيين، مرافق للمعرفة ومحرك اقتصادي وتجاري منتج للثروة. إن وضوح الرؤية السياسية للدولة، ووضوح طموحاتها على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية (..) سيمكّن المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات من تحديد مكانتها ودورها الريادي والحقيقي المباشر وغير المباشر، وحينها ستتمكن هذه المرافق في فرض نموذجها العلمي والمنهجي والفني والأخلاقي، وبإمكانها أن تمارس الشهود على التجربة العالمية.

قائمة المراجع والهوامش:

(1) قموح ناجية، المهنة المكتبية في الجزائر في مواجهة تحديات مجتمع المعلومات، في: مجلة RIST، مج. 18، ع. 1، 2010. ص.ص. 47-67

(2) Bin Hashim. Laili, Haliza Wan Mokhtar. Wan Nor, Preparing New Era Librarians and Information Professionals: Trends and Issues, International Journal of Humanities and Social Science, Vol.2, N.7. 2012.

[En ligne] www.ijhssnet.com/journals/Vol_2_No_7_April_2012/16.pdf Consulté le 02 avril 2018

(3) Jean-Pierre Gérard, et al. Les Enjeux culturels, économiques et stratégiques de la numérisation du patrimoine écrit : Compte-rendu de la Conférence de presse – Débat du 22 novembre 2005.

[En ligne] http://www.i2scorp.com/upload/11_2005_Compte_rendu_conference_du_22_nov.pdf Consulté le 13.04.2018

(⁴) محمود عبد الستار خليفة، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على المكتبات، في بوابة المكتبات.

[Consulté le 02/04/2018] [En ligne] <http://www.aplis.cybrarians.info>

(⁵) محمد الصالح نابتي، التكوين في علم المكتبات والمعلومات في جامعة منتوري قسنطينة ودوره في تحسين الخدمات المكتبية بالجامعة: مكتبة قسم علم المكتبات نموذجاً، في مجلة cybrarians journal ، ع10، سبتمبر 2006.

[En ligne]

http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=529:2011-08-22-03-23-04&catid=120:2009-05-19-11-31-27&Itemid=74

() Nauta, Paul, « L'enseignement de la bibliothéconomie et des sciences de l'information en Hollande »⁶ (BBF, 1986, n° 3, p. 256-262

[En ligne] <http://bbf.enssib.fr/> Consulté le 28 mars 2018

() ACCARD Jean-Philippe. Bibliothécaire, documentaliste : même métier? In «Bulletin des Bibliothèques de France», t. 45, N2000, 1°, pp. 88-93

(⁸) ناجية قموح، عز الدين بودريان، خديجة بوخالفة، كفايات ومواصفات أخصائي المعلومات للتأقلم مع البيئة الرقمية دراسة ميدانية بمكتبات جامعة قسنطينة، في المؤتمر الواحد والعشرون أبو ظبي 19/17 مارس 2015

[En ligne] <http://dx.doi.org/10.5339/qproc.2015.gsla.9>

(⁹) أنظر:

- غادة عبد المنعم محمد موسى، الأدوار الجديدة للمهنيين في المعلومات والمعرفة في ضوء التحديات التكنولوجية والمهنية المعاصرة، في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج. 16، ع. 2، جوان، نوفمبر 2010، ص.ص. 36-59
- نعيمة حسن جبر رزوقي، الدور الجديد لمهنة المعلومات في عصر هندسة المعرفة وإدارتها، في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج. 10، ع. 2، سبتمبر، فيفري 2005، ص.ص. 105-123
- محمد بن خميس بن حمد البوسعيدى، الأدوار الجديدة للمفهرسين بالمكتبات الأكاديمية في سلطنة عمان في ضوء التطور المعرفي والتكنولوجي، في مجلة QScience Connect، عدد خاص بعنوان تحديات ومستقبل مهنة المكتبات والمعلومات، مج. 3، 2016

[En ligne] <http://dx.doi.org/10.5339/connect.2016.slaagc.3> consulté le 06 avril 2018

عماد أحمد الشيخ يامين، أدوار مهمة في تطور مهنة المكتبات وأخصائي المعلومات، في المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مج. 48، ع. 3، سبتمبر 2013، ص.ص. 125-162

تقييم الإنتاج العلمي الجزائري في قاعدة البيانات scopus Evaluation of Algerian scientific production in the scopus database

الباحثة .بلحاج عائشة باية

جامعة محمد خيضر بسكرة

belhaj.baya@gmail.com

د. شاشة فارس

جامعة محمد أمين دباغين سطيف 02

fareschacha@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/04/29

تاريخ القبول: 2019/09/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/28

ملخص

تعمل الدول على توفير الجو الملائم للبحث العلمي وذلك بتخصيص جزء من الناتج القومي في ميدان التكوين وتوفير الإمكانيات للباحثين قصد تقديم معرفة جديدة، وتتجلى تلك المعرفة في براءات الاختراع والمقالات المنشورة والكتب والتقارير، وتقاس قيمة الدولة علميا بكمية المنشورات والبراءات المتواجدة في قواعد البيانات الدولية التي تعمل على خلق مقاييس ومعايير لقياس جودة مخرجات البحث العلمي، تعد قاعدة سكوبس SCOPUS من أهم هذه القواعد الببليوغرافية الدولية وتعتمد كمعيار لترتيب الدول من حيث قيمة المنشورات العلمية وعملية الاستشهاد بها، وقد عملنا في بحثنا هذا على دراسة التواجد الجزائري في هذه القاعدة ما بين السنوات 1996-2017 مع التركيز على العلوم الصلبة (العلوم الدقيقة والطبيعية) ومقارنتها مع الناتج الإفريقي.
كلمات مفتاحية: الإنتاج العلمي- قاعدة البيانات-قاعدة scopus-الجامعات الجزائرية

Abstract:

Countries are working to provide a suitable scientific environment for a research by investing a part of the national production in the field of forming researchers and offering them potentialities to establish new knowledge including : patents, published articles ,books and reports. Scientific ranking for countries runs according to the existed amount of publications and patents in the universal bibliographic databases, in which they create a certain metrics and standards to evaluate research output quality.

Scopus is one of the most important international bibliographic databases .It is used as a standard for ranking countries based on their published literature value and its citation counts .This paper highlights the Algerian

presence in scopus database between 1996-2017 focusing on exact and natural sciences and compare it to the African one .

Key words : *Scientific production-Database-Scopus database-Algerian universities*

مقدمة:

نتيجة البحث عن الجودة في جميع المجالات ، اتجهت الهيئات العالمية إلى خلق معايير ومؤشرات لتقييم الجامعات وجعلها أكثر جودة، واحد هذه المعايير هو البحث العلمي فمن خلال البحث العلمي يمكن زيادة القدرة التنافسية للجامعات في مختلف التصنيفات العالمية فهو معيار مهم لتقييمها من خلال مجموعة من المؤشرات التي تقيس قدرتها على الإنتاج العلمي وجودته وتميزه هذا ما شكل تحد كبير أمام الجامعات الجزائرية التي تعمل من خلال تبني استراتيجيات عديدة لتحسين مستواها من حيث الأداء البيداغوجي و زيادة كمية الإنتاج العلمي وذلك بتوفير مبالغ مالية معتبرة وإنشاء مراكز ووحدات بحث .

وقد قامت مؤسسات تجارية ببناء قواعد بيانات ببليوغرافية عالمية التغطية حتى تحصي الإنتاج الفكري العالمي وتدرس العلاقات بين هذا الإنتاج، وقد عملنا في بحثنا هذا على اختيار قاعدة البيانات سكوبيس scopus لدراسة الإنتاج الفكري الجزائري وخاصة في ميدان العلوم الصلبة.

1-الإشكالية:

ازدادت أهمية دور البحوث في الجامعات بشكل مستمر منذ مطلع القرن التاسع عشر حيث انه في الدول المتقدمة تنامي دور الجامعات في نمو العلم والتكنولوجيا وانتشارهما بأسرع من وظيفة في دورها في التعليم والتدريب.

وأدى اهتمام الجامعات الجزائرية بإنتاج المعرفة العلمية إلى سعيها إلى الحضور الدولي حيث تعتبر إن الاستشهاد بأعمالها وإتاحتها في فضاء الانترنت واعتمادها في مقالات الآخرين كدليل على أهمية منتوجها.

فما هو موقع الجزائر من حيث الإنتاج العلمي وجودته خاصة في ميدان العلوم الدقيقة والطبيعية.

2- الجانب النظري:

1-2 قواعد البيانات الببليوغرافية: « Bibiographic Databases »

حسب قاموس ODLIS : تعرف بأنها ملف حاسوب مكونة من مداخل الكترونية تسمى سجلات (records) وتحتوي على وصف معياري موحد لمستند أو مادة ببليوغرافية محددة. استرجاع المعلومات يكون ب المؤلف ، العنوان ، رؤوس الموضوعات ,كلمات مفتاحيه . قواعد البيانات الببليوغرافية توفر إتاحة للإنتاج الفكري وهي نوعان ذات تغطية موضوعية عامة وأخرى متخصصة . تتيح البعض منها النص الكامل لجزء من المصادر المكشوفة. أنشئت بموجب اتفاقية ترخيص من طرف الموردين او جهات التكشيف والاستخلاص الصادرة عنها فهي ذات ملكية خاصة غالباً.

نُسبَ مصطلح قواعد البيانات لمعالجة المعلومات المخزنة في ملفات منفصلة ودمجها في ملف واحد, وإدارتها ببرامج إدارة قواعد البيانات. (DBMS) database management system. وتسمى أيضا قواعد بيانات لمخرجات البحث العلمي 'database for research output'.ⁱⁱⁱ

ومع نهاية الستينيات من القرن الماضي ساهمت العديد من المنظمات في إصدار دوريات للمستخلصات والكشافات باستخدام أنظمة كومبيوتر (computer systems) لإخراج النسخ المطبوعة لمصادر معلومات ببليوغرافية والمخرجات كانت هي قواعد البيانات الببليوغرافية " bibliographic databases".^{iv}

وهي عبارة عن قاعدة بيانات بسجلات ببليوغرافية (bibliographic records) , لمجموعات من مراجع رقمية منظمة لإنتاج فكري منشور يشمل المجالات وتقارير المقالات.^v يتم تحينها دوريا و ترتيبها حسب الاختصاص ويمكن الوصول إليها عبر محركات البحث المتخصصة " specialised search engines".^{vi}

تعرف أيضا على أنها قواعد للبيانات الببليوغرافية تتضمن /تشمل سجلات ببليوغرافية للبحوث علمية منشورة في مختلف المجالات الأكاديمية المحكمة (الأقران).^{vii}

ويمثل الجدول الموالي أهم قواعد البيانات عالميا

اسم قاعدة البيانات	السنة	صادرة عن	التخصص
AGRICOLA	1942	المكتبة الوطنية الأمريكية للزراعة	علوم الزراعة وتكنولوجيات الفلاحة
ERIC Education Resources (Center Information)	1966	قسم التعليم و.م.ا	التعليم
LISTA (Library, Information & Technology Science Abstracts)	1965	Ebsco	علم المكتبات والمعلومات
INIS (International Nuclear Information System)	1970	الوكالة الدولية للعلوم الذرية	العلوم النووية
MEDLINE	1971	المكتبة الوطنية الأمريكية للطب	طب الأحياء
PubMed	1996	المكتبة الوطنية الأمريكية للطب	الطب
BioOne	1999	ProQuest	علم بيولوجيا والبيئة
PubMed Central	2000	المكتبة الوطنية الأمريكية للطب	الطب

العلوم, الطب, علوم إنسانية اجتماعية تكنولوجيا	Elsevier	2004	Scopus
الصيدلة / الطب الوطنية الأمريكية للطب	المكتبة الوطنية الأمريكية للطب	2006	Ovid
انسانية علوم , علوم اجتماعية الادب	Thomson Reuters Corporation	2008	ISI Web of Knowledge

الجدول 1- نماذج رائدة لقواعد البيانات الببليوغرافية في العالم^{viii}

A Indexing and Abstracting Bibliographic Electronic Database: Sahoo, B. & Kumar, A) 2018. International Journal of Information Dissemination and .Comparative Analysis (Technology Vol 8.p3-4

2-2- خصائص قواعد البيانات الببليوغرافية

- ✓ مجموعات منظمة: (Organized Collection) المحتوى مرتب منطقيا لضمان سهولة الوصول والاسترجاع, يتم تنظيم المستندات في مثل هذه الأنواع من النظم بطريقة مناسبة للقيام باسترجاع سهل وسريع للمعلومات.
- ✓ المصدقية: (Credibility) يتم تحكيم وتقييم محتويات المعلومات المسجلة في قواعد البيانات بدقة من طرف الخبراء والناشرين للحفاظ على الموثوقية والمصدقية للمصادر من حيث دقتها ومصداقيتها.
- ✓ سهولة الاستخدام (Usability) التنظيم الدقيق لمحتوى قواعد البيانات وإمكانات البحث المتاحة تسمح للمستخدمين بالبحث واسترجاع النتائج بشكل أكثر كفاءة وفعالية.
- ✓ الاتصال الوثائقي (Conversational) تجري عمليات البحث في قواعد البيانات عبر الإنترنت كاتصال ثنائي الاتجاه بين الباحث والنظام وبذلك تحقيق ميزة تفاعلية أو تخاطب.
- ✓ نظام خبير (Expert System) تعتبر قواعد البيانات على انها نظم خبيرة توفر معلومات في مجال معرفي معين مثال قواعد البيانات للعلوم النووية

- ✓ مفردات مقيدة (Controlled Vocabulary) تدعم قواعد البيانات عملية البحث والعرض والاسترجاع باستخدام اللغة المقيدة وكذلك الكلمات المفتاحية كأغلب النظم عبر الخط .
- ✓ الديمومة (Permanence) تبقى وثائق المعلومات المنشورة في قواعد البيانات لفترة طويلة في شكل أرشيفات لاسترجاع المعلومات مرة أخرى.
- ✓ الحداثة (Up-to-Date) تقوم قواعد البيانات بانتظام بتحديث لأرصدها، بإضافة معلومات جديدة وحديثة لوثائق محفوظة الحقوق (حق النشر والتأليف).
- ✓ الوقت الفعلي (Real-time) الاستجابة بسرعة لعمليات البحث الخاصة بالمستخدم عن طريق نهايات طرفية عن بعد (remote terminals) تتلقى البيانات وتبحث عن المعلومات واسترجاع النتائج بشكل متكرر ليتم استخدامها من قبل المستخدمين باستمرار، هذا ما يمنح السرعة وريح الوقت.
- ✓ المشاركة الزمنية (Time-sharing) يمكن للعديد من المستخدمين البحث عن المعلومات في وقت واحد إما من نفس المكان أو مواقع مختلفة. الآنية في عملية البحث واشتراك المحتوى لعدد كبير من المستخدمين^{ix}.
- ✓ الروابط (Links) توفير إحالات للمستخدمين للحصول على النص الكامل أو مقالات متوفرة في قواعد بيانات أخرى أو دوريات إلكترونية لنفس الناشر.
- ✓ تقارير (Report): توفير تقارير بالأرصدة الإلكترونية وقوائم بمحتويات المعاهد المنتسبة لها.
- ✓ الاشتراك (Login/ Register): إنشاء حساب شخصي يستخدم لحفظ عمليات البحث، الاشتراك في أنواع مختلفة من التنبيهات / الإشعار من خلال البريد الإلكتروني، ويمكن المستخدمين أيضا القيام بشراء من قاعدة البيانات من خلال حساباتهم.
- ✓ تعديل إستراتيجية البحث (Modify Search) يسمح للمستخدمين بتعديل إستراتيجية البحث أو تغييرها للحصول على نتيجة أفضل (البحث البوليني، المركب، المتقدم...).
- ✓ جلب البيانات (Export Data) يمكن المستخدمين من إنشاء بيانات ببليوغرافية للمقالة باستخدام برامج إدارة الاستشهاد المرجعية مثل (EndNote, CSV, BibTex)..^x
- ✓ الشمولية (comprehensivness) قواعد البيانات التي تتضمن بيانات عن مخرجات البحث العلمي من أي تخصص^{xi}

- ✓ الانتقاء (selection) تقدم اغلب قواعد البيانات المتخصصة معايير اختيار صارمة لتغطية الأعمال ذات الجودة العالية بشكل انتقائي (تقييم اعمال الرفاق peer review , اخلاقيات التحرير " ethical editorial , " ترخيص حقوق النشر والتأليف "licenses" "copyright") . لقواعد البيانات أهمية في الوقت الحالي للحد من انتشار " غير شرعي" "illegitimate" أو "مفترس" "predatory".^{xii}
- ✓ النسخ المعدلة (Retracted Publications) آلية يقوم بها العلم بتصحيح نفسه أو سحب البيانات أو الاقتباسات التي ثبت أنها خاطئة عن طريق التصحيح الذاتي.^{xiii}

3-2- الاتصال العلمي: Scholarly communication:

حسب ACRL "Association of College & Research Libraries" 2003: هو النظام الذي من خلاله يؤلف البحث العلمي وأي أعمال علمية أخرى ويتم تقييم جودتها ونشرها للمجتمع العلمي وحفظها للاستخدام في المستقبل. يتضمن النظام كل وسائل الاتصال الرسمية مثل المنشورات في المجالات المحكمة (الأقران) والغير الرسمية، والقنوات الغير الرسمية كقوائم البريد الإلكتروني.^{xiv}

- وأيضاً يعرف الاتصال العلمي: انه يشمل تأليف وتقييم ونشر وحفظ مخرجات البحث العلمي.^{xv}

واحدى المراحل المهمة في الاتصال العلمي هي النشر العلمي .

4-2- النشر العلمي:

هو عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل ووفق نظريات الاتصال ويعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة ومصدراً أساسياً للحضارة الإنسانية كما يعد البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحلها.

كما يعرف بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون اغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ومن ثمة الفائدة العملية المرجوة منه.

وتكمن أهمية النشر العلمي في:^{xvi}

- المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ما هو موجود.
- تنشيط حركة البحث العلمي.
- معرفة رصانة البحث العلمي من خلال عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى
- تنمية الوعي المعلوماتي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق.
- ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق
- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعزيز العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك من الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين.
- غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود
- المساعدة في تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها

4-2- حضور الإنتاج العلمي في قواعد البيانات الدولية كمؤشر للجودة البحثية:

إن صيرورة بث نتائج الأبحاث لا تنتهي بمجرد نشر العمل بل إن هناك جزءا هاما من هذه الصيرورة غالبا ما لا تعطى له الأهمية التي يستحقها وتمثل فيما يجب رعايته بعد نشر العمل ويتعلق الأمر بعنصر الحضور^{xvii}

وقد عملت قواعد البيانات الدولية مثل سكوبيس وتومسون روترز على خلق معايير جودة خاصة بالإنتاج العلمي الذي تدرجه فيها حيث إنها لا تقبل سوى المجالات العلمية التي تستجيب بصفة مستمرة لهذه المعايير .

ومن بين معايير قياس الحضور المستعملة من قبل هذه القواعد هو حساب متوسط عدد الاستشهادات التي يتلقاها المقال في المقالات اللاحقة لنفس المجلة أو المجالات الأخرى فنتائج الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية مربوطة فيما بينها عن طريق الاستشهادات المرجعية فالمقال الذي يقوم بالاستشهاد يوفر أو يسمح بالوصول إلى النتائج انطلاقا من المقال الذي تم الاستشهاد

به وذلك من اجل دعم النتائج التي خلص اليها المقال وبالتالي تحليل الاستشهادات العلمية كمعيار من اجل قياس جودة المجلة.

3-الجانب التطبيقي:

3-1-قاعدة بيانات Scopus:

تعد scopus منذ نشأتها منافسا شديدا ل web of science حيث تحتوي على دوريات في العلوم الاجتماعية والإنسانية أكثر مما تحتويه قاعدة بيانات web of science بالإضافة إلى الانتماء الجغرافي لعناوين الدوريات المحصورة من قبل scopus متنوعة ف 60 بالمائة منها ليست دوريات أمريكية إلا أن الفترة التي تغطيها القاعدة محدودة مقارنة ب web of science . وقد قام مخبر بحث scimago الاسباني بالتعاون مع الجامعات غرناطة وجامعة كارلوس الثالث بتطوير الية تسمح بتحليل البيانات الببليوغرافية المتواجدة ضمن قاعدة scopus وسميت هذه الالية ب (scimago journal et contry rank).SJIR

3-2--المعايير الببليومترية المعتمدة في دراستنا:

وفي دراستنا هذه اعتمدنا على المؤشرات الببليومترية والإحصائية المرفقة في الجدول أسفله لدراسة الإنتاج الفكري الوطني .

عدد الوثائق المنشورة خلال السنة المختارة وعادة ما يطلق عليه الناتج العلمي للبلد.	Documents
الوثائق المستشهد بها في سنة محددة و يتم النظر في المقالات والمراجعات وورقات المؤتمرات .	Citable documents
عدد الاستشهاد من الوثائق المنشورة خلال سنة المصدر، أي الاستشهاد في السنوات X و X + 1 و X + 2 و ... X + 3 إلى الوثائق المنشورة خلال السنة X	citations
عدد الاستشهادات الذاتية من جميع التواريخ التي تتلقاها الوثائق المنشورة خلال سنة المصدر، أي الاستشهادات الذاتية في السنوات X و X + 1 و X + 2 و ... X + 3 إلى الوثائق المنشورة خلال السنة X	Self-citations

متوسط الاقتباسات لكل مستند تم نشره خلال سنة المصدر، أي الاستشهادات في السنوات X و X + 1 و X + 2 و ... X + 3 إلى الوثائق المنشورة خلال السنة X	Citations per document
مؤشر h هو عدد المقالات في البلاد (h) التي تلقت الاستشهادات على الأقل h. وهو يحدد كل من الإنتاجية العلمية القطرية والأثر العلمي، كما أنه ينطبق على العلماء والمجلات	H index

الجدول 2. يبين المعايير الاحصائية المعتمدة في الدراسة (من اعداد الباحثين)

3-3- الإنتاج الفكري ما بين 1996-2017 في إفريقيا:

	A	B	C	D	E	F	G	H
1	Rank	Country	Documents	Citable docur	Citations	Self-citations	Citations per	H index
2	1	South Africa	241587	220567	3125754	661741	12.94	391
3	2	Tunisia	76791	73066	552821	119316	7.2	157
4	3	Nigeria	75086	71046	513997	105490	6.85	166
5	4	Algeria	57222	55916	353325	75167	6.17	137
6	5	Morocco	54330	51172	418452	79473	7.7	162
7	6	Kenya	31237	28254	558837	81061	17.89	216
8	7	Ethiopia	18738	17685	196380	41654	10.48	125
9	8	Ghana	16380	15028	186614	23711	11.39	129
10	9	Tanzania	15388	14250	252685	37028	16.42	145
11	10	Uganda	15129	13839	262609	39485	17.36	156

الجدول 03. يبين تطور الإنتاج الفكري للدول العشرة الأولى في إفريقيا (من اعداد الباحثين)

من الجدول رقم 03 نلاحظ أن :

-تحتل الجزائر المرتبة الرابعة افريقيا من حيث عدد الوثائق المنشورة والمكتشفة من طرف قاعدة بيانات سكوبس scopus حيث قدرت عدد الوثائق التي نشرت من طرف الجزائريين والمشتغلين في الجامعات الجزائرية أو مراكز البحوث الجزائرية ب 57222 وثيقة.

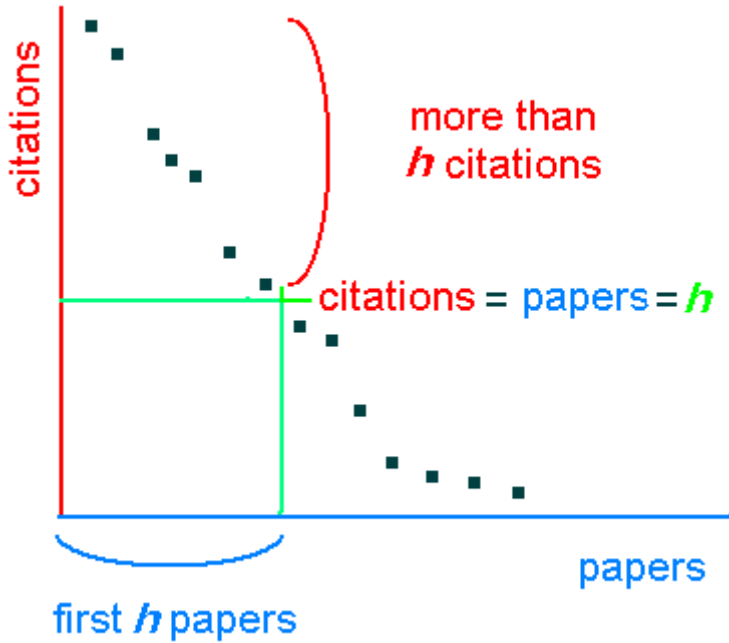
-عدد الوثائق الجزائرية التي تم الاستشهاد بها ما بين 1996-2017 قدر ب 55916 أي أن الوثائق المستشهد بها مقارنة مع الوثائق الكلية قدر ب 97.91%÷ بها ويرى الباحث Joh Derek de solla price ان درجة الاستعمال تعد أداة قياس معقولة للاهمية العلمية لدورية أو أعمال الفرد حيث يعتبرها أحسن اختبار للجودة كما أن الاستشهاد بمقال سابق يعبر عن قيمة هذا العمل كلبنة أساسية في تشكيل المعارف والفكرة الأساسية التي خلص إليها price هو أن المقالات الأكثر استشهادا بها تشكل

قلب الأدب العلمي. xviii

-كانت عدد الاستشهادات بالوثائق الجزائرية 353325 مرة سواء كان الاستشهاد ذاتي أي أن المؤلف يستخدم مقالاته ويعتمدها في أعماله الأخرى أو استشهاد غيري وكانت نسبة الاستشهادات 6.17 بكل وثيقة وهذا يدل انه للمنتوج العلمي الجزائري في قاعدة سكوبس قيمة علمية وذو جودة . فالاستشهاد المرجعي يعتبر مؤشرا جيدا من اجل قياس الجودة العلمية حيث أن المقالات العلمية المستشهد بها هي نتيجة مراقبة وفرز متعاقبة حيث تعد آخر مرحلة من سلسلة من المراحل فالباحث ينتج أولا مداخلات ،تقارير ومقالات ثم يخضعها للجنة تحكيم تقوم بتقييم المقال وبالتالي عدد قليل من المقالات يتم قبول نشرها وعدد قليل جدا من المقالات سيستشهد بها وبالتالي أصبح ينظر إلى معيار الاستشهاد كأداة قياس أعادت ادراج بطريقة غير مباشرة حكم الاقران^{xix}

-معامل h index

يقيس هذا المعيار كلا من الإنتاجية العلمية والأثر العلمي الواضح للباحث كما يمكن توظيفه لقياس المستوى العلمي لمجلة علمية أو مؤسسة بحثية أو دولة ولقد قدم هيرتس jorge hirsh في اغسطس 2005 مؤشر h index كمؤشر اداء بحثي فهو مقياس جديد بسيط واصلي يجمع بين كمية المنشورات واثرها.



فان قلنا لباحث ما أن لديه معامل h يقدر ب 3 من 10 ابحاث فهذا يعني أن 3 أبحاث تلقت 3 أو أكثر من الاستشهادات المرجعية والباقي 7 تلقت اقل من 3 استشهادات مرجعية. وقد لاحظنا أن h -index الجزائري هو 137 وهو معامل ضعيف إذ يعني أن 137 وثيقة من الوثائق المستشهد بها أي 55916 تم الاستشهاد بها أكثر من 137 مرة والوثائق الأخرى تم الاستشهاد بها اقل من 137.

4-3-- الإنتاج الفكري الجزائري في ميدان العلوم الصلبة:

	A	B	C	D	E	F	G	H
	subject	Documents	Citable documents	Citations	Self-Citations	Citations per Document	H index	raking
1	comutre scie	11904	11770	42223	9953	3.55	64	3
2	dentistry	17	16	113	2	6.65	4	15
3	earth and pl	2556	2530	17153	4175	6.71	53	4
4	engineering	3786	3741	31890	6186	8.42	67	2
5	environment	19054	18871	104818	25678	5.50	91	2
6	healths profi	3749	3703	36562	5841	9.75	78	6
7	immunology	153	147	911	117	5.95	17	6
8	matrirel scie	926	904	11989	1400	12.95	43	13
9	mathematics	10658	10568	87461	20727	8.21	87	2
10	medicine	8223	8128	38732	11069	4.71	66	3
11	neuroscienc	4441	4222	52609	5466	11.85	82	11
12	nursing	202	186	2175	190	10.77	25	6
13	pharmacolog	150	149	1115	136	7.43	19	13
14	physics and	1488	1443	9484	2006	6.37	41	5
15	vetrinary	12694	12572	81782	20629	6.44	79	2
16	agricultural	352	352	1607	303	4.57	20	10
17	chemical eng	3975	3929	28756	5774	7.23	57	7
18	chemistry	3559	3524	37653	5837	10.58	74	3
19		6771	6720	66221	12026	9.78	81	3

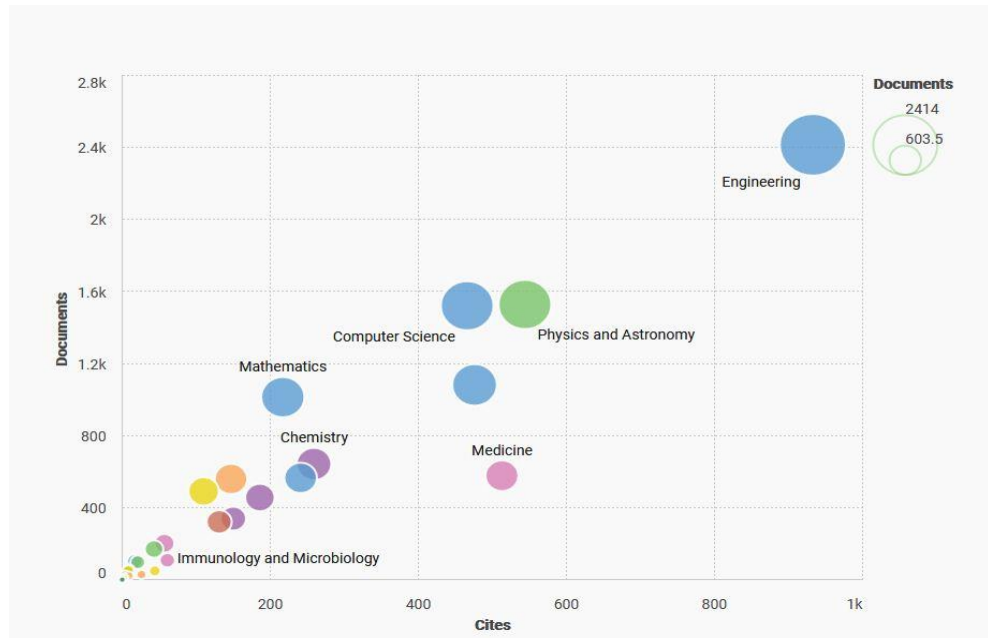
الجدول 04. يبين الإنتاج الفكري الجزائري في ميدان العلوم الصلبة (من اعداد الباحثين)

توصف العلوم العملية بأنها علوم صلبة لان مصطلحاتها صلدة وذات مفاهيم محددة وهي بخلاف العلوم النظرية ذات المفاهيم المرنة وتتميز العلوم الصلبة بأنها علوم كمية فنظريات وقوانين العلوم الصلبة (كقوانين الحركة مثلا) تبدو غير قابلة للجدال كالعلوم المرنة (مثل القوانين السلوكية)^{xx} وقد عملنا على استخراج قائمة مواضيع العلوم الصلبة في قاعدة البيانات مع الإحصائيات المرافقة

لها كما هي مبينة في الجدول رقم 04

ونلاحظ انه هناك اختلاف كبير في عدد الوثائق بين التخصصات وترتيب الجزائر افريقيا فهي تحتل الرتبة الثانية في التخصصات التالية: الطاقة والهندسة الطاقوية والفيزياء وعلوم المادة، لكن ترتيبها متأخر في علوم الطب والصحة ففي طب الاسنان مرتبتها 15 وفي علوم التغذية 13 وفي طب الحيوان 10 وهي مرتبات لا تتوافق مع تاريخ علوم الطب والصحة في الجزائر مقارنة بالدول الإفريقية التي أخذت ترتيبا أحسن منا.

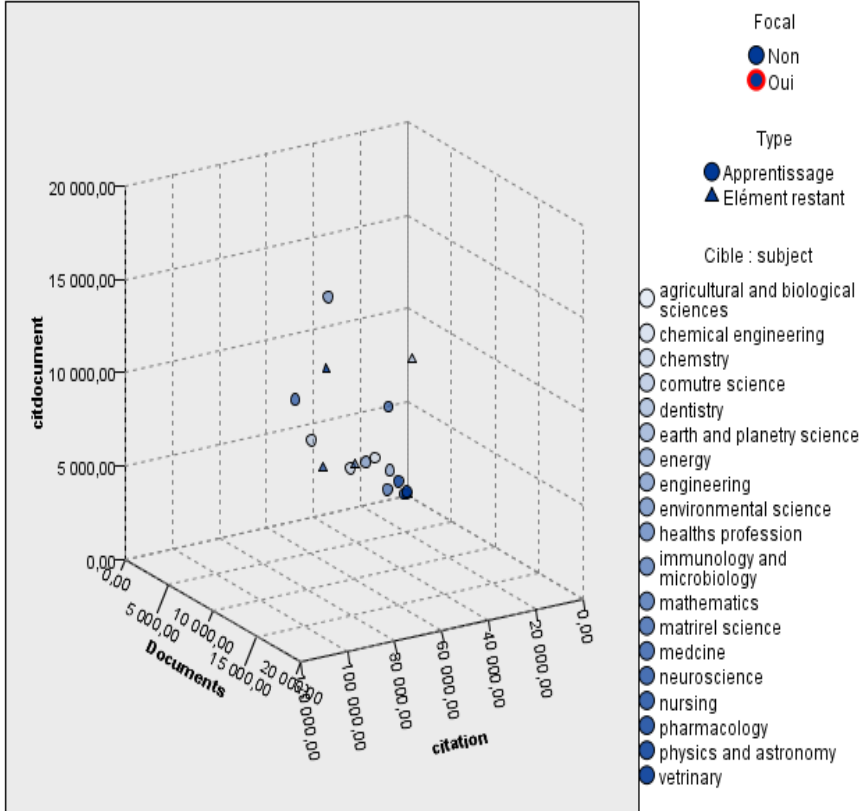
كما انه هناك مفارقات في عدد الوثائق ونسبة الاستشهاد بها في ميدان العلوم الصلبة لسنة 2018 كما هي موضحة في الشكل التالي:



الشكل 01. يبين فروع العلوم الصلبة وعدد الاستشهادات بها (من اعداد الباحثين) إذ رغم أن الجزائر تحتل الرتبة الثانية والثالثة (raking) في العديد من التخصصات من حيث عدد الوثائق كما هي مبينة في الجدول رقم 04 لكن يبقى تخصص الهندسة engineering وعلوم المادة هما التخصصان اللذان يتلقيان أكثر الاستشهادات من مقالات أخرى . وقد عملنا على تمثيل رسم ثلاثي الأبعاد يجمع ما بين عدد الوثائق وعدد الاستشهادات المرجعية وعدد الوثائق المستشهد بها كما هو مبين في الشكل رقم 02 وما لاحظناه انه هناك تناسب طردي بين عدد الوثائق المنتجة وعدد الاستشهادات بها.

Espace du prédicteur

Modèle généré : 3 prédicteurs sélectionnés, K = 3



Sélectionner les points à utiliser comme enregistrements focaux

الشكل 02. يبين العلاقة بين عدد الوثائق وعدد الاستشهادات المرجعية وعدد الوثائق المستشهد بها في العلوم الصلبة. (من اعداد الباحثين)

4-5- أكثر الجامعات الجزائرية نشاطا سنة 2018:

من الإحصائيات الجديدة في قاعدة سكوبيس هي ترتيب الهيئات العلمية حسب درجة نشاطها البحثي وإنتاجها العلمي المكشوف في القاعدة، وقد عملنا على استخراج أكثر الهيئات العلمية نشاطا

بحثيا لسنة 2018 وترتيبها العالمي (الهيئات العلمية في قاعدة البيانات سكوبس هي 5763 هيئة ما بين جامعة ومركز بحث).

ويمثل الجدول التالي ترتيب الجامعات الجزائرية الأكثر نشاطا عالميا.

Institution	rakin	Globa
	g	l
		rakin
		g
Universite de Bejaia	01	691
Universite Djillali Liabes de Sidi Bel Abbes	02	692
Universite Ferhat Abbas de Setif	03	698
Universite de Jijel	04	698
Universite des Sciences et de la Technologie Houari Boumediene	05	699
Ecole Nationale Polytechnique	06	711
Universite Constantine 1	07	712
Universite Abdelhamid Ibn Badis de Mostaganem	08	715
Universite Abou Bekr Belkaid Tlemcen	09	720
Universite Hassiba BenBouali de Chlef	10	721

الجدول 05. يبين ترتيب الجامعات الجزائرية الاكثر نشاطا بحثيا سنة 2018 (من اعداد الباحثين)

خاتمة:

من خلال تتبعنا للإنتاج العلمي الجزائري المتواجد ضمن قاعدة البيانات scopus خاصة في ميدان العلوم الصلبة وجدنا انه متنوع وهناك فوارق كثيرة بين التخصصات المعرفية ، ففي علوم المادة والهندسة كانت الجزائر رائدة ومتطورة إفريقيا وعالميا ، عكس علوم الصحة والطب فإنها متأخرة مقارنة مع دول ليس لها إمكانات مادية وهيكل مثل الجزائر ، لذا يجب أن تعمل الجزائر على خلق

مجلات علمية ذوات جودة علمية متطورة ومعاملات تأثير مرتفعة وخلق نظام منافسة لنشر البحوث في المجلات العلمية حتى تتحسن رتبة الجزائر عالميا في ميدان البحث العلمي.

كانت المكتبات الجامعية تلعب دورا حيويا في دعم التعليم والبحث العلمي والعديد من الأنشطة الجامعية الأخرى في الجامعة الأم . ومع ذلك تواجه هذه المكتبات ضغوطا تنظيمية بسبب الكم الهائل من المنشورات لا سيما المسلسلات بإشكالها المختلفة والتقدم الذي يشهده مجال تكنولوجيا المعلومات وزيادة الميل والرغبة للمزيد من المعلومات واستهلاكها من جانب المجتمع الجامعي . لذا يتطلب اليوم من المكتبات الجامعية صياغة أو إعادة صياغة أساليبها وعملياتها وإجراءاتها من اجل جعلها أكثر فعالية وإنتاجية وبما ان عملية إعادة هندسة العمليات (BPR) قد نجحت في العديد من جوانب عالم الأعمال فيمكن توظيف هذه العملية في مجال المكتبات ويمكن من خلالها إزالة الازدواجية في العمل والاستغناء عن بعض الخطوات والإجراءات الغير ضرورية والتي في الأساس لا تضيف قيمة الى عمليات المكتبة وتحسين رضا المستفيد .

مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث والنتيجة عن اعتماد نظم وأساليب فنية وإدارية لا يمكن لها تلبية احتياجات المستفيدين في المكتبة الجامعية والتي يمكن عدها من المقومات الأساسية و مع ظهور المكتبة الرقمية حيث ان الاهتمام المتواصل بالمفاهيم الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاكتفاء بالاطلاع وعدم اعتمادها للتطوير يمثل ذلك المشكلة التي يحاول البحث من إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه المفاهيم في ضوء مفهوم إعادة الهندسة بما يساهم برفع كفاءة جودة المعلومات المكتبية ومن هنا يمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤلات الآتية :-

- 1- هل الأنظمة الفنية المعتمدة في مجالات الفهرسة والتصنيف ملائمة حالياً ؟
- 2 – هل لضعف أداء العاملين دور في عدم استغلال التطورات الفنية والنظم والأساليب والبرامج والذي بدوره يمكن من المساهمة في إعادة هندسة تلك العمليات ؟
- 3 – هل هناك حاجة إلى إحداث تغيير جذري في النظم والعمليات الفنية والإدارية في المكتبات الجامعية العراقية والتي تعاني بالأصل من المشاكل جمة ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث لتحقيق الآتي :-

- 1- تحديد المتطلبات المسبقة لتطبيق عملية إعادة هندسة العمليات.
- 2- يسعى البحث لنشر وتعزيز ثقافة مفهوم إعادة هندسة العمليات.
- 3- التعريف بمفهوم إعادة هندسة العمليات وأهميته وأهدافه.
- 4- اقتراح طريقة أو خطة لإعادة هندسة الخدمات ومصادرها للمكتبة المركزية لجامعة ذي قار.
- 5- التعريف بدور منهج إعادة الهندسة في حل المشاكل والمعوقات التي تواجه المكتبات الجامعية .

أهمية البحث

يسهم البحث في إلقاء الضوء على أهمية ودور منهج إعادة هندسة العمليات من اجل تغيير واقع الخدمات المقدمة في المكتبات الجامعية العراقية ومحاولة إحداث تغيير الأداء الحالي من خلال تطبيق نظام متكامل لمجمل العمليات وتحديد فرص التطوير الجديدة وتقييم الطرق الحالية ووضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق أهداف ومتطلبات العمل وبيان تأثيراتها المباشرة في توفير مقومات النجاح وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمكتبات الجامعية .

حدود البحث

- المكانية : جامعة ذي قار / المكتبة المركزية
- الزمنية : للعام الدراسي 2018 – 2019

منهج البحث

يستند البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظواهر التي تدخل في نطاق العلم وتفسيرها وتحليلها.

الجانب النظري:

إعادة هندسة العمليات (الهندرة) BPR

أولاً: المفهوم النشأة

تعد عملية إعادة هندسة العمليات تقنية إدارية حديثة نسبياً ومعروفة على نطاق واسع وإن الحاجة لتطبيق مبدأ إعادة الهندسة اليوم يعد من الضروري جداً في المكتبات الجامعية وبما أن مفهوم إعادة الهندسة هو إعادة تصميم متزامن للعمليات والأنظمة الداعمة لها من أجل تحقيق تحسن جذري في إدارة الوقت والكلفة وجودة الخدمة ورضا المستفيد. ومع تزايد التركيز على تحسين الجودة تعتمد المكتبات بشكل عام والجامعية منها بشكل خاص تقنيات إدارية يمكن من خلالها تقديم أفضل ما لديها في شكل خدمات معلومات. ويمكن تنفيذ النظريات الإدارية والمبادئ التي تنطبق على مؤسسات الأعمال الأخرى بنجاح في المكتبة. حيث شهدت تقنيات القرن الماضي تطوراً هائلاً في تقنيات الإدارة الحديثة مثل إدارة الجودة الشاملة، وإعادة هندسة العمليات وغيرها.

إن مفهوم إعادة الهندسة والتي كانت محط أنظار واهتمام كبير في عالم الأعمال في 1990 هي أيضاً مهمة ومفيدة لحقل المكتبات والمعلومات من أجل إعادة تصميم خدماتها وتوفير معلومات شاملة للمستفيدين النهائيين وتنطوي عملية إعادة الهندسة على إعادة تصميم العمليات الرئيسية مع مراعاة الحفاظ على دور المستفيد في قلب عملية إعادة التصميم وإن يكون هدفها الأول والأساس. على أية حال تم تقديم نمط إعادة الهندسة لأول مرة من قبل (مايكل همر) وفي عام 1993 طور هذا المفهوم بالاشتراك مع (جيمس تشابي) وعرفت بعدها إعادة الهندسة بأنها "إعادة تفكير وإعادة تصميم عملية الأعمال لتحقيق تحسن كبير في معايير الأداء المعاصر" وعرفها Microsoft computer dictionary بأنها إعادة التفكير وإعادة تعريف العمليات والإجراءات" وعرفتها موسوعة تكنولوجيا المعلومات بأنها "فحص وتعديل نظام لإعادة تشكيله في شكل جديد وتنفيذ لاحق للشكل الجديد"⁽¹⁾

أن إعادة الهندسة هي عملية إعادة التفكير الأساسي وإعادة تصميم جذري للعمليات والإجراءات المعتمدة في المكتبة من أجل تحقيق تحسينات دراماتيكية في مقاييس الأداء المعاصرة الهامة وهي ليست سوى جزء ضروري من التغيير للعمليات فقط وإنما تشير صراحة إلى تصميم عملية جديدة يمكن أن تشمل (عملية ابتكار) وتصور عمل جديد لإستراتيجية جديدة وتنفيذ التغيير في جميع أبعاده التكنولوجية والبشرية والتقنية⁽²⁾. لذلك ينبغي اليوم على المكتبات بشكل عام أن تعيد النظر في هيكلها وسلوكها من أجل دعم تطورها وتكييفها مع البيئة الديناميكية التي تتميز بالتغيير السريع. ولطالما كان التغيير هو الحال لجميع المنظمات بما فيها المكتبات هو السائد وعندما كان التغيير في الماضي القريب متوقعا، فإنه اليوم لا يمكن التنبؤ به لكونه سريع وجذري. حيث سرعة انتشار التكنولوجيا الحديثة، وعودة العمليات الفنية، وتوقعات المستفيدين المتغيرة باستمرار هي القوى الرئيسية وراء عملية التحول وعلى المكتبات اليوم لكي تواجه هذه المتغيرات الرئيسية والصعبة بنجاح يجب تغيير إستراتيجيتها.⁽³⁾

ثانياً : أساليب عمل إعادة الهندسة:

تواجه المكتبات اليوم ظروف صعبة ومنافسه شديدة ويبدو إن إعادة الهندسة أو التحسين المستمر لإجراءاتها وعملياتها الفنية والإدارية أمر لا بد منه من أجل البقاء والاستمرار في بيئة تنافسية ومتغيرة باستمرار حيث تهدف عملية إعادة الهندسة إلى تحقيق متطلبات المستفيد من خلال إعادة تحديد رسالة ورؤية المكتبة وتقييم مستوى الخدمات التي تقدمها ودراسة الفئات المستفيدة المستهدفة ودراسة وتقييم هيكلها التنظيمي. ومن الجدير بالذكر أن يكون الهدف الأساسي لإعادة الهندسة هو الابتعاد عن القواعد والإجراءات القديمة المتعلقة بكيفية تنظيم وإدارة الأعمال المكتبية ورفضها ثم العمل على إيجاد طرق جديدة مبتكرة لإنجاز العمل تكون (تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات) هي محور عملية إعادة الهندسة⁽⁴⁾ من أجل عملية الشروع في إعادة هندسة العمليات الناجحة يجب الالتزام بالمبادئ الآتية:-⁽⁵⁾

- 1 - التركيز على النتائج النهائية وليس على المهام .
 - 2 - معاملة الموارد المتفرقة (جغرافيا - زمنيا - موضوعيا) كما لو كانت مركزيا .
 - 3 - العمل على ربط الأنشطة الموازية بدل من دمج نتائجها .
 - 4 - التقاط المعلومات الأساسية من الوهلة الأولى ومن مصدرها الأصلي
- إن تلك المبادئ المذكورة أعلاه متفق عليها لأنها تعكس متطلبات عصر المعلومات ويرى آخرون⁽⁶⁾ أن إعادة الهندسة بمثابة مزيج من نهج تغيير شامل ونظام تحسين مستمر للعمليات ووفقاً لهذا المفهوم فإن عملية إعادة هندسة العمليات هي "تحليل وتنظيم سير العمل والإجراءات الداخلية وعلاقة المكتبة مع جمهورها الداخلي والخارجي" ومن هنا يجب الالتزام بمنهج منظم ومسيطر على عملية إعادة الهيكلة والذي يتضمن اختبار أهم العمليات الفنية وأكثرها أهمية في المكتبة وتحليل الأداء الحالي وإعادة تصحيحه . وبناء على ما تقدم يجب على المكتبة أن تختار بين الأساليب المتعددة لدعم مشروع إعادة الهندسة وان تنظر إلى التحدي الأكبر وهو اختيار الأسلوب والنهج الأنسب لكي يتوافق مع أهداف المكتبة وقدراتها ومتطلباتها المالية والتنافسية⁽⁷⁾

مناهج إعادة هندسة العمليات والمقارنة بينها:

تواجه المكتبات اليوم ظروف تشغيل صعبة ومع تزايد المنافسة باستمرار ويبدو ان إعادة الهندسة أمر لا بد منه ومن أجل البقاء والاستمرار في بيئة تنافسية . تهدف عمليات إعادة الهندسة إلى تحقيق متطلبات المستفيد والمجتمع الذي تخدمه واهم تلك المنهجيات الآتي :-

1 - منهجية (Jacobson) BPR

وفقاً لجاكوبسون فان عملية إعادة هندسة العمليات هو استجابة لمتطلبات حل المشاكل الحالية والحاجة الى تغيير في النتائج المتوقعة التي تؤدي بعد ذلك لنتائج ايجابية ينتج عن ذلك رؤية للمنظمة

(المكتبة) من حيث إيجاد مواصفات موضوعية لتصنف الأعمال الجديدة والتي تم تغييرها . من ثم يتم تحديد الخصائص والأهداف القابلة للقياس لكل عملية مثل (الكلفة – الجودة – الزمن – رضا المستفيد – التكنولوجيا المفيدة لدعم العمليات) ومن ثم وضع عدد من الاحتمالات (السيناريوهات) المستقبلية في محاولة للتنبؤ بتأثير تلك المتغيرات ومع ذلك لا يمكن أنتاج رؤية إذ لم تكن هناك إستراتيجية واضحة للمكتبة ولم يتم فهم الأعمال السابقة وعلاوة على ذلك استيفاء متطلبات واحتياجات المستفيدين ويتم تحقق ذلك من خلال عكس النشاط الحالي وهي ما يسمى (الهندسة العكسية)⁽⁸⁾

2- منهجية (PADM) BPR

يتم تحقيق تعريف واضح للأهداف والحدود والعمليات المختارة وبما أن تحديد الأهداف مهمة صعبة الا انه من اجل المساعدة في تحديد تلك الأهداف يمكن تعريف المدخلات والمخرجات الرئيسية للعملية وموقف الإدارة التنفيذية وتحديد المستفيدين (العملاء) الذين تدعمهم هذه العملية والموردون للمدخلات وتحديد الخصائص المشتركة بين العمليات المختلفة التي تؤدي إلى فرص إعادة الاستخدام ومن ثم فان عملية تعريف العملية هو أساس تقييم عملية إعادة الهندسة⁽⁹⁾

3- منهجية دافنبورت وشورت

يعتقد كل من (دافنبورت وشورت) أن موقع تكنولوجيا المعلومات هو متطلب (BPR) ومن هنا فأنهما يعتقدان بوجود علاقة بين قدرات تكنولوجيا المعلومات وعملية إعادة الهندسة مما يعني النظر الى (IT) من حيث كيفية دعم عمليات الأعمال الجديدة أو إعادة تصميمها ويجب إعادة النظر في العمليات الجارية بشكل مستمر والعمل على تحسين تلك العمليات اعتمادا على القدرات التي يمكن ان توافرها (IT). وعلى الرغم من التركيز في هذه المنهجية على التكنولوجيا إلا أنهم يدركون أهمية مسائل التنظيم والموارد البشرية فيما يتعلق بإدارة التغيير ويقترحون استخدام أساليب الإدارة التقليدية مثل التخطيط والتوجيه ويرى كل من دافنبورت وشورت بان جهود إعادة تصميم العمليات تنطوي على خمس خطوات رئيسية هي الأتي :-⁽¹⁰⁾

1- تطوير رؤية الأعمال وتحديد الأهداف.

2- تحديد العمليات المطلوب إعادة تصميمها .

3- فهم وقياس العمليات القائمة.

4- تحديد مستوى ونوع تكنولوجيا المعلومات المطلوبة.

5 – تصميم وبناء نموذج أولي للعملية إعادة الهندسة

ومع ملاحظة أن الخطوات الثلاث الأولى تشبه إلى حد كبير ما سيرد في منهجية هامر اللاحقة .

4 - منهجية هامر / تشامبي

يرى كل من هامر وتشامب⁽¹¹⁾ بان BPR هي إعادة تفكير جذري وإعادة تصميم لعمليات الأعمال من اجل تحقيق تحسين في مقاييس الأداء المهمة مثل (الكلفة - الجودة - نوع الخدمة - السرعة) ويعتقدون بان عملية إعادة هندسة العمليات هو تغيير شامل من الناحية العملية لكل شي في المنظمة (المكتبة) من الأشخاص - الوظائف - القيم - الثقافة - الإدارة) لان هذه الجوانب مرتبطة ببعضها البعض واقترحا منهجية لـ BPR على وفق النقاط الآتية⁽¹²⁾:-

- 1 - مقدمة في إعادة هندسة العمليات .
- 2- تحديد العمليات المطلوب إعادة النظر فيها .
- 3- اختيار العملية المطلوبة إعادة تصميمها.
- 4 - فهم العمليات المختارة للإعادة .
- 5- إعادة تصميم العمليات المحددة .
- 6- تنفيذ العمليات المعاد تصميمها أي مرحلة تنفيذ مشروع BPR

تكنولوجيا المعلومات ودورها في عملية إعادة هندسة العمليات في المكتبات الجامعية:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما وحاسما في عملية BPR ويعد هذا الدور هو المحفز الأساسي والرئيسي لخلق أشكال ونماذج جديدة لطرق العمل داخل المكتبة وخارجها ومن ابرز أشكال التكنولوجيا التي يمكن اعتمادها هي⁽¹³⁾:-

- قواعد البيانات بمختلف أشكالها.
- الأنظمة الخبيرة.
- شبكات الاتصالات السلكية وللاسلكية مما يسمح أن تكون المكتبات مركزية ولا مركزية في الوقت نفسه .
- الحوسبة عالية الأداء .

وباستخدام هذه التقنية يمكن للمكتبات الجامعية لما تتميز به هذه التقنيات من إمكانيات ان تنعكس تلك المزايا التقنية إلى مزايا إدارية وفنية حيث يمكن استخدام (IT) لتقليص الوقت المستغرق لإنجاز العمليات والذي كان يستغرق وقت أطول بالاعتماد على الأسلوب اليدوي وكعادتها تساعد في تقليل فرص الاحتيال، وفرص اقل للفساد ، زيادة في الدقة إذا تم اعتماد التكنولوجيا بشكل صحيح ، نوعية جديدة من النتائج، جودة في الخدمات تساعد في عملية التواصل السريع مع المستفيدين. ووفقا لما تقدم تلعب (IT) دورا حاسما في عملية إعادة الهندسة خاصة عندما تستخدم لتحدي الافتراضات الكامنة في عمليات العمل التي كانت موجودة منذ فترة طويلة قبل ظهور

تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات الحديثة. حيث هناك حاجة إلى التفكير الاستقرائي من أجل التعرف على القوة الكامنة في (IT) الحديثة وتصور تطبيقها وهذا يعني انه بدلا من تحديد المشكلة أولا ثم البحث عن حلول مختلفة وبما أن عملية إعادة الهندسة هي ابتكار وليس أتمته فان أصعب الأجزاء هو ادراك قدرات التكنولوجيا الحديثة⁽¹⁴⁾.

قدرات تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها على المكتبات الجامعية

بما أن تكنولوجيا المعلومات هي أداة قوية ليس فقط لدعم العمليات ولكن أيضا لخلق خيارات تصميم عملية جديدة وهنا يمكن إجمال أهم قدرات تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها التنظيمية على المكتبات الجامعية كالآتي⁽¹⁵⁾:-

- 1- يمكن لتقنية المعلومات تحويل العمليات غير المهيكلة إلى عمليات روتينية .
- 2- يمكن لتقنية المعلومات نقل المعلومات بسرعة وسهولة عبر مسافات بعيدة مما يجعل العمليات مستقلة
عن الجغرافية .
- 3- يمكن أن تحل (IT) محل العمالة البشرية أو تقليلها .
- 4 – توفر تقنية المعلومات أساليب تحليلية معقدة التأثير على العمليات .
- 5- يمكن لتقنية المعلومات أن تتيح إجراء تغييرات في تسلسل المهام لأي عملية مما يسمح في كثير من الأحيان تطبيق عدة مهام في وقت واحد.
- 6- أما في مجال إدارة المعرفة فتسمح تقنية المعلومات بنشر المعرفة والخبرات واعتمادها في تحسين العمليات
- 7- تسمح تقنية المعلومات بتتبع حالة المهام والمدخلات والمخرجات بشكل مفصل .

هندسة العمليات المكتبية :

شهدت المكتبات بشكل عام والجامعية منها على وجه الخصوص عددا من التطورات الأساسية ومن أبرزها خفض الموازنات الخاصة بالمكتبات يرافقه زيادة كبيرة في عدد المنشورات في مجموعة واسعة من الأشكال وطرق مختلفة للوصول إلى المعلومات والناجمة عن التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات كل ذلك يشير للوضع الحالي الذي تمر فيه المكتبات الذي جعل من الاستحالة للمكتبات أن تواكب النمو السريع للمعلومات وقدرتها في الاستمرار في مهامها. وقد ثبت هذا في عدم الرضا بين مستخدمي المكتبات الجامعية . ففي عالم الأعمال هناك عدد من الأدوات التي يمكن استخدامها للتغلب على المشاكل التنظيمية وتحقيق الأرباح مثل (إعادة الهيكلة) والاستعانة بخبرات خارجية متخصصة وعلى المكتبات الجامعية استخدام نفس الأدوات لتغيير حالتها وإحداث التحسينات . وهنا لابد على المكتبات أن تنظر في إعادة هندسة عملياتها كطريقة واستجابة للتغيرات

التكنولوجية والاجتماعية الحالية ويمكن الاستنتاج أيضا أن عملية إعادة النظر الجذري في علم المكتبات قد يؤدي لرفض العديد من الإجراءات التي تدرس وبالتالي يقوم بها أمناء المكتبات بصورة تقليدية . ومن هنا يجب على المكتبي القبول بمغادرة بعض الإجراءات والاستغناء عنها وتجاوزها وخاصة الأنشطة التي أصبحت سياقاً عاماً لكنها لا تضيف أية قيمة إلى خدمات المكتبات⁽¹⁶⁾ .

التخطيط لإعادة هندسة العمليات في المكتبات الجامعية:

تحدد عملية التخطيط لـ (BPR) مجموعة من الخطوات الإستراتيجية والثقافية والفنية لمنظمة ما والتي يمكن اعتمادها في المكتبة حيث أكد⁽¹⁷⁾ في 1996 عن منهجية لعملية طورها مركز أبحاث الأنظمة التنفيذية والمتمثلة بالمراحل الآتية :-

- اختيار عملية إعادة الهندسة .
- إنشاء وتكوين فريق عمل لإعادة (BPR)
- دراسة معمقة وفهم للعمليات الحالية .
- تطوير رؤى ووضع إستراتيجية لعملية محسنة ومطورة .
- تحديد ووضع الإجراءات اللازمة للبدء بالعملية الجديدة .
- ابدأ تنفيذ الخطة ووضع الإجراءات موضع التنفيذ.

ومع ذلك فان (دافنبورت وشورت) 1990 قد وضعاً منهجية تنص على خمس خطوات لتنفيذ عملية إعادة الهندسة في أي منظمة والتي ذكرت سابقاً وهنا ستم مناقشة هذه الخطوات من منظور مكتبة جامعية⁽¹⁸⁾

الخطوة الأولى : تطوير رؤية الأعمال وعملية المعالجة

وهنا نجد أن BPR مدعومة برؤية أعمال والتي تتضمن أهدافاً محددة مثل خفض الكلفة . تقليل الوقت المستغرق في إجراء أي نشاط – تحسين جودة المخرجات – تقليل الإجراءات اليدوية – تنفيذ العمل حينما يكون الأمر أكثر منطقية – تحسين رضا المستفيد - تشجيع الإبداع والابتكار- تقديم خدمات ذات جودة عالية ويقترح (ويسلون)⁽¹⁹⁾ بان BPR في المكتبات يجب أن تركز على الهدف الأساسي والرئيس وهو رضا المستفيد باعتباره نقطة البداية لعملية التغيير من خلال تحديد وحصر احتياجاته وإعادة تصميم العمليات لزيادة رضا المستفيد كما أن عملية إعادة التصميم يجب أن تعكس الأهداف التنظيمية .

الخطوة الثانية : تحديد عملية إعادة التصميم

هناك طريقتان لتحديد عملية إعادة التصميم هما التصميم الجزئي والنهج الشامل حيث يركز النهج الجزئي على أهم العمليات أو تلك التي تتعارض أكثر مع رؤية الأعمال – أما النهج الشامل فهو

تحديد جميع العمليات داخل المكتبة ومن ثم تحديد أولوياتها حسب الحاجة الملحة لا عادة التصميم^(١) وهنا ينبغي على أمناء المكتبات التركيز على الخدمات التي تعتبر مهمة للغاية وأكثرها قيمة في مكباتهم وهنا حدد (ويدسون)⁽²⁰⁾ 1998 العمليات الرئيسية لمكتبة جامعية والتي تشمل اقتناء المواد الورقية والالكترونية والعمليات الفنية بما فيها الفهرسة – التصنيف – الإعارة - خدمات ودعم القراء - خدمات استعلامات المعلومات.. وما إلى ذلك من عمليات مكتبية التي تحتاج إلى إعادة تصميم لتحقيق الأهداف الواردة في الخطوة الأولى.

الخطوة الثالثة : فهم وقياس وتحليل العمليات الحالية

من الضروري للغاية فهم العمليات الحالية وتقييمها من حيث التكلفة – الوقت – وجودة الخدمات بالإضافة إلى الأهداف التنظيمية الأخرى وهذا يساعد في تجنب عملية تكرار الأخطاء ووضع سياسة لعملية التحسين المستمر مستقبلا ونظرا لان BPR تركز على رضا المستفيد ينبغي على أمناء المكتبات الجامعية إجراء الدراسات لقياس مدى رضا المستفيدين عن خدمات وعمليات وإجراءات المكتبة وان تكون هناك عملية مقارنة معيارية للعملية الحالية في هذه المرحلة والتي تساعد فيما بعد في تقييم العملية المعاد هندستها من اجل تحديد مزايا وعيوب العملية ويمكن الاعتماد على مصفوفة (SWOT) من قبل الفريق المشكل لإعادة التأهيل⁽²¹⁾

الخطوة الرابعة : تحديد شكل ونوع تقنية المعلومات

تعمل (IT) كعامل مساعد يمكن المكتبات من أداء عملياتها مثل جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وقد شهدت المكتبات إدخال منتجات تكنولوجيا المعلومات في العمليات المكتبية منذ وقت بعيد مثل أجهزة الحواسيب – الفاكس ومؤتمرات الفيديو والمؤتمرات عن بعد والأقراص المدمجة والشبكات المحلية (LAN) وشبكات المناطق الحضرية (MANS) والانترنت كما أن هناك العديد من منتجات البرمجيات لأتمتة المكتبات في السوق العالمية اليوم والتي بدورها يمكن أن تقلل الوقت المخصص لانجاز العملية وجعل العمل أسرع وأفضل وهنا يجب أن تؤخذ في الاعتبار تقنية المعلومات المناسبة كعامل مساعد⁽²²⁾.

الخطوة الخامسة : تصميم وبناء نموذج أولي للعملية الجديدة

هنا لا ينبغي النظر إلى التصميم الفعلي على انه نهاية عملية BPR ولكن يجب النظر إليه كنموذج أولي مع الاستمرار في التحسينات المتتالية ومشاركة المستفيدين من قياس رضاهم⁽²³⁾.

7-2- اثر إعادة الهندسة على المكتبات الجامعية:

منذ بداية الحضارة الإنسانية بدأت البشرية تناقل المعلومات من خلال الكتابة ومن هنا جاءت المكتبات إلى الوجود لتصبح أنشطة المكتبات متعددة الوظائف مع ازدهار الحضارة حيث بدأت

المكتبات في الأديرة إلى المكتبات الافتراضية العصرية في القرن الحادي والعشرون . وهنا سنذكر أهم التأثيرات الايجابية والسلبية لعملية إعادة الهندسة على المكتبات بشكل عام والجامعية بشكل خاص (24).

فوائد إعادة الهندسة في المكتبات الجامعية (25)

- زيادة مستخدمي المكتبة وتعدد شرائحهم .
 - توفير وقت وجهد المستفيدين والعاملين على حد سواء.
 - تساعد في التغيير في الممارسات التقليدية التي يتم استبدالها باعتماد التكنولوجيا.
 - إدارة مكتبية أفضل.
 - تعاون أكبر بين المكتبات .
 - حفظ وحماية السجلات.
- أما بخصوص التأثيرات السلبية لعملية إعادة هندسة العمليات على المكتبات الجامعية فهي الآتي (26):

- مكلفة مقارنة مع النمط التقليدي.
- هيمنة الموردين ومنتجي المعلومات والناشرين .
- مشاكل التعليم والتدريب لكل من العاملين والمستفيدين من العمليات الجديدة .

الممارسات المطلوبة لمتخصص المعلومات في عملية BPR:

جعلت بيئة إعادة هندسة العمليات من أمناء المكتبات مشروع دائم للتغيير وكسب مهارات وكفاءة جديدة فيما يتعلق بجوانب عملية إعادة الهندسة ومن ابرز المهارات المطلوبة الآتي (27):

- 1- مهارات عالية في مجال الانترنت
- 2- مهارات مهنية قائمة على أساس المناهج العلمية في مجالات فهرسة موارد الويب باستخدام معايير البيانات الوصفية والقدرة على تصميم صفحات الويب وصيانتها والقدرة على إنشاء قواعد البيانات بعدة نماذج وأشكال وقدرة وإمكانية للوصول إلى المعلومات عبر الانترنت ، وتحسين مهارات التواصل مع الموظفين والمستفيدين والإدارة العليا ، مهارات في التفاوض مع المؤلفين والناشرين ، وهذا يعني أن يتكيف دور أخصائي المعلومات مع التقنيات المتغيرة وبيئة المعلومات وتوقعات المستفيدين وهم بذلك يتحملون مسؤولية متزايدة ليس فقط عن تقديم خدمات المعلومات بشكلها التقليدي ولكن أيضا مسؤولية تقديم خدمة عبر الانترنت وفقا لاحتياجات المستخدم الفعلية . حيث يحتاج أمناء المكتبات إلى مواكبة توقعات المستفيدين من اجل عملية استمرارهم ، وهنا ينبغي على المكتبيين ان يصبحوا ملاحين في مجال المعرفة المعلوماتية من خلال عملية تحويل البيانات إلى معلومات قابلة

للاستخدام لم تغير تكنولوجيا المعلومات من دور المكتبات فحسب بل وأيضا أخصائي المعلومات في البيئة المتغيرة التي يعملون فيها يحتاج المتخصصين في المعلومات إلى أن يكونوا على درجة عالية من الثقة والكفاءة بحيث يمكنهم الاستعداد لتحديات جديدة والتعامل مع التطور التقني وإدارة التغيير بفعالية، والقيام بأدوار مهنية جديدة ونحن نجد اليوم بان المكتبين خائفين مع تغير توقعات مستخدمي المعلومات في صناعة معلومات متقلبة. وأخيرا يجب ان يكون أمين المكتبة خبيراً محترفا ومتعلما تقنيا وخبيرا في استخدام الويب ومديرا للمعرفة و المعلومات وملاحا ومدربا ومعلما ومسوقا ومزودا للخدمات.

الجانب العملي:

مقترح خطة إعادة هندسة العمليات في المكتبة المركزية /جامعة ذي قار:
بعد دراسة واقع حال المكتبة المركزية لجامعة ذي قار ونظرا لوجود حاجة ماسة لإعادة هندسة تلك العمليات من اجل مواجهة التحديات التي سببها انفجار المعلومات ولكي تكون قادرة على تلبية حاجات المستفيدين من المعلومات وضرورة العمل على توفير معلومات شاملة موجهة إلى المستفيدين الحاليين من المكتبة وضعت هذه الخطة لعملية BPR على وفق الخطوات الآتية :-
أولاً : تحديد العمليات الفنية والإدارية والأنشطة والتي بحاجة لإعادة تصميمها والتي يفترض أن تشمل

- أقسام المكتبة ومرافقها
- مجموعة المكتبة
- العمليات اليدوية وتهيئتها لتصبح الكترونية
- طرق التسويق
- الخدمات المقدمة
- تغيير الإجراءات المكتبية الحالية واعتماد البيئة الالكترونية
- الموارد البشرية
- مصادر المعلومات

ثانياً : اختيار وتحديد فريق إعادة الهندسة (BPR) على أن يشكل من خبراء المعلومات بالتعاون مع أقسام المعلومات والمكتبات في جامعات (المستنصرية – البصرة – الموصل) ومن خبراء في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد فقرة زمنية لانجاز العملية ووفق خطة يتم إعدادها مسبقا بالتعاون مع أمانة المكتبة والمختصين ورئاسة الجامعة وتخصيص موازنة لهذا الغرض .

ثالثاً :- دراسة العمليات الحالية في المكتبة والتركيز على العمليات الفني (الفهرسة- التصنيف والإعارة)

رابعاً :- وضع رؤية جديدة أو تغيير الرؤية السابقة لتتوافق مع أهداف عملية إعادة الهندسة ولتكن على سبيل المثال (المكتبة ملزمة بتوفير المعلومات ومصادرهما مع تهيئة كافة السبل للوصول إلى تلك المعلومات ومواردها وتحديث قاعدة معلومات الطلبة والتدريسيين وان يكون الهدف هو إبقاء مستخدمي المكتبة وزوارها على اطلاع تام على احداث المدخلات فيما يتعلق بمجال تخصصاتهم والعمل على تبسيط الإجراءات وان تكون الجهود مشتركة لبناء المكتبة كمركز متميز لحفظ ونشر المعلومات وان تتمكن المكتبة من مواجهة التحديات الكبيرة في القرن الحادي والعشرون).
خامساً :- عملية تنفيذ الإجراءات وإعادة تصميم العملية الجديدة على أن يتم التخطيط الفعلي للمكتبة (BPR) على النحو الآتي :-

- تحديد غرف للكتب (مخزن) منفصل.
- استحداث مختبر الحاسوب مع عدد كافي من أجهزة الحاسوب ذات الإمكانيات الواسعة
- تحديد قاعة مطالعة مستقلة لكل فئة من فئات المستفيدين (طلاب - تدريسيين - موظفين- باحثين) مع توفير ما يكفي من أثاث مناسب.
- استحداث قسم مراجع منفصل
- قسم استنساخ
- مقصورة مستقلة لأمين المكتبة
- سادساً :- مجموعة المكتبة من اجل مواجهة تحديات الاحتياجات المعلوماتية المتعددة الأبعاد لمستخدمي المكتبة يفترض أن تكون المجموعة المكتبية مبنية بشكل رقمي وشاملة على النحو الآتي :-
- أقراص مدمجة وأقراص فيديو رقمية والميكروفيلم
- الكتب والمجلات وقواعد البيانات من خلال الانترنت
- مصادر ومراجع الالكترونية
- العضوية في الاتحادات الالكترونية
- سابعاً :- العمليات اليدوية : من اجل تحسين عمليات المكتبة يجب أن تكون تلك العمليات مؤتمتة مع برامج المكتبات المعروفة والمتداولة في العراق وبمساعدة تلك التقنية سيتم إعادة تصميم العمليات الأساسية على النحو الآتي :-
- نظام تسجيل الالكتروني
- نظام فهرسة آلي

- نظام إعاةة الكترولني
 - نظام آحككم ألي
 - أنظمة مراقبة الالكترولنية
 - نظام آحقق الالكترولني
- آامناً :- آدمات المعلومات : من آجل آصميم آدمات المعلومات هذه يمكن الاعتماد على آقننيات المعلومات وهي على النحو الآتي :-

- آدمات CAS & SDi عن طريق البريد الالكترولني
 - نظام اسآرجاع المعلومات عبر الانآرنآ
 - مشارآة المواد عبر الانآرنآ
- آاسعاً : الموارد البشرية : آتمآل رؤية الموارد البشرية المعاد هندسآها في المكتبة المركزية بوجوب مشارآة الجميع في آقديم الآدمات مع مراعاة إعادة آصميم آذري لعمليات سير العمل ومن آجل آنفيز ذلك يجب آآباع الآطوات الآآية لإعادة هندسة الموارد البشرية .
- إعلآم جميع منآسبي (موظفي) المكتبة آول عملية إعادة هندسة العمليات ومدى الآآة لها وآآآيرآتها
 - آآديد وآوزيع الأدوار والمسؤوليات لكل موظف وآسب إمكانياته ومؤهلآته في عملية إعادة الهندسة
 - آآسين نظام الآوافز من آجل آشجيع عملية المبادرة والابتكار والمنافسة بينهم.
 - إعدآد دراسة بآآات المكتبة من الكوادر الوظيفية وآج المنتسبين في الدراسة طبقاً لآلك الآآات
 - إعدآد برامج آدريبية إآناء عملية إعادة الهندسة لآكون متزامنة مع إآراءات إعادة الهندسة وآاصة في المجال الآقني.

عاشراً : إعادة هندسة مصادر المعلومات :- بالنظر لآرتفاع تكاليف المصادر العلمية فمن المستآحيل آامآا على أي شخص أو مكتبة شراء تلك المصادر وبما أن وظيفة المكتبة هو آوفير المصادر لآلبية آآبآات المعلومات على نحو فعال . آآث ببحآ المستفيزين عن الكتب الالكترولنية لما آوفره من وقت وكلفة آآآ آآث يعرف قاموس المعلومات والمكتبات على الانآرنآ الكتاب الالكترولني بأنه " نسخة رقمية من كتاب مطبوع آقليدي مصمم للآراءة على الآاسوب الشخصي أو قارئ الكتب الالكترولنية" آآث هناك فآآن رئيسيتان من الكتب الالكترولنية وهما offline و online وآآث يوجد العديد من الكتب الالكترولنية في موضوعات متعددة الآخصصآة المتآآة مجانآ على الانآرنآ. أما

في ما يخص التحول من الدوريات التقليدية نحو المجلات الالكترونية من اجل توافر احداث المعلومات للباحثين والأساتذة والطلبة حيث ظهر هذا المفهوم أولاً عام 1945 مع تطور تكنولوجيا المعلومات أما اليوم فقد أصبحت المجلة الالكترونية المصدر الرئيسي للمعلومات العلمية وقد ازداد استخدامها بشكل مطرد وهي متوفرة بشكل مجاني على الانترنت ويمكن الوصول إليها على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع وحيث أن هناك العديد من المجلات الالكترونية عالية الجودة ومتاحة مجاناً على الانترنت على سبيل المثال يوفر (DOA) الوصول الكامل للنص لـ (4590) مجلة علمية أو من خلال المكتبة الافتراضية العراقية .

أما فيما يخص التحول من مصادر مرجعية تقليدية إلى مصادر الالكترونية حيث أصبحت مصادر المراجع الالكترونية اليوم شائعة للغاية بسبب الكلفة المنخفضة وتسهيلات البحث السهلة مثل " الموسوعة البريطانية " حيث أنها متاحة الآن بصيغة CD وبسعر زهيد يمكن المكتبة من شرائها بالإضافة إلى أنها متاحة عبر الانترنت من خلال الاتصال المباشر ومن خلال هذا الشكل الالكتروني للموسوعة البريطانية يمكن المستخدمين من البحث عن المعلومات المطلوبة بأسهل الطرق كما انه يساعد في الحد من الحاجة لمساحة كبيرة للتخزين ، كما أنه تتوفر أيضاً العديد من القواميس من خلال الانترنت تمكن من توفير تسهيلات بحث تساعد المستخدم في البحث عن المعلومات المطلوبة خلال دقائق.

حادي عشر: اتحاد المكتبات أو ما يطلق عليه باللغة الالكترونية e- consortia Approach وهو مصطلح عام للإشارة إلى اتحاد مجموعة من المكتبات التي تعمل معا لتحقيق هدف مشترك سواء كان ذلك التعاون في مجال الخدمات التقليدية وتطوير المجموعات أو الوسائط الالكترونية ويمكن الاعتماد على الانترنت في إنشاء شبكات المكتبات في جامعة ذي قار ونظراً لوجود ثلاث جامعات حكومية في المحافظة إضافة إلى الكليات الأهلية وشركات النفط العاملة يمكن الاستفادة من هذه الميزة لعملية إعادة هندسة العمليات في المكتبة المركزية لجامعة ذي قار .

الخلاصة :

من بين العديد من الحلول الممكنة للاستمرار هي إعادة هندسة الخدمات المكتبية والتغيير هو الحاجة الأساسية، ويعني البدء من جديد حيث جلبت BPR اليوم تغيرات شاملة في عالم المعلومات وهذا التغيير الشامل والجزري هو السائد في حال المكتبات ومراكز المعلومات لذا يعد تطبيق BPR جزء لا غنى عنه في تطوير نظم المكتبات الحديثة وتنظيمها وإدارتها وخدماتها . ومن الأهمية بمكان بالنسبة لمستقبل المكتبات والتميز هو محاولة العمل في إنشاء مكتبة حقيقية بدون جدران تستخدم

طرقاً جديدة لمعالجة المعلومات كما أنها تحدث تغيراً في البنية الأساسية للمعلومات وتناقلاً. ومن هنا يجب أن تحاول المكتبات الجامعية على الخصوص أن تعمل بجدية لتوفير المعلومات ومع ذلك فإن التغيرات في كل من تكنولوجيا المعلومات واحتياجات المستخدمين من المعلومات تجعل من الضروري إعادة تقييم وإعادة هندسة عمليات عمل المكتبات لتمكينها من تحقيق هدفها. وإن أحد الأشياء التي أدركناها من خلال هذا البحث هي أن عملية إعادة الهندسة هي عملية مستمرة من خلال جمع البيانات وتحليلها وقياس رضا المستخدمين الدوري ولا بد أن يكون التغيير المستمر هو التغيير المخطط له.

المراجع

- 1- Hammer, M. and Champy J. Reengineering in the corporation A manifesto for Business Revolution . - New York: Harper Business, 1993
- 2- إيمان رمضان محمد حسين. تأثير إعادة هندسة العمليات الإدارية على تحقيق الميزة التنافسية للمكتبات الجامعية: دراسة حالة المكتبة المركزية الجديدة في القاهرة. - بحث مقدم للمؤتمر القومي للشعرون للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، 2017.
- 3- بسيوني، أحمد سعد الدين. إعادة الهندسة الإدارية في المكتبات ومراكز المعلومات والإرشيف. - المؤتمر القومي للشعرون للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، 2017.
- 4- بسيوني، أحمد سعد الدين. المصدر السابق نفسه.
- 5- مفهوم إعادة الهندسة <http://kenanaonline-com/ahmedkordy/post777254>
- 6- كل شيء عن إعادة هندسة العمليات الإدارية <http://hrdi/scission-com/hr94290-html>
- 7- Dubas, K.C(CN.d) Reengineering University Libraries at the Gateway of Local and Global information . [www.dspace-inflibnet .ac.in/bitstream/149/56/pdf](http://www.dspace-inflibnet.ac.in/bitstream/149/56/pdf)
- 8- Md Alamgir Khan .Reengineering of libraries : issues and trend .-Asian diurnal of Multidisciplinary Studies .Vol.4.issue 5.April ,2016
- 9- كل شيء عن إعادة هندسة العمليات الإدارية ... مصدر سابق
- 10- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age . journal of Documentation Vol.54 .No.1,1998
- 11- Hammer, M. and Champy J. op .cit
- 12-- Hammer, M. and Champy J. ibid
- 13- Sathy narauanal N.V.- open Access ND OPEN j .Gate Desidoc .- Journal of library and information technology .- Vol.28. No.1,2008 ,p.60
- 14- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age. op .cit

- 15-Natara Jan .M.-Exploring the Bussness Process Re-engineering : National Science library's Experience .- Communications of the Ilma.- Vol.9.issue 4,2009
- 16- Ramana P.V. —the changing Role of librarian in Challenging dynamic Web Environment. [http://irinflibnet.ac.in/bitstream/1944/562/1/18\(ca%2006\).pdf](http://irinflibnet.ac.in/bitstream/1944/562/1/18(ca%2006).pdf)
- 17- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age. op .cit
- 18- كارين، ج.والن، مارتن. إعادة الهندسة في المكتبة لتحسينها وللوصول الى المعلومات الكترونياً. - ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الافلا العام (63). — امستردام، 31 اغسطس، 1997
- 19- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age. op .cit
- 20- Wilson, T.D, Redesigning the university Library in the digital age. ibid
- 21-Bulu Maharana .Krushna ,Chandra .- planning Business process reengineering CBPR in Academic libraries .- Malaysian journal of library and information science Vol.6 .No.1,2001.p111
- 22- Ali Amjad ,Encyclopedia of information technology .- New Delhi Galgotia .-Vol.2 (M-Z),2005
- 23- اسامة غريب عبد العاطي. هندرة عنليات المكتبات العامة وفقا للمعايير والمواصفات العالمية. - بحث مقدم الى المؤتمر القومي العشرون لجمعية المكتبات المصرية، 2017 .
- 24- ايمن محمد ابراهيم. تصور مقترح لتطوير مكتبة الجامع الازهر الشريف باستخدام مدخل اعادة الهندسة في ضوء الادارة الالكترونية. - بحث مقدم للمؤتمر العشرون للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، 2017.
- 25- Nickols, Fred (cn.d.). Reengineering problem – solving process. www.hom.att.net/reengineering.pdf
- 26- Pedram , Bahramnejad (and other).- A method for business process reengineering Based on enterprise ontology .- international journal of software engineering and application (IJSEA) .- Vol.6,No.1,2015
- 27- Ramana P.V. — [http://irinflibnet.ac.in/bitstream/1944/562/1/18\(ca%2006\).pdf](http://irinflibnet.ac.in/bitstream/1944/562/1/18(ca%2006).pdf). op .cit

ⁱ Odlis .en ligne https://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_b.aspx visité le 22/05/2019.

ⁱⁱ N. Subramanyama, M. Krishnamurthy and A.Y. Asundic.2017. Developmental features of biomedical bibliographic databases. Annals of Library and Information Studies .Vol 64.p2

ⁱⁱⁱ Linda Sile .Comprehensiveness of national bibliographic databases for social sciences and humanities: Findings from a European survey.2018. Research Evaluation.p2.

^{iv} Linda Sile.op.cit

^v Scholarly communication.2015.UNESCO .p61

^{vi} - Hasan Huseyin Ceylan, Nurdan Güngören, Fatih Küçükdurmaz.Tips and tricks for using the internet for professional purposes.2017. EOR . volume 2.p126.

- vii - Scholarly communication.2015.UNESCO.p36.
- viii Sahoo, B. & Kumar, A Indexing and Abstracting Bibliographic Electronic Database: A Comparative Analysis.2018. International Journal of Information Dissemination and Technology Vol 8.p.3-4
- ix - Not mentioned .Introduction to on line databases.- p73 -74 .on line
http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/121708/12/12_chapter3.pdf
- x - Not mentioned .Introduction to on line databases. p 84-85 on line
http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/121708/12/12_chapter3.pdf
- xi Linda Sile .Comprehensiveness of national bibliographic databases for social sciences and humanities: Findings from a European survey.2018. Research Evaluation.p3 <https://academic.oup.com/rev/advance-article/doi/10.1093/reseval/rvy016/5038114>
- xii - Armen Yuri Gasparyan,others. 2016.on line
<https://synapse.koreamed.org/DOIx.php?id=10.3346/jkms.2016.31.5.660>
- Discovery across Retracted Publications in Mental Health Literature: . Caitlin Bakker, Amy Riegelman.2018^{xiii}
p2. General Issue. Volume 6.Bibliographic Platforms
- xiv <http://www.ala.org/acrl/publications/whitepapers/principlesstrategies> visité le 04/05/2018
- xv <https://libguides.ioe.ac.uk/scholarlycomms> visité le 05/04/2018
- xvi - احسان على هلال. واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية. مجلة مركز بابل. العدد الثاني. 2011. ص150
- xvii - شباب فاطمة. 2014. اشكالية تميم الادب الرمادي في الجزائر: الحضور visibilite كمفهوم واداة للتقييم ومخابر بحث علم المواد كعيينة للدراسة. ص84
- xviii - شباب فاطمة. المرجع نفسه. ص110
- xix - المرجع السابق. ص110
- xx - موسوعة الشامي. مادة. science hard and soft.

الاستثمار في روبوتات الدردشة (Chatbots) لتقديم خدمات المعلومات
بالمكتبات الجامعية الجزائرية
دراسة تطبيقية بالمكتبة المركزية لجامعة وهران 1
*Chatbots Investment in Providing Information Services in
Algerian Academic Libraries
A Practical Study at The Central Library of Oran 1 University*

الجيلاني حافي، باحث دكتوراه
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر
haffihafi@gmail.com

عبد الرزاق بركات، باحث دكتوراه
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر
abderrezakbarkat@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/28

تاريخ الإرسال: 2019 /09/05

ملخص

تطرح الدراسة فكرة الاستثمار في روبوتات الدردشة chatbots من طرف المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 لتقديم خدماتها وتوسيع نطاق الافادة منها ضمن تطبيق فايسبوك ماسنجر Facebook Messenger من خلال محاولة إنشاء نموذج تطبيقي لروبوت دردشة بأوامر محددة للتعامل مع المستخدمين عبر صفحة المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 على الفايسبوك وعرض أهم الخدمات التي يمكن تقديمها.

الكلمات المفتاحية: روبوتات الدردشة، خدمات المعلومات، المكتبات الجامعية الجزائرية، المكتبة المركزية، جامعة وهران 1

Abstract

The study introduces the idea of investing in chatbots by the Central Library of the University of Oran 1 to provide its services within Facebook Messenger application by trying to create a practical model of a chatbot with specific commands to deal with users through the Central Library of the University of Oran 1 Facebook page and display the most important services that can be provided.

Keywords: Chatbots, Information Services, Algerian University Libraries, Central Library, University of Oran 1

مقدمة:

إن من أبرز ملامح هذا العصر بروز مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي كأهم تطبيقات الويب 2.0؛ حيث أحدثت هذه المواقع والشبكات موجة جديدة من موجات ثورة المعلومات، ومع انتشار أجهزة التواصل الحديثة -المسماة بالذكاء- دخلت البشرية مرحلة غير مسبوقة في مجالات الاعلام والتسويق وتواصل الأفراد مع غيرهم من الأفراد والمؤسسات؛ حيث لم يعد العالم قرية صغيرة كما كان يقال سابقاً، بل صار هذا العالم كله عند أطراف أصابع الإنسان، بغض النظر عن عمره ومستوى تعليمه وجنسيته ومكان تواجده.

سعت المكتبات ومؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها وكغيرها من المنظمات إلى الاستثمار في شبكات التواصل الاجتماعي واتخاذها كوسائل للتعريف بخدماتها والترويج لأنشطتها وبرامجها لأكثر عدد ممكن من المستفيدين، لكن ما لبث أن انتقل التفكير من صفحات هذه الشبكات إلى تطبيقات الدردشة والمحادثات المتعلقة بها كـ WhatsApp و Telegram و Messenger وغيرها، خاصة مع انتشارها واستخدامها الواسع، حيث أصبح تواصل المكتبة مع المستفيدين وتقديم خدماتها لهم ممكناً وسهلاً داخل هذه التطبيقات من خلال روبوتات الدردشة chatbots المعرفة بأنها عبارة عن برنامج يحاكي محادثة شخص حقيقي، والتي أخذت في الانتشار مؤخراً في عالم الأعمال حيث أثبتت بالفعل قدرتها على فتح مسارات جديدة للجهات بهدف التواصل مع العالم والأهم من ذلك مع العملاء سواء الحاليين أو المرتقبين، إضافة إلى أنها تُقدم طرق جديدة في التسويق والوصول كقناة اتصال مبتكرة مع المستخدمين، وسرعان ما أصبحت أحد الاستراتيجيات المبتكرة والهامة في خطط الجهات والمنظمات المتميزة.

ومن هذا المنطلق ستركز الدراسة على التعريف بروبوتات الدردشة والكشف عن مراحل تطورها تاريخياً عموماً وظهورها بالمكتبات على الخصوص، مع إبراز مبدأ عمل هذه الروبوتات وأهميتها بالنسبة للمكتبات ومؤسسات المعلومات، وتوضيح مكنم الأهمية أكثر من خلال إنشاء نموذج تطبيقي لروبوت دردشة ضمن تطبيق فايسبوك ماسنجر لصفحة المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 على الفاييسبوك وإبراز أهم خدمات المعلومات الممكن تقديمها بواسطته.

مشكلة الدراسة:

انتشر مؤخراً بشكل كبير استخدام روبوتات الدردشة chatbots في مجال التواصل

والتسويق داخل تطبيقات الدردشة والمراسلة ك Telegram، Slack، Messenger، وغيرها، حيث أثبتت هذه الأخيرة بالفعل قدرتها وفعاليتها في فتح مسارات جديدة لمؤسسات الأعمال للتواصل مع عدد كبير من المستخدمين والتعريف بنفسها والتسويق لمنتجاتها وخدماتها، خاصة مع الانتشار الكبير لاستخدام الهواتف الذكية Smart Phone حيث أن هذه التطبيقات أصبحت تستقطب عددا ضخما من المستخدمين فاق مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي نفسها⁽¹⁾. وبما أن المكتبات الجامعية الجزائرية عموما والمكتبة المركزية لجامعة وهران 1 بالخصوص، تسعى دوما للتقرب أكثر من مستخدميها وتحسين جودة خدماتها بتطويرها فهي غير مستثناة من الاستثمار في روبوتات الدردشة والاستفادة منها واستغلالها للتواصل أكثر مع المستخدمين وتقريب المكتبة إليهم وتقديم خدماتها إليهم على مستوى تطبيقات الدردشة والتي يشكل تطبيق فايسبوك ماسنجر Facebook Messenger أبرزها وأشهرها.

هذا ما جعلنا نطرح التساؤل الآتي: كيف يمكن للمكتبات الجامعية الجزائرية أن تستثمر في روبوتات الدردشة chatbots لتقديم خدماتها وتوسيع نطاق الافادة منها؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- يمكن أن تمنح روبوتات الدردشة فرصة مميزة للمكتبات للتقرب أكثر من مستخدميها نظرا لاستخدامهم الواسع لتطبيقات الدردشة أو المحادثة Messaging App.
- الانتشار الواسع لروبوتات الدردشة Chatbots واستغلالها من طرف المنظمات على اختلاف أنواعها ونشاطاتها في التسويق لخدماتها ومنتجاتها المختلفة سواء على مستوى مواقع الويب و/أو تطبيقات الدردشة وأبرزها عبر تطبيق فايسبوك ماسنجر Facebook Messenger الذي يعتبر من أكثر التطبيقات استخداما.
- إمكانية تصميم روبوت دردشة للمكتبة من خلال منصات التصميم دون الحاجة إلى خبرة برمجية وبأقل التكاليف، مما يشجع الاستعانة بهذا التطبيق للتعريف بخدماتها الأكبر عدد من المستخدمين.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى:

- التعرف برобوتات الدردشة Chatbots كأداة للتعريف بخدمات المعلومات والافادة منها على مستوى تطبيقات الدردشة وخاصة ضمن تطبيق فايسبوك ماسنجر Facebook Messenger.
- الكشف على الامكانيات والخدمات التي تتيحها روبوتات الدردشة Chatbots للمكتبة من خلال محاولة انشاء روبوت دردشة للمكتبة المركزية لجامعة وهران 1.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوثائقي في جانبها النظري وهو المنهج الذي يعتمد على الجمع المتأني والدقيق للوثائق المتعلقة بمشكلة الدراسة وتحليلها وتفسيرها واستنتاج كل ما يتعلق بتلك المشكلة. كما استخدمت الدراسة المنهج التجريبي من خلال إنشاء صفحة افتراضية على موقع الفايسبوك للمكتبة المركزية لجامعة وهران 1 ثم انشاء روبوت دردشة ضمن تطبيق فايسبوك ماسنجر Facebook Messenger خاص بالمكتبة بالاعتماد على منصة Chatfuel محاولين اعطاء تصور مبدئي لكيفية الاستثمار في روبوتات الدردشة لتقديم خدمات المعلومات ضمن هذه التطبيقات.

I. الإطار النظري للدراسة:

1. روبوتات الدردشة Chatbots :

تتطور روبوتات الدردشة، أو ما يعرف بـ Chatbots، اليوم بتسارع كبير، لتفهم لغة أو أكثر وتتفاعل مع الإنسان بذلك يلفت الأنظار، حتى أن هذه التطبيقات حلت محل المحامين والمعالجين النفسيين في بعض الأحيان. كما أخذت موقعها بقوة في خدمة الزبائن لتعمل كمجيبات ذكية على منصات متعددة مثل الهواتف وأجهزة المحمول، آلات التسوق، وأيضاً على صفحات التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت وغيرها.

1.1. المفهوم:

- في تعريفه الكلاسيكي هو برنامج كمبيوتر يقوم بمعالجة إدخال اللغة الطبيعية من أحد

المستخدمين وإنشاء استجابات ذكية ونسبية ثم إرسالها بعد ذلك إلى المستخدم. حالياً، يتم تشغيل chatbots بواسطة محركات قائمة على القواعد (الأوامر) أو محركات ذكية اصطناعية (AI) تتفاعل مع المستخدمين عبر واجهة قائمة على النص بشكل أساسي. وهي برامج كمبيوتر مستقلة يمكن توصيلها بأي من أنظمة المراسلة المتعددة مثل Facebook Messenger و Slack و Skype و Microsoft Teams وما إلى ذلك.⁽²⁾

- وفقاً لـ Osswald ، فإن روبوتات الدردشة Chatbots عبارة عن تحسين لنماذج الويب - يسأل المستخدم سؤالاً باللغة الطبيعية التي سيتم الرد عليها بواسطة الروبوت. قد يقوم الروبوت بفتح صفحات ويب ذات صلة بالإجابة على السؤال أو نقل الأسئلة إلى محادثة مباشرة مع أحد الموظفين.⁽³⁾

- وهو أيضاً برنامج مدعوم بمجموعة من القواعد وبعض الذكاء الاصطناعي، والتي يمكنك التفاعل معها عبر واجهة الدردشة. يمكن النظر إليها بشكل أساسي، باعتبارها أنظمة آلية موجودة داخل تطبيقات المراسلة مثل Facebook و Slack و Messenger وما إلى ذلك، وهي مصممة لتقليد المحادثات البشرية وتنفيذ إجراءات محددة مسبقاً، بناءً على الأوامر الصوتية و/أو المدخلات النصية.⁽⁴⁾

- وتعرف أيضاً باسم "وكلاء المحادثة"، هي تطبيقات برمجية تحاكي الكلام البشري المكتوب أو المنطوق لأغراض محاكاة المحادثة أو التفاعل مع شخص حقيقي.⁽⁵⁾

- برنامج كمبيوتر يعمل تلقائياً ويتمتع بمهارة في التواصل من خلال الوسائط الرقمية المختلفة (تطبيقات المنظمات ومواقع المنظمات ومنصات التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلة) يمكن للمستخدمين التفاعل مع هذه الروبوتات، باستخدام الصوت أو النص، للوصول إلى المعلومات أو إكمال المهام أو تنفيذ المعاملات.⁽⁶⁾

- يطلق عليها أيضاً العديد من الأسماء المختلفة: المساعدين الرقميين، الأعوان الأذكاء، أو الأعوان الافتراضيين. بشكل عام ، روبوت الدردشة هو عون محادثة يقوم بإجراء محادثات عبر أوامر نصية أو صوتية. يتم الترويج لروبوتات الدردشة من قبل وسائل الإعلام والمجلات العلمية باعتبارها التحول الرقمي القادم.⁽⁷⁾

2.1. لمحة تاريخية عن روبوتات الدردشة (chatbots):

صاغ المصطلح "chatbot" في الأصل من قبل مايكل مولدين Michael Mauldin في عام 1994

لوصف برامج المحادثة أو الدردشة⁽⁸⁾، وبالرغم من أن المصطلح حديث نوعا ما، إلا أن تقديم أول روبوت للدردشة chatbot على الإطلاق كان حتى قبل تطوير أول جهاز كمبيوتر شخصي (PC). سميت إليزا ELIZA وتم تطويرها في مختبر الذكاء الاصطناعي بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) من قبل Joseph Weizenbaum في عام 1966⁽⁹⁾، حيث تمت برمجته ليكون بمثابة طبيب أو معالج نفسي، وعلى الرغم من أن ELIZA كان قادراً على خداع المستخدمين للاعتقاد بأنهم يتحدثون مع إنسان حقيقي، إلا أن Weizenbaum نفسه لم يدعي أنه إليزا كان ذكياً حقاً. تم تطوير ELIZA للتعرف على الكلمات أو الجمل المدخلة وإعادة تأكيد معظم تصريحات "المريض" في الأسئلة، وطرحها عليهم مما أدى إلى إعطاء الردود المطابقة، ولا تزال هذه المنهجية الخاصة لتوليد الاستجابات تستخدم على نطاق واسع عند كتابة روبوتات الدردشة. بعد إليزا تم كتابة الروبوت Parry سنة 1972 من قبل Kenneth Colby، حيث صمم كأداة بحثية تهدف إلى محاكاة الفرد المصاب بجنون العظمة⁽¹⁰⁾، استخدم باري إستراتيجية المحادثة وكان برنامجاً أكثر تقدماً وتعقداً من برنامج ELIZA من حيث احتواءه على جملة من الافتراضات، والواجبات، و"الاستجابات العاطفية" للمدخلات اللفظية⁽¹¹⁾

ثم توالت بعدها الروبوتات الخاصة بالدردشة، حيث كُتبت Jabberwacky سنة 1988 من طرف Rollo Carpenter كمحاولة لتصميم برنامج يتعلم من خلال الاحتفاظ بجميع المحادثات، تم دمج Jabberwacky بالويب سنة 1997. كما تم تطوير A.L.I.C.E، أو ببساطة Alicebot بواسطة Richard Wallace سنة 1995 واستلهم من إليزا ELIZA وعلى الرغم من فشلها في اجتياز اختبار تورينج للذكاء (Turing test)، إلا أن A.L.I.C.E. ظلت واحدة من أقوى الروبوتات ضمن صنفها وحصلت على العديد من الجوائز⁽¹²⁾

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم تصميم الروبوت SmarterChild بواسطة مؤسسة ActiveBuddy. كانت أول محاولة لإنشاء روبوت دردشة متعدد الميزات، حيث لم يكن فقط قادراً على توفير الترفيه ولكن أيضاً تزويد المستخدم بمزيد من المعلومات المفيدة مثل معلومات الأسهم والنتائج الرياضية واقتباسات الأفلام وغيرها. تم دمجها في العديد من المواقع والتطبيقات الخدمائية مع أكثر من 30 مليون شخص يستخدمونه. والذي تم شراؤه لاحقاً من قبل Microsoft سنة 2007 مقابل 46 مليون دولار، تم تصميم أيضا Siri وهو مساعد شخصي ذكي تم تطويره بواسطة SRI International واعتمده Apple لاحقاً في iOS 5 لهواتف أيفون iPhone. يتيح Siri للمستخدمين الدخول في محادثات عشوائية مع توفير معلومات مفيدة فيما يتعلق بالطقس

والأسهم وتذاكر السينما وغيرها، كما اتبعت شركات التكنولوجيا العملاقة مثل Samsung و Google خطى Apple عن طريق تطوير مساعدين بتقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) خاصين بهم، وهما S Voice و Google Allo، على التوالي⁽¹³⁾

3.1. روبوتات الدردشة Chatbots بالمكتبات ومؤسسات المعلومات:

1.3.1. روبوتات الدردشة بالمكتبات الأوروبية:

بدأت العديد من المكتبات الألمانية في تطوير مواقع الدردشة في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. حيث تم تطوير Stella في مكتبة جامعة هامبورغ، في عام 2004⁽¹⁴⁾ وتوقفت سنة 2015، استغرق انشاء قاعدة المعرفة الخاصة بها تسعة أشهر كاملة، تقدم Stella نصائح حول اختيار الفهارس وقواعد البيانات ويشرح شروط الوصول إلى النصوص الإلكترونية الكاملة. كما أنها تساعد طلاب جامعة هامبورغ على تطوير امكانياتهم ليصبحوا على دراية في مجال المعلومات، أي معرفة مكان البحث عن أي معلومات ثم الحصول عليها⁽¹⁵⁾. ظهر Askademicus أيضًا في الوقت نفسه في مكتبة جامعة دورتموند التقنية للإجابة على أسئلة حول المكتبة على مدار الساعة. تم تصميم أيضا روبوت الدردشة INA منذ عام 2006 على موقع مكتبة جامعة هامبورغ، وروبوت Kornelia بمكتبة Kornhaus بمدينة برن للتواصل مع المستخدمين الشباب عبر الانترنت وتمكينهم من الوصول إلى المكتبة.⁽¹⁶⁾

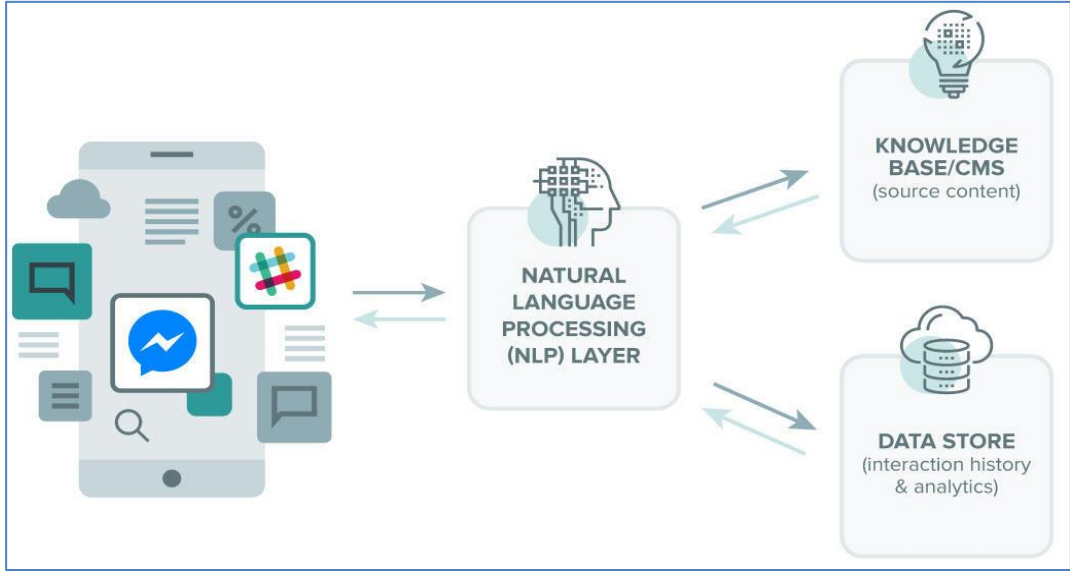
2.3.1. روبوتات الدردشة Chatbots بالولايات المتحدة الأمريكية:

استعانت المكتبات الأمريكية بتقنية روبوتات الدردشة فكان الروبوت Lillian أو أمينة المكتبة والمطور من طرف OCLC سنة 2006⁽¹⁷⁾ والتي كانت مصممة للإجابة على استفسارات المستخدم حول الكتب، وخاصة مقتنيات المكتبة. بالإضافة إلى قدرتها على إخبار المستخدم إذا كانت مكتبة تحمل كتابًا معينًا مع اعطائه بيانات حول حجز الكتاب، تقوم أيضا بتوجيههم إلى مكتبة أخرى تحمل الكتاب إن لم يكن موجودا بالمكتبة المحلية، تقديم المشورة لهم عن الكتب التي كتبها مؤلف معين، تقديم المشورة لهم عن الكتب حول موضوع معين، تخبرهم عن رأي الآخرين في كتاب معين وغيرها.⁽¹⁸⁾

ظهر أيضا روبوت الدردشة Emma التي طورت للخدمة بمكتبة مينتور العامة Mentor

Public Library بأوهايو، من عام 2009 إلى 2012، قامت إيمما Emma بالإجابة على الأسئلة العامة وتمير عمليات البحث إلى فهرس المكتبة وإلى قواعد البيانات والمواقع الأخرى.⁽¹⁹⁾

4.1. مبدأ عمل روبوتات الدردشة Chatbots:



الشكل 1. مبدأ عمل روبوتات الدردشة chatbot

يقوم روبوت الدردشة Chatbots بمعالجة النص الذي قدمه له المستخدم باللغة الطبيعية (عملية تُعرف باسم "تحليل")، قبل الاستجابة وفقاً لسلسلة معقدة من الخوارزميات التي تفسر وتحدد ما قاله المستخدم، وتتضمن ما يعنيه و/أو يريده، وتحدد سلسلة من الاستجابات المناسبة بناءً على هذه المعلومات.⁽²⁰⁾

5.1. أنواع روبوتات الدردشة:

يحدد الباحث Vincze نوعان من روبوتات الدردشة Chatbots:⁽²¹⁾

1.5.1. روبوتات الدردشة التي تعمل وفقاً للقواعد (أوامر): وظائف النوع الأول تعتمد على قواعد محددة مسبقاً وتميل إلى أن تكون محدودة جداً، فهي قادرة على الاستجابة فقط لأوامر محددة للغاية. إذا كانت إجابتك خارج نطاق الأوامر، فلن تعرف هذه الأنواع من

برامج الدردشة ما الذي تعنيه وسترد بشكل غير مرض. هذا الروبوت ذكي كما هو مبرمج فقط.

2.5.1. **روبوتات الدردشة التي تعمل باستخدام التعلم الآلي Machine Learning:** هذا النوع يعمل على أساس خوارزميات التعلم الآلي باستخدام الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية، حيث أنه قادر على فهم سياق ما يقال، وليس فقط أوامر محددة. يتعلم هذا النوع من التجربة، ويزداد ذكاءً مع كل محادثة له مع أشخاص وهذه تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث أنها تفهم اللغة وليس الأمر فقط ولديها القدرة على التحدث مع البشر.

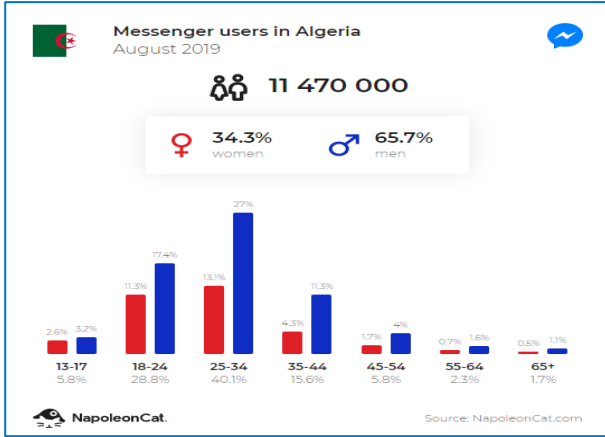
6.1. بعض منصات تصميم روبوتات الدردشة chatbots:

- منصة Chatfuel: أسست سنة 2015، وهي منصة رائدة لبناء روبوتات الدردشة على تطبيق Facebook Messenger. متاحة من خلال الرابط: <https://chatfuel.com/>
- منصة ManyChat: وهي منصة خاصة بتصميم روبوتات دردشة لمجال التسويق والتجارة الالكترونية وغيرها، بطريقة سهلة ومجانية، تدعم تطبيق Facebook Messenger. يمكن الوصول إليها من خلال: <https://manychat.com/>
- منصة Octane Ai: وهي منصة تهتم أكثر بإنشاء وتطوير روبوتات الدردشة في مجال التسويق عموماً، خاصة بتطبيق Facebook Messenger، متاحة من خلال: <https://www.octaneai.com/>

7.1. تطبيق Facebook Messenger:

هو نظام مراسلة فورية أنشأته وطورته شركة فاييبوك، وتم دمجها مع موقع التواصل الاجتماعي فاييبوك، يسمح التطبيق المتاح على أنظمة تشغيل Windows أو أنظمة تشغيل الهواتف المحمولة المختلفة، لأعضاء الشبكة الاجتماعية بالتفاعل مع جهات الاتصال الخاصة بهم دون الاتصال بالضرورة بموقع الويب.⁽²²⁾

1.7.1. بعض الإحصائيات حول استخدام تطبيق Facebook Messenger في الجزائر:



الشكل 3. استخدام تطبيق فايسبوك

الشكل 2. استخدام تطبيقات الدردشة حول العالم
ماسنجر في الجزائر

يتزايد استخدام تطبيقات المراسلة أو الدردشة باستمرار، ويعد Facebook Messenger من أكثر أنظمة المراسلة شيوعاً، حيث أصدرت شركة فايسبوك من خلال مؤتمرها F8 جملة من الاحصائيات حول استخدام نظام Messenger في عام 2019، وكان من أهمها أن هناك 1.3 بليون مستخدم، يستخدمون Messenger كل شهر، حيث يتم إرسال 20 مليار رسالة بين الأشخاص والشركات كل شهر، كما أن هناك هناك 300000 روبوت مراسلة نشط على المنصة⁽²³⁾، وهو ما جعله يحتل المركز الثاني عالمياً بعد تطبيق WhatsApp، أما في الجزائر فيحتل التطبيق المركز الأول من حيث الاستخدام وهذا طبقاً لتقرير كل من Hootsuite وwe are social في شهر جانفي 2019⁽²⁴⁾ الشكل (2). وفي احصائيات أكثر تفصيلاً أشار موقع Napoleoncat أن عدد مستخدمي تطبيق فايسبوك ماسنجر في الجزائر بلغ حوالي 11470000 مستخدم في شهر أوت 2019 الفارط، أي ما يمثل 26.6% من إجمالي سكانه. حيث نلاحظ أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاماً والأشخاص ما بين 25 و 34 عاماً هم أكبر مجموعة مستخدمين بنسبة تقارب 70% معاً⁽²⁵⁾، الشكل (3)، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن فئة الشباب الجامعي في الجزائر هي من بين أكثر الفئات استخداماً لتطبيق فايسبوك ماسنجر وهو ما يمنح فرصة مميزة ويوفر بيئة مناسبة للمكتبات الجامعية بالخصوص للاستثمار في روبوتات الدردشة للتقرب من خلاله من المستفيدين الحاليين والمرتبين وجذبهم إليها وعرض وتقديم خدمات المعلومات بطريقة فعالة.

2. أهمية روبوتات الدردشة Chatbots للمكتبات ومؤسسات المعلومات:

يرى David Lee King أهمية استخدام المكتبة لروبوتات الدردشة من خلال استغلالها في الأسئلة الأساسية المطروحة دائماً، حيث أن روبوتات الدردشة تستطيع الإجابة على أسئلة متنوعة، كاستفسارات أوقات وأيام خدمة المكتبة، موقعها، والأحداث القادمة، كما يتيح الإجابة على الأسئلة الأساسية والمرجعية، مما يتيح وقت للمكتبيين للإجابة على أسئلة أكثر صعوبة أو التركيز على مهام أخرى⁽²⁶⁾ كما يمكن استغلالها في التعريف بالمكتبة وعرض خدمات المعلومات التي توفرها وتسويقها بطريقة أحسن.

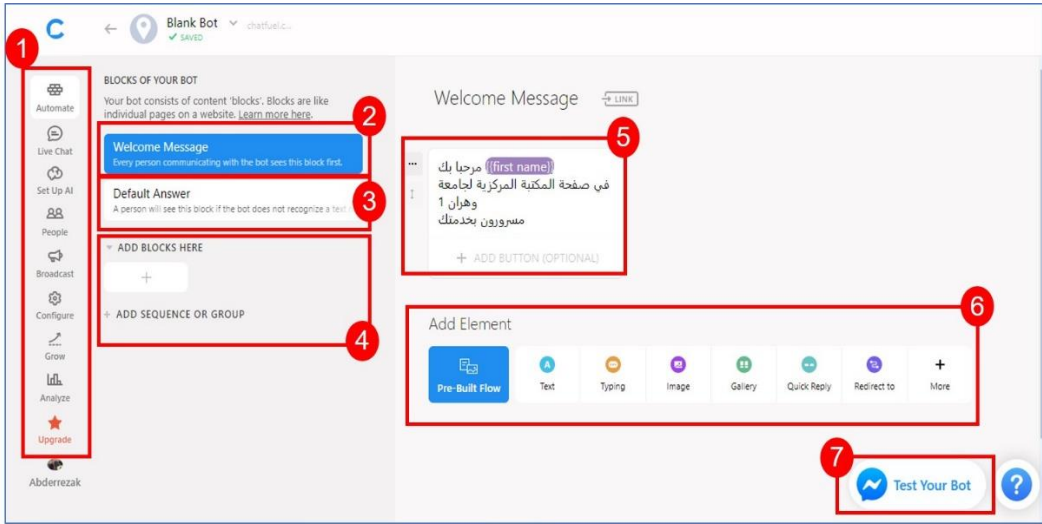
يمكن للمكتبات استخدام Chatbots لزيادة فعاليتها في خدمة مجتمع المستفيدين، ليس فقط من أجل إجابة المستفيدين عن الأسئلة الأكثر تكراراً وإنما أيضاً لأخذ آرائهم بالموقع والصفحة وخدمات المكتبة، فهي مفيدة للتفكير والإجابة على أسئلة المستفيدين الأكثر تحدياً. حيث يمكن أن يجيب روبوت الدردشة أو يحيل السؤال إلى المكتبي مسؤول الخدمة للإجابة وتحسين العمليات والخدمات فيما بعد.

II. الجانب التطبيقي للدراسة:

1. أدوات الدراسة: انطلاقاً من كون الموضوع المدروس موضوع تطبيقي، فلا بد من وجود أدوات عملية ساهمت في انشاء وتصميم فكرة الدراسة.

1.1. منصة Chatfuel:

وهي أداة الدراسة التطبيقية الرئيسة في دراستنا هذه، وهي منصة رائدة لإنشاء وتصميم وتجريب روبوتات الدردشة التي تدعم تطبيق فايسبوك ماسنجر Facebook Messenger، يمكن لأي شخص أو مؤسسة إنشاء روبوت دردشة بأوامر محددة بطريقة سهلة ودون الحاجة لتعلم البرمجة، حيث تتطلب فقط التسجيل عبر حساب الفايسبوك. متاحة من خلال الرابط: <https://chatfuel.com/>



الشكل 4. واجهة لوحة التحكم بمنصة Chatfuel

1. قائمة الاعدادات المختلفة لروبوت الدردشة
2. اعدادات الرسالة الترحيبية
3. اعدادات الاجابة الافتراضية لروبوت الدردشة
4. الأقسام والمجموعات
5. عرض الرسالة الترحيبية
6. العناصر المساعدة (نص، صورة، ألبوم صور، رد سريع،...)
7. تجريب روبوت الدردشة داخل المنصة

2.1. موقع الفايسبوك Facebook:

تمت الاستعانة بموقع الفايسبوك لإنشاء صفحة باسم المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 وربطها لاحقاً بأداة الدراسة الرئيسة منصة Chatfuel بهدف عرض ما تم انشاؤه وتصميمه من عمليات وخدمات المكتبة عبر روبوت الدردشة ضمن تطبيق فايسبوك ماسنجر.

2. خطوات إنشاء وتصميم روبوت الدردشة للمكتبة المركزية لجامعة

وهران 1

1.2. إنشاء صفحة المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 على موقع الفايسبوك:

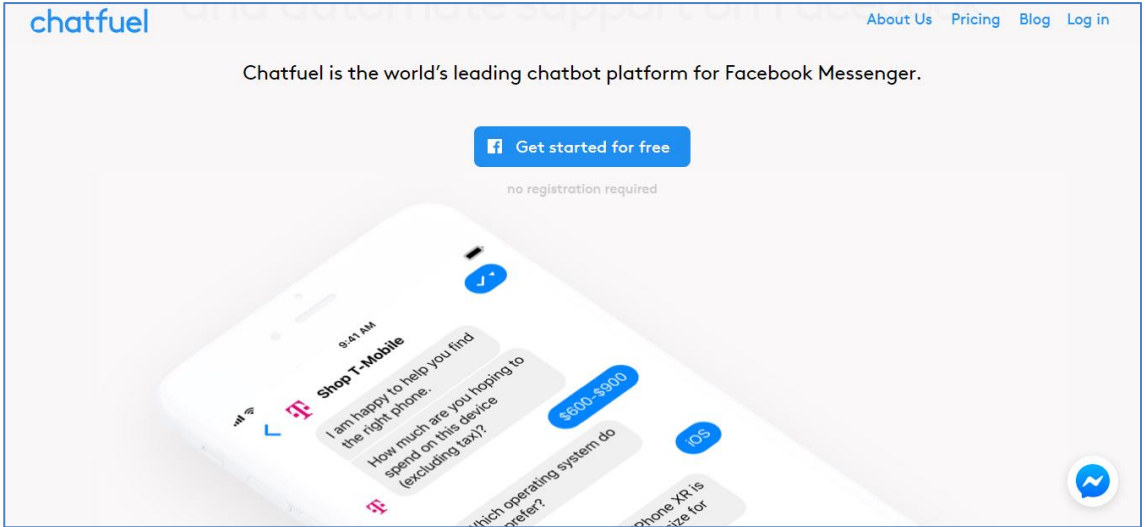


الشكل 5. صفحة المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 على موقع الفايسبوك

بما أن روبوت الدردشة سيتم استخدامه عبر تطبيق فايسبوك ماسنجر، فالأمر يستلزم انشاء صفحة باسم المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 على موقع الفايسبوك كأول خطوة لربط روبوت الدردشة بالصفحة لاحقاً. الشكل (5)

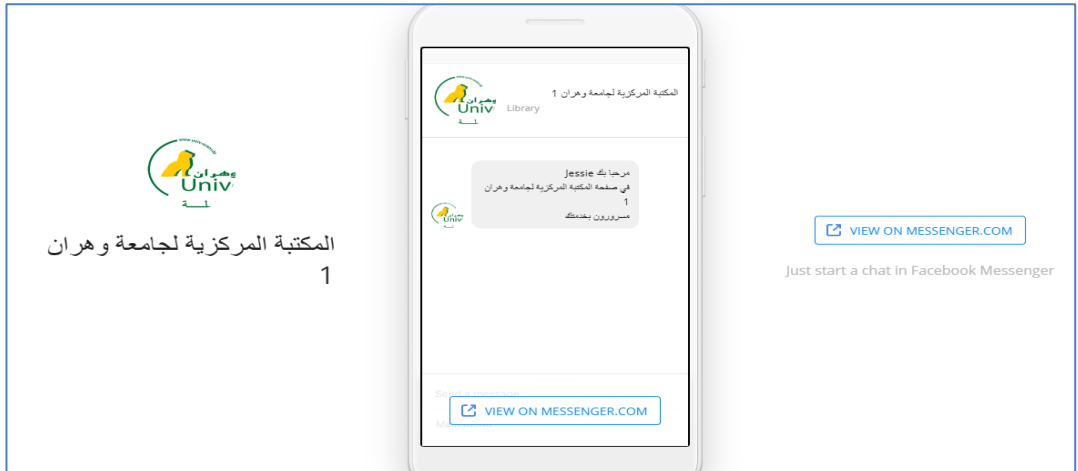
2.2. اختيار منصة إنشاء روبوت الدردشة والتسجيل فيها:

توفر الكثير من المواقع والمنصات المتاحة على الويب بناء روبوت دردشة بأوامر محدودة واستغلاله عبر موقعك أو صفحتك على مواقع التواصل الاجتماعي عبر تطبيقات الدردشة المختلفة، دون الحاجة إلى خبرة برمجية، حيث قمنا باختيار منصة Chatefuel لدعمها تطبيق Facebook Messenger وتوفرها على العديد من الميزات والأدوات المساعدة في نسخها المجانية. يشترط استخدام منصة Chatefuel التسجيل فيها عبر حسابك على موقع فايسبوك الشكل (6)، ثم الشروع بعدها في انشاء روبوت الدردشة الخاص بصفحة المكتبة المركزية على تطبيق فايسبوك ماسنجر.



الشكل 6. واجهة موقع منصة Chatfuel على الويب

3.2. ربط منصة العمل بصفحة المكتبة المركزية على الفيسبوك:

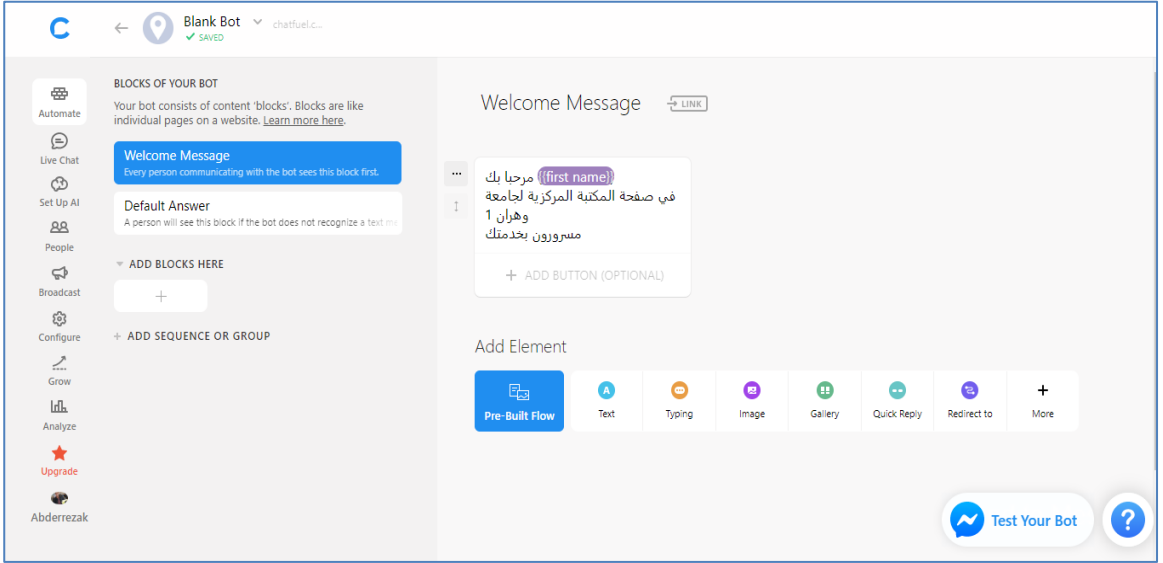


الشكل 7. ربط صفحة المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 بمنصة Chatfuel

بعد التسجيل في منصة Chatfuel عبر حساب الفيسبوك، تأتي مرحلة ربط المنصة بصفحة المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 على الفيسبوك التي قمنا بإنشاءها في البداية وهو ما يوضحه الشكل (7)، حيث وبمجرد تنفيذ عملية الربط يتم انشاء روبوت الدردشة وتبقى عملية تصميمه

وتطويره عن طريق لوحة التحكم المتاحة من خلال منصة Chatefuel.

4.2. العمل على انشاء وتصميم العمليات والخدمات:

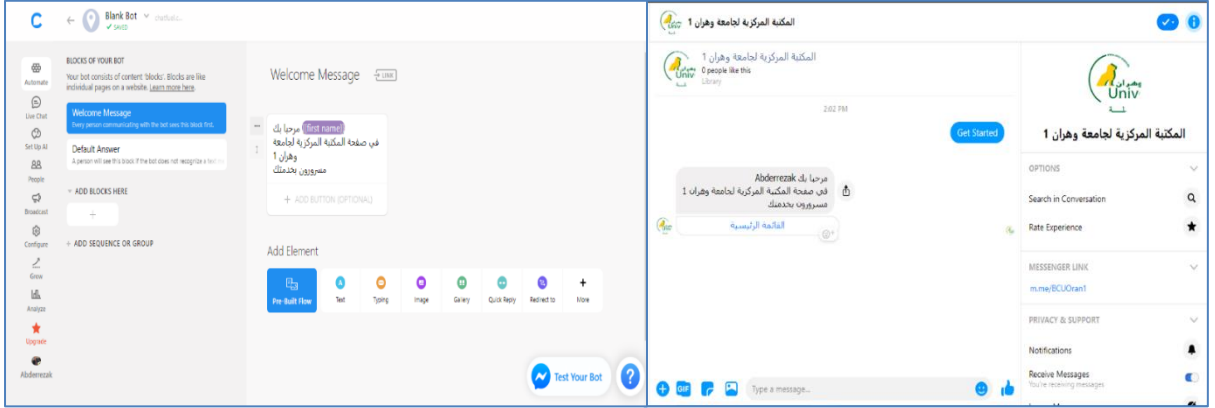


الشكل 8. واجهة لوحة التحكم بمنصة Chatfuel

بطبيعة الحال يعتبر العمل على انشاء العمليات والخدمات للمكتبة المركزية لجامعة وهران 1 أبرز مرحلة، باعتبارها المرحلة التي سيتم فيها انشاء وتصميم عمليات وخدمات المكتبة التي سيتم عرضها للمستفيدين لاحقا من خلال روبوت الدردشة بدءا من رسالة الترحيب إلى أهم الخدمات الممكنة، عن طريق الاستعانة بجملة من الأدوات التي تتوفر بلوحة التحكم للChatfuel (الشكل 8).

1.4.2. انشاء رسالة الترحيب (Welcome Message):

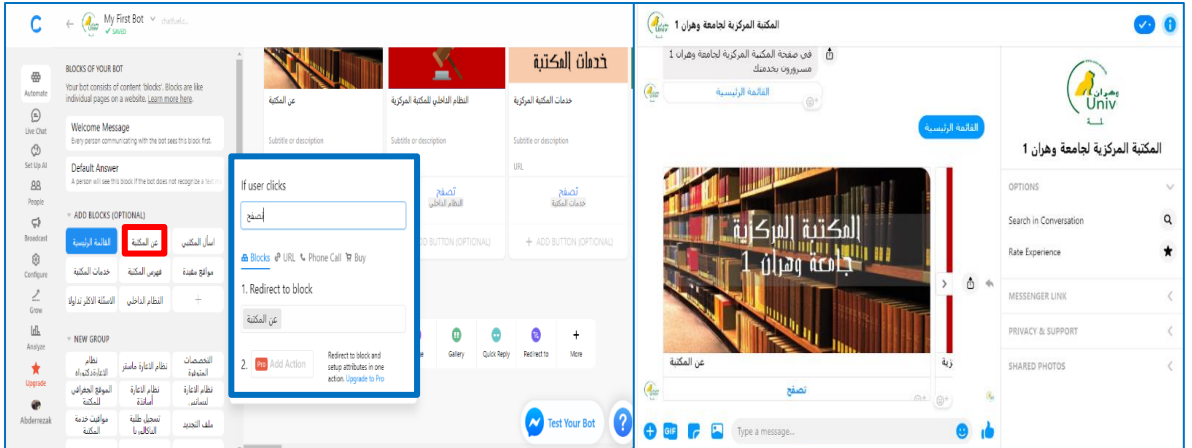
عن طريق القسم welcome message تم انشاء رسالة ترحيب المكتبة بمستفيديها عبر روبوت الدردشة، حيث يمكن القيام بالعملية بسهولة من خلال اختيار كلمات الترحيب المناسبة وكتابتها في الاطار المخصص بهذا القسم، مع امكانية ادراج اختيار {{first name}} لعرض اسم المستفيد أليا ضمن رسالة الترحيب. الشكل (9) (10).



الشكل 9. عرض رسالة الترحيب ضمن الماسنجر الشكل 10. إنشاء رسالة الترحيب من خلال لوحة التحكم

2.4.2. خدمة التعريف بالمكتبة المركزية لجامعة وهران 1:

تم تصميم خدمة التعريف بالمكتبة من خلال اضافة العنصر (Gallery من شريط العناصر (Add Element)، ورفع الصورة المعبرة بعد تصميمها، ثم تأتي مرحلة ربطها تشعبيا بالقسم المخصص (الموضح بالاطار الاحمر) حيث يحتوي المعلومات المتعلقة بالمكتبة المركزية والذي سيوجه له المستخدم مباشرة بعد النقر على زر "تصفح".

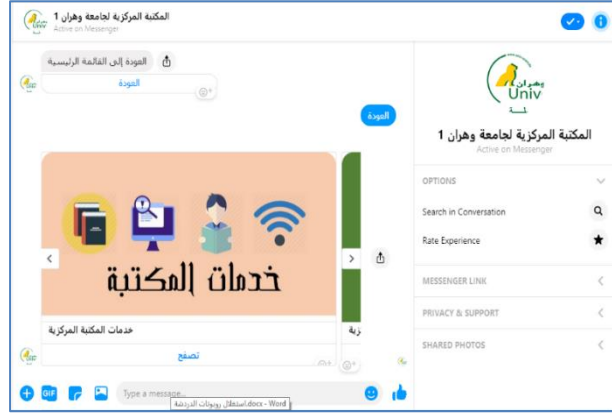
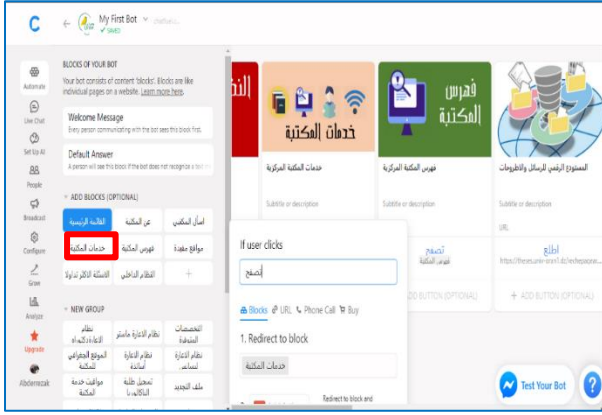


الشكل 12. انشاء عنصر التعريف بالمكتبة من خلال

الشكل 11. التعريف بالمكتبة ضمن الماسنجر

المنصة

3.4.2. خدمة التعرف بخدمات المكتبة:



الشكل 14. إنشاء عنصر خدمات المكتبة في المنصة

الشكل 13. عرض عنصر خدمات المكتبة ضمن الماسنجر

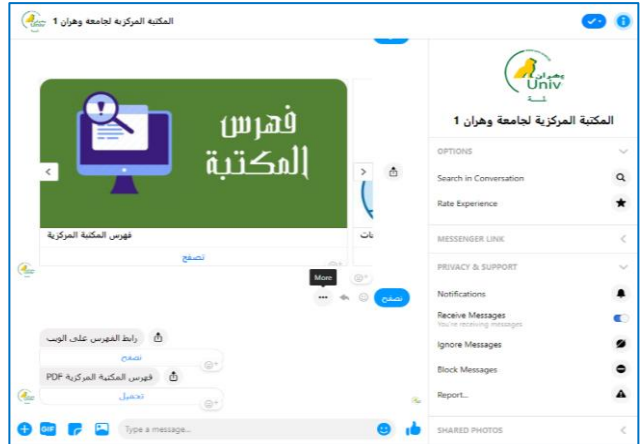
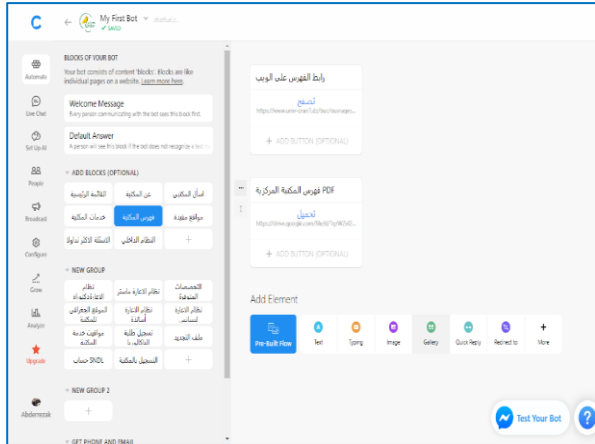
بطبيعة الحال أهم ما يريده المستفيد هو التعرف على خدمات المكتبة والاستفادة منها. تم تصميم قسم خدمات المكتبة بنفس الاستراتيجية السابقة المتعلقة بإنشاء خدمة التعرف بالمكتبة، حيث تم اضافة قائمة اخرى ضمن عنصر Gallery ورفع الصورة بعد تصميمها خارجيا ثم ربطها تشعبيا بالقسم المخصص لها والمنشأ داخل منصة العمل، حيث وبعد نقر المستفيد لزر "تصفح" سيعرض له روبوت الدردشة قائمة بالخدمات التي تقدمها المكتبة المركزية لجامعة وهران 1 الشكل (15)

الشكل 15. عرض أهم خدمات المكتبة ضمن تطبيق الماسنجر



4.4.2. خدمة الوصول إلى فهرس المكتبة:

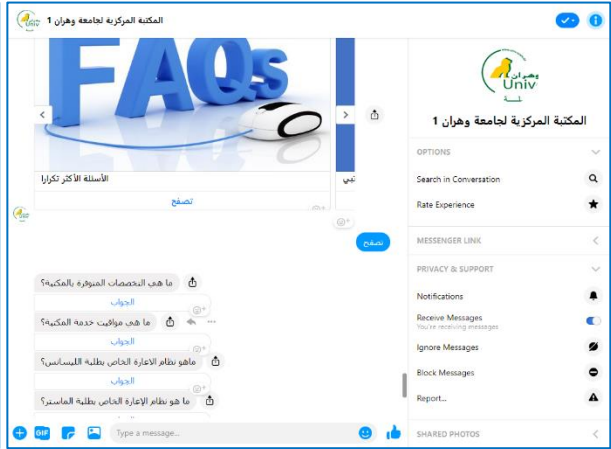
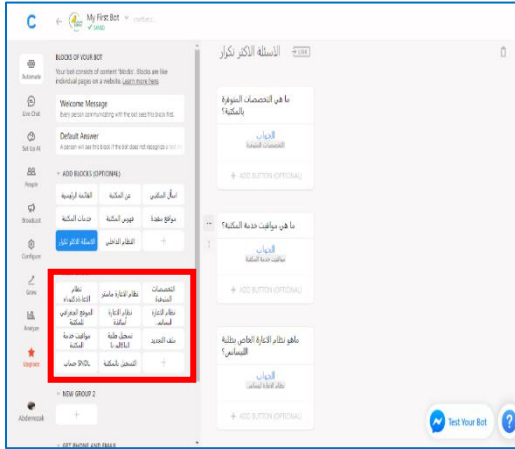
بالطريقة نفسها وفي نفس العنصر Gallery تم اضافة قسم "فهرس المكتبة المركزية" وربطه تشعبيا بقسمه، حيث تم اضافة العنصر Text ووضع خيارين للمستفيد الشكل (17)، خيار أول تم ربطه برابط فهرس المكتبة على الويب بحيث يوجهه مباشرة إلى الفهرس من خلال النقر على زر "تصفح" أما الخيار الثاني فيتيح للمستفيد تحميل الفهرس بصيغة PDF الشكل (16)



الشكل 16. خدمة الوصول إلى فهرس المكتبة ضمن الماسنجر الشكل 17. إنشاء خدمة الوصول إلى الفهرس

5.4.2. خدمة الأسئلة الأكثر تكرارا: FAQs:

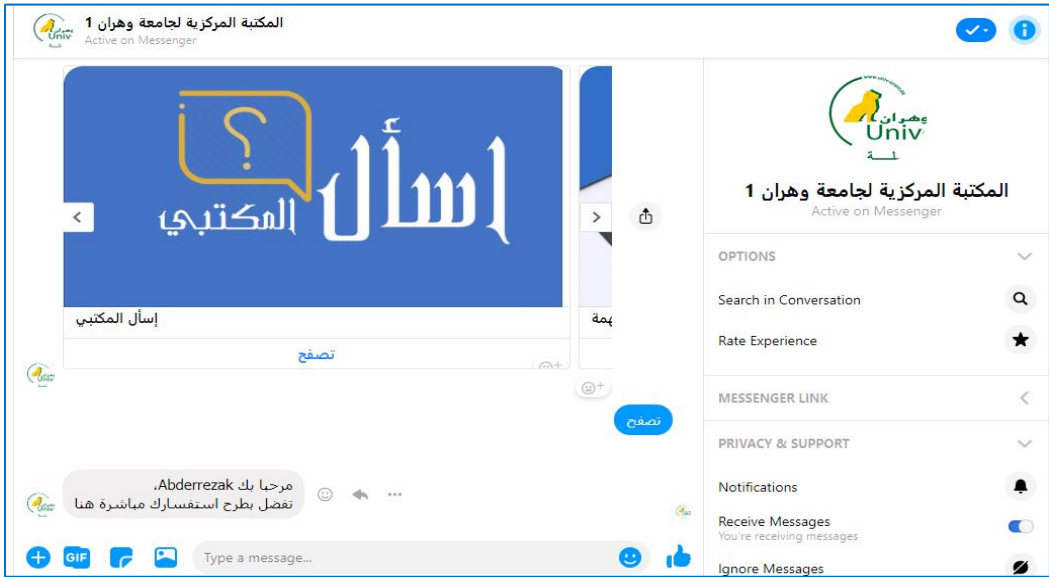
انطلاقا من ادراك الباحثين لأهمية تقديم هذه الخدمة من خلال روبوت الدردشة تحديدا، كونها تقلص من الطلبات والتساؤلات الروتينية المتكررة للمستفيدين خاصة تلك المتعلقة بأيام ومواقبت خدمة المكتبة، طرق التسجيل بالمكتبة، نظام الاعارة المطبق داخلها وغيرها من المعلومات الشكل (18)، تم انشاء خدمة "الأسئلة الأكثر تكرارا" للجابة على هذا النوع من التساؤلات وتخفيف العبء نسبيا على المكتبي، حيث تم انشاء الامر بالطريقة نفسها التي انشئت بها الخدمات السابقة ضمن العنصر Gallery ثم انشاء القسم المتعلق بها والذي يحتوي على مختلف الأسئلة ورافقه بالزر "الجواب"، بالإضافة إلى انشاء قسم آخر يحتوي على اجابات هذه الاسئلة (الاطار الموضح بالأحمر) وربط الاقسام معا تشعبيا من خلال لوحة التحكم. الشكل (19)



الشكل 19. انشاء خدمة FAQs في المنصة

الشكل 18. عرض خدمة FAQs ضمن تطبيق الماسنجر

6.4.2. الخدمة المرجعية الالكترونية "اسأل المكتبي":



الشكل 20. عرض خدمة "اسأل المكتبي" ضمن تطبيق الماسنجر

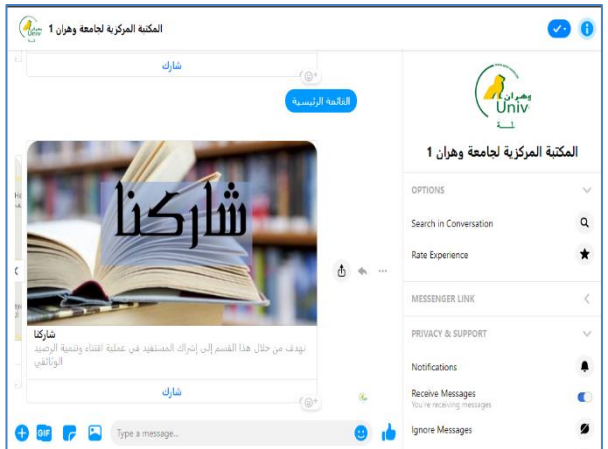
تم انشاء خدمة "اسأل المكتبي" باعتبارها خدمة مرجعية الكترونية، حيث تمكن المستخدم من طرح أي اسئلة حول المكتبة أو خدماتها للمكتبي المسؤول عن ادارة صفحة المكتبة المركزية على

الفايسبوك من خلال تطبيق الدردشة، بحيث يمكن للمكتبي إجابة المستخدم فور طرح السؤال أو تأجيل الاجابة لاحقا في حالة عدم الاتصال. حيث تم اضافة الخدمة إلى العنصر Gallery وربطه بالقسم المخصص له والذي يحتوي على رسالة نصية تخبر المستخدم بإمكانية طرح تساؤلاته وانتظار الاجابة أنيا أو لاحقا. الشكل (20)

7.4.2. خدمة "شاركنا":

الهدف الرئيس من انشاء هذه الخدمة هو لفت انتباه المستفيدين إلى أنه بإمكانهم المشاركة في عملية الاقتناء وتنمية الرصيد الوثائقي للمكتبة المركزية لجامعة وهران 1 بشكل الكتروني من خلال توجيههم إلى موقع ويب المكتبة المركزية بمجرد النقر على الزر "شارك" الشكل (21) وتمكينهم من اقتراح عناوين حسب رؤيتهم واهتماماتهم الموضوعية من خلال ملء استمارة تتضمن بياناته وبيانات المرجع المراد اقتراحه. الشكل (22)

The screenshot shows a web form titled 'SUGGESTIONS D'ACHAT' (Purchase Suggestions) on the website of the 'BIBLIOTHEQUE CENTRALE UNIVERSITAIRE "Abderhamane FARDJEB"'. The form is designed for users to propose the purchase of a book. It includes a header with navigation links: ACCUEIL, OUVRAGES, CATALOGUE DE LA BUC, THESES EN LIGNE, RESSOURCES ELECTRONIQUES, and LIBRE-UTILIS. The main form area contains a heading 'SUGGESTIONS D'ACHAT' and a sub-heading 'Vous souhaitez proposer l'achat d'un livre, remplissez le formulaire ci-dessous:'. Below this, there are several sections for user information: 'COORDONNÉES' (Coordinates) with fields for 'NOM:' (Name), 'PRENOM:' (First Name), 'QUALITE: Enseignant' (Quality: Teacher), 'TEL:' (Phone), and 'ADRESSE E-MAIL:' (Email Address); 'TITRE:' (Title), 'AUTEUR:' (Author), 'EDITEUR:' (Publisher), and 'ANNEE D'EDITION:' (Year of Edition); and 'ISBN'. At the bottom of the form, there are 'Envoyer' (Send) and 'Effacer' (Clear) buttons. A note at the very bottom states: 'Vous serez informé par mail dès que le document sera disponible à la Bibliothèque Universitaire Centrale'.



الشكل 21. عرض خدمة "شاركنا" ضمن تطبيق الماسنجر

الشكل 22. استمارة المشاركة في الاقتناء على موقع المكتبة

3. النتائج العامة للدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الكشف عن الامكانيات والفرص التي يمكن أن تستفيد منها المكتبات الجزائرية باستغلالها لروبوتات الدردشة chatbots خاصة في التعريف بالمكتبة وتقديم خدماتها عبر تطبيقات الدردشة، حيث استنتجنا الآتي:

- توفر روبوتات الدردشة للمكتبات عموماً وللمكتبة المركزية لجامعة وهران بالخصوص فرصة لجذب أكبر عدد من المستخدمين الحاليين والمتوقعين من خلال تواجدها عبر تطبيقات الدردشة الواسعة الاستخدام.
- يعتبر روبوت الدردشة ملائماً ومفيداً بشكل خاص لأولئك المستفيدين الأقل دراية بالمكتبة وخدماتها.
- يمكنه التعامل مع أكثر من مستفيد والاجابة عن اسئلتهم في آن واحد.
- إمكانية دمج محادثات روبوت الدردشة الخاص بالمكتبة مع مكتبيين فعليين للإجابة على الأسئلة الأكثر تعقيداً، إذا لم يتمكن الروبوت من مساعدة المستفيد، فسوف يقوم بإعادة توجيه السؤال إلى المكتبي للإجابة، كما يمكن تطوير ردود جديدة للاستعلامات الموجهة.
- يعتبر حلاً لطلبات المستفيدين المتكررة للحصول على نفس المعلومات، بحيث يخفف من الأسئلة الروتينية كمواقيت عمل المكتبة وكيفية تصفح الفهرس ونظام الاعارة المطبق بالمكتبة... الخ
- يمكن من خلال الروبوت ربط المستفيد مباشرة بموارد المكتبة المركزية على الويب كالفهرس على الخط، المكتبة الرقمية، موقع المكتبة على الويب وغيرها.
- تعمل روبوتات الدردشة على مدار الساعة، حيث تمكن المستفيد من التعرف على المكتبة وخدماتها عن بعد وفي أي وقت ومكان.
- يمكن رفع نسبة مشاركة المستفيد مع المكتبة خاصة من خلال مشاركته في عملية تنمية الرصيد الوثائقي للمكتبة.
- يمكن للمكتبة استخدام سجل محادثة المستفيد مع الروبوت والتعرف على أنواع الأسئلة والطلبات ودراسة إمكانية توفيرها لهم، كما يمكن تحسين خدمات المكتبة من خلال البيانات المجموعة.
- روبوتات الدردشة حل جيد للمستفيدين المزعجين أو حتى الخجولين.

انطلاقاً من النتائج العامة للدراسة، لا يسعنا إلا أن نشجع المكتبات الجزائرية بأنواعها إلى الاستثمار في تطبيق روبوتات الدردشة عبر تطبيقات الدردشة المختلفة لتقريب المكتبة من المستفيدين وتعريفهم أكثر بخدماتها وأنشطتها واستغلال استخدامها الواسع، خاصة وأنها تعتبر حلاً عملياً مميزاً لخدمة المسفيدين بالإضافة إلى أنها غير مكلفة بالنظر إلى أن إنشائها لا يحتاج لأي

خبرة برمجية ولا يستغرق من الوقت والجهد الكثير.

قائمة المصادر المراجع:

1. Joseph Vincze, (2017). "Virtual Reference Librarians (Chatbots)", Library Hi Tech News, Vol. 34 Issue: 4, doi: 10.1108/LHTN-03-2017-0016
2. Khan, R., & Das, A. (2017). Build better chatbots: a complete guide to getting started with chatbots. Apress.
3. Padmavati, T. & Bharati S.T. (2017). Application Of Chatbot Technology In LIS. Conference: Third International Conference on Current Trends in Engineering Science and Technology ICCTEST-2017. DOI: 10.21647/ICCTEST/2017/49122
4. Kommunicate. (n.d). The Complete Beginner's Guide to Chatbots. Retrieved from: https://www.kommunicate.io/assets/resources/whitepaper%2002_KM.pdf
5. Shewan, D. (2019). 10 of the Most Innovative Chatbots on the Web. Wordstream. Retrieved from: <https://www.wordstream.com/blog/ws/2017/10/04/chatbots>
6. Karthik, S. Cecilia, N. Praveen. T. (2018). CHATBOTS ARE HERE TO STAY: So what are you waiting for?. Accenture Digital. Retrieved from: https://www.accenture.com/t00010101t000000z_w_/au-en/_acnmedia/pdf-77/accenture-research-conversational-ai-platforms.pdf
7. Joseph Vincze, (2017). Op.cit. p 1.
8. Padmavati, T. Bharati S.T. (2017). Op.cit. p 1135.
9. Khan, R., & Das, A. (2017). Op.cit. p 2.
10. McNeal, M. L., & Newyear, D. (2013). Introducing chatbots in libraries. *Library technology reports*, 49(8), 5-10. Retrieved from: <https://www.journals.ala.org/index.php/ltr/article/view/4504/5281>
11. Erwin, V. L. Parry. Retrived from: <https://www.chatbots.org/chatbot/parry>
12. Khan, R., & Das, A. (2017). Op.cit. p 2.
13. Ibid. p 3.
14. McNeal, M. L., & Newyear, D. (2013). Op.cit. p 9.
15. University of hamburg. Chatbot Stella. Retrieved from. <https://www.sub.uni->

hamburg.de/bibliotheken/projekte-der-stabi/abgeschlossene-projekte/chatbot-stella.html

16. McNeal, M. L., & Newyear, D. (2013). Op.cit. p 9.
17. Padmavati, T. Bharati S.T. (2017). Op.cit. p 1138.
18. Erwin, V. L.Lillian. Retrived from: <https://www.chatbots.org/chatbot/lillian1/>
19. Padmavati, T. Bharati S.T. (2017). Op.cit. p 1138.
20. Shewan, D. (2019). Op.cit.
21. Joseph Vincze, (2017). Op.cit. p 4.
22. Wikipedia L'encyclopédie Libre. "Facebook Messenger". Retrieved from:
https://fr.wikipedia.org/wiki/Facebook_Messenger
23. Andrew Hutchinson, (2019). Facebook messenger by the numbers 2019. Retrieved from:
<https://www.socialmediatoday.com/news/facebook-messenger-by-the-numbers-2019-infographic/553809/>
24. Digital 2019 Algeria (Janury 2019). Retrieved from: <https://fr.slideshare.net/DataReportal/digital-2019-algeria-january-2019-v01>
25. Messenger users in Algeria. Retrieved from: <https://napoleoncat.com/stats/messenger-users-in-algeria/2019/08>
26. Lee King, D. (2019). Chatbots and Libraries. David Lee King. Retrieved from:
<https://www.davidleeking.com/chatbots-and-libraries/>

الضبط الاستنادي وملفات الاستناد: دراسة استرجاعية لتجربة الجزائرية *Authority control and Authority file astudy restrospective in Algeria*

بوشتر حمونة

أستاذة محاضرة أ

قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

كلية كلية العلوم الإنسانية والعلوم

الإسلامية جامعة وهران 1

Bouchetarahmounadz31@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/20

تاريخ الإرسال: 2019/08/08

ملخص

في إطار هذه الدراسة سوف نلقي نظرة عامة حول مفهوم وأسباب الضبط الاستنادي وملفات الاستناد والدور الذي تلعبه هذه التقنية أي الضبط الاستنادي في فعالية البحث مع إبراز المزايا التي يحققها الضبط الاستنادي لمستخدمي الفهارس سواء اليدوية أو الآلية. كما يهدف البحث إلى تأكيد على أهمية الضبط الاستنادي في المكتبات على المستوى العالمي والعربي والمنظور الجديد للمفهرس فيما يخص الضبط الاستنادي وذلك من خلال عرض التجارب العربية التي قامت بدور لا يستهان به في هذا مجال. ثم تطرق لبحث إلى التطورات التكنولوجية الهائلة فيما يخص تبادل التسجيلات البيليوغرافية والاستنادية عبر الاتصال المباشر وكيف أصبحت الفهارس الآلية في القرن الحادي والعشرون تشكل محور اهتمام المفهرسين عبر العالم في البيئة الالكترونية الجديدة. كما تشمل الدراسة إلى عرض تجربة الضبط الاستنادي بالجزائر بقيادة مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني (CERIST) واهم مشاريعها التي كانت رائدة مع أوائل بداية مطلع الالفين وواحد كدراسة استرجاعية . الكلمات المفتاحية: ملفات الاستناد/ ضبط الاستناد/ التسجيلات الاستنادية/ التسجيلة البيليوغرافية / العمل الاستنادي /المفهرس/البيانات الاستنادية/ CERIST/ استرجاع المعلومات / الجزائر .

Abstract

This study shows us a general survey of the notion of file authority, and its role not only in library but also in documentary's centers. This file authority is a fundamental tool which insure the cohesion and the continue of catalogue.

The original of file authorities go back to the beginning of the centuries thinks to the library of the united states congress which developed the list of authoriti es subjects (L.C.S.H) (Library of Congress Subjects Heading). Library of the university Laval, of Quebec has inspired of that list in order to constitute the (R.V.M). This latter inspired itself from the national libaray of France . The stuy consists to expose Algeria's experience in matter of file authority which were proposed by the (C.E.R.I.S t), under the supervision of Mr. Dahmane, in the case of the project of national system of information.

Finally, we propose a study concern the record authority of Algeriar.

Key Word :

File Authority / Record Authority/ Authority control/ Authority work / bibliographic recorders / catalogers / Authority data/Rvm/ Rameau/ L.C.S.H/ B.N.F/ Algeria / C.E.R.S.T/.

مقدمة:

في نهاية القرن التاسع عشر للميلاد برز الضبط الإستنادي كمبادرة أولى عند المفهرسين الأمريكيين، إذ كان عبارة عن معلومات تضاف إلى بطاقة الفهرس وذلك لمساعدة المفهرسين أنفسهم لتفادي الوقوع في فخ تشابه الأسماء والألقاب والتعدد اللفظي... إلخ. هذه الأسباب إذن هي الإرهاصات الأولى التي دفعتهم على التحقيق أو الضبط الإستنادي وعند التطور الهائل لأوعية المعلومات زادت الضرورة إلى مثل هذا النشاط في الفهرسة والذي أصبح له أبعاد كثيرة وبالتالي تطور مع التطور العلمي للمعلومات والاتصالات.

وإذا عدنا إلى وضعية ملفات الإستناد في الجزائر غائب تطبيقها بمعنى أوضح غائب حتى مفهومها في أوساط الوثائقيين المكتبيين والمكلفين بعمليات معالجة الوثائق داخل مركز التوثيق، وحتى في أوساط الدارسين في مجال علم المكتبات والمعلومات. بحيث أصبحت الفهارس البيبليوغرافية، وبنوك المعلومات البيبليوغرافية تعتمد اعتمادا كلياً على الضبط الإستنادي باعتباره أحد المكملة المفهرسة.

ونظرا لقلّة مجهودات الجزائر في هذا المجال وبعض المجهودات التي بدلت التي كان ينقصها التنسيق والترابط مع بعضها البعض جعل من هذه التقنية لا تلقى غايتها بأكمل صورة، زيادة عن عدم خوض التجربة من طرف المؤسسة المؤهلة والجذيرة بذلك ألا وهي المكتبة الوطنية.

لهذا لجأ المركز الوطني للإعلام التقني والعلمي إلى خوض تجربة إنشاء وإعداد نماذج من ملفات استناد وطنية وذلك ضمن الأهداف التي سطرت لنظام الوطني للمعلومات والتي كانت من أهم أهدافه:

إنشاء قائمة معطيات لملفات الإستناد الوطنية وتشمل بالخصوص: أسماء مؤلفين، أشخاص وجماعات، أسماء مناطق جغرافية وعناوين دوريات... الخ وذلك بالحصول على قوائم رسمية من عدة جهات منها: الديوان الوطني للإحصاء، الديوان الوطني لحقوق التأليف والمكتبة الوطنية. وذلك بغية إنشاء هيئة وطنية لملفات الإستناد وبالتالي الإلمام بكل ما يخص الملفات البيليوغرافية وملفات الإستناد ووضع نظام وطني للإستناد.

لذا قامت دائرة البحث والتطوير التابعة للمركز الوطني للإعلام التقني والعلمي على عاتقها الإشراف على مشروعين الأول تمهيدي سنة 1993 والثاني تكميلي 1999 لأول مرة على مستوى القطر الوطني هذا ما نتج عنه قرص مضغوط لملفات استنادية جزائرية وكان ذلك سنة 2001.

وفي هذا الإطار سنلقي نظرة عامة حول مفهوم وأسباب الضبط الإستنادي وملفات الإستناد والدور الذي تلعبه هذه التقنية "ضبط الإستناد" في فعالية البحث على المعلومة تفاديا للوقوع في عائق الصمت والضجيج في عملية البحث الوثائقي والتي طالما عان منها الباحثون والمستفيدون على حد سواء.

إشكالية البحث:

عرفت ملفات الإستناد ولازالت تعرف تطورا هائلا في بداية القرن الواحد والعشرين إذ أصبحت جزءا لا يتجزأ من النشاط الفهرسي لكل مكتبة، ومعيار الجودة لفهارسها المختلفة وقد صاحب تطورها تطور كفي في عملية الفهرسة في حد ذاتها وكذا الوسائل التكنولوجية والمنهجية كتركيبية مارك ومن بين أوجه هذا التطور ملفات الإستناد تفنين الضبط الإستنادي وتصميم التركيبة الخاصة به وهي مارك الإستنادية. (Marc Autorités).

لعله من المفيد لأغراض هذه الدراسة أن نبدأ بالتعريفات لأهم المصطلحات المتداولة في مجال الضبط الإستنادي لحدثة بعضها من ناحية ولقلة أو ندرة ما كتب عنها بالعربية من ناحية أخرى. ومن هنا أصبح العمل الإستنادي دعامة أساسية من الدعائم الضرورية لإنشاء نظام وطني للمعلومات.

إذ لا يعقل إطلاقا إيجاد نظام للمعلومات بدون عمل فهرسي وإستنادي مقنن قوامه المواصفات والمعايير المعتمدة من قبل (IFLA).

لهذا الغرض جاءت مبادرة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) في تصميم الأدوات المنهجية والفنية التي تمكن أي مكتبية من تصميم فهرسها وفقا للأنماط الدولية، بالرغم من هذه المبادرة الرائدة يجعلنا نتساءل هل إنجاز ملفات الإستناد ممكن في بيئات مكتبية نامية كما هو الشأن في معظم مكتبتنا في الجزائر حيث أن فقدان الممارسة الإستنادية بصفة عامة لهو انعكاس لاختلالات في المستويات عدة، وإذا كان هذا ممكنا فما يجب توفره لإيجاد ممارسة إستنادية سليمة، فطرحنا كاقترح لهذا الإشكال البيبليوغرافي تجربة المركز الوطني للإعلام العلمي والتقني CERIST كجانب من جوانب الدراسة زيادة عن جوانب أخرى سوف تذكر في منهجية البحث.

1.1 العمل الإستانادي:

هي الأنشطة اللازمة لإنشاء وصيانة واستخدام ملفات أو هي عملية تقدير شكل الاسم أو العنوان أو المفهوم الموضوعي الذي سيستخدم كرأس على التسجيلة البيليوغرافية، تقدير الإحالات اللازمة أو المطلوبة لذلك الشكل وتقدير علاقات هذا الرأس مع الرؤوس المعتمدة الأخرى¹.

2.1 الضبط الإستانادي:

الطرق التي بمقتضاها تستعمل الأشكال المعتمدة للأسماء والموضوعات والعناوين الموحدة الخ. كرؤوس في ملف للسجلات البيليوغرافية بطريقة موحدة طول الوقت بالإضافة إلى صيانتها. وهي تتضمن ملف السجلات الإستانادية الذي يحتوي على الأشكال المعتمدة وإحالاتها، كما يتضمن آلية تحديث السجلات في حالة ملف التسجيلات المقروءة آلياً وذلك بضمن ثبات الاستخدام طول الوقت².

3.1 بطاقة استناد:

وهي عبارة عن بطاقة تعطي الشكل الذي اختير لمدخل الفهرس، فإذا استخدم اسم في المدخل فإنها تعطي تاريخها باختيار. وأية تغيرات حدثت بالنسبة لأسمها. - بطاقة يذكر عليها رقم التصنيف الذي أعطى لموضوع من الموضوعات والمدخل الموضوعية التي أنشأت له في حالة الكشف المتسلسل يعمل مدخل منفصل لكل خطوة اتخذت لتحديد الرقم³.

4.1 ملفات الإستاناد:

هو مجموعة من التسجيلات الإستانادية. ويشمل على الأشكال المنشأة للرؤوس المستخدمة في المؤسسات الفردية أو في مجموعات من المؤسسات المتصلة أو في شبكات من المؤسسات المتصلة أو غير المتصلة وتضم ملفات الإستاناد الإحالات من الأشكال غير المعتمدة إلى الأشكال المعتمدة للرؤوس والروابط من الأشكال الأقدم إلى الأشكال الأحدث وهي قد تربط بين المصطلحات الأوسع والأضيق والأشكال المتصلة⁴.

إذ أن تألية هذا الأخير سمحت بتسيير الفعلي للملفات الإستناد لا تسمح فقط بضبط بنية المداخل وتكليف الإحالات بحيث لديها أكثر من ذلك معلومات مختلفة لكي تسمح بالتعرف لمداخل الإستناد لتمكين إعادة استعمالها بصفة دائمة ومتواصلة في تسجيلات ثلاثة محاور أساسية من المعلومات⁵:

← - الصيغة المعتمدة Formes retenus

← - الصيغة غير المعتمدة Formes Rejetés

← - الصيغة المترابطة Formes associé

ملاحظات يمكننا من التعريف الشكل المعتمد وشرح العلاقات ما بين الشكل الغير معتمد والشكل المعتمد وإشارة إلى المصدر لجمع كل المعطيات، وهذه الأخيرة غالبا ما تكون تحت رمز معين في ملفات الإستنادية المقروءة أليا.

ولهذا أوصى الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA منذ الستينات بضرورة بناء قوائم الإستناد خاص ببعض المداخل وهي: أسماء المؤلفين وأسماء الأماكن الجغرافية.

وعلا، كل بلد بناء هذه الأدوات التي تسمح بتأسيس نظام عالمي للضبط في مجال المداخل كما هو احس لبرنامج الضبط البيبليوغرافي الدولي (CUB) وهي المسؤولية تعود إلى المكتبة الوطنية لكل بلد. وهناك عدة صيغ نجدها في تسجيلة ملف الاستناد وهي بصفة عامة⁶:

- الصيغة المختارة أو المعتمدة

- الصيغة الممنوعة أو غير المعتمدة

- الصيغة المترابطة

- كما نجد أن هذه الصيغ الأخيرة يطلق عليها أو تسمى كذلك بـ:

- الصيغة المختارة

- الصيغة الممنوعة

- الصيغة المترابطة

وتعرف أيضا بـ: المدخل المعتمد والمدخل الغير معتمد ... الخ

ويعد ملف الإستناد أداة لضمان الاستقرار والثبات بين العناصر المتشابهة في التسجيلة البيليوغرافية، يساعد المستفيد في العثور على المعلومات بسرعة.

5.1 التسجيلة الإستنادية: الوحدة المطبوعة أو المقروءة آليا التي تسجل القرارات التي عملت أثناء سير العمل الإستنادي⁷.

وإذا أردنا تعريف البنية أو التسجيلة الإستنادية إذن هي عبارة عن قواعد التي تسمح لنا بسير المعطيات انطلاقا من مداخل التسجيلة البيليوغرافية. بحيث أن هذه الأخيرة هي عبارة عن المداخل التي تصف الوثيقة (كتب أو دوريات الخ) إذن هي التي تشكل تسجيلة الإستنادية، وبما أن التسجيلة البيليوغرافية هي عبارة عن بطاقة تعريف لكل وثيقة فإن التسجيلة الإستنادية تعد بطاقة تعريف لوحداث التي تمثلها التسجيلة البيليوغرافية، تسمى استنادية لأنها تجمع المعطيات التي يمكن أن تستند عليها وتعطي سلطة إذا أمكن القول على هذه المعطيات، سواء في الفهارس المحلية والوطنية أو العالمية وذلك حسب الحالات.

2- أسباب الضبط الإستنادي:

من أهم وأبرز الأسباب التي تحتاج إلى الضبط الإستنادي ما يلي:

- تغيير الأسماء أو شكل الأسماء واستخدام الأسماء المستعارة.
- تشابه اسم شخص مع اسم آخر (نفس اسم لشخصين).

هناك بعض أسماء الأسماء معقدة في عناصر المدخل بسبب الجنسية أو بسبب الاختلافات في الممارسات والتقاليد للبلاد المختلفة، أو بسبب التغيرات في اللغات المستخدمة في أعمال المؤلف. الهيئات قد تغير أسماءها، أو تدمج مع هيئات أخرى، أو تفضل عن هيئات أخرى أو تنقسم إلى أجزاء أو تتبعها فرعية أو تستخدم أسماء في أكثر من لغة واحدة.

- بعض عناوين الأعمال لا تبقى كما هي، وهي قد تترجم إلى لغات أخرى أو تصبح معروفة بعناوين أخرى.

- السلاسل قد تندمج أو تنقسم أو تتفرع، أو تختار نفس الاسم لسلسلة موجودة من قبل.
- بعض الموضوعات لها أسماء مختلفة، والبعض الآخر تتغير علاقاته ومعانيه.

- لا تتفق المصادر المرجعية في إدخال اسم معين تحت نفس العنصر وفي نفس الشكل والإكمال. عد وتقنيات والقوائم غير دائمة وغير واضحة بطريقة تجعل كل الأشخاص يفسرونها بنفس الشكل.

وهكذا يتضح أن الحاجة إلى الضبط الإستنادي أساسية وضرورية، لإنجاز فهرس لوظائفه. إن الغرض من ملف أو ملفات الإستناد هو تقنين وضبط استخدام المكتبة للمداخل غير الموضوعية ورؤوس الموضوعات وما يلزمها من إحالات. بحيث أن هناك الكثير من المكتبات الصغيرة التي قد لا تقوم بإعداد ملفات استناد وإنما تستخدم فهرسها البطاقية وأدوات العمل لهذا الغرض. وعادة ما نركز هذه المكتبات على ما تتلقاه من بطاقات أو بيانات من مكتبات كبيرة لها ملفات استنادية قوية وتنشئ المداخل بطريقة صحيحة والمناقصات إلى قد تتصادف أ تظهر والنتيجة من تغيرات في القواعد أو الأخطاء أو ما تشابه ذلك تعالج عندما توجد.

1.2 وظائف ودور الضبط الإستنادي:

من أهم أدوار ووظائف الضبط الإستنادي:

- تأمين نوع من التماسك والثبات في بنية الفهرس: وذلك بإبراز العلاقات بين أسماء ومواضيع تربط بينها صلات معينة (صبغة مختلفة للاسم الواحد، أسماء سابقة أو لاحقه).
- توثيق القرارات وضبطها حتى يتم التنسيق بين عمل المهرسين وإضفاء صبغة موحدة على عملهم.
- اجتناب إدخال نفس المادة أكثر من مرة واحدة.
- مساعدة المهرسين في اختيار الصبغة المناسبة للرأس.

إما بالرجوع إلى صبغة سبق اعتمادها.

أو بصياغتها على المنوال المتبع في بطاقة الإستناد كما يبرزه السياق وتدل عليه الأمثلة. ومن ثم أسلوب التقديم والتأخير بجمع كل جوانب الموضوع الواحد أو كل أعمال المؤلف واحد معا وذلك باختيار الجزء الذي يتوقع أن يبحث القارئ رأسا للموضوع في الحالة الأولى وبالاعتماد على

قواعد الفهرسة الوصفية التي تعتمد عليها المكتبة في الحالة الثانية، مع وضع الإحالات اللازمة في كلتا الحالتين⁸.

فبعض المكتبات مثلا تستخدم طريقة قلب الأسماء العربية لحديثة بينما يفضل البعض الآخر استخدامها كما ترد في صفحة العنوان.

وتنسج الإحالات بأصنافها نسيجا يربط مختلف المداخل يضيفي على الفهرس وحدته ويجعل منه نظاما متكامل الأجزاء مما يجعل إضافة مدخل أو حذف آخر أو تعديل ثالث عملية دقيقة تستوجب التثبت ومراجعة كل المداخل التي تربطها صلة ما بالمدخل المعني بالأمر لما قد يترتب عن هذه العملية من تأثير في بنية الفهرس وما يربط بين أجزائه من إحالات والمعلوم أن الإحالات نوعان هما⁹:

- أنظر: وتحليل من صيغة مستخدمة إلى أخرى مستخدمة

مثلا: التلغراف. أنظر: البرق.

- أنظر: أيضا: وتحليل من صيغة مستخدمة إلى أخرى مستخدمة لما لهما من صلة ببعضهما البعض. نحو:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

- أنظر أيضا: مكتب التربية الدولي.

- الأحوال الشخصية أنظر أيضا

الحضانة، الرضاعة، الزواج، الطلاق، النفقة.

يكون إحالة أنظر إحالة هابطة (كما في المثالين أعلاه) أو إحالة صاعدة كما في: حب الشباب أنظر أيضا الأمراض الجلدية أو إحالة متوازنة كما: في النسيج أنظر أيضا الغزل. كما يمكن أن تكون إحالات أنظر وإحالات أنظر عامة أي أنها لا تحيل إلى رؤوس محددة وإنما هي تشمل عديدة رؤوسا عديدة يطول حصرها وتسجيلها، نحو: إفريقيا أنظر أيضا تحت اسم كل دولة إفريقية ومن البديهي أن تحقيق الاستنادي عمل دقيق يكلف كثيرا من العناء والوقت والمال، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التحقق الاستنادي يكلف ما لا يقل عن 40% من تكاليف الفهرسة الأصلية للمادة كما أثبتت أن أغلبية المستفيدين لا يستخدمون الإحالات لصعوبة متابعتها في الفهارس البطاقية.

3- بداية ملفات الإستناد في الوطن العربي:

كانت بداية الاهتمام بمدخل المؤلفين العرب في عام 1959 حينما عقدت حلقة اليونسكو لتنمية المكتبات في البلاد العربية في بيروت 1959 حيث دعت إلى ضرورة الاهتمام بتثبيت مدخل المؤلفين العرب.

وبهذا قد تم إعداد من طرف دكتور محمد الشنيطي قائمة سنة 1961 بعنوان " مدخل المؤلفين العرب القدماء في 1215 هـ لكنها لم تلقى انتشاراً وتطبيقاً في أوساط المكتبيين¹⁰. وبعدها مؤتمر الأول للإعداد البيليوغرافي الذي عقد في الرياض سنة 1973، ويوصي هذا المؤتمر بإعداد المداخل بالنسبة للأسماء العربية التي تشتهر بأحد أجزائها، وأن يكون الجزء المشهور هو المدخل.

وفي سنة 1975 انعقد المؤتمر الثاني في بغداد للإعداد البيليوغرافي وقد ولى المؤتمر اهتماماً أكبر بالموضوعات الأخرى مثل التقنيين الدولي للوصف البيلوغرافي وإعداد قوائم رؤوس الموضوعات والأعمال البيليوغرافية.

وفي نفس السنة انعقد أول تجمع في الخرطوم عام 1975 يوصي باستخدام الحاسبات الإلكترونية في الأعمال البيليوغرافية في الوطن العربي وأوصى هذا التجمع بإعداد قائمة الاستناد (محسبة) للأسماء العربية.

كما تعاقبت إدارة التوثيق والمعلومات بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع الدكتور سعد هجرسي أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة على إتمام المرحلة الأولى من المشروع وتشمل بطاقة استناد لحوالي عشرة آلاف اسم من مختلف الأقطار العربية مع إحالات اللازمة، ونظراً إلى انتقال إدارة التوثيق والمعلومات للمنظمة إلى تونس فقد تخلت عن هذا المشروع ولم يستكمل حتى الآن.

في المؤتمر الثاني الذي انعقد في 3 - 12 ديسمبر 1977 للإعداد البيليوغرافي للكاتب العربي في بغداد قدم الدكتور الهجرسي تقريراً عن الخطوات التي تمت في إعداد القائمة الموحدة لمداخل الأسماء العربية باستخدام الحاسب الإلكتروني.

وقد أجريت تجارب لتنفيذ المشروع بالتعاون مع مركز بحوث الحاسبات العلمية بجامعة القاهرة، حيث تم إدخال عينة تشمل على البيانات لحوالي 2000 مؤلف أجريت عليها العمليات المختلفة حسب النظام المقترح .

كما استطاعت المنظمة بالتعاون مع جمعية المكتبات المدرسية في مصر والمكتب الإقليمي لمكتبة الكونغرس بالقاهرة ومركز الحاسب العلمي بجامعة القاهرة أن ينتهي من المرحلة الأولى من مشروع قائمة الاستناد الموحدة لمداخل الأسماء العربية مع الإحالات، حيث تم إعداد المداخل المعيارية لحوالي عشرة آلاف اسم عربي من المؤلفين وغيرهم مع الإحالات اللازمة لها.

كما أن هذه المداخل والإحالات قد اختزنت على أشرطة ممغنطة بواسطة برنامج خاص أعده مركز الحساب العلمي لجامعة القاهرة، وأصبحت هذه القائمة المحاسبية جاهزة لممارسة المرحلة التالية من المشروع.11

ثم عاد الاهتمام ببحث قضية مداخل الأسماء حينما عقد مؤتمر توحيد الفهرسة الكتاب العربي مغربا ومشرقا الذي انعقد ما بين 28 نوفمبر و1 ديسمبر 1984 برعاية المعهد الأعلى للتوثيق بالجمعة التونسية حين أصدر مجموعة من التوصيات منها الفقرات الثالثة من التوصيات المتعلقة بقواعد الفهرسة الوصفية وكانت خاصة بمداخل الأسماء.12

1.3. الأعمال المنجزة والمدخولات للضبط الاستنادي:

الأعمال التي قام بها بعض المؤلفين العرب في تحقيق ما يسمى بالمداخل المؤلفين للأسماء العربية.

2.3. مداخل المؤلفين العرب لمحمود الشنيطي وعبد المنعم فهمي:

العمل الذي قام به المؤلف عبارة عن 132 مؤلف عربيا قديما امتدت حياتهم في آخر القرن 18 ميلادي, إذا قام برصد كل قوائم المؤلفين من معجم المطبوعات العربية والعربية لسركيس 13, وكذلك كتب أخرى منها: كتاب الأعلام لزركلي, تاريخ الأدب العربي لبروكلمان....

3.3. مداخل المؤلفين والأعلام العرب لناصر السويدان ومحسن العريبي:

هي عبارة عن قائمة تقارب التسعة آلاف اسم من فئات مختلفة، وقد حرص القائمان على العمل على اختياراً لشخصيات التي لها أهمية في مجال التأليف والكتابة في الميدان التاريخي والأدبي وغيرهم رجال الدين والعلم.

وقد اهتم كل من المؤلفين أن تشتمل القائمة أسماء الاشخاص الذي امتدت حياتهم بعد 1350هـ/1930م. باعتبار الأسماء قبل هذه الفترة لا تشكل صعوبة.

والغرض من هذه القائمة استخدامها كأداة عمل من قبل المفهرسين لتحديد الشكل والصيغة الذي يدخل بها الاسم العربي وتوحيد مداخل المؤلفين في فهرس المكتبة العربية.14

4.3. قوائم الإستناد المنجزة مؤخرًا: وزيادة عن الأعمال السابقة صدرت عدة قوائم عربية

تهدف إلى الضبط الإستنادي بالنسبة للأسماء وهي :

أ- قائمة التي أعدها كل من الدكتور محمد الشنيطي وعبد المنعم السيد فهي للأسماء العربية القديمة في 1800 م / 1215هـ وهي تضم ما يزيد على 800 اسما قديما، وهي قائمة محدودة نسبيا، ولكنها هي التي فتحت الباب ونهت الأذهان إلى هذه الأعمال .

ب- القائمة التي أعدها فكري زكي الجزار، وأصدرتها مكتبة الملك فهد الوطنية في السنوات من 1991 إلى 1994، في أربعة مجلدات وهي تضم نحو 2500 اسما حتى 1215هـ / 1800م .

ج- القائمة التي أعدها كل من د. شعبان خليفة ومحمد العايدي في مجلدين كبيرين وصدرت 1996 . وهي تضم ما يقرب من 2500 اسما مات أصحابها في عام

1317هـ / 1930م

د. من ناحية أخرى نجد أن من إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

هـ. قائمة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة من إعداد محمود أحمد إتييم مطبوعة في 916 صفحة .

تأتي هذه القائمة استجابة للدعوات المتكررة التي ردها المفهرسون في المكتبات ومراكز المعلومات في الوطن العربي خلال العديد من الدورات والمؤتمرات، وقد بنيت هذه القائمة على أسس إعداد القوائم التي أقرتها المنظمة في ندوة الركائز الفنية المنعقدة في عمان - الأردن عام 1980م وعملت على تجنب الأخطاء ونقاط الضعف التي عانت منها القوائم الأخرى .

وهذا يمكننا القول أن البيانات الأولى التي خاضها الباحثون العرب فيما يخص الضبط الإستنادي لأسماء المؤلفين العرب تعد البذور الأولى بانجازات القوائم الإستناد العربية .

من خلال عرضنا لهذه الأعمال نبين أن هناك الكثيرين الذين بذلوا جهودا كثيرة في هذا الاتجاه أي الضبط الإستنادي إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية ربما لأنها جهود بذلت على المستوى الفردي وهذه الانفرادية إذ أمكننا القول لا تمكننا من الوصول إلى إعداد الأدوات أو القواعد أو التقنيات التي تقوم على أساسها العمليات الفنية إذ توقفنا عند كلمة أو مصطلح التقنيات نجد أنها تتناقض مع الرؤى والاجتهادات الفردية، وإن هذه الأخيرة مطلوبة ولكنها انصهرت في سبيكة واحدة، يستخدمها الجميع بعد ذلك كتشكيل متماسك .

إما أن تبقى الجهود المبذولة مشتتة وليست مركزة في اتجاه واحد سوف تؤدي إلى التضارب في الممارسة، إذ خيرت المكتبات العربية بين هذه القائمة أو تلك، وغالبا ما تحدث مناقشات كثيرة لاختيار ما بين قوائم البلدان الغربية كقائمة كونغرس سيرز وغيرها من القوائم التي عرفت زواجا في العالم الغربي .

ونجد بعضها أي المكتبات مازال فيها التحقيق الإستنادي كعمل أو ممارسة في ميدان الفهرسة الوصفية أو كتقنية من أهم التقنيات المكتملة للفهرسة .

ومع هذا فإن أول ما يواجهه الباحث في هذا المجال هو الشكوى من عدم توافق تقنين محكم وشامل، تقنين ومتفق عليه للفهرسة الموضوعية، مثلما توافر للفهرسة العربية وحدها، وإنما أيضا من جانب المكتبات في البلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.15

وخلافا لما وجد في البلدان العربية من تذبذبات في ممارسة الضبط الإستنادي للأسباب التي ذكرت آنفا نجد أن القسم العربي لدائرة الفهرسة في مكتبة يافت التذكارية للجامعة الأمريكية عرفت ممارسة للضبط الإستنادي في شكله التقليدي منذ الخمسينات وذلك لأنها تعمل بالتنسيق مع الكونغرس .

...مكتبة يافت التذكارية للجامعة الأمريكية لبيروت :

لقد بدأ القسم العربي بدائرة الفهرسة في مكتبة يافت التذكارية jafet memorial Library

باكرا في وضع الرؤوس موضوعات عربية جانبا إلى جنب مع رؤوس الموضوعات الإنجليزية معتمدا على قائمة مكتبة الكونغرس الأمريكي Library of congres، وربما كان ذلك قبل الحرب العالمية الأولى كما استنتج من بعض سجلات المكتبة البطاقية والدفترية .

في أوائل الخمسينيات كان القسم العربي يعتمد لائحة مترجمة معا قائمة مكتبة الكونغرس كما يستفاد من مراجعة أرشيف دائرة الفهرسة للقيام بالضبط الإستنادي، في سنة 1974 أعد الدكتور يوسف خوري لائحة برؤوس الموضوعات العربية المستخدمة في هذه المكتبة، طبعت في خمسة مجلدات وكان يتم تحديثها خطيا ويدويا بشكل مستمر .

مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان قد أعيق عملية نشرها، قبل ذلك أصبح القسم يعد بطاقات استناد موضوعية ثنائية اللغة (العربية والإنجليزية، والإنجليزية عربية).

وبعد أن تم نقل البيانات البليوغرافيا من الفهرس البطاقي العربي إلى قاعدة محسوبة في نظام Olib تعرف ب Libcat خلال عام 1997، بواسطة شركة logs المسؤولة على تسويق البرنامج المكتبي Olib وصيانتته في لبنان والعالم العربي .

وقام القسم العربي بدائرة الفهرسة بمراجعة شاملة لرؤوس الموضوعات المستخدمة تحقيقا وتنقيحا وتدقيقا وإضافة وحذفا بالاستناد إلى الطبعة الثانية والعشرين من قائمة مكتبة الكونغرس الأمريكية، بالإضافة إلى عدد من القوائم العربية المتاحة ومنها قائمة ابراهيم أحمد التي كانت باكورة القوائم العربية بحيث صدرت الطبعة الأولى 1958.

وقائمة جامعة الملك سعود بإشراف ناصر السويديان، سنة 1985 وقائمة محمود إتييم الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1995 بالإضافة إلى مكنز الجامعة الثلاثي اللغات الصادرة عن مركز التوثيق لجامعة الدول العربية 1983.

من مميزات هذه القائمة: 16

إنها قائمة فعلية مجربة، أي أنها تعطي عناوين موجودة فعلا في خزائن المكتبة الجامعية الأمريكية وليست قائمة نظرية بحثة.

إنها قائمة حية متحركة فهي تجاري التطور اللغوي والفكري والبحثي، كما لن تتوقف أو تموت، لأنها تستمد من مؤسسة عميقة الجذور ألا وهي قائمة كونقرس.

- إنها قائمة ثنائية اللغة وهي تسند إلى قاعدة بيانات مكتبة الجامعة والى تزيده مجموعتها عن نصف مليون كتاب مع الإضافة السنوية تقارب عشرين ألف.
 - بالإضافة إلى المصادر الالكترونية مما سيجعلها قريبا تضاعف جمعها الحقيقي عدة مرات وهذه القائمة تتيح لمستخدميها الوصول إلى الموضوعات والعناوين الفعلية باللغات الحية ولا سيما إنكليزية والفرنسية والألمانية .
- إن فهرس المكتبة لرؤوس الموضوعات متاح للإطلاع على الموقع الواب وهو كالاتي: <http://WWW.aub.edu.LB/libries>

5. التجربة الجزائرية في ميدان الضبط الإستنادي :

1.5. ملفات الإستناد في المكتبات الجزائرية :

من المعلوم أن بداية ملفات الاستناد كانت في مطلع القرن الماضي من قبل المكتبة الوطنية الأمريكية كونقرس التي عرفت زيادة فيما يخص هذه التقنية في مقدمتها قائمة رؤوس الموضوعات والتي أصدرت في شكلها النهائي قائمة استناد لرؤوس الموضوعات library of congress Subject heading – L.C.S.H والتي أخذت أو اقتبست بدورها من المكتبة الوطنية الكندية، وبالتالي أنشأ ما يسمى بقمة رؤوس الموضوعات الكندية: RVM والمكتبة الفرنسية BNF هي الأخرى أخذت من هذه الأخيرة.

أما على الصعيد العربي فإننا رصدنا عدة محاولات إلا أنها لم تصل الهدف المنشود لأنها لم تعتمد في دراستها إلا على الأسماء القديمة وليس الأسماء الحديثة أو المعاصرة التي لا تتوفر لها المصادر المرجعية الكافية . هذا فضلا عن أنها امتدت هذه الدراسات على جميع الأسماء الجغرافية ورؤوس الموضوعات.

وخلاف لما وجد في البلدان العربية نجد أ الضبط الاستنادي كممارسة يومية في عملية الفهرسة لا وجود له في المكتبات الوطنية أو في الجزائر على الخصوص وذلك نتيجة إلى نقص التجربة والتأهيل

العلمي والفني فيما يخص الضبط الاستنادي وبالتالي إلى غياب الأدوات التقنية لدى الممارسين الجزائريين زيادة على غياب المكتبة الوطنية لخوض تجربة الضبط الاستنادي.

كما يمكن إرجاعها إلى عدم خوض التجربة أو لعدم تعود القائمين على المكتبات لهذا النوع من التقنية التي تعد من أهم العوامل المكتملة للمهنة، كما يمكن إرجاعها لسبب عدم وجود مختصين مؤهلين في المكتبات بالقدر الكافي داخل المراكز الوثائقية.

زيادة على أن الضبط الاستنادي ممارسة يومية من قبل الممارس الجزائري والذي يمكن إرجاعه إلى الوضع إذا أمكننا القول المتردي الذي تعيشه المكتبات والمكتبي على حد سواء باعتبار واقع المكتبة جزءاً لا يتجزأ من لواقع العلمي والأكاديمي والثقافي في بلادنا .

من جهة ثانية يمكن أن يكون عمل الممارس قائماً على الإحالات إلا أننا نجد أن العمل الاستنادي يرتكز أو يعتمد أو بالأحرى يستند إلى مصدر ومراجع ينبغي للممارس أن يرتكز عليها لأن هذه الوسائل غابا ما تكون مفقرة لتغية العمل الاستنادي.

وبالتالي تعجز أو تعرقل الممارس في العمل الاستنادي وبالتالي غياب هذه الممارسة لها مبرراتها نظرا لافتقارها البيليوغرافي والموسوعي الذي يعيشه الإنتاج الفكري الجزائري .

وبالتالي تجمعت الأسباب لغياب أو نقص التحقيق أو الضبط الإستنادي في المكتبات الجزائرية ولى رأسها المكتبة الوطنية .

وإذا رجعنا إلى مهام المكتبة الوطنية فهي تعتبر الوكيل الأول فيما يخص المراقبة البيليوغرافية، لقد حددت مسؤولية المراقبة والضبط البيليوغرافي لكل مكتبة وطنية وذلك انطلاقاً من بناء قوائم الاستناد خاص بمدخل أسماء المؤلفين وأسماء المناطق الجغرافية، وعلى كل بلد إنشاء هذه القوائم التي تسمح بتأسيس النظام العالمي للضبط في مجال المداخل كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الضبط البيليوغرافي الدولي CBU .

نظراً لغياب تجربة الضبط الإستنادي ببلادنا وذلك لأسباب ما إما أن تكون إدارية ونقص من جانب التأهيل العلمي أو أشياء أخرى غائب تبريرها وفي انتظار انطلاق عملية الضبط الإستنادي من قبل المكتبة الوطنية. هذه الأخيرة التي تعد من أهم مهامها الإمام بالإنتاج الفكري الوطني إضافة إلى مراقبة الضبط البيليوغرافي مع التحقيق الاستنادي هذا الأخير الذي أصبح يعد ركيزة من ركائز الفهارس المكتبية وصيانتها.

2.5. ملفات الاستناد من مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST):

ولذلك أخذت دائرة البحث والتطور التابعة لمركز البحث في الإعلام التقني والعلمي على عاتقها ضرورة إنشاء ملفات الاستناد وطنية خاصة بالجزائر تحت إشراف الدكتور مجيد دحمان إذ رصدنا محاولات متكررة لتكريس هذه التقنية من خلال إشرافه على مشروعين مهين إذا اعتبره إنطلاق أولى لضبط الاستناد في الجزائر .

الأول انطلق في سنة 1993م تحت رمز normel بعنوان ملفات الاستناد الوطنية إذ محور إشكالية وأهدافه كما يلي:

إشكالية : إن غياب وسائل الضبط (ملفات الاستناد) في المكتبات في الجزائر أوجب التفكير في ضرورة اقتراح وسيلة عمل لهذه المكتبات تكون على شكل دليل منهجي (يكون بمثابة الوسيلة المرجعية بالنسبة للفهرسة).

أما بالنسبة للتكشيف فيجب القيام بدراسة مقارنة لاختيار لغة التوثيق.

أهداف المشروع :

- 1- إعداد دليل منهجي يخص كيفية القيام بوضع ملفات الاستناد وطنية
 - 2- تعريف التركيبات Format لمعطيات الاستناد طبعا Unimarc للاستناد المداخل.
 - 3- دراسة الجانب المتعلق بالإعلام الآلي.
- إمكانية وضع قاعدة معطيات برنامج CDS/ISIS أو MINSIS وتسيير المعطيات مزدوجة اللغة (عربي - فرنسي).

وبالتالي يمكننا القول أن المشروع الأول كان عبارة عن محاولة بالإمام والتجميع الجانب النظري والتقني وذلك بدراسة مختلف الأدلة أو الفهارس الأجنبية وذلك بجمع أو رصد الجانب المرجعي لهذه التجارب السيلوغرافيات وجميع المطبوعات بالإضافة إلى تقارير التبرص التي أقيمت من طرف مختصين في مجال الإعلام التقني خارج الوطن وبالتالي الخروج بدليل منهجي وذلك بدراسة مقارنة بين التجربة الكندية RVM والتجربة الفرنسية مع دراسة إمكانية وضع قاعدة معطيات برنامج CDS/ISIS MINISIS وبالتالي تمحورت أهداف دراسة مشروع Normal I حول نقاط تالية:

- دراسة مختلف الأدلة والفهارس

- دراسة تركيبة Unimarc autorité
- دراسة التجربة الدولية
- وبالتالي نستنتج من خلال المشروع الأول لسنة 1993 حتى بداية المشروع 1999 هي مرحلة التحكم التقني أما عن المشروع الثاني فيعد المرحلة الحسمية لتجسيد عملية الضبط الإستنادي كتجربة أولى وذلك بوضع نظام وطني للإستناد البيليوغرافيا وكانت آفاقه ما يلي:
- الإلمام بكل ما يخص الملفات البيليوغرافية وما فات الإستناد وضع وطني للإستناد خاص بالجزائر.
- التثبيت من منهجية خلق ملف الإستناد الجزائري لرؤوس الموضوعات في حالة: نموذج ملف الإستناد لرؤوس الموضوعات.
- أسماء جغرافية.
- أسماء للمؤلفين الأشخاص
- أسماء الجماعات.
- كتابة دفتر شروط لإنشاء هيئة مختصة في ملفات الإستناد الوطنية.
- وبعد المرور بمرحلة التحكم التقني والفني لعملية الضبط الإستنادي مع تقييم للجانب المعرفي والنظري لهذه التقنية وذلك بتكوين لجنة بحث تقنية على حسب نوعية ملفات الإستناد وذلك للانطلاق في الجانب التطبيقي للمشروع مع دراسة إمكانية وضع قاعدة معطيات يديرها برنامج WINISIS / CDS/ISIS يمكن من المعطيات حتى ولو كانت مزدوجة اللغة (عربي - فرنسا).
- ونتيجة لكل هذا خرج فريق البحث لدائرة البحث والتطوير التابع للمركز البحث في الإعلام التقني والعلمي بإنتاج قرص مضغوط حول ملفات الإستناد لأول مرة في الجزائر إذا يحتوي هذا الأخير:
- 250: تسجيلة لأسماء جزائريين
- 145: تسجيلة لأسماء مناطق جزافية
- 15: تسجيلة حول جماعات collectivité
- بالإضافة إلى عدة تقارير ومدخلات تخص الملفات الإستنادية الوطنية إذا طرحت ونوقشت لأول مرة على الصعيد الوطني.

ومن أهم المداخلات والتقارير التي قدمت من طرف الدكتور مجيد دحمان أو أحد أعضاء في مخبره. وهي كالتالي:

- مذكرة تقنية خاصة بمدخل رؤوس الموضوعات خاصة بالجزائر، مذكرة رقم 1 - 9 ص.
- تقديم دراسة مقارنة على شكل دليل بين قائمة لرؤوس الموضوعات الفرنسية Rameau والكندية RVM مذكرة تقنية رقم 2 - 14 ص.
- مداخلة في الأيام الدراسية حول التأليه والمعالجة التقنية للوثائق المكتبة الوطنية الجزائر. 1995 تحت عنوان: -ذ
- " L'apport des formats de données dans la mise en place d'un système national d'information bibliographique".
- مداخلة الأيام الدراسية لنظم المعلومات الجغرافية. وزارة التهيئة العمرانية الجزائر 1998 تحت عنوان:
- " L'impact multidimensionnel des fichiers d'autorité géographiques "
- مداخلة في المؤتمر الوطني حول موضوع المناطق أو الأماكن: ذاكرة ومعرفة (CNPAAH) المركز الوطني للأبحاث ما قبل التاريخ الجزائر 2001 تحت عنوان:
- " L'entité toponymique et la problématique documentaire: une approche par les fichiers d'autorité".
- إنشاء دليل نموذجي خاص بتسيير ملفات الإستنادي لأسماء الأشخاص والجماعات وأسماء المناطق الجغرافية والعناوين المختصرة لدوريات.
- إنشاء نماذج لقاعدة معطيات خاصة بملفات إستنادية وذلك باستعمال برنامج Winisis² et CDS-ISIS بالإضافة إلى تركيبية Unimarv / autorités.
- إذ تحتوي هذه الأخيرة على قرص مضغوط وللعلم أنتج لأول مرة في سنة 2000 ويتضمن ما يلي:
- 250 تسجيلة إستنادية لأسماء جزائرية.
- 145 تسجيلة إستنادية لأسماء مناطق جغرافية جزائرية.
- 15 تسجيلة إستنادية لأسماء جماعات.

كما أعطى بادرة أولى لتنظيم أول ملتقى وطني حول النظام الوطني للمعلومات لسنة 1993 تحت عنوان:

" Système national d'information: état actuel et perspectives d'avenir ".

بحيث نوقش وطرح لأول مرة قضية ملفات الإستناد في الجزائر بمناسبة تنظيم أول ملتقى وطني حول النظام الوطني للمعلومات لسنة 1993:

" Système national d'information: état actuel et perspectives d'avenir ".

أما عن ما كتب أو نشر فيما يخص الضبط الإستنادي في الجزائر فإننا نرصد عدة مقالات نشرت في مجلة المعلومات العلمية والتقنية¹⁷ RIST.

منها مقال فرييدة بن سعدي عضوة في فريق بحث د. دحمان مجيد حيث تعرضت الباحثة لطرح مشكل ملفات الإستناد في الجزائر وإشكالية ازدواجية اللغة في الجزائر فبأية لغة يمكن للمكلف بالتحقيق الإستنادي أن ينشأ ملف الإستناد، كما تعرضت إلى التجربة الكندية في مجال الضبط الإستنادي وكيف استطاعت أي "المكتبة الكندية" لإقتباس والأخذ من مكتبة الكونقرس وتكيفها مع المكتبات الكندية.

أما مقال: فتحية عيسى يحي: وكان محاولة لإلقاء الضوء على ضرورة إنشاء قائمة أو مجموعة من المداخل لرؤوس الموضوعات خاصة بالحرب التحريرية وذلك بالرجوع إلى القائمة الفرنسية لرؤوس الموضوعات: Rameau.

وقد تبين من خلال المقال أن مداخل رؤوس الموضوعات الفرنسية لا تغطي الحرب التحريرية إلى العموميات منها فقط.

وبالتالي توصلت صاحبة المقال إلى أن القوائم الأجنبية وعلى رأسها الفرنسية لا تغطي الإحتياجات الوطنية وبالتالي أصبح من اللزوم على المفهرسين الجزائريين وعلى رأسهم الباحثين إثراءها وتكيفها مع الواقع الجزائري.

كما نضيف أيضا مداخلة ألقاها السيد نبيل دروغ وثائقي بمركز الإعلام العلمي والتقني في إطار ملتقى نظم (لبنان) في سبتمبر 2001 تحت عنوان "التكشيف بالفرنسية / التكشيف بالعربية". ومداخلته كانت بعنوان "إشكالية التبني / تعديل الفهرس الإستنادي الموضوعي بالجزائر".

"Problématique de l'adoption / adaptation d'un fichier d'autorités matière en Algérie: cas de Cerist (Alger, Algérie)".

ونص المداخلة شمل عدة جوانب من منهجية إنشاء فهرس إستنادي موضوعي من العدم أو تبني فهرس موجود مع تقييم الفهارس المستعملة بدائرة الجمع والمعالجة التابعة لمركز الإعلام العلمي والتقني وهما: قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى ورامو Rameau

المركز البحث في الإعلام العلمي والتقني

إنشاء ملفات الاستناد وطنية

مشروع 1999

تطوير ملفات الاستناد
البيبلوغرافية
تحت إشراف: د. دحمان مجيد
حلي وحلي فريدة

مشروع 1999 – 1993

Norme 1
المنطلقة 1993
تحت إشراف:
د. دحمان مجيد

أهداف المشروع:

- إحداث تناسق بين ملف البيبلوغرافي و ملف الاستناد وبالتالي إنشاء هيئة أو بنية وطنية للملفات الاستنادية.
- رصد الأعمال السابقة أو المنجزة فيما يخص ملفات الاستنادية وإنشاء نظام وطني للملفات الاستنادية.
- إنشاء واقتراح نماذج لملفات الاستناد لرؤوس الموضوعات.
- أسماء جغرافية (مناطق).
- أسماء الأعلام.
- أسماء الجماعات.
- تحرير دفتر الشروط لإنشاء هيئة متخصصة في ملفات الاستناد.

← النتائج المرتقبة:

- 1- مصادقة حلي المنهجية لإنشاء فهرس موضوعي استنادي لأسماء جماعات.
- 2- تلخيص أو ملخص لمختلف أنواع ملفات الاستناد.
- 3- منهجية تقنين أسماء المناطق (مقارنة ما بين محقق جغرافي ومفهرس أو وثائق).

نظرا لغياب الوسائل التقنية فيما يخص ملفات الاستناد في المكتبات الوطنية الجزائر تتطلب الأمر اقتراح وائل عمل تقنية كإتجاه آمنة وصحية تساعد الهيئات المهنية (حلي رأسهم المكتبة الوطنية).

← أهداف:

- إنشاء دليل منهجي لإنشاء ملفات الاستناد.
- إتخاذ ترميزية Unimar لإنشاء F.A.
- إتخاذ برمجة UNISIS بتسيير المعطيات الاستنادية.
- ← النتائج المحصل عليها:
- إنشاء قاعدة بيانات استنادية للجماعات الإقليمية مع دليل الاستعمال.
- تقييم أو تلخيص مختلف الملفات الاستنادية.
- منهجية التقنين لأسماء المناطق (مقارنة بين محقق الجغرافي والوثائقي 2000).

المرحلة 1999:1999: هي مرحلة التحكم التقني والمضمون أما مرحلة 1999 فهي مرحلة تطوير التوعية فقط وتعد نعمة لما سبق.

إنشاء وتطوير ملفات الإستناد في الجزائر

البداية من الصفر أي إنشاء ملفات من الأول علما بأن هذا يتطلب الوقت وإمكانات وقدرات علمية مؤهلة.

الإعتماد على ملفات موجودة مع إضافات حسب النطاق الوطني أو التخصصات الوطنية إلى جانب تعديلات حسب الضرورة كما فعلت المكتبة التونسية (ترجمة رامو) لبعض لرؤوس الموضوعات.

إنشاء ملفات الإستنادية



مزدوجة اللغة

- ملفات الإستنادية بالعربية"
- ملفات الإستنادية بالفرنسية

وبما أن المركز أنشأ ملفات الإستناد وباللغة الفرنسية فقط. فقد وجب أن يكون مزدوج اللغة باعتبار أن الجزائر تعتمد في معاملتها اليومية وخصوصا على المستوى الأكاديمي اللغتين: الفرنسية والعربية.

1.2.5. مراحل مشاريع ملفات الإستناد في الجزائر:

تم إدراج هذه الملفات في إطار مشروع النظام الوطني للمعلومات الذي شرع العمل فيه سنة 1993 وقد مر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى:

دراسة نظرية لملفات الإستناد ومختلف أنواعه، ثم الوقوف على التجارب الدولية في الميدان مثل التجربة الكندية والفرنسية وذلك بغية تهيئة الجانب النظري والمنهجي للمشروع وذلك برصد المرحلة التجميعية للقوائم الإستنادية المتفق عليها عالميا وهي رامو الفرنسية وRVM الكندية ثم تليها المرحلة الثانية التي انطلقا مع بداية سنة 1999.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تمت المصادقة على منهجية المشروع وبالتالي:

- إيجاد نظام آلي يوظف لإنشاء قاعدة معطيات وقد اختير CDS/Isis.

- إيجاد تركيبة لوصف المعطيات الإستنادية عبر الكمبيوتر وقد اختيرت تركيبة Uni marc/Autorité وبالتالي وضع نظام وطني للإستناد خاص بالجزائر .
- اختيار نظام استنادي للرؤوس الموضوعات وقد اختيرت قائمة Laval بعد دراسة تقييمية لعدة نظم من بينها LCC/Rameau، وقائمة الدكتور محمد فتحي عبد الهادي لرؤوس الموضوعات العربية وذلك بتكييفها حسب الحقائق أو الخصائص الجزائرية ذات الطابع الإسلامي.

المرحلة الرابعة:

إنشاء قرص مضغوط حول ملفات الإستنادية، جزائرية في سنة 2000 لأول مرة. يحتوي على:

- 250 تسجيلة لأسماء جزائرية.
- 145 تسجيلة لأسماء مناطق جغرافية.
- 15 تسجيلة حول جماعات.

2.2.5. تقييم مرحلة 1993 – 1999:

يمكننا تقييم ملفات الإستناد انطلاقا من المشروعين 1993 – 1999 الذي تميزا بتواصل حلقتين مهمتين ألا وهما:

أولهما: تهيئة الجانب النظري والمنهجي للمشروع وذلك برصد المرحلة التجميعية للقوائم الإستنادية المتفق عليها عالميا وهي رامو الفرنسية وRVM المندية ثم تليها المرحلة الثانية وهي انطلقت مع بداية 1999.

السنة التي تمت المصادقة على منهجية المشروع وبالتالي تبني تركيبة unimarc للإستناد وإنشاء قاعدة معطيات للبيانات الإستنادية مع برمجة إنشاء CDS/ISIS وبالتالي وضع نظام وطني للإستناد خاص بالجزائر.

وبالتالي نجد أن المركز أخذ على عاتقه تهيئة الوسائل التقنية للقيام بإنشاء ملفات الإستناد على الصعيد الوطني وذلك بتوفير الوسائل التقنية، وبالتالي الحصول على قوائم رسمية للمؤسسات المختلفة واقتناء المراجع، ومن أهم هذه المؤسسات هي:

- المكتبة الوطنية (لأسماء المؤلفين).
- الديوان الوطني لحقوق التأليف (لأسماء المؤلفين).

- الديوان الوطني لإحصائيات (أسماء الأماكن الجغرافية).
- وزارة الداخلية (أسماء الأماكن الجغرافية والمناطق)
- المعهد الوطني للخرائط.

أما عن الجانب التقني والمعرفي للضبط الاستنادي قد تم إنجازه وضبطه كتقنية ينبغي للقائمين عليها تكييفها وتجسيدها في الواقع الجزائري وبالتالي إدماجها وغرسها في المكتبات الجزائرية وذلك لأن الوسائل التقنية قد توفرت لإرشاد القائمين على المكتبات، باعتبار أن ملفات الإستناد تنشأ من الرصيد نفسه وذلك لتبرير العمل الاستنادي، لأن هذه الأخيرة أي العمل الاستنادي يتركز في جميع الاحيان أو في معظمها على المصادر والمراجع لتوضيح بعض المعطيات التي تخص بعض المداخل كمدخل التبصرة والذي غالبا ما يعتمد لتقديم تعريفات وشروحات تستلزم الاستناد على البيليوغرافيا منها قواميس، ومعاجم أو كل مصدر أو مرجع يمكن أن يخدم تلك التبصرة، وذلك بغية توضيح الغرض المطلوب، وبالتالي تقييد كل هذه المصادر والمراجع في مدخل المصادر، هذا الأخير يعتمد فيه على ذكر كل المصادر التي استند إليها المفسر في عمله الاستنادي .

- إلا أننا نجد أن هناك نقص في المصادر المرجعية الجزائرية كبيليوغرافية وطنية، معاجم وقواميس لأعلام جزائرية أو موسوعات خاصة بالجزائر يمكن أن تساعد المفسر للاعتماد عليها لإنشاء ملفات إستناد جزائري خاصة أن بلدنا تعرف تنوعا واختلافا فيما بعض المصطلحات سواء كانت أسماء إعلام أو مناطق جغرافية وإقليمية أو حتى فيما يحص جماعات على مختلف أشكالها خصوصا إذا نظرنا إلى الجانب التاريخي الذي تزخر به الجزائر إذ نلاحظ مثلا منذ 1962م نجد أن هناك ثراء وتنوع وتغير متزايد ومستمر في مختلف المجالات وخصوصا الجانب السياسي وبالتالي ينعكس على الجانب البيلوغرافي وهذا ما يؤدي إلى إلزامية الضبط الاستنادي الذي عرف انتشارا واسعا للعالم المتقدم والي أصبح حلقة مهمة من حلقات الفهرس الوصفية على حد سواء.

- في إطار تطوير الشبكة الوطنية للمعلومات التي تقوم على أساس وضع وسائل والأدوات المتقنة، لجأ مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST إلى الاهتمام بمشروع يخص ملف الإستناد بالجزائر ويتمثل هذا المشروع في وضع دليل علمي يغطي طريقة إنشاء عدة أنواع من ملفات الإستناد وأهدافها:

- أسماء المؤلفين الجزائريين.

- أسماء الهيئات الجزائرية
- أسماء الأماكن الجغرافية.

أما الجانب الموضوعي والمقصود به قوائم رؤوس الموضوعات لقد تمكن مخبر البحث تحت إشراف الدكتور دحمان مجيد من اللجوء إلى بعض القوائم العلمية لرؤوس الموضوعات منها الأمريكية L.C.S.H والكنندية R.V.M والفرنسية RAMEAU وعليه يمكن الإعتماد على هذه الأخيرة وذلك بتكييفها حسب الحقائق التاريخية "السياسية" الثقافية وغيرها من المجالات الخاصة بطابع جزائري، إذ من المستحيل أن نجد أي قائمة عالمية مهما كانت شهرتها تلائم الواقع أو الخصوصية الجزائرية.

وهذا ما يخص ملفات الإستناد في الجزائر أما إذا أردنا إلقاء نظرة لما قام به التونسيون نجد أن استنجدوا بترجمة رامو وذلك حسب المداخلة التي قدمت في ملتقى بيروت 2001-29-28 حول التكتشف وقد جاء فيها كملخص ما يلي¹⁸:

تستعرض هذه الدراسة قوائم رؤوس الموضوعات ولغات التصنيف المستخدمة في المكتبات مثل: دار الكتب الوطنية، ونلاحظ مدى عدم قدرتها على التكتشف المناسب مقارنة رؤوس الموضوعات الموسوعية الألفبائية¹⁹ الموحدة رامو Rameau التي أظهرت نتائج هذا بالرغم من بعض النقائص الظرفية التي برزت عندما تم استخدامها في المجال التاريخي. وقد أولينا تضيف صاحبة المقال اهتماما خاصة عند تكتشف وثائق باللغة العربية لإمكانية استخدام قائمة رامو في طبعة عربية مع إضافة المصطلحات التي يقترحها المستخدمون (القائمة رامو) التي تهتم الوطن العربي والأمر الذي يساعد على تبادل المعلومات بسهولة عبر شبكة المكتبات.

5.6.4. آفاق مركز البحث في الإعلام التقني والعلمي في مجال ملفات الإستناد:

من بين المشاريع المستقبلية لمصلحة البحث والتطوير لمركز البحث في الإعلام التقني والعلمي Cerist بما يسمى الموزع Serveur على مستوى مركز للبحث في الإعلام التقني والعلمي وذلك في إطار تطوير النظام الوطني للمعلومات، وبالتالي²⁰ تطوير مشروع FAMA وإعطاءه بعد وطني وذلك يتبنى CERIST تطوير نماذج لملفات الإستناد وإدراجه في شبكة توزيع على مستوى التراب الوطني والذي يكون مقره

المركز CERIST، وذلك لجعل كل المكتبات على المستوى الوطني للاشتراك في هذا المشروع الذي توضع فيه نماذج الملفات ومجمل الأدوات والمواصفات.

والتي تم التحكم فيه من الناحية التكنولوجية، والمنهجية، والتنظيمية وذلك بإعطائها مواصفات متفق عليها عالميا، وذلك نماذج لمختلف الملفات منها على الخصوص:

ملف المؤلفين، ملف الجماعات، مناطق جغرافية، وأخيرا رؤوس الموضوعات لأن من مهام المخبر التابع لدائرة البحث هو تطوير النماذج وليس إنشاء ملفات، لأنها تبقى على عاتق المكتبات وعلى رأسها المكتبة الوطنية لأنها تعتبر الوكيل الأول فيما يخص المراقبة البيليوغرافية، لقد حددت المراقبة والضبط البيليوغرافي لكل مكتبة وطنية وذلك انطلاقا من بناء قوائم الإستناد خاصة لمداخل أسماء المؤلفين وأسماء المناطق الجغرافية ويبقى على كل بلد إلزامية إنشاء هذه القوائم التي تسمح بتأسيس النظام العالمي للضبط في مجال المداخل كما هو الحال بالنسبة لبرامج الضبط البيليوغرافي.

لأن نظام Fama الذي أشرف عليه د. دحمان وفريق البحث التابع له هو تطوير نماذج ملفات الإستناد لمساعدة المكتبات أو يمكننا القول أو لجعل حلقة الوصل بين المخبر والمكتبات أو مراكز التوثيق على رأسها المكتبة الوطنية على اختيار أشكال المداخل بكل مختلف أنواعها وعلى رأسها مداخل الأسماء بطريقة موحدة، وذلك للتقليل من التكاليف في حالة ما تبنت أي مكتبة على مستوى القطر الوطني الضبط الإستنادي، وذلك بإنشاء هذه الملفات بغية المساعدة في إعداد أشكال المداخل في البيليوغرافية الوطنية بطريقة موحدة واعتماد قوائم مشتركة للتحقيق الإستنادي أو على القوائم المشتركة الجاهزة للاستخدام الآلي كما هو الحال بالنسبة للمنتوجات التي تصدرها أمهات المكتبات مثل: الكونقرس والتي تعتمد هذه المنتوجات كسند للتحقيق أو الضبط الإستنادي من صيغ أسماء الأعلام والهيئات والمواضيع حتى لا يتبعثر ما ينبغي تجميعه من مواد وتسمى هذه الأدوات قوائم الإستناد، فهي إذن أوعية تدرج أشكال رسم الأسماء الشخصية والمعنوية ورؤوس الموضوعات ... الخ.

ولا تتم هذه الأشكال بطريقة اعتباطية أو على أساس جهود فردية منعزلة أو على معلومات عامة والتي قد لا تفي بالغرض المطلوب وإنما هي تقوم على أساس قواعد وتعليمات مضبوطة قائمة بذاتها.

من المعلوم أن تطور المعايير والتقنيات البيليوغرافية التي تزامنت من التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع نمو الشبكات والخدمات البيليوغرافية في كل هذه العوامل أدت إلى تطور الفهارس الآلية وخصوصا في البحث في الاتصال المباشر أو ما يسمى بالبحث عبر موقع الواب.

ومن الأسباب كذلك التي أدت إلى نمو هذا النشاط الإسنادي هو نمو هذه الفهارس وتنوعها وبالتالي توفيرها بشكل أسرع للمعلومات البيليوغرافية.

هذا ما تزعم القيام به كمشروع مستقبلي لمركز الإعلام التقني والعلمي وهو توفير كل ما أنشأت من نماذج على موقع الواب والذي سوف يكون من أهم أفاق مشروع دائرة البحث والتطوير التابعة للمركز فيما يخص ملفات الإسناد في الجزائر.

الخاتمة:

من خلال عرضنا لمجموعة الأعمال التي قدمت كطروحات لحل مشاكل أو طرح اقتراحات لأجل تطوير تقنيات الضبط الاسنادي، وكذلك من خلال دراستنا المتواضعة لهذا الموضوع وجدنا أن بدايتها في البلاد العربية كانت بداية لا يستهان بها، إذ نجد أول عمل قدم يعود إلى سنة 1961 من قبل الاستنادين " محمود الشنيطي "

و" عبد المنعم فهمي " حيث أصدر هذين الأخيرين قائمة مدخل رؤوس الأعلام العربية إلا أنها لم تنتشر في أوساط المكتبات كما أنها لم تستخدم كأداة للعمل، ولم تقف الأعمال عند هذه القائمة فقط بل وجدت هناك عدة أعمال قام بها عدة باحثين في التخصص إلا أنها لم تلقى المستوى المطلوب رغم المجهودات التي بدل على المستوى الفردي وإن هذه الانفرادية لا تؤدي في أي حال من الأحوال إلى أدوات وقواعد مقننة تقوم على أساس تقني متفق عليه.

إن القوائم التي كانت تعتمد عليها ولفترة طويلة، المكتبات ومراكز المعلومات العربية لم تكن عربية بحثة بل كانت في أغلبها ترجمة أو تعريب مختصر أو مبتور لقوائم أجنبية وأبرزها القائمة الأمريكية L.C.S.H. ورغم اعتماد قوائم أجنبية وترجمتها إلا أنها تبقى رغم هذه ناقصة نظرا لاختلاف العامل التاريخي، الديني والثقافي... الخ

وبالتالي سواء اقتبست قوائم المداخل أو أنجزت ولم تلقى هذه الأخيرة تطبيقا ولا انتشارا ولا سيما في أوساط المكتبيين لأنها لم تعتمد على مقاييس مقننة عكس ما يوجد في البلاد الغربية، فنجد أن

معظم الأعمال والبحوث تخص تقنيات الفهرسة وعلى رأسها الضبط الاستنادي ينجز في إطار مقنن وموحد وذلك بتحديد الشكل المعياري تحت إشراف هيئات وطنية مختصة كمخبر بحث تابع للمركز الوطني في الإعلام التقني والعلمي (CERIST) كمركز خبرة وتقنيات والمكتبة الوطنية كمركز ينشأ ملفات الاستناد، مستفيدا طبعاً من خبرة CERIST لتصبح أي المكتبة الوطنية باعتبارها وكالة بيبليوغرافية بدورها مركز خبرة بالنسبة للمكتبات الأخرى، زيادة على ذلك نجد أن الدول الغربية غالباً ما تتجمع في اشتراك عدة مشاريع تهتم بالخدمات الإستنادية وذلك من أجل تقسيم الجهود والتبالي تسهيل تبادل الخبرات التقنية في ما بينها، إذ غالباً ما تخرج بعدة برامج وتوصيات أبرزها التبادل الدولي لملفات الإستناد وإنشاء ما يسمى بالرقم الدولي للتسجيلة الإستنادية (ISAD) رقم الإستناد يسمح بالتعرف على أي مؤلف عبر العالم كما هو الحال بالنسبة للكاتب ISBN وذلك لغرض التبادل على المستوى الدولي والعالمي أما على المستوى الوطني فإننا نجد أن العمل الإستنادي يعد في خطواته الأولى بحيث أن عمليات الضبط الإستنادي انطلقت عبر المشاريع التي تبناها المركز الوطني للبحث في الإعلام العلمي والتقني إذ تكلفت دائرة البحث والتطوير بهذا المشروع على مستوى المركز.

ومن هنا يتضح أن التجربة تعد في خطواتها الأولى، ولذا يستلزم عدة مجهودات من مختلف القطاعات لتطوير وتوسيع العمل الإستنادي ولذا يجب أن نتوصل إلى قواعد ملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار أشكال المداخل وهي القواعد التي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأسماء العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة مع مراعاة الطبيعة التاريخية، دينية وثقافية. ومن هنا نقترح: (1) إنشاء وحفظ ملفات الاستناد سواء لأسماء الأعلام أو لرؤوس الموضوعات يستلزم أن تقوم به هيئة تتوفر لديها مجموعة كبيرة من أوعية المعلومات وتتوفر لديها الإمكانيات الفنية والبشرية والتجهيزات والحديثة الملائمة، ومن الأفضل أن تكون المكتبة الوطنية أو أحد المراكز الببليوغرافية الوطنية تعمل تحت إشراف لجنة من الخبراء والمختصين.

(2) ينبغي أن يشمل الملف على رؤوس الأسماء التي تستخدم كمداخل مؤلفين مداخل رئيسية أو إضافية ومداخل رؤوس الموضوعات وهي تشمل:

- أسماء الأشخاص القديمة، الحديثة والمعاصرة على اختلاف أنواعها

- أسماء الهيئات الجزائرية على اختلاف أنواعها.

- الأسماء الجزافية (التي تستخدم كمداخل).

من الممكن أن يتم العمل دفعة واحدة (أي البدء من الصفر) أو على شكل مراحل ومن الأفضل البدء بأسماء الأعلام الجزائرية مع مراعاة في إعداد التسجيلات الإستنادية وهو وجود أوعية المعلومات التي تفهرس أو بالأحرى تضبط وذلك لتبرير العمل أو الإعداد الإستنادي.

(3) توفير التجهيزات المادية والفكرية والمواصفات الببليوغرافية التي تحكم المحتوى الفكري للتسجيلات وذلك بتوفير شكل الاسم المختار والإحالات والأشكال الأخرى البديلة والمتصلة كما يجب إضافة المصادر التي يتم الرجوع إليها فيما يتعلق بالشكل المختار والإحالات.

(4) حفظ وصيانة ملف الإستناد وذلك لأن هذا الأخير يتمتع بالديناميكية، فهو ينمو مع مرور الوقت وحسب تقدم العمل الإستنادي ولذلك يجب تسهيل التصحيح وتحديث التسجيلات وإنشاء العلاقات التي تتيح حماية البيانات في الملف.

(5) إتاحة استخدام البيانات الإستنادية على الخط المباشر والمتصل بالحاسب الإلكتروني كمشروع مستقبلي الذي يتبناه المركز CERIST مستقبلا وذلك بإشراك المؤسسات الراغبة في ذلك أو توفيره على شكل منتج، كما يمكن أيضا إتاحة الملف في أشكال أخرى معمول بها دوليا كشكل المطبوع أو الميكروفوري والمقروء آليا.

الهوامش:

¹ محمد فتحي عبد الهادي. المعالجة الفنية لأوعية المعلومات: الفهرسة، التصنيف، التكشيف، الضبط الإستنادي. القاهرة: مكتبة الغرب، 1993. ص 109.

² سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي. الموسوعة العربية: مصطلحات علوم المكتبة والمعلومات والحاسبات= Arabic encyclopedia of library information and competer terms. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001. 245. ص.

³ نفس الموسوعة السابقة. ص 244.

⁴ محمد فتحي عبد الهادي. دراسات في الضبط الببليوغرافي. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1987. 181. ص.

⁵ Beaudiquez Marcel. les fichiers d'autorité Bn-opale in ABF N°148, 3éme trimestre p90—30

⁶ نفس المرجع ص 28.

⁷ محمد فتحي عبد الهادي. المعالجة الفنية لأوعية المعلومات: الفهرسة، التكشيف، الضبط الإستانادي. القاهرة: مكتبة غريب للطباعة والنشر، 1993. ص 109.

⁸ عبد العزيز عبيد. التحقيق الإستانادي: أسسه ومزلاته في النظم المحسبة في مجلة المكتبات والمعلومات العربية - مج 6 ع 2. 1985. ص: 48.

⁹ نفس المصدر. نفس الصفحة.

¹⁰ محمد فتحي عبد الهادي. دراسات في الضبط البيبلوغرافي - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1987. ص 180.

¹¹ IFLA ou FIAB fondé en 1927. la fédération des associations des bibliothécaires

¹² Beaudiquez, marcel- les fichies d'autorités Bn-opale in Bulletin d'information- A.B.F N°148- 3etrimètre 1990. p43

¹³ Op cite. P: 95.

¹⁴ MARIA WITT. Fichier d'autorité : creation et utilization in BBF .T.41. N°2. - 1996. - P94

¹⁵ السويدان ناصر محمد. قوائم المداخل الأسماء العربية: دراسة تحليلية. في مجلة المكتبات والمعلومات العربية. مج 2، 1986 ص 53.

¹⁶ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة التوثيق والمعلومات. الحلقة الثاني للاستخدام الحساب الالكتروني في الأعمال البيبلوغرافية بالوطن العربي. الرياض. 20-29 نوفمبر 1979: ورقة عمل. -القاهرة: (م.ع.ت.ث.ع) 1979.

¹⁷ السويدان ناصر محمد. قوائم المداخل الأسماء العربية: دراسة تحليلية. مج 2. 1985. ص: 54.

¹⁸ معجم مطبوعات العربية والمعرية: جمعة ورتبة يوسف الياس سركيس. القاهرة مطبعة سركيس. 1928. 144 ص. وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية مع ذكر أسماء مؤلفها وملحة من ترجمتهم وذلك من ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية 1339 الموافقة ل1919هـ.

¹⁹ محمد فتحي عبد الهادي. الضبط أستانادي للأسماء العربية في مجلة المكتبات والمعلومات العربية. مج 6 ع ح 1985.

²⁰ محمد فتحي عبد الهادي. الفهرسة الموضوعية: رؤوس الموضوعات العربية. القاهرة: دار غريب للنشر، 2000. ص 31.

²¹ أحمد طالب. التكشيف بالعربية تجربة المكتبة الأمريكية في بيروت. المجلة المغاربية للتوثيق عدد 11، 2000. ص 33

²² هي دورية نصف سنوية يصدرها مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني إذ أنها تختص بنشر كل بحث أو تقرير يخص مجالات علم المعلومات ولعم المكتبات وتكنولوجيا المعلومات كما يمكن الإطلاع عليها في موقع الواب، ويشرف عليها د. مجيد دحمان. <http://WWW.CERIST.DZ/CERIST/RIST/RIST.htm>

²³ سلوي محمود. المجلة المغاربية للتوثيق 2001، عدد 11 ص 102.

²⁴ الألفبائية: هذا ما وجدناه في نص المقال كما نجده في كتابات عربية أخرى بمصطلح آخر هو الأبجدي.

²⁵ تصريح د. مجيد دحمان مدير دائرة البحث والتطوير CERIST

الأرشيف في المؤسسات الإعلامية وضرورة التحول نحو الرقمنة *Archive in media Institutions and the need to shift towards digitization*

الدكتور منير طي - أستاذ محاضر أ

جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر

Mounir.tabbi@yahoo.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/25

ملخص

يقول الدكتور وحيد قدورة من المعهد العالي للتوثيق بجامعة منوبة التونسية في دراسة حول واقع خدمات مراكز الأرشيف السمعي البصري في الهيئات الإذاعية والتلفزيونية العربية، نشرت بمجلة الإذاعات العربية الصادرة عن اتحاد إذاعات الدول العربية "إن الانفجار الحالي لعدد قنوات البث الهزلي والفضائيات قد ولد طلبا متزايدا للبرامج السمعية البصرية، هذا الاقبال على الإنتاج الفني والفكري بالصورة والصوت يجعل من وحدات الأرشيف محل رعاية خاصة بل موضع منافسة، وهي التي تحفظ ثروات كبيرة من الوثائق، فالأرشيفات السمعية البصرية أصبحت من أبرز مصادر الإبداع والإلهام الفني والفكري، وفي عصر عولمة المعلومات تعد هذه الوثائق ضامنا للارتقاء بالأذواق والفنون والإنتاج في المجال الإذاعي والتلفزيوني، وقد وجدت في تكنولوجيا الرقمنة أداة أساسية لإضفاء قيمة مضافة لها"، من هذا المنطلق سوف نعالج في المقال ماهية التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات الإعلامية، إضافة إلى الأرشيف الصحفي والسمعي البصري: رؤية في المفاهيم والخصائص، ومقارنة بين الأرشيف في المؤسسات الإعلامية بين التقليدي والإلكتروني، وأخيرا أهمية ومتطلبات الأرشيف الرقمي الإعلامي.

الكلمات المفتاحية

الأرشيف الإعلامي، المؤسسات الإعلامية، الرقمنة، التكنولوجيا الحديثة.

Abstract

Dr Waheed Kaddoura from the Higher Documentation Institute at the University of Manouba, Tunisia, said in a study on the reality of the services of audiovisual centers in Arab radio and television organizations Audio visual, "The current explosion in the number of satellite channels has generated an increasing demand for programs, this turnout in the production of art and intellectual image and sound makes the archive units

the place of special care, but the subject of competition, which saves great wealth of documents, Audiovisual archives have become one of the most important sources of creativity and inspiration And in the era of globalization of information, these documents are a guarantee for the promotion of tastes and arts and production in the field of radio and television, and found in digitization technology is an essential tool to add value to them". In this article, we will deal with the latest technology in media organizations, Journalism and Audiovisual: A vision of concepts and characteristics, a comparison between the archive in media organizations between traditional and electronic, and finally the importance and requirements of the digital media archive.

Key words

Media archives, media, digitalization, modern technology

مقدمة:

من المعروف أن التكنولوجيا الحديثة وتأثيراتها المختلفة قد ولجت كل مناحي الحياة، وكان لا بد لهذه التكنولوجيا أن تلج المؤسسات الإعلامية على اختلاف وسائلها، المسموعة والمرئية والمكتوبة وحتى الإلكترونية، عبر مختلف مراحل الإنتاج الإعلامي، من الإعداد إلى التنفيذ إلى التخزين أو الأرشفة، وقد أثرت التكنولوجيا الحديثة على هذه الأخيرة "الأرشفة" تأثيراً كبيراً خاصة مع دخول الرقمنة عالم الإنتاج الإعلامي، فكيف إذن أثرت التكنولوجيا الحديثة على عملية الأرشفة في المؤسسات الإعلامية؟

التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات الإعلامية

تتمثل أهمية التكنولوجيا في المؤسسات الإعلامية باعتبار المنتج والآلة والعامل وهي العوامل الثلاث الفاعلة في نجاح المؤسسة متداخلة، إذ في أحيان كثيرة تتداخل الوسيلة والرسالة، ضف إلى ذلك الطرق المستعملة وكل منها يرتبط بالتكنولوجيا المستعملة، ويرتبط كل من الإنتاجية والتنوعية والمنتج العلمي، وهذا الأخير سيحدد درجة نجاحها في أداء دورها في المجتمع، وبالتالي استمراريتها أو انسحابها وزوالها، ومن تحديات العولمة اليوم، اختيار التكنولوجيا المناسبة في الوقت المناسب، لذا تلعب التكنولوجيا عموماً وظيفة البحث والتنمية في أي مؤسسة، وهذا في إطار جمع ومعالجة

المعلومات ونشرها في المؤسسات الإعلامية، وهذا بوسائل إما سمعية أو بصرية سمعية أو مكتوبة وتختلف كل وسيلة عن الخرى، في نوع الجمهور الذي تتصل به، وفي نوع الرسالة وما تحمله، وفي التأثيرات التي تحدثها تكنولوجيا المعلومات على هذه العناصر داخل هذه المؤسسات. ونظرا كذلك للخصائص التي تميزها وهي:ⁱⁱ

✓ التفاعلية: ونقصد بها درجة اندماج وتبادل الأدوار في عملية الاتصالية، حيث يستطيع المرسل القيام بدور المستقبل أو المشاركة في الأدوار، مما يلغي أن يكون أطراف العملية الاتصالية في نقطة المصدر؛

✓ اللاتزامنية (عدم الارتباط بعنصر الوقت): وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم، ولا تتطلب من كل المشاركين الاستخدام في الوقت المناسب نفسه، وهنا نكون قد كسرنا حاجز الوقت أو إلزامية التواجد المستقبل لأن الرسالة ستصل، ونجد مثال ذلك في خدمات الأنترنت مثل msng؛

✓ التوجّه نحو التصغير (قابلية التحرك أو الحركية): فهناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان إلى آخر أثناء حركته، كالحاسب الإلكتروني وجهاز فيديو يوضع في الجيب؛

✓ قابلية التحوّل: وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسط إلى آخر، كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة وبالعكس، وهي في طريقها لتحقيق الترجمة الآلية، وقد ظهرت مقدماتها في نظام المينيثال الفرنسي "Minitel"، فالحدود أو الفروق أو السمات التي كانت تميّز وسائل الاتصال الجماهيرية عن بعضها البعض، قد زال بعضها وبعضها الآخر في طريق الزوال، فالأفلام السينمائية يمكن عرضها في دور السينما، شاشة التلفزيون وعلى أشرطة الفيديو كاسيت وعلى الأسطوانات المدمجة على الرغم من اختلافها في الشكل؛

✓ قابلية التوصيل والتكيب: وتعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بتنوع أكبر من أجهز أخرى بغض النظر عن المؤسسة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع، وذلك عن طريق معايير محددة وفنية لهذه الأجهزة متفق عليها بين المؤسسات؛

✓ الشبوع والانتشار: ونعني به انتشار وسائل الاتصال حول العالم في داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، وكل وسيلة تظهر تبدو في البداية على أنها ترف ثم تتحول إلى ضرورة، نلمح ذلك في التلفزيون ثم الفاكسميل؛

✓ الكونية: البيئة الأساسية لوسائل الاتصال هي بيئة عالمية دولية، حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة تعقد المسالك التي يتدفق عليها رأس المال إلكترونيا عبر الحدود الدولية جبهة وذهابا، من أقصى مكان في الأرض إلى أدماء في أجزاء على الألف من الثانية، إلى جانب تتبعها مسار الأحداث الدولية في أي مكان من العالم.

ولعل الأكيد أن مهما اختلفت هذه التكنولوجيا ومهما تنوعت فإن لها التأثير الكبير والمهم على مختلف الوسائل الإعلامية بمختلف أشكالها، المسموعة والبصرية والمكتوبة وحتى الإلكترونية، وتتمظهر أهم هذه التأثيرات فيما يلي:ⁱⁱⁱ

- أن التكنولوجيا الجديدة لا تلغي وسائل الاتصال القديمة بل تطورها، فعلى مستوى الاتصال الذاتي مثلا كانت الوسائل هي: تدوين الملاحظات، المذكرات الشخصية... الخ، أما المستحدثات التكنولوجية فهي: الأشرطة المسموعة، الحاسبات الإلكترونية... الخ، وعلى مستوى الاتصال الجماهيري كانت الوسائل هي: الجريدة، الراديو، التلفزيون. أما الآن فنجد التلفزيون بالاشتراك، الكتاب الإلكتروني... الخ؛

- أن الحدود أو الفروق التي كانت تميز وسائل الاتصال الجماهيرية عن بعضها البعض قد زال بعضها والبعض الآخر في طريق الزوال، ولم تعد الحدود بين الأنماط المختلفة والمتنوعة من وسائل الاتصال حادة جدًا كما كان من قبل، فالأفلام السينمائية نجدها الآن متاحة للعرض في دور السينما وعلى شاشات التلفزيون على أشرطة فيديو كاست؛

- أن التطورات الراهنة في تكنولوجيا الاتصال خاصة في مجال الإرسال والاستقبال التلفزيوني، كان لها آثارها على بعض الوسائل الأخرى كالسينما والصحافة.

- أن وسائل الاتصال الجماهيرية قد أصبحت تتسم بالطابع الدولي أو العالمي، حيث أحدثت الثورة المعاصرة طفرة هائلة في ظاهرة الإعلام الدولي أو عالمية الاتصال.

لقد كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثرها البعيد في مساندة مؤسسات المعلومات وتطور خدماتها لتصل عبر القارات، وعلى بعد مئات وآلاف الأميال باستخدام الأقمار الصناعية، وفتح

قنوات فضائية للبت التلفزيوني المباشر والمختلف وسائل المعلومات وشبكات المعلومات، كما صاحب هذه الثورة الأشكال المتقدمة من وسائط التخزين، الكمبيوتر، والمصغرات الفيلمية – ميكروفيلم-وتستخدم أوعية التخزين غير التقليدية مثل المغنطة والمصورة والمليزرة، أي باستخدام أشعة الليزر CD-ROM، والوسائط المتعددة Multi Media،

التي تجمع بين الوسائل المسموعة والمرئية والنصوص والصورة في نظام واحد، والأقراص الضوئية CD/DVD والنشر الإلكتروني، وقواعد البيانات، وخدمات المعلومات على الخط المباشر عبر شبكة الأنترنت إلى غير ذلك من النظم الرقمية المتطورة.^{iv}

الأرشيف الصحفي والسمعي البصري: رؤية في المفاهيم والخصائص

إن مصطلح الأرشيف الإعلامي يعني أمرين: الموضوع والوظيفة، ومن المهم تحديدهما، فموضوع الأرشيف هو الوثائق التي يقوم بإنتاجها شخص أو هيئة أثناء العمل، والتي تحفظ بغرض الاستفادة منها لاحقاً، في أربعة استعمالات: الإثبات والتذكير والفهم والاتصال:

✓ **الإثبات: Prouver** أي إثبات حقوق المؤلفين والمنتجين والموزعين (ملفات الإنتاج وجميع

العقود)، وكذلك وسائل ممارستها، وهي أصول التسجيلات، إنه دليل على كل ما تم بثه؛

✓ **التذكير: Se souvenir** ويترجم بإعادة بث الحصص والتسجيلات القديمة التي فيها حنين

للماضي، أو باستخدام الأرشيف لتغذية القنوات الموضوعية؛

✓ **الفهم: Comprendre** يعني استخدام المعلومات الموجودة في الأرشيف على أساس

المقتطفات، لإعداد شريط الأنباء والبرامج التاريخية والوثائق وغيرها؛

✓ **الاتصال: Communiquer** تتمثل في جميع الحصص الإذاعية والتلفزيونية التي تقدم

شهادات بمناسبة إحياء مناسبات وذكريات.^v

في مجال الصحافة الورقية، كان بناء الأرشيف الصحفي يتطلب الكثير من الوقت والجهد، فضلاً عن أن الكاتب الصحفي كان على الدوام بحاجة إلى وجود آلية سهلة وسريعة، تمكنه من الحصول على المعلومات الأرشيفية المطلوبة لإكمال الخبر الصحفي، وعليه فالإقرار أن احتراف المهنة الصحفية تتطلب ثقافة أرشيفية عالية، لأنها ببساطة جزء غاية في الأهمية من مهارات صناعة الخبر الصحفي.^{vi}

ومن بين أهم مكونات الأرشيف الصحفي هي الصورة الصحفية، ولا ينحصر معنى الأرشفة الإلكترونية للصور في مجرد تحويل الورقي منها إلى الشكل الإلكتروني، من خلال المساحات الضوئية Scanners وتخزينها على وسائط إلكترونية وحسب، فمفهوم الأرشفة الإلكترونية للصور أعمق وأشمل من ذلك بكثير، فهو يعني استخدام البرامج الإلكترونية في إنتاج أرشيف لرصيد المؤسسة من الصور الفوتوغرافية، يقوم على تحليل ووصف هذه الصور من خلال الكلمات الدالة Keywords وإتاحة هذه الصور الفوتوغرافية للبحث وفق تقنيات بحث متقدمة، ومن ثم استعراض الصور (نتائج البحث) بشكل ييسر على المستخدم الانتقاء منها وفق حاجته، وذلك في أسرع وقت ممكن، ويمثل أرشيف الصورة أي كان نوعه أو شكله، مصدرا حيويا للصورة الصحفية بالنسبة للصحف بأنواعها، وقد ازدادت أهمية هذا المصدر بفضل التطورات التقنية المتلاحقة، التي أدخلت الصحف وغيرها من المطبوعات حقل الإنتاج الإلكتروني.^{vii}

وفي الوقت الذي يمثل فيه أرشيف الصورة الإلكتروني مصدرا مهما للصور الواردة إلى شبكة الكمبيوتر بالصحيفة، فإنه يعد مستودعا للصور التي ترد إلى الصحيفة من مصادرها المختلفة ولم تأخذ طريقها للنشر، حيث لا تنشر عادة كل الصور الواردة للصحيفة، وكذلك لا تتخلص الصحيفة من الصور التي تم نشرها بالفعل، فقد تحتاج إليها مرات ومرات، سواء لنشرها مرة أخرى بمصاحبة بعض الموضوعات، أو من أجل إتاحتها للغير، بمثابة خدمة خاصة توفرها الصحيفة مقابل رسوم مادية محددة.^{viii} وعلى هذا الأساس فإن أي نظم لأرشفة الصورة الصحفية إلكترونيا لا بد له من متطلبات نوجزها في النقاط التالية:^{ix}

- جهاز أو أكثر من أجهزة المسح الضوئي الإلكتروني، يستطيع مسح الصور الورقية والفيلمية بمعدلات عالية السرعة، بما يكفي لمسح ومعالجة مئات الصور بالصحيفة يوميا؛
- مركز لتحرير ومعالجة الصورة Image Editing Workstation يضم من أجهزة الكمبيوتر ملحق بها البرمجيات اللازمة، بما يتيح الرؤية المسبقة للصور المخزنة رقميا، ويسمح بالمقارنة بين الصور المطلوبة والبدايل المختلفة للصورة الواحدة، وما يتأتى من خلال توافر إمكانية جلب أكثر من صورة وعرضها على الشاشة في آن، بحيث يختار محرر الصورة

أفضلها، سواء من حيث الجودة أو المضمون، فضلا عن إمكانية إجراء عملية "الرتوش" والتعديلات اللازمة للصورة قبل تخزينها أو ترحيلها للنشر في الإصدار اليومي للصحيفة؛

- مجموعة من شاشات العرض Monitors عالية الجودة وذات تحديد عال للألوان، بما يساعد في إجراء عملية "الرتوش" اللازمة للصور الملونة على الشاشة بقدر عال من الدقة؛
- وحدة تخزين رئيسية Digital Image Server ذات سعة تخزينية عالية، يتم فيها ضغط الصور وتخزينها على وسائل التخزين الإلكترونية للصور المستخدمة لدى الصحيفة، وفي الوقت نفسه يكون نظام الأرشفة الإلكترونية للصور متصلا بالنظام الخاص باستقبال الصور من مصادرها المختلفة بالصحيفة -ديسك الصورة الإلكتروني- وبالطبع يكون متصلا أيضا بشبكة الكمبيوتر العاملة بالصحيفة.

أما الأرشيف السمعي البصري فهو عبارة عن مؤسسة أو قسم من مؤسسة تتمثل رسالته في إتاحة مجموعات الوثائق السمعية البصرية والتراث السمعي البصري، وذلك بتأمين عمليات تجميع الرصيد وإدارته وحفظه والتعريف به، ويتضح أن الوظائف التي يقوم بها مركز الأرشيف السمعي البصري هي مهام أساسية وليست ثانوية، تهدف إلى تسهيل الوصول إلى محتويات الوثائق بالصورة والصوت.^x

لقد مرت وسائط تخزين المعلومات بمراحل تاريخية متسلسلة وصلت إلى ما يسمى بالمواد السمعية البصرية، ويعود ظهور هذه المواد إلى تاريخ إنتاج التسجيلات الصوتية بكافة أشكالها، من الأسطوانات CYLINDER والأسطوانة المسطحة والقرص DISK والشريط TAPE والأسلاك WIRES إلى عام 1877، على يد مخترعين أحدهما فرنسي والآخر أمريكي، كل على حدا، فقد كتب المخترع الفرنسي CHARLES CROSS في 18 أبريل 1877 رسالة يصف فيها قوة وكيفية إنتاج تسجيلات صوتية، وقد نشر اختراعه في الصحف 10 أكتوبر 1877، أما المخترع الأمريكي TOMAS EDISON فقد بدأ في تسجيل الصوت على رقائق القصدير الملفوف في اسطوانات نحاسية، وإعادة سماعه مرة أخرى، وقد سمي هذا الجهاز بـ phonographe حيث وضع اللمسات الأخير على الجهاز في ديسمبر 1877.^{xi} وقد أسهم مخترعون آخرون في تطوير تقنيات تسجيل الصوت، فقام فالدامار بوليس Valdemar Poulsen عام 1899 باستخدام الأسلاك الممغنطة والأشرطة في التسجيلات الصوتية، وانتهت هذه التطورات باستخدام الفوتوغراف ذو الصوت المجسم عام 1933.^{xii}

ويري بعض المختصين أن ظهور المواد السمعية البصرية يعود إلى سنة 1841 عند ظهور الفن التصويري على يد WILLIAM HENRY TALBOT وفي سنة 1884 قام GORGE ISTIMAN بإنتاج أول فيلم ROLL FILM، وكانت معظم الشرائح المنتجة في ذلك الوقت مقاس 4*3.5 بوصة، يرسم على هذه الشرائح باليد وتعرض من خلال الفانوس السحري HENTERN، وفي عام 1988 تم إنتاج أول آلة تصوير من طرف شركة KODAC وأعطت لقطات فوتوغرافية تحاكي الطبيعة إلى حد كبير، وكانت أول الكاميرات التي تستعمل الأفلام الملفوفة،

ونتيجة للتطورات والتحسينات التي طرأت على آلات التصوير والأفلام، أصبحت الآن تتيح صور في غاية الدقة بالألوان الطبيعية وبأحجام متعددة ومختلفة.^{xiii}

أما تاريخ ظهور المواد السمعية البصرية التي تعتمد على الصورة والصوت مع فيرجع إلى سنة 1922، حينما تم إنتاج أول فيلم سينمائي ملون Techni Collor وتسجيل الصوت على الفيلم، ومنذ هذا التاريخ لم تحدث سوى تعديلات بسيطة على صناعة الأفلام، ومن هذه التحسينات استخدام الأفلام بقياس 16 ملم بدلا من أفلام ذات مقاس 36 ملم، والتي تم تسجيل الصوت عليها سنة 1932، وتمتاز هذه الأفلام بسهولة الاستعمال، سواء للأغراض العلمية أو الترفيهية.^{xiv} وهناك من يرى أن ظهور الوثائق السمعية البصرية يعود إلى أكثر من قرن مضى، وقد نشأت تباعا لتطورات متلاحقة (الصورة الفوتوغرافية والفيلم الصامت)، ولم يكن يعرف الرواد المنتجون في البداية أن هذه الوثائق يمكن أن تدوم طويلا، فاختراعها جاء لتلبية الفضول العلمي قبل أن يتطور استعمالهما لتصبح أداة إنتاج ثقافي أو مصادر للبحث العلمي والتاريخي.^{xv} وفي سنة 1968 كان اكتشاف الليزر على يد العالم HAIMAN وبعد هذا الاكتشاف بسنوات وبالضبط سنة 1976، بدأت الأبحاث المشتركة بين شركة فيليبس PHILIPS الهولندية وصوني SONY اليابانية لأجل تصنيع الأقراص المليزرة، وكان في عام 1979 تم إنتاج أول نموذج تجريبي لأقراص الليزر وطرحه في الأسواق.^{xvi}

الأرشيف في المؤسسات الإعلامية... بين التقليدي والإلكتروني

بما أننا نعيش اليوم عصر الانفجار الفضائي السمعي البصري، وعصر عولمة المعلومات، أعطى ذلك أهمية لدور الأرشيف الإعلامي الذي يساهم مساهمة فعالة في صناعة المحتوى، حيث توجد معظم ثروات الشعوب وهويتها الثقافية على أرفف مراكز الأرشيفات السمعية البصرية.^{xvii} فقد استأثر هذا الموضوع باهتمام عديد الباحثين والمهندسين لما للرقمنة من تأثير ليس فقط على مستوى حفظ

الوثائق السمعية البصرية، وبـل وكذلك على مستوى إدارة المجموعات وتوزيعها عبر شبكة المعلومات، لذا ظهرت دراسات عديدة تعرض تجارب لتطبيقات مختلفة حول معالجة العيوب والترميم الآلي لأرشيف الصورة والصوت، وحول إنشاء قواعد البيانات للفيديو والأفلام والتسجيلات الموسيقية وغيرها، ونظم إدارة هذه القواعد، كما قدمت بحوث حول التكشيف الآلي للصوت وللأفلام، ثم التعرف على أجزاء من الشريط (الصوت أو شريط الصورة)، وبناء وصائف البيانات أو الميتاداتا للتعريف بمحتويات الوثائق.^{xviii}

إن اتصال إدخال التقنيات الحديثة ونظم التسيير الإلكتروني للمؤسسات الإعلامية بمخزونها، يكون بتحقيق مرحلة أساسية وهامة ولعلها الأهم، وهي تقنيات الحواسيب والنظام الآلي في ميدان العمل، وإعادة صياغة المعلومات والمحتويات المتوفرة بشكل تقليدي، ورتقي، أو سمعي، أو سمعي بصري، وتخزينها واسترجاعها بطريقة رقمية قابلة للمعالجة، ومع أن هذه المرحلة طويلة نسبيا إذ أنه لا بديل عنها لدخول عالم المعلوماتية الحديث، خاصة إن علمنا أن الحاسوب أصبح قادرا على وضع البيانات على اختلاف أنواعها (عددية، حرفية،

بصرية)، وقواعد للمعلومات قابلة لإجراء جميع أشكال المعالجة الآلية عليها.^{xix}

إذ يضمن التسيير الإلكتروني للأرشيف توظيف قدرات الحاسوب في تجنب أساليب التخزين التقليدية، التي لا توفر المعلومات الدنيا المصاحبة للمواد المؤرشفة، والتي تنقصها الدقة في تصنيف هذه المواد وفهرستها وهو ما يحد من استغلالها، وهذا ما يستدعي الاستعاضة عن هذه الأساليب التقليدية بطرق جديدة، تتيح الانتقال إلى عالم البيانات عن البيانات Meta Data التي تسيير البحث عن المواد المؤرشفة، واستخدامها اعتمادا على برمجيات تسمح بتصفح المواد المخزنة Web browsing وبذلك يصبح الأرشيف مادة ومعلومات في آن واحد، كما يتيح التسيير الإلكتروني المتصل بشبكة الأنترنت، من خلال خدمة Archeif الوصول إلى الملفات التي يريد المستخدم، ومن بين تلك التي تعرضها آلاف الخادمت Server التي تقدم خدمة نقل الملفات حول العالم، وحيث يمكن للمستخدم من خلال استخدام خادم الأرشيف تحديد المواقع التي تحتوي على الملف المطلوب، وعند الوصول إلى هذه المواقع يمكن استخدام FTP في تحميل تلك الملفات في جهاز المستخدم Down Load، لقد سهلت نظم الأرشيف الإلكترونية الانتقال من مجرد أرشيف ومكتبة تقليدية، إلى أرشيف يستخدم المصغرات الفيلمية والميكروفيلم والميكروفيش إلى أقراص مضغوطة.^{xx}

يفترض الأرشيف الإلكتروني توفير دعومات متنوعة مصحوبة بالبرامج (Software) والأجهزة (Hardware) المناسبة لفتح الملفات وقراءة البيانات؛ وهذه الدعومات تتطور باستمرار إذ تلغي الأجيال الحديثة من الدعومات تلك التي سبقتها، كما تتحول بسرعة كل البرامج والأجهزة؛ الشيء الذي يعسر استخدام الأرشيف الإلكتروني إذا لم تتوفر جهود مستمرة لمتابعة التغيرات والتطورات التكنولوجية، وللدعومات (Media) أنواع:

- القرص المرن (Floppy) وهو الكثير الاستعمال من قبل الأشخاص في المعاملات اليومية، وطاقته تسمح له بتخزين Ko1.475 من الأرشيف الإلكتروني؛
- القرص المدمج (CD)، وطاقته 700 MB تساوي 474 أقرص مرنة؛
- القرص دي في دي (DVD) وطاقته تساوي سبعة GB = CD4,7؛
- كاسيت (DLT) ويمكنها تخزين ما يعادل GB 105 = CD 150؛
- إصبع التخزين الخارجي (USB- Stick)، آخر تكنولوجية لتخزين الأرشيف الإلكتروني وحجمه أقل من قلم حبر؛ تتراوح طاقة التخزين من MB32 إلى GB4؛
- إضافة إلى هذه الدعومات المنقولة، الأجهزة الثابتة: القرص الصلب (Hard Disk Drive) والجهاز المركزي SERVER (المزود المركزي للبيانات)، تستعمل كل هذه الدعومات لتخزين الأرشيف في الشكل الرقمي، ولكن يبقى تخزين الأرشيف في الشكل القياسي سائر المفعول (الميكروفيلم).^{xxi}

ولانتقال من الأرشفة التقليدية إلى الأرشفة الإلكترونية لا بد من توافر مجموعة من المتطلبات التي تحقق أهداف التسيير الإلكتروني للأرشيف الإعلامي وهي:^{xxii}

- إمكانيات مادية وفنية: تتمثل في توفير وسائل الاتصال وقاعدة البيانات القوية التي تتسم بقدرة كافية على التخزين، والاهتمام بضغط حجم المعلومات المخزنة فيها؛
- الإمكانيات البشرية: إذ ينبغي الاهتمام بالقائمين على شؤون الأرشيف وتدريبهم، وكذلك الاهتمام بالصحفيين، وتهيئة المجال أمام الجميع لتطوير قدراتهم واكتساب مهارات التعامل مع المستحدثات، واستخدام الأجهزة والاتصال بقواعد البيانات وشبكات المعلومات. وقبل كل هذا يجب أن تسبق هذه الخطوة يقول الباحث "عبد الحفيظ الهرقام نقل المواد الأرشيفية من وسائط رقمية واختبار النسق "Format" المناسب للحفاظ عليها،

مع تحديد الأولويات بالنسبة إلى البرامج التي تستوجب الإسراع برقمتها، بعد القيام بعملية فحص دقيق لجودة هذه البرامج ونوعيتها؛

- قاعدة البيانات: حيث تتضمن مراكز المعلومات، المؤسسات الإذاعية (المسموعة، المرئية، أو المكتوبة) مجموعة قواعد بيانات بيليوغرافية، فهارس، كشافات، مستخلصات، لمقتنيات المركز من مواد مطبوعة أو سمع مرئية، كما تتضمن المراكز مجموعة أخرى من قواعد البيانات النصية والإحصائية، حيث تخزن المواد الإعلامية وبحوث تحليل المضمون للبرامج الإذاعية والنسب النوعية والكمية وساعات البث للبرامج، وتتيح قواعد البيانات الإلكترونية استرجاع أي بيان مخزن عن المؤسسة الإذاعية في جداول مقارنة في أسرع وقت وبأيسر جهد، لذا يجب أن تكون قاعدة البيانات قوية من حيث البرامج التي تديرها، وأن تتسم بقدرة هائلة على التخزين مناسبة للغرض الذي صممت من أجله، مع إمكانية تقليص حجم المعلومات المخزنة فيها.

الأرشيف الرقمي الإعلامي: الأهمية والمتطلبات

تستخدم تكنولوجيا الرقمنة بشكل بارز اليوم لأجل صيانة وحفظ الأرشيف الإعلامي، وإذا كانت الرقمنة تعني تحويل الرموز التماثلية إلى بيانات حاسوبية (إعلامية)، فإن ترجمة علامات الفيديو تولد حجما كبيرا من البيانات التي ينبغي أن تكون مترابطة حتى تأخذ حيزا صغيرا يسمح بخزنها ونقلها على شبكات الاتصال، إن البيانات المترابطة للوثيقة الإعلامية على وعاء إلكتروني تأخذ مستويات مختلفة بحسب الاستعمالات، (من بضعة كيلوبايت في الثانية إلى عشرات الميغابايت في الثانية)، إذ تستخدم حسب درجة التراص Compression سواء لعمليات الريميم أو عمليات المونتاج أو البث على قناة رقمية أو للمشاهدة (أو المعاينة Visionnage) بجودة VHS.^{xxiii} ولاستخدام هذا الأرشيف (الأرشيف الإعلامي الإلكتروني) وجب أن تكون وثائقه منظمة حتى يسهل التعرف عليها وتحديد مكانها والتعرف على محتوياتها، كما يجب أن تحفظ في ظروف مناسبة وعلى أوعية سليمة حتى تكون متاحة للجميع.^{xxiv} ويعد الصحفيين والمخرجين ومعدّي البرامج من أبرز المستفيدين الداخليين من الأرشيف السمعي البصري، في حين يمثل الباحثين والطلبة أهم المستفيدين الخارجيين.^{xxv} والأرشيف الإعلامي مهما تعددت أشكاله وأنواعه لا بد له من متطلبات لتحقيق وظائفه نشرها في العناصر التالية:^{xxvi}

✓ إجراءات صيانة وحفظ الأرشيف الإعلامي

يتبع الخبراء منهجية في صيانة وحفظ الوثائق الإعلامية، وذلك بوضع معايير لتحديد الأولويات والطرق التقنية التي يتعين اتباعها في الصيانة، مثل الأخطار التي تهدد الأوعية المادية، أنماط استغلال الأرشيف (مقتطفات أو وثائق كاملة) والنوعية المطلوبة من هذه الوثائق:

- المعايير الفنية: من خلال تجربة الأرشيفيين يمكن تصنيف مستوى التعطل والتآكل للأرشيف إلى 4 مستويات حسب الاتحاد الدولي لأرشيف التلفزيون FIAT، وذلك بناء على مدى توفر الجهاز القارئ، وقطع الغيار وحضور القوى العاملة المؤهلة للصيانة:
- انقراض وشيك للوثائق: هناك أوعية وأجهزة قارئة لم تعد تصنع منذ فترة، كما أن شكل الترميز لم يعد يستخدم في الإنتاج مثال ذلك أوعية 2 أنش.
- وثائق في خطر: الأوعية ما تزال متوفرة في السوق إلا أن الأجهزة القارئة تناقص إنتاجها، من أمثال هذه الوثائق 1 pouce b/c، ¾ de pouce U Matic .
- وثائق مهددة: إن الأوعية والأجهزة القارئة ما تزال تباع في السوق بكميات قليلة، أما شكل الترميز ففي طريقه للانقراض مثال ½ pouce D3.
- وثائق سليمة: إن الأوعية متوفرة وكذلك الأجهزة القارئة في السوق مثل ½ pouce Digibeta.

✓ معايير تتعلق بالمحتوى والاستخدام

تتمثل في تفحص البرامج الأكثر استعمالاً وذلك على امتداد فترة طويلة (أكثر من 5 سنوات)، لمعرفة في أي شكل توجد ولأي غرض، إن تصنيف برامج التلفزيون الذي أعدته لجنة البرامج والفهرسة للاتحاد الدولي لأرشيف التلفزيون يعد دليلاً هاماً لأجل انقاذ الأرشيفات وحسب عدة مقاييس:

- نمط الإنتاج وأوعية الإنتاج التي استخدمت للأرشفة، وكذلك نمط التسجيل المستعمل عند الأرشفة Master de montage.
- قيمة الاستخدام حسب الأنواع والمواضيع (إبداعات، علوم، تراجم، مشاهير وغيرها)

✓ الترميم

يعد الترميم مرحلة أساسية لصيانة الأرشيف القديم وإنقاذه، فهذه الوثائق يعسر الاستفادة منها إلا بعد تحسينها وتنظيفها، إلا أن ترميم الأرشيف الذي يعني إصلاح العيوب الحاصلة في الصورة

والصوت يعد عملية صعبة وتستدعي وقتا طويلا (40 ساعة من العمل اليدوي لترميم ساعة واحدة من البرامج)، ومع ذلك فهي ضرورية لاستغلال البرامج القديمة مع التقيد بمواصفات الجودة. فما هي الأدوات والوسائل التي تستخدم للتعرف على الخلل وإصلاحه؟ يمكن ذكر نوعين من العيوب:

- عيوب خطيرة ومتكررة: مثل الغبار والضجيج، الخدش في الأفلام وشريط الفيديو، تآكل الفيلم أو غياب رموز الفيديو أو عدم استقرار الصورة.

- عيوب نادرة: مثل اختلاف الألوان والأضواء، الأخطاء عند التحويلات السابقة. واعتبارا لحجم المجموعات التي تحتاج للترميم في أفضل الظروف ولأسرع الأوقات تم اللجوء للتكنولوجيا لإصلاح المواد السمعية البصرية وإنقاذها.

كما تمثل القوى العاملة العمود الفقري لمراكز الأرشيف الإعلامي، ولا يكفي تنمية المجموعات وشراء تجهيزات إلكترونية متطورة إذا لم يوجد موظفون لهم مؤهلات عالية لإدارتها واستخدامها لفائدة المستفيدين، ويشترط علاوة على هذه القدرات توفر أعداد كافية منهم، بما يسمح بتغطية جميع خدمات المعلومات، سواء الخدمات الفنية أو الخدمات الموجهة للجمهور.^{xxvii}

خاتمة

إذن تظهر جليا أهمية التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في عملية حفظ وصيانة الأرشيف الإعلامي المكتوب منه والسمعي البصري، وذلك من خلال مختلف مراحل الصيانة والحفظ لهذا الأرشيف، من أجل الاستفادة منه على المستوى الداخلي للمؤسسات الإعلامية (المعدين والمخرجين)، أو على المستوى الخارجي لها (الباحثين والطلبة)، لذا كان لا بد من الصيانة المستمرة لمختلف أوعية التخزين للأرشيف الإعلامي وتحديثها بشكل دوري، لمواكبة مختلف تطورات تكنولوجيا التخزين والأرشيف الإعلامية.

الهوامش:

¹ خديجة قصعة، دور الوسائط الإلكترونية في حفظ أرشيف المؤسسات الإعلامية - التلفزيون الجزائري دراسة حالة، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009/2008، ص 123.

- ii سوسن خليل وحوارية خوالد، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الإعلامية الجزائرية مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجهوية لولاية ورقلة من وجهة نظر الإعلاميين أنموذجا، مذكرة ماستر، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2014، ص 21-22.
- iii المرجع السابق، ص 23-24.
- iv خديجة قصعة، مرجع سابق، ص 125.
- v وحيد قدورة، واقع خدمات مراكز الأرشيف السمعي البصري في الهيئات الإذاعية والتلفزيونية العربية، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (60)، مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، 2007، ص 13.
- vi طلال ناظم الزهيري، الصحافة الإلكترونية وأثرها في تطور مفهوم الأرشيف الصحفية، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجمعية العراقية لتكنولوجيا المعلومات، العراق، 2011، ص 13، على الرابط <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=126584>
- vii أحمد عبيد، التحليل الموضوعي للصور الصحفية: الأسس والتطبيقات، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 64.
- viii المرجع السابق، ص 65.
- ix المرجع السابق، ص 66.
- x وحيد قدورة، مرجع سابق، ص 14.
- xi قادة الحسين بلعباس، تسيير ومعالجة الأرشيف السمعي البصري المؤسسة الوطنية الجهوية للتلفزة وهران أنموذجا، مذكرة ماستر شعبة علم المكتبات والمعلومات، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017/2016، ص 38.
- xii صبيحة عفاف وحياة بوريشة، الأرشيف السمعي البصري ودوره في الحفاظ على ذاكرة الأمة: مديرية الأرشيف للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري أنموذجا، مذكرة ماستر، شعبة علم المكتبات، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2018/2017، ص 39.
- xiii وحيد قدورة، مرجع سابق، ص 39.
- xiv المرجع السابق، ص 40.
- xv صبيحة عفاف وحياة بوريشة، مرجع سابق، ص 40.
- xvi وحيد قدورة، مرجع سابق، ص 41.
- xvii محمد المناصير، الحفظ والصيانة لأرشيفات الصوت والصورة، مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد الرابع، تونس، 2010، ص 37.
- xviii وحيد قدورة، مرجع سابق، ص 17.
- xix خديجة قصعة، مرجع سابق، ص 130.
- xx المرجع السابق، ص 130-131.
- xxi عبد الكريم بجاجة، نحو تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل، مجلة journal cybrarians الإلكترونية، العدد 6 سبتمبر 2005، على الرابط

http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=608:2009-07-12-08-27-11&catid=155:2009-05-20-09-58-36&Itemid=68

xxii خديجة قصعة، مرجع سابق، ص 131-132.

xxiii وحيد قدورة، مرجع سابق، ص 47.

xxiv وحيد قدورة، الحاجة إلى الأرشيف السمعي البصري لإنتاج الوثائقيات: بين الحفظ والرقمنة، مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد الثني، تونس، 2007، ص 45.

xxv صبيحة عفاف وحياة بوريشة، مرجع سابق، ص 49-50.

xxvi وحيد قدورة، واقع خدمات مراكز الأرشيف السمعي البصري في الهيئات الإذاعية والتلفزيونية العربية مرجع سابق، ص 44-46.

xxvii المرجع السابق، ص 57.

**الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا
ودوره في كتابة وإعادة صياغة تاريخ الجزائر**
*The Algerian archive in France
and its role in writing and rewriting the history of Algeria*

الباحث: وافي عيسى

جامعة جيلالي ليايس- سيدي بلعباس الجزائر

ouafiaissa@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/17

ملخص

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الأرشيف الجزائري المرحل الى فرنسا والدور الذي يلعبه في كتابة وإعادة صياغة تاريخ الجزائر، ومطالبة الجزائر بحقها المشروع في استرجاع أرشيفها من خلال المواثيق الدولية والقانون الدولي وتمسك الدولة الفرنسية به باعتباره جزءا من سيادتها ، وأيضا تسليط الضوء على أهم الأسباب التي تجعل فرنسا ترفض إرجاع الأرشيف الذي هربته عشية يوم الاستقلال للدولة الجزائرية أو حتى فتحة للإطلاع أمام عامة الجمهور.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف – أهمية الأرشيف - تحويل الأرشيف – الجزائر وفرنسا

Abstract

We want to highlight on the Algerian Archive that was take by force to France, and it's role in writing and rephrase the history of Algeria, and the right of demanding the archive by Algeria throu the international pacts and laws. And the government of France is still holding on considering it a part its sovereign. As well shinig the light on the most important reasons that makes France refuse to give back the Archive that was smuggled the evening of the independence of the Algerian government or even make it open to the public.

Key words : Archives – The impotance of archives – Conert archive – Algeria and France

مقدمة:

لتاريخ دون وثائق" قاعدة المدرسة المنهجية الألمانية التي ردّدها المؤرخان الفرنسيان "لانغلو" و"سينبوس" في كتابهما مدخل الى العلوم التاريخية باريس 1898م⁽¹⁾، وانطلاق من هذه القاعدة برزت قيمة الوثائق والأرشيف في حياة الأفراد والدول وخاصة في البحث التاريخي. فالمعلومات التي يحتويها الأرشيف تعتبر على درجة كبيرة من الدقة ، والإعتماد عليها والرجوع إليها يظفي طابع المصدقية في تصوير الحياة بمختلف جوانبها ويعطي للدراسة وزنا ثقيلًا وقيمة علمية كبيرة ، والجزائر منذ استقلالها لاتزال تسعى استرجاع الأرشيف المنهوب منها من طرف السلطات الفرنسية الإستعمارية عشية الإستقلال ، فالادارة الإستعمارية كانت واعية بقيمة الأرشيف وهذا نتيجة لخبراتها في إنهاء النزاعات المسلحة في غرب إفريقيا وتونس والمغرب والفييتنام، ويعد عمل الباحثين ودراساتهم سلاحًا فعالًا لكتابة التاريخ وإعادة وتصحيح المشوّه منه وهم بذلك يحافظون على ذاكرة الشعوب ، ولقد تمحورت مشكلة الدراسة في: ما أهمية الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا؟ وما هو دوره في إعادة صياغة تاريخ الجزائر؟ وماهي أهم الاسباب التي تجعل فرنسا تخشى إرجاعه للدولة الجزائرية المستقلة أو حتى فتحه أمام عامة الناس؟

1 - أهمية الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا في كتابة تاريخنا:

إنّ حضارة أيّة أمة تكمن في تاريخها، وإذا كان التاريخ هو دليل الحضارة وذاكرة الأمة فإنّ مصدره الوثيقة ، وهذه الأخيرة هي موضوع الثقة والأمانة ومصدر يقين وعلم وقوة⁽²⁾، فالكتب التي نؤلّفها مادتها الخام هي الوثائق الأصلية، ولهذا الأسباب تعتبر مراكز الأرشيف خزائن للتاريخ كونها مجمع للخبرات والتجارب التي لا بدّ من معرفتها والرجوع إليها من حين لآخر للسّير بالإدارة والحكومة الى طريق الصواب ، لذلك كان ولازال همّ المؤرّخ هو أن يجمع كل ما يمس بالحياة وتصويرها بدقة وأمانة⁽³⁾، وهنا برزت قيمة الوثائق الأرشيفية في الدراسات التاريخية وأصبحت تكتسي أهمية بالغة الأثر كونها تحمل في طيّاتها مادة خبيرة وفكرية ثريّتان.⁽⁴⁾

فالوثائق الأرشيفية هي أصدق دليل في عملية الكتابة التاريخية من حيث تمكين المؤرّخين والباحثين من العودة الى الاصول الأولى للوقائع التاريخية وقرائنها وتحليل عناصرها وإعادة بناء الأحداث ضمن نسق قائم على الموضوعية،⁽⁵⁾ وإنّ مجرد إلقاء نظرة بسيطة على الكم الهائل من الأرشيف المنهوب والمحوّل الى فرنسا يحيلنا حول الإنطباع بأنّ الجزائر كانت ضحية سطو على على

تاريخها أكثر مما كانت ضحية نقل بسيط لأرشيفها،⁽⁶⁾ ومطالبة الدولة الجزائرية بإسترجاع الأرشيف والتمسك به من الجانب الفرنسي لا يفك عقدة ما يحتويه هذا الأرشيف من أسرار ، فمضمونه بإعتراف المؤرخين المهتمين بحرب الجزائر خاصة الفترة الممتدة ما بين 1954-1962 يؤكدون بأنه سيكون مربكا وعائقا لتطور العلاقات الجزائرية الفرنسية ، وإخفائه من ناحية أخرى لن يحمي ضحايا حرب التحرير بقدر ما يحمي المتهمين.⁽⁷⁾ فوجود الأرشيف بالقُطر الجزائري يبعني للجزائر الكثير فهو ضروري في كتابة وصياغة الذاكرة ، حيث أنّ جزءا من كبرها من ذاكرة الشعب الجزائري والتي تتعلق بمرحلة حاسمة في تاريخه لاتزال تحت تصرف السلطات الفرنسية ، والمشرفين على إدارة الأرشيفات في فرنسا وفق التشريع الفرنسي يطلبون من الباحثين الجزائريين في بعض الأحيان رخص خاصة من أجل الإطلاع على فئات معينة من المحفوظات ، في الوقت الذي يتمتع الفرنسيون بحرية كاملة في الوصول الى نفس الفئات من الوثائق ، زيادة على الآثار المالية السلبية على المنح الدراسية للباحثين الجزائريين وطلاب درجة ما بعد التدرج الذين ينفقون مبالغ كبيرة في رسوم التأشيرة والنقل والإقامة والوقت وما الى ذلك الذي أضعف كاهلهم بسبب التنقلات المتسلسلة بإتجاه التراب الفرنسي لإتهاء أبحاثهم.⁽⁸⁾

مؤسسة الأرشيف الوطني تضطلع بدورين أساسية هما جمع المادة التاريخية أيّا كان شكلها ورقية كانت أو سمعية من أي مكان ، فيما الدّور الثاني يتمثل في إعداد المادة الأرشيفية وتحضيرها للباحثين ووضعها تحت تصرفهم وتقديم كل المعلومات المتعلقة بالمصدر.⁽⁹⁾

2 - النزاع الأرشيفي بين الجزائر وفرنسا:

عموما منذ القرن السابع عشر ميلادي (17) وحتى الحرب العالمية الثانية ، فإنّ المعاهدات التي أنهت الصراعات المسلحة قد أشارت في مضامينها إلى مصير الوثائق والمحفوظات كون القيمة الإثباتية والإدارية التي تتمتع بها الأرشيفات قد فرضت نفسها على الأطراف المتنازعة⁽¹⁰⁾ ، والنزاعات حول الأرشيف كثيرا ما تحدث بين الدّول في كل مكان وزمان وهي موجودة في الحياة الدولية أكثر مم نتصوره ولا يكثر لها سوى المختصين في مجال الأرشيف والمؤرخين والرجال الدبلوماسيين.⁽¹¹⁾ هذا لأن الوثائق تعتبر ذات أهمية كبيرة في مجال البحث التاريخي وأصبحت من الثوابت العلمية ، ونظرا لهذه الأهمية فكثيرا ما تنازعت دول فيما بينها حول حق كل منها في إمتلاك هذه الوثائق ، والجزائر كغيرها من الدول الأخرى في العالم لاتزال تسعى لإسترجاع أرشيفها المهرب منها الى فرنسا خلال الفترة

الإستعمارية خاصة سنتي 1961 و 1962 وهذا طبقا لحقها فيه من خلال المواثيق والقوانين الدولية،⁽¹²⁾ وإتفاقية إفيان *Evian* التي بموجبها استرجعت الجزائر إستقلالها والتي تعتبر المرجع الأساسي لجمعية الإتفاقيات التي تبرم بين الجزائر وفرنسا لم تتطرق الى موضوع الأرشيف⁽¹³⁾، هذا ما طرح علامة إستفهام، وهو ما دفع الدكتور "لخضر عمراني" في مقال له نشره بعنوان "النزاع الأرشيفي الجزائري - الفرنسي بين مبدأ الإقليمية والسيادة الوطنية" الى التساؤل عن أسباب عدم وجود بند في الاتفاقية حول الأرشيف ، فهل يا ترى يعود السبب الى عدم تطرق الطرفين الى موضوع الأرشيف؟ أو الى تسرّ السلطات الفرنسية الذين تجنّبوا الحديث عن هذا الموضوع طالما الطرف الجزائري لم يتطرق إليه؟ نظرا لخبرة الفرنسيين في إنهاء النزاعات المسلحة ، أم الى عدم خبرة المفاوضين الجزائريين في هذا المجال؟⁽¹⁴⁾ وربما هذا ما لخصه الجنرال "ديغول *De goule*" في قوله عن محتوى إتفاقية إفيان عندما صرّح وقال: " يوجد فيها كل ما أردناه أن يوجد".⁽¹⁵⁾

لقد إعتمدت الجزائر من أجل استرجاع أرشيفها على أسس قانونية شرعية دولية إنتقمتها من ملفات أعدتها مؤسسات حكومية ، ويتعلق الأمر هنا بمبدأ إحترام وإعادة الأرشيف المستحود عليه من طرف الدّول الأوروبية أثناء رحيلها عن المستعمرات ، مستندة في ذلك على مبدأ حق الشّعوب في تقرير مصيرها الذي يتضمن في مفهومه الشامل كل السيادة بما فيها حق الشعوب في تاريخها ذاكرتها وما يحدد هويتها ، وكل مساس بهذه الحقوق هو مساس بسيادة الدولة.⁽¹⁶⁾

3 - عملية نهب وتحويل الأرشيف

بعد أن ادركت الحكومة الفرنسية أنّ نتيجة الحرب لا يمكن أن تكون إلا باستقلال الجزائر، أولى الإجراءات التي فكّرت فيها فرنسا هو نقل الحد الأقصى من الوثائق الى فرنسا بأي ثمن ولأي سبب من الأسباب حتى وإن كان من الضروري إبتكارها.⁽¹⁷⁾ فالسلطات الفرنسية كانت داركة ودارية بالأهمية التي تكتسبها الوثائق الأرشيفية والتي شكلتها لسنوات طويلة طيلة فترة الأحتلال ، حيث أعطي أمر بتجميع كل الأرشيف عبر التراب الجزائري ونقله الى فرنسا بإعتباره أرشيف السيادة الوطنية لفرنسا وكنز للتاريخ.⁽¹⁸⁾

في مذكرة مؤرخة في 02 مارس 1961 دعا مندوب حكومة الجزائر المحافظين الإقليميين للأرشيف بقسنطينة والجزائر ووهران الى البدء في عملية تحضير للأرشيف القابل للتحويل الى فرنسا بحجة أعمال الشغب التي عرفتها الجزائر عام 1958 والتهديدات التي تحوّل حول مستودعات ووهران

والشلف بحجة تصوير الأرشيف في فرنسا لأجل إنقاده ، وفي 06 مارس من نفس السنة جاءت مذكرة ثانية يقرّ ويؤكّد من خلالها المدير الفرنسي للأرشيف على ضرورة نقل هذا الأرشيف⁽¹⁹⁾، وبالفعل تمت هذه العملية. ثم في مذكرة أخرى ثالثة مؤرخة في 06 مارس 1962 صادرة عن الأمين العام للمندوبية العامة في الجزائر أستؤنفت عملية نقل الأرشيف نحو فرنسا،⁽²⁰⁾ فالفرنسيون يعتبرون أنّ الأرشيف المرحل الى فرنسا يبقى ملكا للإدارة الفرنسية على قاعدة أنّه جزء من أرشيف فرنسا الوطني ، وعلى خلفية أنّ الجزائر كانت فرنسية،⁽²¹⁾ والقائمين على عمليات سلب الأرشيف ما بين عامي 1961 و 1962 لم يفرّقوا بين مختلف فئات الوثائق، إذ قاموا بتجميع كل ما وقع بين أيديهم بما في ذلك المحفوظات التي يرجع تاريخها الى ما قبل الإستعمار الفرنسي والتي لا علاقة لها لا بسيادة فرنسا ولا بتاريخها.⁽²²⁾

4- حق الجزائر في أرشيفها من خلال المواثيق والقوانين الدولية:

4-1- مبادئ الارشيف في القانون الدولي:

4-1-1- مبدأ التوارث ما بين الدول:

هو حلول دولة محل أخرى في المسؤولية عن العلاقات الدولية لإقليم ما من الأقاليم⁽²³⁾، ويعد التوارث الدولي نتيجة حتمية للتغيرات التي تطرأ على إقليم الدولة أيّا كانت مسبباته سواء كانت نتيجة لتخليّ دولة عن جزء من إقليمها لدولة أخرى ، أو إستقلال هذا الجزء من إقليمها لدولة أخرى ، أو إستقلال هذا الجزء ليكون دولة جديدة مستقلة ، أو أن تتحد عدة دول في صورة دولة موحّدة ، أو حصول دول مستعمرة على استقلالها⁽²⁴⁾ كما هو الحال بالنسبة للجزائر في إطار تصفية الإستعمار، وبموجبه تلزم الدولة المستعمرة بتسليم الأرشيف الذي أنتجته على تراب الدولة المستعمرة ، فمصير الارشيف مرتبط بمصير الأقليم فعندما يسترجع الإقليم يسترجع الأرشيف معه.

4-1-2- مبدأ إقليمية الأرشيف:

مفاده أنّ الأرشيف يبقى في الإقليم الذي أنتج فيه ويتحكّم بذلك في إسترجاعه في حالة ترحيله. وقد ظهر هذا المبدأ في القرن الرابع عشر (14) ميلادي وبالضبط في عام 1352 م حين قام ابن ملك فرنسا *Comte de savoie* بتبادل الأرشيف عندما تبادلا المقاطعات.

وعليه فالمبدأ الأول والثاني يتفقان حول بقاء الأرشيف في المكان الذي أنتج فيه ويعبران عن على أحقية الشعوب في إنتاجها وتراثها الفكري والفني⁽²⁵⁾.

4-1-3- مبدأ احترام الرصيد الأرشيفي:

وهو مبدأ أساسي في علم الأرشيف يتمثل في إبقاء مجموعات الارشيف على الشكل الذي جاءت عليه من عند منشئها دون خلطها مع المجموعات المشأة من جهات أخرى،⁽²⁶⁾ مع العلم أنه من المسلم به عالمياً أنّ فرنسا هي الدولة المؤسسة لمبدأ احترام الأرصدة والمبادئ الأخرى الناتجة عنه كمبدأ النشأة الترابية.⁽²⁷⁾

4-2- المؤتمرات الدولية ونصوص المعاهدات:

الى جانب مبادئ القانون الدولي حول الأرشيف نجد قرارات الأمم المتحدة وتوصيات المؤتمرات الدولية ونصوص المعاهدات الثنائية والإقليمية والمجلس الدولي للأرشيف ICA في التأثير على الدولة الفرنسية في هذا الموضوع من أجل إرجاع الأرشيف الخاص بالجزائر.⁽²⁸⁾

هذا وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 147/36 بتاريخ 16 ديسمبر 1981 في الفقرة السادسة أنّ الاعتراف على الأماكن الدينية والثقافية هي من قبيل جرائم الحرب ، وتذهب إتفاقية جنيف الموقعة عام 1949 الى أبعد من ذلك حيث أنّ المادة 147 تعتبر تدمير واغتصاب الممتلكات الدينية والتاريخية والثقافية بصورة لا تقتضها الضرورات الحربية من قبيل المخالفات الجسمية التي كُتبت بنص المادة 85 من البروتوكول الإضافي الأول بأنّها جرائم حرب. إتفاقيتا لاهاي عام 1899 وعام 1907 تحضران تدمير ممتلكات الغير أو حجزها ، لاسيم المادة 23 من اللاتحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية من إتفاقية لاهاي عام 1907.⁽²⁹⁾

والى جانب إتفاقيتا لاهاي السابقتان جاءت إتفاقية ثالثة لتؤكد على قديسية الممتلكات الثقافية المسماة بإتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالت نزاع مسلح المؤرخة في 14 ماي 1954 التي أشادت بالإتفاقيتين السابقتين، والتي عرّفت الممتلكات الثقافية من بينها المخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية الأثرية وكذا المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات.

أمّا المادة الثانية: " تشمل حماية الممتلكات الثقافية بموجب هذه الإتفاقية وقاية هذه الممتلكات واحترامها" ، أمّا في المادة الرابعة في الفقرة الأولى تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بإحترام الممتلكات

لأغراض قد تعرّضها لخطر التدمير أو التلف في حالة نزاع مسلّح وبإمتناعها عن أي عمل عدائي إزاءها ، كما نصت الفقرة الثالثة من نفس المادة بأن تتعهد الاطراف السامية المتعاقدة أيضا بتحريم أي سرقة أو نهب أو تبديد للممتلكات مثلما فعلت فرنسا اتجاه الأرشيف الجزائري، كما تتعهد بعدم الإستلاء على ممتلكات ثقافية منقولة في أراضي أي طرف سام متعاقد آخر.⁽³⁰⁾ إضافة الى معاهدة فينا (النمسا) مارس وأبريل من عام 1983 حول التوارث ما بين الدول والخاصة بالأملاك والأرشيف والديون.⁽³¹⁾

5 - ممّا تخاف فرنسا عند إرجاع الأرشيف؟

لطالما تسبب موضوع إسترجاع الأرشيف في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا، فبالنسبة للجزائريين والدولة الجزائرية هو ذاكرة أمة تفاصيله ضرورية لكتابة تاريخ شعب ناضل من أجل حرّيته وإستعادة أرضه التي نهبته منه ، أما بالنسبة للثانية أي الدولة الفرنسية فهي تعتبره أرشيف سيادة.⁽³²⁾ فخوف فرنسا من فتح الأرشيف المرحل أو إرجاعه الى الجزائر نابع من عدّة أشياء ، فمثلا الأرشيف الطبي في القانون القديم يمكن الإطلاع على الملف الطبي للشخص بعد مرور 150 سنة إعتبارا من ولادة المعني بالأمر، وإذا كان الملف هو ملف موظف كأن يكون ضابط يمكن الإطلاع على أرشيفه بعد 120 سنة ، لكن لماذا ؟

توجد أسرار عدة لدى الجانب الفرنسي كملفات تقول أنّ بعض الجنود ماتوا بسبب أمراض كمرض التيفوس أو الكوليرا والى ما ذلك من الأمراض المميتة ، أو أنّهم ماتو في الحرب ضد الجزائريين وحقيقة الأرشيف تقول عكس ذلك، مثلا جندي فرنسي كان هاربا من معركة ما وضابطه هو الذي قتله ، مثل هذه الحوادث موجودة في الأرشيف ومؤكدة في زاوية أخرى من الأرشيفات. في مثل هذه الحالة يقوم الفرنسيون بإنشاء ملفين أرشيفيين لهذا الجندي الفرنسي، الأول يدون فيه أنّ هذا الجندي مات في معركة، ويعلنون عائلته بأنّ ابنهم توفي بطلا في معركة ويقدمون لهم وسام البطل، أما الملف الثاني يدونون فيه حقيقة ماجرى بالتفصيل. إذا فتحت مثل هذه الملفات التي تأرشف بأن ضابطه هو الذي قتله لأنّه كان هاربا من معركة فإضطر هذا الضابط المسؤول على الجندي الى قتله ستقع ضجّة كبيرة في فرنسا ، وتصبح العائلات التي مات آباءهم وأجدادهم في حرب الجزائر يشكون في حقيقة أمر ماحدث حول صحة موت آباءهم وأجدادهم ، وكذلك تخاف فرنسا من أن تخرج فضائحتها الى العلن ، زيادة على ذلك التخوف ن الأبعاد القانونية والأبعاد الأخلاقية والأبعاد

السياسية والقضائية في فرنسا أو خارجها على ظهور هذه الجرائم ما سيمس بسمعة فرنسا،⁽³³⁾ ونظرة الفرنسيين الى مطالبة حكومة الجزائر المستقلة وبشكل دوري بالوثائق الأصلية أو الميكروفيلمية يعتبرونه من وجهة نظرهم لأغراض قد تكون غير تاريخية ، لهذا السبب على فرنسا الاستمرار في حماية السرية كحمايتها لشعبها.⁽³⁴⁾

6 - سبل استرجاع الارشيف الجزائري:

لقد تسبب نهب وترحيل الأرشيف الى التراب الفرنسي أضرار جسيمة للجزائر بحيث ورثت ووثائق مبتورة أو مجزأة في شكل وحدات تعذر الإنتفاع بها ما إنعكس على تسيير أمور البلاد في المجال الإداري وعدم ضبط الحالة المدنية والأحصاءات في مجال السكان والفلاحة وتسطير حدود البلاد مع دول الجوار ، والمخططات التقنية العمرانية والمناطق العمرانية والمناطق المعرضة للزلازل كما حدث في زلزال الأصدان المسماة بالشلف حاليا، علاوة على الملفات السياسية⁽³⁵⁾ كملفات المساجين والمفقودين.

في سنة 2004 قدّم الفرنسيون مجموعة من الأقتراحات للجزائر بغرض ايجاد حل للنزاع، وقد تمثلت إقتراحات الجانب الفرنسي في تزويد الجزائر بنسخ ميكروفيلمية بدلا من النسخ الأصلية ، وهذه الأخيرة تبقى ملكية فرنسية، تضم هذه الميكروفيلمات الوثائق التقنية المنشأة قبل عام 1832 والملفات الصادرة عن المكاتب العربية (مكاتب الأهالي) والمحفوظات الناشئة عن المصالح الحكومية العامة بالجزائر العاصمة ، الوثائق المعروفة بإسم المحفوظات الأسبانية والمراسلات السياسية وشؤون الأهالي. هذا العرض المقدم من الطرف الفرنسي لنظيره الجزائري يبقى عرض مغري ، لكنه يطرح أمر هام فهل الجزائر بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة مستعدة لقبول مثل هذا العرض مقابل التنازل عن النسخ الأصلية؟⁽³⁶⁾

في تصريح له قال المدير العام لمركز الأرشيف الوطني عبد المجيد شيخي أنّ إسترجاع الأرشيف الجزائري الموجودة بفرنسا يواجه عقبات كثيرة دون أن يكشف عنها ، هذا وقد أوضح المدير العام لدى إستضافة في برنامج ضيف الصباح للقناة الإذاعية الأولى عشية إحياء ذكرى مجازر 08 ماي 1945 بأنّ الجزائر متمسكة بحقّها في الحصول على النسخ الأصلية لأرشيفها، وقد اعتبر أنّ المفاوضات لاتزال جارية بين الطرفين وأنّ الخيط ليس مقطوعا لكنها لم تصل بعد الى نتائج ملموسة مبرزا الجهود المبذولة لتوسيع دائرة المطالبة في الحصول على تضامن الدّول التي سلب منها أرشيفها

وتجنيد الطاقات الفاعلة لإسترجاع الأرشيف من خلال تكوين لجنتين على مستوى الأرشيف الدولي والجامعة العربية.⁽³⁷⁾ هذا وقد أكد وزير المجاهدين الطيب زيتوني على ضرورة إسترجاع الأرشيف من فرنسا وأشار الى أنه خطوة هامة في كتابة التاريخ، وأنّ استرجاعه مطلب لم ولن تتراجع الجزائر عنه يوماً.⁽³⁸⁾

فالدولة الفرنسية يقع على عاتقها ليس فقط عبء إرجاع الآلاف من الأطنان الأرشيفية المنهوبة والذي يشكل في نظر القانون الدولي جريمة حرب ، بل وإنما يقع على عاتقها أيضا عبء تحمل مسؤولية أية وثيقة أرشيفية تم اتلافها في الجزائر⁽³⁹⁾ خاصة الأرشيف الجزائري في العهد العثماني، فبعد الإجتياح الفرنسي للجزائر طالبت يد العبث وضربت رصيد الوثائق الجزائرية خلال هذا العهد من طرف الجنود والضباط الفرنسيين لتلك الكنوز الوثائقية الهامة⁽⁴⁰⁾ وهو الذي أقر به "ألير دوفو" الذي عُيّن عام 1849 كأول محافظ للأرشيف الجزائري العثماني ، ذلك لأنّ سلب أرشيف الجزائر كان يهدف طمس الهوية الجزائرية وتاريخها وثقافتها بغية محو كل أثر لوجودها وكيونتها.⁽⁴¹⁾ يذكر أنّ الجزائر قد استرجعت جزءا كبيرا من أرشيفها الخاص بالفترة العثمانية على ثلاثة مراحل وعلى فترات متفرقة بحيث كانت الأولى في سنة 1968 وهي سجلات البايليك وبيت المال ، تحتوي على مواضيع كثيرة منها اجتماعية واقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية وثقافية. أما المرحلة الثانية كانت سنة 1974 وضمت سلسلة المحاكم الشرعية وهي عبارة عن لفافات وأوراق منفصلة معظمها يتعلق بقضايا الأوقاف والملكيات الخاصة وعقود الزواج والطلاق والبيع والشراء وإثبات النسب، تحديد صدادف أو إرث ، خصمات هبة أو نفقة. ثم مرحلة ثالثة وهي الدفعة الثانية المتبقية من الدفعة الأولى من سلسلة بيت المال والبايليك سلمت في 1981 تضمنت المصاريف السنوية للقبائل وأملاك موقوفة للحرمين الشريفين.⁽⁴²⁾ وتجدر الإشارة هنا الى أنّ الجزائر لم تسترجع كامل الأرشيف الخاص بالفترة العثمانية من فرنسا وهذا على لسان "عبدالكريم بجاجة" حين كان يشغل منصب المدير العام للأرشيف الوطني الجزائري على هامش اللقاء الذي جمعه مع نظيره "بوندن بوك" مدير الأرشيف الوطني الفرنسي بواشنطن عام 1995 بحيث أكد هذا الأخير لعبدالكريم بجاجة أنّ فرنسا لاتزال تحتفظ بـ: 80 متر خطي أي ما يعادل 800 علبة أرشيفية من سمك 10 سم تعود للتواجد العثماني بالجزائر ما بين القرن 16 و 19 ميلادي، واستغرب لماذا فرنسا لم ترجع هذه الوثائق التاريخية للجزائر بما في ذلك معاهدات السلم والتجارة بين حكام الجزائر

العثمانيين وفرنسا ، والتي قدرها عبد الكريم بجاجة 59 معاهدة لا يزال الطرف الفرنسي يحتفظ بكلتا النسختين معا.⁽⁴³⁾

خاتمة

يبقى ملف إسترجاع الأرشيف من فرسا مطلب أساسي لا رجعة عنه لأنه يمثل جزء من السيادة الوطنية الجزائرية وذاكرة شعب ناضل من أجل استقلاله وكرامته ، في إنتظار حنكة سياسية قوية من طرف الجانب الجزائري كالتي تمتع بهام مفاوضوا إفيان حين فاضوا فرنسا لأجل الإستقلال كون كل الأتفاقيات والأعراف والقوانين الدولية نصب في صالح الجزائر، شريطة الإعتكاف على قراءة هذا الأرشيف وبذل الجهد في تحليل مضمونه.

الهوامش:

- (1) محمد غالم. من أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسية والهجرة الى الديار الاسلامية. إنسانيات.المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية. على الخط <https://journals.openedition.org> تاريخ الزيارة 2019/03/11 الساعة 10:30
- (2) أحمد بودوشة. التشريعات الأرشيفية والتكنولوجيا ودورها في دعم وتطوير الأرشيف الوطني . مجلة المكتبات والمعلومات. المجلد الثاني، العدد03، ديسمبر 2003.ص-ص 95-96 .
- (3) سالم عبود الألويسي، محمد محجوب مالك، الأرشيف تاريخه أصنافه ادارته .بغداد: الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1979، ص ذ .
- (4) عبد الله مقلاتي.أرصدة أرشيف الثورة الجزائرية. مركز الأرشيف الوطني الجزائري أنموذجا ، أعمال الندوة الوطنية الدكتورالية واشكالية كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المنعقد بتاريخ 02 نوفمبر2016.الجزائر: منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة محمد بوضياف ، د.ت. . ص 19 .
- (5) جمال قندل . الوثائق الأرشيفية الخاصة بخطي موريث وشال المحفوظة بمركز الأرشيف العسكري بفانسان باريس. أعمال الندوة الوطنية الدكتورالية واشكالية كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المنعقد بتاريخ 02 نوفمبر2016 . مرجع سابق ، ص 53 .
- (6) لخضر عمراني . النزاع الأرشيفي في الجزائري-الفرنسيين مبدأ لإقليمية والسيادة الوطنية. مجلة العلوم الإنسانية ، ص 141 .

- (7) سامية عزّي. أهمية الأرشيف السمعي البصري في بناء الذاكرة الوطنية عبر الأفلام. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال تخصص السينما والتلفزيون ووسائل الاتصال الجديدة . الجزائر: جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسيو الإعلام قسم علوم الإعلام ولإتصال . 2013/2012، ص 137 .
- (8) لخضر عمراني. مرجع سابق ، ص 143 .
- (9) محمد لهواري .شيخي:عقبات كثيرة تحول دون إسترجاع الأرشيف من فرنسا. بوابة الشروق .على الخط <https://www.echoroukonline.com> تاريخ الزيارة 2019/03/12 على الساعة 12:09
- (10) لخضر عمراني . مرجع سابق ، ص 130 .
- (11) كمال درواز.الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري. مجلة المكتبات المعلومات.المجلد الثاني،العدد03 ،ديسمبر 2003، ص 125 .
- (12) نور الدين مقدر. مصير وثائق الأرشيف الجزائري خلال العهد العثماني بعد إستقلال الجزائر 1962، أعمال الندوة الوطنية الدكتورالية واشكالية كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المنعقد بتاريخ 02 نوفمبر2016 مرجع سابق،ص 108.
- (13) كمال درواز . مرجع سابق،ص 128 .
- (14) خضر عمراني . مرجع سابق،ص 131 .
- (15) كمال درواز.مرجع سابق، ص 128 .
- (16) المرجع نفسه،ص126.
- (17) لخضر عمراني. مرجع سابق ،ص 132
- (18) سامية عزّي. مرجع سابق ، ص 137
- (19) لخضر عمراني. مرجع سابق، ص 134
- (20) المرجع نفسه، ص 135
- (21) محمد شراق.أرشيف الجزائر في مجلدات وعلب ملغمة بفرنسا .منتديات اليسسر للمكتبات وتقنية المعلومات .على الخط alyaseer.net تاريخ الزيارة 2019/03/18 الساعة 07:13
- (22) لخضر عمراني. مرجع سابق ،ص 140
- (23) حكيم مناع.مفهوم التوارث الدولي (الإستخلاف) في القانون الدولي العام.مجلة الشريعة والإقتصاد. المجلد 05، العدد 09،ص 203
- (24) المرجع نفسه، ص218
- (25) بودويرة الطاهر.التنظيم والتشريع الأرشيف الجزائري بين حجم النص وحقيقة لتحديات قراءة في التشريع الأرشيفي.مجلة العلوم الإنسانية، ص 171
- (26) لخضر عمراني. مرجع سابق،ص 142

- (27) المرجع نفسه، ص 131
- (28) عبدالقادر دوحة. الأرشيف الجزائري بفرنسا من منظور القانون الدولي. الحوار المتوسطي. العدد 06، مارس 2014. ص 45.
- (29) المرجع نفسه، ص 46
- (30) اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح 14 ماي 1954.
- (31) كمال درواز. مرجع سابق، 126
- (32) سامية عزّي. مرجع سابق، ص 137
- (33) عبد الكريم بجاجة. *Le contentieux archivistique algéro-français*. على YouTube تاريخ الزيارة 09:12 2019/02/27
- (34) *Thierry sarmant. Les archives de la guerre d Algrie le secret entre violence et mémoire. OpenEdition Books*
- (35) كمال درواز. مرجع سابق، ص 127.
- (36) لخطر عمراني. مرجع سابق، ص 146
- (37) محمد لهواري. مرجع سابق
- (38) صبرينة س. إسترجاع الأرشيف الوطني لدى فرنسا مطلب مقدس . العالم للإدارة يومية إخبارية وطنية متخصصة. على الخط <https://www.moneadm.com> تاريخ الزيارة 2019/03/12 على الساعة 11:07.
- (39) عبدالقادر دوحة. مرجع سابق ، 46
- (40) نور الدين مقدر. مرجع سابق، ص 107
- (41) عبد القادر دوحة. مرجع سابق، ص 46
- (42) همزة الوصل . نشرة إعلامية داخلية تصدر عن مؤسسة الأرشيف الوطني. العدد 03، 2005. ص-ص 24-25
- (43) عبد الكريم بجاجة، مرجع سابق

اقتناء مجموعات المكتبات الجامعية الجزائرية في إطار الصفقات العمومية: دراسة وصفية وتحليلية □

Acquisition of collections in Algerian university library in the context of public contract: Descriptive and analytical study

د. شواو عبد الباسط
أستاذ محاضر أ
جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2- الجزائر-
Chouaou_basset@maktoub.com

د. عمر شابونية
أستاذ محاضر أ
جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر-
Chabounia.omar@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/28

ملخص

تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل كيفية إبرام الصفقات العمومية داخل المكتبات الجامعية الجزائرية في إطار اقتناء المواد المكتبية كصفقة عمومية، كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن كيفية إدارة الموارد المالية للمكتبة من خلال معرفة إجراءات إعداد الميزانية المخصصة للاقتناء ومبادئ وآليات إبرام الصفقات العمومية من خلال المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. وتوصلت الدراسة إلى أنّ المكتبة الجامعية باعتبارها تابعة لهيئة عمومية وهي الجامعية تستند في إبرام صفقاتها العمومية إلى أحكام المرسوم الرئاسي السابق ذكره، ولا تتمتع بحرية مطلقة في اختيار الموردين الذين تتعاقد معهم من أجل اقتناء المواد المكتبية لأنّ القانون يفرض عليها مراعاة مجموعة من القيود واتباع إجراءات محددة ومضبوطة.

الكلمات المفتاحية:

اقتناء، مكتبة جامعية، ميزانية، صفقة عمومية، دفتر الشروط، قانون، الجزائر.

Abstract

The study aims to describe and analyze public procurement methods in Algerian university libraries as part of the acquisition of documentary funds, and also aims to show how to manage the financial resources of the library to define the procedures for preparing the budget for the acquisition

through the analysis of presidential decree N° 15-247 on the regulation of public contracts and public service delegations.

The study revealed that the university library as a public institution is based on the regulations of the law of the regulation of public contracts and public service delegations for the acquisition of collections.

Keywords :

Acquisition, university library, budget, public contract, Record agreement, legislation, Algeria.

مقدمة:

تعتبر المكتبات الجامعية أحد أهم المؤسسات التوثيقية في يومنا الراهن، وذلك لما لها من دور فعال داخل الجامعة وخدمة مجتمع معين من المستفيدين حسب تخصصاتهم ورغباتهم من المعلومات. فالمكتبة الجامعية تظل أقرب المرافق لخدمة المجتمع الأكاديمي وتسعى إلى خلق الأفضل من خلال رسالتها التربوية والتعليمية، فهي بذلك تحطم ذلك الإطار الكلاسيكي الذي قولها في الإطار المكاني للحفظ والتخزين، ولن تتمكن من تأدية هذه المهام على أكمل وجه بدون وجود إطارات بشرية مؤهلة قادرة على قيادة هذه المؤسسات والوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها، بالإضافة إلى توفر موارد مالية تمكنها من اقتناء مختلف المواد المكتبية التي تحقق لها تجسيد أهدافها.

وتعد مجموعات المكتبة الجامعية وتنميتها وإدارتها من أهم عناصر وأنشطة المكتبة، بل من أهم مقومات نجاح رسالتها ووظائفها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية الخاصة بتنمية مجموعاتها، نظرا لمحدودية هذه الأموال أمام الكم الهائل من مصادر المعلومات، إذ يجب على مسؤولي المكتبات الجامعية أن يختاروا بدقة المواد المكتبية التي يرغبون في اقتنائها باعتبار الشراء الطريقة الأكثر اعتمادا في تنمية مجموعات هذه المكتبات.

ونظرا لتمويل المكتبة الجامعية من الميزانية العامة للدولة، فإن صرف هذه الأموال يحتكم إلى قانون الصفقات العمومية، والذي يستمد أحكامه من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وحتى نقرب أكثر من واقع صرف ميزانيات مكتباتنا الجامعية ونكون فكرة أو نظرة شاملة عن كيفية القيام بهذه العملية،

جاءت هذه الدراسة لوصف وتحليل كيفية تنظيم الصفقات العمومية داخل المكتبات الجامعية الجزائرية في إطار اقتناء المواد المكتبية.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه، وهو اقتناء المواد المكتبية داخل المكتبات الجامعية الجزائرية كصفقة عمومية، من خلال التعريف بكيفية إبرام الصفقات العمومية داخل المؤسسات الوثائقية التابعة للدولة والتي تمول من ميزانيتها العامة. كما تتمثل أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال ما تقدمه من مجموعة الإضافات المتوقعة، والتي يمكن أن تفيد الباحثين في الحقل الأكاديمي والممارسين في الواقع العملي، والتي يمكن تناولها كما يلي:

- توضيح كيفية اقتناء المواد المكتبية داخل المكتبات الجامعية.
- وصف وتحليل النصوص التشريعية المنظمة للصفقات العمومية في الجزائر.
- توضيح علاقة الصفقات العمومية بالمكتبة الجامعية.
- توضيح كيفية إبرام الصفقات العمومية داخل المكتبة الجامعية.

ومن خلال ما سبق ارتأينا طرح التساؤل التالي: كيف يتم اقتناء مجموعات المكتبات الجامعية الجزائرية في إطار الصفقات العمومية؟.

وتعتبر هذه الدراسة بحثا وثائقيا وصفيا وتحليليا لاعتمادنا على النصوص التشريعية التي تنظم الصفقات العمومية في الجزائر. وعليه، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل من خلال شرح وتوصيف كيفية اقتناء المواد المكتبية في المكتبة الجامعية في إطار الصفقة العمومية استنادا للمرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

1. ماهية اقتناء المجموعات في المكتبات الجامعية

لقد عرف مصطلح المكتبة الجامعية دلالات كثيرة لدى المختصين في مجال المكتبات بناء على وجهات النظر واتجاهات البحث المختلفة وفي مجملها تصب في واد واحد. فالمكتبة الجامعية في تعريفها البسيط " عبارة عن المكتبة الملحقة بالجامعة، أو بمعهد عال، وظيفتها الأساسية تقديم المواد المكتبية من أجل البحث والدراسة وتقديم المعرفة في عدد كبير من الموضوعات المختلفة، وهي تستقبل روادها من مختلف التخصصات الأساسية في العلوم الإنسانية، الاجتماعية، التطبيقية، البحثية والتاريخية، وكافة التخصصات ذلك لأنه لا يمكن وضع حد نهائي مقرر لحجم موضوعاتها!

وقد عرفها كذلك عمر أحمد همشري بأنها المكتبة أو مجموعة المكتبات التي تقوم الجامعات بإنشائها وتمويلها وإدارتها بغرض تقديم الخدمات المكتبية المعلوماتية الحديثة للمجتمع الجامعي بما يتلاءم مع أهداف الجامعة ذاتهاⁱⁱ. وعليه، فهي مؤسسة علمية ثقافية تربوية اجتماعية تهدف إلى جمع مصادر المعلومات وتنميتها بالطرق المختلفة "الشراء والإهداء والتبادل والإيداع وتنظيمها وفهرستها وترتيبها على الرفوف واسترجاعها بأقصر وقت ممكن، وتقديمها إلى مجتمع المستفيدين على اختلافهم من خلال مجموعة من الخدمات التقليدية، كخدمات الإعارة والمراجع والدوريات والتصوير والخدمات الحديثة كخدمات الإحاطة الجارية، البث الانتقائي للمعلومات، الخدمات الأخرى المحوسبة وذلك عن طريق كفاءات بشرية مؤهلة علميا وفنيا وتقنيا في مجال علم المكتبات والمعلومات.ⁱⁱⁱ

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المكتبة الجامعية هي المكتبة التي تقوم بخدمة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أنها تقوم باقتناء الإنتاج الفكري العالمي الهائل في جميع التخصصات التي تدرس في الجامعة بناء على ما تتوفر عليه من موارد مالية محصلة من ميزانية المؤسسة الأم التابعة لها.

وتعتبر سياسة تنمية المقتنيات بمثابة بيان تحريري لخطة المكتبة في المحافظة على مظاهر القوة وعلاج مواطن الضعف في مقتنياتهما، وعلى ذلك فإن هذه السياسة عبارة عن وثيقة تشمل على خطة العمل التي يسترشد بها العاملون في اتخاذ قراراتهم.^{iv} ويعد مصطلح إدارة المقتنيات المصطلح الأحدث والأكثر شمولاً، وعليه فقد أضيف مفهوم الإدارة على المصطلح لأن تنمية وبناء المجموعات تحتاج إلى القيام بعمليات التخطيط والتنظيم والإشراف عليها والتنسيق بين الموارد المتاحة والرقابة عليها وصيانتها واتخاذ القرارات بشأنها.

وتعتبر عملية الاقتناء تقنية محددة بإجراءات مسطرة ومضبوطة من طرف المكتبي مع الجهات الإدارية والمالية على المستوى الداخلي أي على مستوى الجامعة، وكذلك على المستوى الخارجي بالتنسيق مع الموردين المتعاملين مع المكتبة سواء من داخل الوطن أو من خارجه. وهناك عدة عوامل تتحكم في عملية تنمية المجموعات المكتبية من بينها الموارد المالية المتاحة:

حيث يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تضبط عملية تنمية المقتنيات ويجب أن نضع في الحسبان:

- حجم المبالغ المالية المخصصة للاقتناء، ومدى وفاء هذه المبالغ لكل متطلبات الرصيد المالي من الإضافة الجديدة ومدى وفائها أيضا لتلبية احتياجات مجتمع المكتبة إلى المعلومات.
- مصادر التمويل وما إذا كانت هذه المصادر ثابتة أم مؤقتة.
- قابلية الموارد المالية المخصصة لاقتناء المواد المكتبية للزيادة أو النقصان في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أنه في منتصف سنة 1990 بدأت التساؤلات والتخمينات حول عملية الاقتناء وسياستها في المكتبات حيث بدى من الضروري مواجهة الاختلالات الواضحة في ممارسة عملية الاقتناء في المكتبات ومن هنا كان لابد من وضع سياسة اقتناء والخروج مما يسمى "الاقتناء الحدسي" على حد تعبير Bertrand Calange من أجل تحديد الاحتياجات الحقيقية لمجتمع المستفيدين منها بشكل دقيق.^٧ وعليه، كان لزاما على المكتبات والجمعيات المهنية وضع معايير تقوم على أساسها عمليات اقتناء المجموعات المكتبية من أجل تفادي الاقتناء العشوائي، حيث عرفت إدارة الاقتناء خطوة كبيرة في هذا المجال وذلك عندما وضعت ISO معيار 11620 تحت عنوان: مؤشرات أداء المكتبات والذي ساعد الى حد كبير في وضع خطط استراتيجية لسياسة الاقتناء. حيث تم إصدار معيار ISO 2789 تحت عنوان: احصاءات المكتبات الدولية ابتداءً من سنة 1991 حيث وضع قواعد دولية للحفاظ على احصاءات المكتبة واستجابة لتوصيات UNESCO.^٧ وفي أكتوبر تم إصدار معيار آخر من قبل AFNOR وهو معيار NF.ISO 11620 والذي وضع 32 مؤشر لتقييم نتائج المكتبة.

وتوجد عدة وسائل تتبعها المكتبة الجامعية للحصول على المجموعات المكتبية أهمها الشراء الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتزويد المكتبة بالمواد المكتبية، وتتوقف أهمية هذا المصدر في تنمية مقتنيات المكتبة على حجم المبالغ المخصصة لشراء أوعية المعلومات والتي تحصل من ميزانية المؤسسة الأم كما ذكرنا سابقا، وباعتبار هذه الأموال تابعة للميزانية العامة فإن صرفها أيضا يخضع لقانون الصفقات العمومية الذي يحدد شروط وضوابط صرف الأموال العمومية في الجزائر وهو ما سوف نتطرق إليه في العناصر اللاحقة.^٧

2. تطور الصفقات العمومية في الجزائر

تعتبر الصفقات العمومية عصب تسيير أموال المكتبة، خاصة أنها تمثل الإطار الذي يتم من خلاله صرف الميزانية المخصصة لها، ولحماية هذه الأخيرة وجب التأطير الدقيق للصفقات العمومية سواء

في مرحلة إعداد الطلبات أو في مرحلة الدعوة للتعاقد أو في مرحلة التعاقد وتنفيذ الصفقة العمومية وحتى بعد تنفيذها.

وتعرف الصفقة العمومية قانوناً بأنها "عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات"^{viii}. وهي "عبارة عن عقود مكتوبة بين طرفين أو أكثر يلزم فيها الأطراف بما تمّ الاتفاق عليه، وهي صورة من صور العقود التي لها أهمية كبيرة وغطاء مالي معتبر"^{ix}.

وهذا الوصف بالنسبة للصفقات عموماً أمّا الصفقات التي تكون الدولة أو أحد أشخاص القانون العام طرفاً فيها فتعرف قضائياً على أنها "عقد يربط الدولة بالخواص حول مقابلة أو إنجاز مشروع أو أداء خدمة"^x.

وتنقسم الصفقات العمومية بحسب موضعها إلى صفقات أشغال غايتها إنجاز المنشآت وبنائها وترميمها وتعديلها، أو صفقات اقتناء لوازم غايتها الحصول على اللوازم والمعدات أو صفقات خدمات غايتها التزود بالخدمات كالفندقة والنقل والإطعام، أو صفقات دراسات غايتها الحصول على دراسات أو بحوث حول مسألة تقنية أو هندسية أو تكنولوجية محددة. وقد تجمع صفقة واحدة بين أكثر من غرض واحد، فتكون صفقة دراسة أو إنجاز أو صفقة لوازم وخدمات وفقاً لحاجة المصلحة المتعاقدة.^{xi}

ولقد عرفت القوانين المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية في الجزائر تطورات ملحوظة بناء على التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، ويمكن تلخيصها فيما يلي:^{xii}

- مرحلة قبل الستينيات: وفي هذه الفترة كانت الصفقات العمومية المبرمة في الجزائر تخضع إلى القوانين الفرنسية المتعلقة بهذا المجال.
- مرحلة الستينيات: تعتبر مرحلة تحديد التوجه العام للسلطات العمومية فيما يتعلق بالنظام القانوني الذي يحكم الصفقات العمومية، فبعد أن تم الإبقاء على سريان المرسوم الفرنسي ما عدا أحكامه التي تتنافى مع السيادة الوطنية، وصدر في مرحلة لاحقة المرسوم رقم 64/103 المؤرخ في 26 مارس 1964 والذي استحدثت بموجبه اللجنة المركزية

للصفقات العمومية، ثم لحقه الأمر 97/67 والذي يعتبر أول تنظيم للصفقات العمومية في الجزائر بعد الاستقلال.

■ مرحلة الثمينيات: وتمتد هذه المرحلة من سنة 1982 إلى سنة 1991 حيث عرفت هذه المرحلة صدور المرسوم الرئاسي رقم 145/82 المؤرخ في 10 أفريل 1982 المتعلق بصفقات المتعامل العمومي، وقد كرس هذا المرسوم إصلاحات تتماشى والتوجه الاشتراكي للجزائر في تلك الفترة، وظلت أحكامه سارية المفعول إلى غاية بداية التسعينيات.

■ مرحلة التسعينيات: بالنظر إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها السلطات العمومية في نهاية الثمانينات، فقد اتجهت نحو تكييف المنظومة القانونية الوطنية مع التطورات الحاصلة، وهو الأمر الذي تجسد من خلال وضع إطار قانوني جديد لتنظيم الصفقات العمومية يتماشى مع هذا التوجه وتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 343/91 المؤرخ في 09 نوفمبر 1991 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم إلى غاية 1998.

■ مرحلة الألفية الثالثة: تعتبر هذه المرحلة مرحلة حاسمة في مجال تنظيم الصفقات العمومية في الجزائر، نظرا إلى التنظيم الجديد والتعديلات التي طرأت على مختلف القوانين والتنظيمات حيث تصب في سياق تحقيق نجاعة الصفقات العمومية ومحاربة الفساد من أجل تحقيق تنمية شاملة. ومن بين القوانين التي صدرت في هذه الفترة، نجد:^{xiii}
 ✓ المرسوم الرئاسي رقم 250/02 المؤرخ في 24 يوليو 2002 المتضمن قانون الصفقات العمومية المعدل والمتمم إلى غاية 2008.

✓ المرسوم الرئاسي رقم 236/10 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، وتم تعديله أربعة مرات؛ سنة 2011 (99/11 و 222/11) وفي سنة 2012 (23/12) وفي سنة 2013 (03/13).

✓ المرسوم الرئاسي 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، والذي يعتبر آخر إطار قانوني متعلق بالصفقات العمومية في الجزائر وهو موضوع بحثنا هذا.

3. إبرام الصفقة العمومية داخل المكتبات الجامعية الجزائرية

إن تسيير أي مؤسسة يتوقف بالطبع وبنسبة كبيرة على الميزانية التي تعطى لها، فنجاح المكتبة الجامعية في تحقيق أهدافها يتوقف على ما يوفره لها المسؤولين من دعم مالي يساعدها في التكوين وتنمية وتحديث مجموعاتها، والميزانية "هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد والتي تعتمد المكتبة تنفيذه تحقيقاً لأهدافها، فهي ليست بياناً لما تم إنجازه وإنما لما سوف ينجز لهذا تبني على دراسات تضع نصب عينها التغيير الممكن وتلتزم بحدود القدرة على التنفيذ.^{xiv}

ويعرفها محمد عبد الوهاب بأنها: "الموازنة وهي تقدير الإيرادات والمصروفات لفترة زمنية محددة، وتعتبر الموازنة معياراً إرشادياً وتوجيهياً في اتخاذ القرارات الإدارية التي تؤثر على أنشطة المكتبة أي أنها ترجمة مالية للأداء بالنسبة لما سوف يتم من أعمال، كما أنها وسيلة رقابية على الأعمال الجارية، وتصوير للبرامج والخطط في المستقبل". وقد عرفها ويلسون: بأنها وثيقة تبين المتوقع والمحتمل من الموارد والنفقات لمؤسسة ما خلال فترة وهي ما خلال فترة وهي عادة سنة، تمثل برنامجاً مالياً منطقياً ومفصلاً ذو طبيعة مستقبلية بموجبه تنسق وتحدد الوظائف"، كما تعرف أيضاً بأنها: "تقدير متوازن للمصروفات والإيرادات لفترة محددة من الزمن".

والمكتبة الجامعية كأى مؤسسة أخرى مطالبة باختيار نوع الميزانية الذي يخدم طبيعتها ويساعدها في إدراك غيابها، وهناك عدة أنواع من الميزانية و التي نوجدها فيما يلي:

- ميزانية البنود: تعتمد على تقييم المبالغ المعتمدة على كل بند من بنود الخطة العامة المراد تحقيقها لتفادي التصرف العشوائي، لكن ما يعاب على هذا النوع أنه جامد غير مرن.
 - ميزانية المبلغ المالي الإجمالي: ومعناه تخصيص مبلغ معين من ميزانية الجهة المسؤولة دون مراعاة اتساع خدماتها قد يكون كافياً وقد يكون غير كافٍ لسد احتياجاتها.
 - ميزانية المعدلات: تعتمد على المنجزات السابقة للمكتبة ومدى تسييرها للمبالغ المعتمدة لها سابقاً، وانطلاقاً من ذلك تحدد الميزانية التي تتوافق معدلات الانخفاض والنمو السابقة.
 - ميزانية البرامج: تعتمد على البرامج والخطط المقترحة من قبل المكتبة، هذه البرامج يفضل أن تكون سوية لتساهم في عملية التطوير السريع والهادف للمكتبة.
- وأفضل ميزانية للمكتبة الجامعية هي تركيب بين ميزانية البرامج و ميزانية البنود وذلك من أجل الأداء الأمثل للوظائف الفنية لتلك المؤسسة الجامعية. وتحتاج المكتبة لإعداد ميزانيتها دراسة احتياجاتها

للتعرف على أوجه الصرف المتوقعة و تعد جدول توصل به المبالغ اللازمة حسب الأقسام و حاجاتها وطبيعة الخدمات في المكتبة وتقسم ميزانية المكتبة إلى قسمين:

✚ المواد الأولية الثابتة؛ إذ تخصص المبالغ الخاصة بالأرض وبالبناء والأجهزة والأثاث والمجموعات الأولى من المطبوعات من كتب ومراجع التي تشتريها في بداية التأسيس والإنشاء.

✚ المواد التي تجعل المكتبة مستمرة في تغذية وديمومة الأعمال المكتبية لكي تستطيع مواكبة التطور والقيام بأعمالها.^{xv}

وهناك عدة مبادئ وقواعد تخضع لها عملية إعداد الميزانية حيث تستدعي معرفة المسؤول بها ، ومن هذه المبادئ نجد:

- الطابع السنوي: يتم إعداد الميزانية لمدة سنة على أنه يتم إلغاء المبالغ التي لم يتم صرفها.
- الطابع المسبق للميزانية: ومقتضى ذلك أن المصادقة على الميزانية تتم في بداية السنة وبالتالي التعبير عن الاحتياجات والمبالغ يكون سابقا.
- الطابع الموحد للميزانية: وهي إعداد وتقديم الميزانية في وثيقة واحدة مع توضيح الإيرادات والنفقات.
- التوازن: وهو أن يكون مجموع المصاريف المحتملة مساويا للمداخيل المنتظرة.
- التخصص: وهو توجيه المبالغ المسجلة في الميزانية لتحقيق العمليات المحددة أو التي تسير المصالح التي تم بيانها.

أما فيما يخص مجالات اتفاق الميزانية يكون في: الأجور ومرتبات العاملين والكفاءات، شراء الوثائق المختلفة والاشتراك في الدوريات وعضوية الجمعيات المهنية، تجليد وتخزين الوثائق والدوريات وكذا الطباعة والنشر والتوزيع. بالإضافة إلى شراء مواد العمل من سجلات البطاقات، أوراق، حبر، طباعة وأقلام... إلخ، بالإضافة إلى أدوات عمل جديدة لمواجهة التوسع في بناء المجموعات وإنشاء النظم وكذلك شراء أثاث، آلات،... إلخ، علما بأن المعايير العالمية توصي بان تخصص 6 % من ميزانية الجامعة للمكتبة.

كما تعتمد حاليا المكتبات الجامعية دفاتر الشروط من أجل صرف مواردها المالية استنادا إلى قانون الصفقات العمومية وحسب AFNORZ67-100-3 فإن دفتر الشروط هو عبارة عن وثيقة مقدمة من طرف المؤسسة للموردين، تصف من خلالها وبشكل واضح مواصفات التجهيزات المحتملة والمتوقعة من ناحية توفرها على الشروط الفنية التي تحقق الانتاجية والتشغيل والجودة . وبالتالي فهو عبارة عن ترجمة احتياجات مشروع من تجهيزات وبرمجيات والبحث عنها ضمن المتاح بالأسواق من خلال الموردين.

كما يمكن تعريف دفتر الشروط على أنه حوصلة التفكير بمرحلة الدراسة المنهجية للمشروع، كما أنه حوصلة للتعريف بالاحتياجات الخاصة للمشروع، مهما كان حجم المؤسسة والموارد المالية المخصصة، حيث لا بد على الموردين توفير التجهيزات والبرمجيات حسب احتياجات المؤسسة فقط. كما أنه هو وثيقة تمكن متخذي القرار من تحقيق التواصل بين محتوى المشروع وبين الأشخاص داخل أو خارج المؤسسة، كما أنه يمكن من اختيار مورد في المستقبل من خلال مناقصة العروض.^{xvi}

وعلى مستوى المكتبات الجامعية يتم ذلك من خلال الإعلان عن طلبات العروض من أجل اقتناء المواد المكتبية، ويتم الإعلان عن هذه المناقصات موضوع دفتر الشروط هذا باللجوء إلى الإشهار الصحفي طبقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، حيث عمل المشرع الجزائري على تأطير عملية الصفقات العمومية من خلال إحاطتها بالعديد من المبادئ الصارمة التي تهدف إلى تمكين الإدارة من اختيار أفضل المترشحين للتعاقد معها في كل من حرية المنافسة ومبدأ الشفافية والعلانية وسرية العطاءات وحماية المنتج الوطني.

حيث نصت المادة رقم 05 من المرسوم الرئاسي رقم 274-15 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، على ما يلي: " لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الأحسن للمال العام، يجب أن تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات، ضمن احترام أحكام هذا المرسوم".^{xvii}

وبناءً على ما تم ذكره تتمثل المبادئ الأساسية التي تحكم عملية إبرام الصفقات العمومية من خلال ما يلي:

1- مبدأ المنافسة: يعد مبدأ المنافسة أهم المبادئ التي تقوم عليها إبرام الصفقات العمومية. ويقصد به حق الافراد في التقدم إلى المناقصة دون منع الإدارة لأحد منهم أو حرمانه من حقه في التنافس للوصول إلى إرساء العطاء عليه أي اجراء سواءً كان عاماً أو خاصاً.^{xviii} ومن مقتضيات هذا المبدأ إعطاء الحق لكل الموردین الحق الاشتراك في المناقصة الذي تريد المكتبة إجراؤها، أن يتقدموا بعطاءاتهم بقصد التعاقد مع أحدهم وفقاً للشروط التي تضعها الإدارة، ولا يجوز للإدارة أو المكتبة ان تبعد أياً من الراغبين في التعاقد من الاشتراك في الصفقة. والأسباب العملية تتجلى فيما يلي:

✓ تعدد العطاءات مما ينتج عنه تحقق غرض الصفقة في تعاقد الإدارة مع صاحب العطاء الأقل سعراً والأفضل شروطاً من الناحية الفنية.^{xix}

✓ ضمان نزاهة إجراءات إبرام الصفقة، فجهة الإدارة ليست حرة في تحديد الشخص المتعاقد معها.

✓ إنّ اعتماد مبدأ حرية المنافسة فيه حماية للمنافسة ذاتها والمتنافسين والمكتبة بما سيتبع ذلك من حماية السوق باعتباره مجال هذه الأخيرة، من خلال حظر الممارسات المقيدة كحظر التعسف الناتج عن وضعية احتكارية أو هيمنة اقتصادية، وحظر عمليات الاحتكار برفع الأسعار.^{xx}

وهذا فإنّ حرية المنافسة تؤدي إلى فتح المجال لتقديم أكبر عدد ممكن من العطاءات في طلب العروض التي تطرحها الإدارة، من قبل كل من هو قادر ومؤهل لتنفيذ الصفقة محل طلب العروض. وتمّ الاعتراف بمبدأ المنافسة دستورياً من خلال المادة 43 مع تعديل الدستوري لسنة 2016 لا

سيما من خلال الفقرة الأخيرة التي تنص: "... يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة".^{xxi} إنّ تطبيق مبدأ المنافسة لا يؤخذ على إطلاقه، فثمة قيود ينص عليها القانون أو تضعها إدارة المكتبة لما لديها من سلطة تقديرية، تؤدي إلى إقصاء بعض الأفراد أو الشركات من إبرام الصفقات العمومية دون أن يعد ذلك إخلالاً بمبدأ المنافسة الواجب توافرها في إجراءات طلب العروض،^{xxii} إذ تعتبر هذه القيود بحد ذاتها ضمانات لجهة الإدارة، وفي الجانب الآخر ضمانات للمشاركين في عملية إبرام الصفقة أيضاً.^{xxiii}

ولقد جاءت المادة 75 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 الذي ينظم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، لتعلن عن إقصاء مؤقت أو نهائي للمتعاملين ممن هم في وضعية ورد وصفها في تحديدها في المادة ذاتها.^{xxiv} وهم المتعاملون الذين رفضوا استكمال عروضهم أو تنازلوا عن تنفيذ صفقة عمومية قبل نفاذ آجال صلاحية العروض، حسب الشروط المنصوص عليها في المادتين 71 و74، والذين هم في حالة إفلاس أو التصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح، والذين كانوا محل حكم قضائي حاز قوة الشيء المقضي فيه بسبب مخالفة تمس بنزاهتهم المهنية، والذين لا يستوفون الإيداع القانوني لحسابات شركاتهم، والذين قاموا بتصريح كاذب. كما يمس الإقصاء أيضاً من تم تسجيلهم في قائمة المؤسسات المخلة بالتزاماتها بعد ما كانوا محل مقررات الفسخ تحت مسؤوليتهم، من أصحاب المشاريع، وأيضاً من ثبت تسجيلهم في قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية المنصوص عليها في المادة 89 من هذا المرسوم، وكذلك الذين تم تسجيلهم في البطاقة الوطنية لمرتكبي الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريع والتنظيم في مجال الجباية والجمارك والتجارة، إلى جانب الذين كانوا محل إدانة بسبب مخالفة خطيرة لتشريع العمل والضمان الاجتماعي.^{xxv} والذين أخلوا بالتزاماتهم المحددة في المادة 84 من هذا المرسوم.

وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم الرئاسي وضَّح وصنَّف صور وأشكال الإقصاء من المشاركة، والمتمثلة فيما يلي: الإقصاء المؤقت والإقصاء النهائي وذلك بناء على درجة المخالفة.^{xxvi}

2- مبدأ المساواة: يقصد بمبدأ المساواة في مجال الصفقات العمومية أنه تتم معاملة جميع

المشاركين معاملة متساوية فعلاً وقانوناً، أي تكافؤ الفرص بين المتعاقدين المحتملين بمنح

نفس الفرص لكل من يتقدم إلى الصفقة دون تمييز واحد على آخر.^{xxvii}

وبذلك يتعين على المصلحة المتعاقدة معالجة ودراسة عروض المتعاهدين، بصفة مماثلة ووفقاً نفس

الإجراءات والأشكال التي حددها التنظيم الساري المفعول، بعيداً عن أي تمييز أو تفضيل لصالح

بعض المترشحين دون غيرهم، وهذا مهما كانت أهميته الاقتصادية، أي معاملة جميع المترشحين على

قدم المساواة طبقاً لما تمَّ تحديده في دفتر الشروط من حيث احترام المواعيد والإجراءات. وعليه، لا

يمكن للإدارة أن تفرق بين المترشحين على أساس معايير ذاتية، فالاختيار والأفضلية لا تمنح إلا على

أساس المعايير الموضوعية المنصوص عليها في النصوص القانونية والتنظيمية الجاري العمل بها.^{xxviii}

وعليه، فإن تطبيق مبدأ المساواة يمتد على جميع المراحل التي يمر بها منح الصفقات العمومية. إذ أنّ المبدأ العام هو حظر كل ممارسة ذات طبيعة تمييزية ينتج عنها تفضيل بعض المتعاملين عن غيرهم، ومخالفة هذه الإجراءات يؤدي إلى إلغاء قرار منح الصفقة.^{xxix}

ونظراً لأهمية مبدأ المساواة بين المتنافسين للتعاقد مع الإدارة فقد أقره قانون الصفقات العمومية من خلال المرسوم الرئاسي السابق ذكره، حيث نصت المادة 5 منه على ما يلي: "لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن العام، يجب أن تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات، ضمن أحكام هذا المرسوم".^{xxx}

كما نصت المادة 94 على ضرورة احترام المصلحة المتعاقدة لمبدأ المساواة بين المترشحين في حالة المعلومات المبلغة في دفتر الشروط، وبالتالي لا يمكن للمتعاقد الحائز على الصفقة والمطلع على البعض المعلومات أن يتحصل على امتياز يمكنه من المشاركة في صفقات عمومية أخرى، إلا إذا اثبت أنّ هذه المعلومات لا تخل بمبدأ حرية المنافسة.^{xxxi}

كما أقرّ المشرع من خلال المادة 83 من نفس المرسوم على أنه يمنح هامش الأفضلية بنسبة 25% للمنتجات ذات المنشأ الجزائري أو المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي يحوز أغلبية رأسمالها جزائريون مقيمون، فيما يخص جميع أنواع الصفقات المذكورة في المادة 29 سواء أكانت أشغالاً أو صفقات لوزم أو صفقات دراسات أو تقديم الخدمات.^{xxxii}

3- مبدأ الشفافية والعلانية: ولقد تناول المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلق بالصفقات

العمومية وتفويضات المرافق العامة مجموعة من المبادئ والقواعد المتعلقة بإجراءات التعاقد، وهذا لضمان تحقيق المنافسة العامة بين المترشحين للصفقة العمومية دون حدوث أي تعسف أو إقصاء من جانب الإدارة.^{xxxiii} ومن بين هذه المبادئ مبدأ شفافية الإجراءات ومبدأ العلانية، حيث يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما، حيث يهدفان إلى غاية واحدة وهي الصراحة والوضوح وإزالة الضبابية والتعتيم وعدم الثقة التي تولدت بين المصلحة المتعاقدة والمترشحين.^{xxxiv}

وقد تمّ تكريس مبدأ الشفافية من خلال المادة 5 من نفس المرسوم الرئاسي رقم 15-247 حيث نصت على ما يلي: "لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يجب أن تراعى

الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات ضمن أحكام هذا المرسوم^{xxxv} وتم تكريس هذا المبدأ من خلال إلزامية الإشهار الصحفي والذي يعد إجراءً شكلياً وجوهرياً، إذ لا يمكن تصور دعوة إلى المنافسة دون إشهار، حيث يتضمن بيانات إلزامية تطبيقية للمادة 62 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.

كما فرض المشرع على الإدارة اتباع إجراءات محددة عند إبرام وتنفيذ الصفقة العمومية بهدف الوقاية من الفساد، وتتمثل هذه الإجراءات في:

- ✓ الإعلان عن الرغبة في التعاقد؛
- ✓ إعداد دفاتر الشروط مسبقاً؛
- ✓ تحديد طرق اختيار المتعامل المتعاقد؛
- ✓ تنظيم إجراءات إرساء الصفقة والخضوع لكل طرق الطعن، أمام اللجان الرقابية المختلفة، وكذا اللجوء إلى القضاء الاستعجالي أو الموضوعي حسب طبيعة الطلبات، إضافة إلى إمكانية اللجوء لقضاء الإلغاء أو لقضاء التعويض^{xxxvi}.

كما أن تكريس مبدأ العلانية يؤدي إلى إثارة المنافسة ضمن مناخ المساواة والشفافية، فبدون إعلان لا وجود لمنافسة حقيقية بين الراغبين في التعاقد مع الإدارة، لأنه من خلال الإعلان توجه الدعوة إلى كافة المتعهدين الراغبين في التعاقد مع الإدارة ويتم بيان الشروط الموضوعية التي يتم بمقتضاها التقدم بالعروض إليهما^{xxxvii}.

ونظراً لأهمية مبدأ العلانية في ترسيخ مبدأ المنافسة الحرة فقد حرص المشرع الجزائري على تفعيلها، وذلك من خلال المادة 65 من نفس المرسوم الرئاسي التي نصت على أنه "يحرر إعلان طلب العروض... وينشر إجبارياً في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل على الأقل في جريدتين يوميتين وطنيتين موزعتين على المستوى الوطني..."^{xxxviii} إضافة إلى ما سبق، فقد أكدت المادة 61 من نفس المرسوم على أنه: " يكون اللجوء إلى الإشهار الصحفي إلزامياً في الحالات التالية: طلب العروض المفتوح، طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا، طلب العروض المحدودة، المسابقة، التراضي بعد استشارة عند الاقتضاء^{xxxix}.

ولقد نص المشرع الجزائري من خلال المادة 39 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على طرق إبرام الصفقات العمومية والتي نصت على

ما يلي: " تبرم الصفقات العمومية وفقاً لإجراء طلب العروض والذي يعد القاعدة العامة في إبرام الصفقات العمومية ولا يلجأ إلى التراضي إلا في حدود معينة"^{xl}. وهو ما يؤكد حرص المشرع الجزائري على تنفيذ وإبرام الصفقة العمومية من خلال إعداد دفاتر الشروط، حيث نصت المادة 26 من نفس المرسوم الرئاسي على ما يلي: "... توضح دفاتر الشروط المحينة دورياً الشروط التي تبرم وتنفذ وفقها الصفقات العمومية..."، وفيما يلي سوف نوضح كيفية إبرام هذه الصفقات العمومية من خلال عرض الطرق التي نصت عليها المادة 61، وهي:

أ- أسلوب طلب العروض: طبقاً للمادة 39 من المرسوم الرئاسي 15-247 اعتبر أسلوب طلب العروض القاعدة العامة في إبرام الصفقات العمومية، وعرفته المادة 40 على أنه: "إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتقدم الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية إلى معايير اختيار موضوعية تعد قبل إطلاق الإجراء"^{xli} وعليه، فقد منح المشرع الجزائري الحرية للإدارة في اختيار المعايير التي تستند عليها لاختيار أحسن عرض استناداً على غرار معيار السعر.

ب- أسلوب التراضي (القاعدة الاستثنائية): عرفت المادة 41 من المرسوم الرئاسي السابق ذكره التراضي بأنه: "إجراء تخصيص صفقة لمعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة، ويمكن أن يكتسي التراضي شكل التراضي البسيط أو شكل التراضي بعد الاستشارة وتنظم هذه الاستشارة بكل الوسائل المكتوبة الملائمة"^{xlii} وعليه، فلا يمكن اللجوء إلى هذا الأسلوب إلا في الحالات التالية:

- التراضي البسيط: طبقاً للمادة 41 من المرسوم الرئاسي 15-247 فإنّ التراضي البسيط قاعدة استثنائية لإبرام العقود لا يمكن اعتمادها إلا في حالات محددة، وقيدها المشرع الجزائري في المادة 49 من المرسوم الرئاسي 15-247 في الحالات الآتية: حالة استعجال المنح، احتكار المتعامل للعمليات موضوع الصفقة، حالة تموين مستعجل مخصص لضمان سير الاقتصاد، حالة مشروع ذي أهمية وطنية (ترقية إنتاج وطني)، وعندما يمنح نص تشريعي أو تنظيمي مؤسسة عمومية حقاً حصرياً للقيام بمهمة الخدمة العمومية.^{xliii}

• التراضي بعد الاستشارة: أوضحت المادة 51 من المرسوم الرئاسي 15-247 أنه يمكن للمصلحة المتعاقدة أن تلجأ إلى التراضي بعد الاستشارة في الحالات الآتية: عندما يعلن عدم جدوى العروض للمرة الثانية وفي حالة صفقات الدراسات واللوازم والخدمات الخاصة.

وقد حرص المشرع الجزائري على نص جميع الأحكام والإجراءات الخاصة لإبرام الصفقات العمومية، وألزم جهة الإدارة (الجهة المتعاقدة) على ضرورة إتباع هذه المراحل والإجراءات أثناء لجئها إلى التعاقد ضمن أحكام قانون الصفقات العمومية. وعليه، تمر عملية إبرام الصفقات العمومية بأربعة مراحل أساسية، وهي:

1- مرحلة الإعلان عن الصفقة:

قبل القيام بأي نداء للمنافسة يجب إعداد إعلان إجراء طلب العروض، فالصفقة العمومية تبدأ بالضرورة بالدعوة العمومية للمنافسة عن الطريق الإشهار، حيث يتطلب القانون الإعلان عن طلب العروض بكيفية معينة تتناول وسائل النشر، وعدد مراته واللغة التي ينشر بها ومدته. وهو ما نصت عليه تناولت المادة 65 حيث يجب أن يحزر الإعلان عن المناقصة باللغة العربية وبلغة أجنبية واحدة على الأقل، كما ينشر إجبارياً في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي وعلى الأقل في جريدتين وطنيتين موزعتين على المستوى الوطني.

كما يجب أن يتضمن الإعلان جملة المعلومات الأساسية التي تمكن الراغبين في الاشتراك في طلب العروض من التعرف على موضوع الصفقة وطريقة إجرائها، والمكان الذين يستطيعون الاطلاع فيه على دفتر الشروط الخاص بها، ومكان إجرائها، وتاريخه باليوم والساعة، والمهلة الزمنية المعطاة لي تقديم العروض. ولذلك يجب أن يكون الإعلان عن الصفقة منطوقاً على البيانات التي أكد القانون وجودها، وهذا ما أكدته المادة 62 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بقانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، حيث أشارت صراحة للبيانات الإعلامية كالتالي: "يجب أن يحتوي الإعلان طلب العروض على البيانات الإلزامية التالية":

- تسمية المصلحة المتعاقدة، وعنوانها، ورقم تعريفها الجبائي.
- كيفية طلب العروض.
- شروط التأهيل أو الانتقاء الأولي.

- موضوع العملية.
- قائمة موجزة بالمستندات المطلوبة مع إحالة القائمة المفصلة إلى أحكام دفتر الشروط ذات الصلة.
- مدة تحضير العروض ومكان إيداع العروض.
- مدة صلاحية العروض.
- إلزامية كفالة العروض إذا اقتضى الأمر.
- تقديم العروض في ظرف مغلق بإحكام تكتب عليه عبارة «لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض».
- ثمن الوثائق عند الاقتضاء.¹

2. مرحلة إيداع العروض:

وهي المرحلة التي تستقبل فيها المصلحة المتعاقدة العروض والتعهدات، حيث تضع تحت تصرف المترشحين دفاتر الشروط والوثائق المنصوص عليها في المادة 64 كون هذه الدفاتر هي التي تحدد عناصر الصفقة من حيث موضوعها ومدة إنجازها وحقوق وواجبات كل من الإدارة والمتعاقد معها. وقبل تقديم العرض يجب أن تحتوي هذه العروض على مجموعة من المعلومات والمواصفات التي يتعلق بعضها بالراغب بالتعاقد بينما يتعلق القسم الآخر بمشروع موضوع الصفقة وهو ما نصت عليه المادة 67 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 حيث أفردت بما يلي: "يجب أن تشمل العروض على ملف الترشيح وعرض تقني وعرض مالي..."¹ ويتضمن ملف الترشيح تصريحاً بالترشيح يشهد من خلاله المتعاقد بأنه:

- ✓ غير مقصي أو ممنوع من المشاركة في الصفقات العمومية طبقاً لأحكام المادتين 75 و89 من هذا المرسوم.
- ✓ ليس في حالة تسوية قضائية وأن صحيفة سوابقه القضائية الصادرة منذ أقل من 03 أشهر تحتوي على إشارة «لا شيء» وفي خلاف ذلك، فإنه يجب أن يرفق العرض بنسخة من الحكم القضائي وصحيفة السوابق القضائية.
- ✓ سجل تجاري فيما يخص موضوع الصفقة.
- ✓ يستوفي الإيداع القانوني لحساب المؤسسة.

- ✓ حاصل على رقم التعريف الجبائي بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.
- ✓ تصريح بالتزاهة.
- ✓ الوثائق التي تتعلق بالتفويضات التي تسمح للأشخاص بإلزام المؤسسة.
- ✓ كل وثيقة تسمح بتقييم قدرات المرشحين أو المتعهدين، أو عند الاقتضاء:^{xliv}
- أ- قدرات مهنية: شهادة التأهيل والتصنيف، اعتماد وشهادة الجودة، عند الاقتضاء
- ب- قدرات مالية: وسائل مالية مبررة بالحصائل المالية والمراجع المصرفية.
- ت- قدرات تقنية: الوسائل البشرية والمهنية والمادية والمراجع المهنية.
- أما بالنسبة للعرض التقني فيجب أن يتضمن تصريحاً بالاكتتاب يعده المتعاقد ويتضمن كل المعلومات الضرورية حول شركته، مثل اسم الشركة وعنوانها ونظامها القانوني، رأس مال الشركة وتاريخ ورقم تسجيلها في السجل التجاري، إضافة إلى المكان الذي سينفذ فيه المشروع وموضوع الصفقة العمومية، وضعية الشركة القانونية من حيث خضوعها لامتيازات أو رهون، أو من حيث وجودها في حالة إفلاس أو تسوية قضائية.¹
- أما بالنسبة للعرض المالي فيجب أن يتضمن أسعاراً إجمالية ثابتة، وسعر كل صنف من الأصناف الواردة بقائمة الأسعار. واستناداً للمادة 67 يتضمن العرض المالي ما يلي:
- ✓ رسالة تعهد وهي وثيقة مطبوعة من طرف المصلحة المتعاقدة يتوجب على كل مترشح أن يملأها عند تقديم عرضه، وهي تتضمن المعلومات التالية:
- من جهة تحتوي على كل المعلومات التي تتعلق بهوية المترشح وسجله التجاري أو المهني ورقم حسابه البنكي.
 - ومن جهة أخرى تتضمن هذه الوثيقة كل المعلومات الأساسية حول العرض خاصة المبلغ المقترح من أجل تنفيذ موضوع الصفقة العمومية.²
- وبعد تقديم العروض تقوم المصلحة المتعاقدة بفحص دقيق لجميع العروض المقدمة كل عرض على حدا من أجل التأكد من مطابقتها لشروط المعلن عنها، ومنه فهي مقيدة بجملة من القيود يجب أن تتصرف في حدودها، ويتم فحصها من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض، حيث نصّ المشرع الجزائري في المادة 160 من المرسوم الرئاسي 15-247 على ما يلي: "تحدث المصلحة المتعاقدة في إطار الرقابة الداخلية، لجنة واحدة أو أكثر مكلفة بفتح الأظرفة وتقييم العروض والبدائل

والأسعار الاختيارية، عند الاقتضاء تدعى في صلب النص "لجنة فتح الأطراف وتحليل العروض"، وتشكل هذه اللجنة من موظفين مؤهلين تابعين للمصلحة المتعاقدة يختارون لكفاءتهم ويمكن للمصلحة المتعاقدة تحت مسؤوليتها أن تنشر لجنة تقنية بإعداد تقرير تحليل العروض لحاجات لجنة فتح الأطراف وتقييم العروض".¹

كما حددت المادة 71 من المرسوم الرئاسي 15-247 المهام الأساسية للجنة فتح الأطراف وتقييم العروض عند اجتماعها لفتح الأطراف كما يلي:

- تثبت صحة تسجيل العروض.
- تعد قائمة الوثائق التي يتكون منها كل عرض.
- توقع بالحروف الأولى على وثائق الأطراف المفتوحة التي لا تكون محل طلب استكمال.
- تحرر المحضر أثناء انعقاد الجلسة الذي يوقعه جميع أعضاء اللجنة الحاضرين، والذي يجب أن يتضمن التحفظات المحتملة المقدمة من قبل أعضاء اللجنة.
- تدعو المتعهدين عند الاقتضاء كتابياً، عن طريق المصلحة المتعاقدة، إلى استكمال عروضهم التقنية تحت طائلة رفض عروضهم، بالوثائق الناقصة أو غير كاملة المطلوبة، باستثناء المذكورة التقنية، في أجل أقصاه عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ فتح الأطراف.
- تقترح على المصلحة المتعاقدة عند الاقتضاء، في المحضر إعلان عدم جدوى الإجراء حسب الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.¹

وبعد إتمام عملية فتح الأطراف من قبل لجنة فتح العروض تتولى نفس اللجنة تقييم العروض، حيث يتم إقصاء العروض غير المطابقة لموضوع الصفقة ومحتوى دفتر الشروط.

3. مرحلة اعتماد الصفقة:

بعد إتمام لجنة الأطراف من فحص العروض وتقييمها يتم إرساء الصفقة ومنحها مؤقتاً للمورد المقبول من طرف لجنة فتح الأطراف وتقييم العروض ويتم التصريح به في جلسة علنية، وتسمى هذه المرحلة مرحلة اعتماد الصفقة من خلال منح الصفقة للمترشح الذي قدم أحسن عرض، وهناك صورتان لمنح الصفقة، وهما:

أ. المنح المؤقت للصفقة: يعتبر إجراء إعلامياً بموجبه تعلم الإدارة المتعاقدة المتعهدين والجمهور باختيارها المؤقت طبقاً للفقرة الثانية من المادة 65 من قانون الصفقات

العمومية التي نصت على ما يلي: "...يُدرج إعلان المنح المؤقت للصفحة في الجريدة التي نشر فيها إعلان طلب العروض، عندما يكون ممكناً، مع تحديد السعر وأجال الإنجاز وكل العناصر التي سمحت باختيار حائز الصفحة العمومية..."¹، ويمكن الطعن في قرار المنح المؤقت في آجال عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ أول نشر إعلان.

ب. المنح النهائي للصفحة: يكون المنح نهائياً بعد المصادقة عليه من قبل الجهة المختصة والتي تعتبر من أهم مراحل إبرام الصفقة من الناحية القانونية، وذلك استناداً لأحكام المادة 4 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 التي نصت على أنه: "لا تصح الصفقات ولا تكون نهائية إلا إذا وافقت عليها السلطة المختصة أدناه:

- مسؤول الهيئة العمومية.
- الوزير.
- الوالي.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي.

ويمكن لكل سلطة من هذه السلطات أن تفوض صلاحياتها في هذا المجال إلى المسؤولين المكلفين بأي حال، بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية طبقاً لأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.² وعليه، فإنّ المكتبة الجامعية باعتبارها تابعة لهيئة عمومية وهي الجامعية تستند في إبرام صفقاتها العمومية إلى أحكام المرسوم الرئاسي السابق ذكره، ولا تتمتع بحرية مطلقة في اختيار الموردين الذين تتعاقد معهم من أجل اقتناء المواد المكتبية لأنّ القانون يفرض عليها مراعاة مجموعة من القيود واتباع إجراءات محددة ومضبوطة.

خاتمة:

إنّ ميزانية المكتبة هي الأداة التي تحول أهداف المكتبة إلى حقائق فمن خلالها يتم تحديد الخدمات التي سوف تقدمها، كما تحدد الطرف المالي المخصص لتنمية مجموعاتها لتلبية لاحتياجات المستفيدين منها. وعليه، فإن وضع الميزانية بعناية ودقة يضمن استعمال واستخدام الأموال على نحو فعال لتحقيق رسالة وأهداف المكتبة. وباعتبار ميزانيات المكتبات الجامعية الجزائرية أموالاً عمومية فإن صرفها يحتكم لنفس إجراءات وضوابط صرف الأموال العمومية الأخرى وهي أحكام قانون الصفقات العمومية الذي يحدد كفاءات إبرام الصفقات العمومية في الجزائر.

ومن خلال دراستنا هذه، قمنا بوصف وتحليل كيفية صرف ميزانية المكتبة الجامعية في إطار الاقتناء كصفقة عمومية استنادا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات والعمومية وتفويضات المرفق العام، وذلك من بداية الإعلان عن الصفقة إلى غاية المنح النهائي لها.

الهوامش:

- حسن، سعيد أحمد. المكتبات وأثرها الثقافي، الاجتماعي، التعليمي. القاهرة: دار الفكر العربي، 1991. ص. 23ⁱ
- همشري، عمر أحمد. المكتبة وممارات استخدامها. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2008. ص. 65ⁱⁱ
- ⁱⁱⁱ المدادحة، أحمد نافع، مطلق حسن محمود، المكتبات الجامعية ودورها في عصر المعلومات. عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2012. ص. 13.
- ^{iv} حشمت، قاسم. مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995. ص. 39-40
- ^v Giappiconi, Thierry. Manuel théorique et pratique d'évaluation des bibliothèques et centres documentaires. Paris : Edition du cercle de la librairie, 2001. pp.15-16.
- ^{vi} Baron, Frederic. Politiques de développement des collections dans les bibliothèques publiques : ^{vii} اللحام، مصطفى علي. المدخل إلى علم المكتبات ومصادر المعلومات. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016. ص. 92.
- ^{viii} المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة سنة 1436هـ، الموافق لـ 16 ديسمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر. عدد 50، مؤرخة 20-09-2015.
- ^{ix} نسيغة، فيصل. انتظام القانوني للصفقات العمومية وآليات حمايتها. مجلة الأجهاد القضائي، 2009، ع. 05. ص. 110.
- ^x المرجع نفسه. ص. 112.
- ^{xi} المواد من 28 إلى 36 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.
- ^{xii} خلاف، فاتح. محاضرات في قانون الصفقات العمومية. [على الخط]. متاح على الرابط: <http://elearning.univ-jijel.dz/elearning/course/view.php?id=401> (زيارة يوم 15/06/2019)
- ^{xiii} خلاف، فاتح. مرجع سابق.
- ^{xiv} عبد الهادي، محمد فتحي. المكتبة العامة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003. ص. 83.
- ^{xv} بدر، أحمد. المكتبات الجامعية. القاهرة: مكتبة غريب، [د.ت.]. ص. 134.
- ^{xvi} بوخالفة، خديجة. مشاريع المكتبات الرقمية بالجامعات الجزائرية بين الجاهزية وآليات التأسيس: دراسة ميدانية بالمكتبات الجامعية بقسنطينة. رسالة دكتوراه LMD: علم المكتبات: قسنطينة 2: 2014. ص. 162.

- xvii المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16-09-2015، تتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. ج. ر. عدده 05 مؤرخ في 20-09-2015.
- xviii تياب، نادية. تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال الصفقات العمومية لحماية للمال العام " الملتقى الوطني السادس حول دور الصفقات العمومية في حماية المال العام، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 20 ماي 2013. ص.04.
- xix مخلف، عارف، صالح. مبادئ حرية المنافسة في التعاقد بالمناقصة، مجلة جامعة الإيثار للعلوم القانونية والسياسية، بغداد، العدد 05، العراق، 2005. ص.258.
- xx جعفرور، عبد الله، حمادي. ضمان العقد الإداري: الاجراءات السابقة على إبرام العقد الإداري للمناقصة. دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009. ص.127.
- xxi مادة 43 من قانون 16-01 المؤرخ في 06-03-2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج. ر. عدد 14 مؤرخة في 07-03-2016.
- xxii خلدون، عائشة. أساليب التعاقد الإداري في مجال الصفقات العمومية، رسالة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016. ص.66.
- xxiii جعفرور مال، عبد الله حمادي. مرجع سابق. ص.137.
- xxiv بوضياف، عمار. شرح تنظيم الصفقات العمومية. الجزائر: جسر للنشر، 2014. ص.162.
- xxv المادة 75 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.
- xxvi قرار مؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1437 الموافق 19 ديسمبر 2015 يحدد كيفية الإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية، ج. ر. العدد 17 المؤرخة في 16 مارس 2016.
- xxvii المادة 5 والمادة 94 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.
- xxviii علة، كريمة. جرائم الفساد في المجال الصفقات العمومية، أطروحة دكتوراه: قانون عام: الجزائر 1: 2013. ص.192.
- xxix دبابة، نرجس. الصفقات المحجوزة في القانون الجزائري. مذكرة ماجستير: قانون الأعمال: الجزائر 1، الجزائر: 2014. ص.ص.139-140.
- xxx المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.
- xxxi المادة 94 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.
- xxxii المادة 83 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.
- xxxiii خلدون، عائشة. مرجع سابق. ص.106.
- xxxiv العزاوي، محمد، علي، ريم. وسائل إبرام طرق الإدارية. [د.م.]: دار مكتبة الوفاء، 2014. ص.178.
- xxxv المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.
- xxxvi حطاطس عبد الحكيم، زيتوني هند. مدى ملاءمة الصفقات العمومية في الجزائر لتجديد برامج الاستثمارات العامة، 2014، مؤتمر دولي بعنوان تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة كانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، سطيف 11/12/2013. ص.10.
- xxxvii خلدون، عائشة. المرجع السابق، ص.21.

- xxxviii المادة 65 من المرسوم الرئاسي 247-15.
- xxxix قطيش، عبد اللطيف. الصفقات العمومية تشريعياً وفقهياً واجتهاداً: دراسة مقارنة، ط2. بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2013. ص.ص.13-14.
- xl المادة 39 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- xli المادة 39 و40 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- xlii المادة 41 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- xliii المادة 49 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- ¹ المادة 26 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- ¹ المادة 67 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 هـ الموافق ل 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 20 سبتمبر 2015.
- xliv المادة 67 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- ¹ مانع، عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص.ص.79-80.
- ² المادة 67 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- ¹ المادة 160 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- ¹ المادة 71 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- ¹ المادة 65 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.
- ² المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15.

الأداء النفسي والتطوري والتكنولوجي للأستاذ الجامعي في تخصص علم المكتبات والمعلومات

Psychological, developmental and technological performance of the university professor in the field of library science and information

الباحثة زاوي ميمونة

جامعة باجي مختار – عنابة

Zaoui.maimouna@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/20

تاريخ الإرسال: 2019/07/08

ملخص

كثير الحديث في الآونة الأخيرة عن المهام والإصلاحات التي تسعى لتحسين التعليم العالي، الذي لا طالما عانى كثيرا من المشكلات و التدهور خاصة بالدول النامية كالجائر ، لكن في الحقيقة مزال ضعيفا لان الإصلاحات يجب ان تبدأ من الأستاذ الجامعي ومدى تفهمه لدوره و تخصصه ، فهو المسؤول الرئيسي على سير العملية التعليمية و حلقة الوصل بين اهداف الجامعة ورسالتها والطلبة وتكوينهم ، وعليه نهدف من خلال هذا المقال الى ابراز الاداءات التي يجب على الاستاذ الجامعي القيام بها ، لتحسين العملية التعليمية بتخصص علم المكتبات والمعلومات من خلال : التعريف بالدور النفسي للأستاذ الجامعي اتجاه الطلبة ومبررات ذلك . -دور جودة الشاملة في عملية تطوير التعليم وتحسين المخرجات وكيفية اسهام الأستاذ الجامعي في تبنيها والعمل بها . -الأداء التكنولوجي للأستاذ الجامعي ومفهوم الابداع والابتكار التكنولوجي .

الكلمات المفتاحية:

الأداء النفسي؛ الأداء التطوري؛ الأداء التكنولوجي؛ الأستاذ الجامعي؛ علم المكتبات والمعلومات

Abstract

Recently, there have been many reforms aimed at improving higher education, which has long suffered a lot of problems and deterioration especially in developing countries such as Algeria. However, it is weak because reforms must start with the professor and his understanding of his role. we aim through this article to:

-definition of the psychological role of university professor and the reasons for this

-the role of total quality in the development of education and how to contribute the university professor in the adoption and work.

- *technological performance of the university professor and the concept of technological innovation.*

Key words

Psychological performance; development performance; technological performance; university professor; library and information science.

مقدمة:

لقد زاد في السنوات الأخيرة الاهتمام بمجال التعليم حيث برزت جهود تسعى لتحسين العمليات التعليمية خاصة على مستوى الجامعات، التي يقع على عاتقها مهمة النهوض بالمجتمع لينفتح على المجتمعات المتطورة الأخرى ومواكبتها، وكما نعلم ان العملية التعليمية لا تسير دون أساتذة جامعيين الذين يمثلون حجر الأساس بالجامعة والمسؤولون الرئيسيون عن تكوين العقول وأجيال باحثة فاعلة ومعرفية مطورة. حيث بدأت الجهود تركز على دراسة الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي وأصبحت من اهم المجالات التي يزداد الاهتمام بها، لما لها من تأثير كبير في تحسين جودة المخرجات الجامعية على كافة المستويات إضافة الى ذلك تحقيق اهداف ورسالة الجامعة بالمجتمع.

لظالما ارتبط مصطلح الأداء بالنجاح الذي يمكن بلوغه عند انجاز المهام والعمليات وصار الآن يدمج مع مختلف المفاهيم الأخرى كالتعليم، فالأداء التدريسي هو العمل الذي يؤديه الأستاذ ومدى تفهمه لدوره واختصاصه وتحقيقه للنتائج المطلوبة بأعلى جودة وكفاءة.

ولو نظرنا للواقع بتمعن لوجدنا ان التعليم العالي بالجامعات العربية في تدهور "وهذا ما اكده تقرير التنمية الإنسانية العربية حول التعليم الجامعي وأساليب التدريس فيه، حيث يشير الى تدني مؤشرات جودة التعليم لدى اغلبية الجامعات العربية دون 60% وفقا للمعايير المعمول بها، وكان

الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس أحد العوامل في تدني جودة التعليم العالي". (1)

وعليه فان من أبرز العوامل التي تؤدي الى انخفاض مستوى الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي هو اهمال الجوانب النفسية للطالب، وعدم انتهاج أسلوب الجودة الشاملة ومدى فاعليتها كأداة تطوير لتحقيق الأداء التدريسي الناجح وتأديته لغرضه، إضافة الى ذلك ضعف الاستخدام والاندماج مع التقنيات الحديثة. وعليه سنركز على دراسة الأداء النفسي والتطويري والتكنولوجي للأستاذ الجامعي بتخصص علم المكتبات والمعلومات هذا الأخير الذي يعاني من جوانب الركود والضعف رغم انه

يعتبر من أحدث وأهم التخصصات للتدريس، ومدى الحاجة الفعلية له في تكوين متخصصين لخدمة المجتمع، وتطوير البحث والتعليم العالي. وعليه نتساءل فيما يتمثل الأداء النفسي والتطوري والتكنولوجي للأستاذ الجامعي بعلم المكتبات والمعلومات وتجلياته على الطلبة؟

أصبحت مهمة تقييم وتقويم الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي من المهام الضرورية اليوم والتي يجب اسقاط ضوء الاهتمام عليها وبكافة الطرق، من اجل رفع جودة ومستوى التعليم العالي خاصة بتخصص علم المكتبات والمعلومات. ففي احدي الدراسات السابقة بعنوان "جودة الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي من وجهة نظر الطلبة: دراسة ميدانية بجامعة باتنة-01"، تم التوصل فيما أن جودة الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي في المحاضرات والحصص التطبيقية منخفضة من وجهة نظر الطلبة. (2)

ومن منطلق هذه الدراسة التي تعكس واقع الجامعات الأخرى نتوصل ان الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي في الحقيقة هو مجموع ثلاث أداءات: أداء نفسي + أداء تطوري + أداء تكنولوجي = أداء تدريسي ناجح؛ واي خلل بها يؤدي طرديا الى مشاكل في العملية التعليمية.

1. الأداء النفسي

تخصص علم المكتبات والمعلومات وما يضمنه من فروع هو تخصص قائم بحد ذاته له نظرياته ومناهجه وفلسفته، فلقد صار يلعب دورا كبيرا جدا وبارزا ومؤثرا على بقية التخصصات الأخرى في علاقة تبادل وتفاعل، وعليه سنركز على شرح العلاقة الارتباطية بينه وبين علم النفس.

يعرف علم النفس: انه العلم الذي يقوم بدراسة الشخصية والعقل وطريقة التفكير والتفكير بهدف حل المشكلات النفسية التي تصيب الانسان ومعرفة أسبابها وطرق علاجها. (3)

بينما يعرف علم المكتبات والمعلومات: أنه العلم الذي يهدف الى وضع المعلومات المناسبة بين يدي المستفيد المناسب في الوقت المناسب وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى. (4)

وعليه نرى أن القاسم المشترك بينهما هو (العقل، والمعلومات) فكلاهما يدرس الجانب نفسه لكن من زاوية مختلفة تؤدي الى التكامل؛ لهذا فالأستاذ الجامعي المكتبي المعلوماتي يجب ان يكون أستاذا كاملا متطلع على كل التخصصات، عاملا بها خاصة الجانب النفسي وتأثيره الكبير على الطلبة بصفة

خاصة والتخصص عامة، وهذا ما نسعى لإبرازه من خلال فرعين من فروع علم النفس: علم النفس المعرفي وعلم النفس الإرشادي.

1.1 علم النفس المعرفي

علم يهتم بدراسة كافة المراحل التي يقوم بها الانسان من خلال استقبال المعلومات وتخزينها واسترجاعها وتوظيفها وتحويلها الى معرفة حقيقية متكاملة واستعمالها مع مواقف جديدة او حل المشكلات. (5)

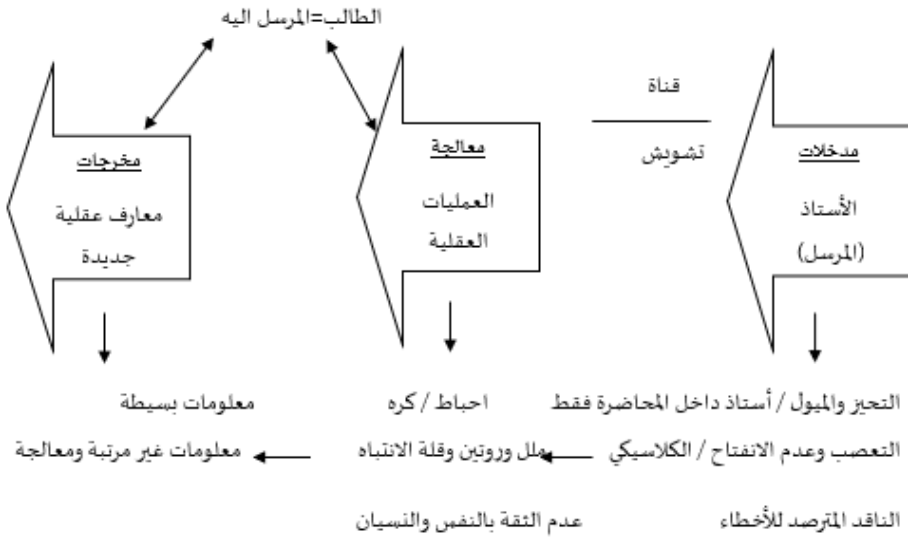
علم النفس المعرفي	علم المكتبات	والمعلومات
استقبال المعلومات	مرحلة ما قبل المعالجة	مدخلات (بيانات)
تخزين واسترجاع وتوظيف	مرحلة المعالجة الفعلية	معالجة
معرفة حقيقية	مرحلة ما بعد المعالجة	مخرجات (معلومات)

جدول (1): نظام المعلومات النفسي والمكتبي

نتوصل من خلال تفسير الجدول ان نظام المعلومات لعلم المكتبات والمعلومات الذي يعرف " على أنه نظام يعالج البيانات ويحولها الى معلومات ليزود بها المستخدمين ". (6) هو شبيه بنظام المعلومات في علم النفس المعرفي الذي يهتم بدراسة العمليات العقلية (فهم، تذكر، الانتباه، الإدراك) للوصول الى المعرفة.

نظام المعلومات في علم المكتبات والمعلومات = بيئة مكونة من انسان وبيانات وحاسوب وبرمجيات. نظام المعلومات في علم النفس المعرفي = عقل الانسان ومكوناته، والعمليات العقلية؛ الحواس والشعور. ومنه نتوصل ان عقل الطالب هو عبارة عن نظام معلوماتي حسب ما حللناه من معطيات علم النفس وهذا ما يجب على أستاذ تخصص علم المكتبات حقيقة معرفته فهو لا يتعامل مع جسد ودماغ وكأنه آلة، فالحقيقة ان الطالب روح وجسد وعقل معلوماتي نفسي بالدرجة الأولى أكثر منه عضوي آلي.

والمخطط التالي سيشرح حقيقة ما يحصل وما يصدر عن الأستاذ قصديا او عفويا، من سلوكيات وأفعال وما ينجر عنها من ردة فعل لدى الطالب عقليا ونفسا، والنتائج المترتبة عن ذلك والتي يحصدها التخصص والجامعة والمجتمع.



شكل (1): نظام المعلومات المعرفي النفسي للطلاب

تحليل الشكل:

1. المدخلات: هي كل ما يصدر عن الأستاذ من أفكار وخبرات ومعارف ومعلومات كونه يؤدي في عملية اتصالية ويتواصل مع طلبته وينقل لهم رسالة تعليمية لهذا فهو المرسل.
2. المعالجة: هنا تدخل العمليات العقلية والحواس والمشاعر، فالحواس تستقبل وتستشعر والعمليات العقلية التي تعمل في تزامن معها تؤدي وظيفتها من انتباه وتركيز وتسجيل وحفظ في الذاكرة محللة معها الصبغة الاستشعارية المرافقة لما استقبلته الحواس وتعمل وفقا لها ودرجة تأثيرها.
- المخرجات: النتائج المترتبة عن معالجة المدخلات المتمثلة في المعارف العقلية. 3.
4. القناة: هي الطرق والأدوات والأساليب التي يعتمد عليها الأستاذ لنقل المعلومات الى الطالب.
5. التشويش: هنا يقصد به الأفعال والسلوكيات القصدية او العفوية التي ترافق الأستاذ اثناء شرحه للمحاضرة او في تعامله مع الطلبة والتي سنتطرق لها بالتفصيل كالتالي:
- 1.5. التحيز والميول: وهي تفضيل احد عن الاخر لسبب من الأسباب قصدي او عفوي وما ينتج عنه من ظهور مشاعر الغيرة المدمرة و الكره للمقياس و الاستاذ.

2.5. أستاذ داخل المحاضرة فقط: ربما هي فكرة جديدة ومصطلح غريب لكن كفيلا بالتعبير عن نفسه، ان يقول لك أستاذ انا خارج أوقات التدريس والمحاضرات (القاعات) غير متاح هذا يعتبر حاجز مدمر بينه وبين الطالب وترسم حدود أثرها طويلة المدى في نفسية وعقلية الطالب لا تمحى. الأستاذ الذي يصدر منه هذا ثم يقول انا فاعل اجتماعيا ومهنيا، نقول له أنك مخطئ فالطالب بعد هذا التصرف لن يأتي اليك ابدا، وبالنسبة له انت غير موجود خط احمر لنهاية العلاقة التفاعلية التي كان من المفترض ان توجد.

ان الأستاذ بمثابة مكتبة متنقلة لما يضمه من معارف وخبرات وتجارب، وعليه ان يشاركها مع طلبته ليتطوروا ويطوروا التخصص، اي يجب ان يكون متاحا على مدار 24/24 ساعة وفي أي زمان ومكان فسات المحاضرات وحدها لا تكفي، فالمجتمع الجامعي هو مجتمع بحثي سؤال وجواب وتبادل للمعارف، للوصول الى معارف أخرى جديدة ومطلقة.

3.5. التعصب وعدم الانفتاح: وهو تفرد بعض الأساتذة برأيهم وفكرتهم ولا يفتحون مجالاً للجدل والنقاش مع الطلبة واستقبال آرائهم ووجهات نظرهم حول موضوع ما او فكرة معينة ، كما يرفضون فكرة تقييم الطالب لهم من حيث طريقة تدريسهم او معاملتهم بسبب وجود فوارق معرفية ومنهجية بينهم ، لكن في الحقيقة للطالب قوة استشعار و إحساس ومعرفة حتى ولو كانت بسيطة كفيلة بالتمييز بين الخطأ والصواب في تصرفات الأستاذ وبين الأسلوب الناجح والفاشل في طريقة تعليمه او حتى معلوماته ، فالطالب عنصر أساسي في نجاح عملية تقييم و تقويم الأساتذة الجامعيين يجب ادراجها واعتمادها مستقبلا.

4.5. الكلاسيكي (الأستاذ الكلاسيكي): "تعني ان شيئاً ما يعتبر مثالا تاما على نمط معين." (7). أي المقصود به أستاذ متحفظ له أسلوب ونمط معين ينتهجه ولا يغير فيه ،ويرى انه الأنسب كونه نجح مع الأجيال الأخرى او نجح في المحاضرة السابقة ،وكمثال للتوضيح: محاضرة اليوم عن نشأة العولمة الأسلوب الذي اعتمده سردي شفوي ، وفي المحاضرة التالية يدرسه العولمة التكنولوجية فيقوم بالسرد أيضا وهذا هو الخطأ، في الحالة الأخيرة السرد الجاف وحده لا يكفي بغض النظر عن الأسلوب المميز والذكي التي يتبعه في غرس المعلومة ، بل عليه هنا اثاره حاسة أخرى الى جانب السمع لان موضوع التكنولوجيا يتطلب عمل ميداني وواقعي او مشاهدة اشرفة وافلام وثائقية من خلال

العارض....وغيرها من الطرق؛ فعلميا اثاره اكثر من حاسة في التعليم يعزز ترسيخ المعلومات اكثر من حاسة واحدة .

5.5. الناقد المترصّد للأخطاء: هو الأستاذ الذي يبحث عن الأخطاء والعلل والثغرات ويعلق عليها خاصة في أوراق الامتحانات وهذا متعارف عليه، فالطالب يظن دائما ان نتائجه مرهونة بعدد الأخطاء قلت او كثرت وينتج عن ذلك بما يسمى "بقلق الامتحان" (8)، وهذه الطريقة حان الوقت لتغييرها لما لها من اثار سلبية واعتقادات خاطئة بعقلية الطالب وثقته بنفسه وبقدراته، بل وحتى الصورة التي يرسمها للأستاذ. وبدل ذلك لما لا نفعل ما فعله "عميد جامعة هارفرد رسل بريكرز كان يقوم بالتدريس الى جانب عمله الإداري، وكان يصحح للطلبة على طريقة البحث عن الصواب واظهار الجيد، فاذا لم يجد في الموضوع المكتوب غير عبارة حسنة واحدة نوه بها". (9).
وعليه نقول ان ما يصدر عن الأستاذ الجامعي عامة والمكتبي المعلوماتي المتخصص خاصة من تشويش (العناصر الخمس المذكورة سابقا) له اثار نلتمسها على الطالب.

سلوكيات الأستاذ السلبية	نتائجها
التحيز والميول	غيرة سلبية بين الطلبة، كره للأستاذ ومحاضراته، انخفاض الرغبة بالدراسة
أستاذ داخل المحاضرة فقط	عدم التفاعل داخل المحاضرات او خارجها
التعصب وعدم الانفتاح	قدرات فكرية وابداعية مكبوتة، عدم التفاعل مع الدروس والأستاذ
الكلاسيكي	ملل وروتين وقلة الانتباه والتركيز
الناقد المترصّد للأخطاء	احباط، ضعف في الثقة بالنفس، قلق وتوتر

جدول (02): الأثار النفسية للسلوكيات السلبية

للخروج بنتائج نفسية إيجابية لدى الطالب محررة معها الطاقات الإبداعية والفكرية له وللتخصص ولكل من يحيط به في البيئة الداخلية والخارجية للجامعة، على الأستاذ ان يطور من اساليبه في التدريس ويسعى لجذب الانتباه بأساليب مبتكرة، تجعل الطالب متفاعل ومركز ليس هذا فقط، بل يجب ان يكون قريب منهم يضع نفسه مكانهم فهذا يساعد على تفهمهم ويتفاعل معهم ويعاملهم دون

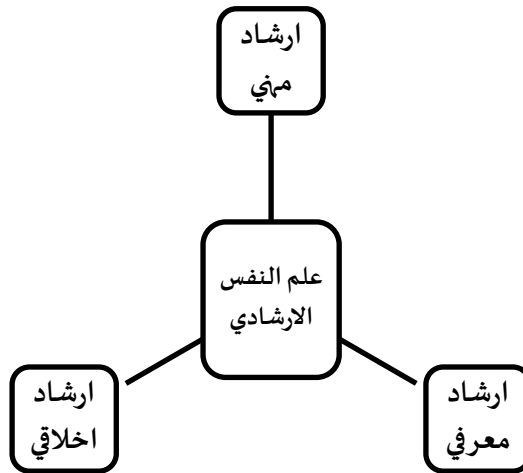
تميز: مثلا هذا نجاح وهذا فاشل هذا التصرف خاطئ فالفاشل قد يكون مخرجا سلبيا من نتيجة تصرفاتك وسلوكياتك معه. يجب ان يكون الاستاذ متاحا للطلبة في أي وقت يحتاجونه فيه للمساعدة، ومنفتحا على آرائهم وتطلعاتهم وافكارهم، ومهتما بها ويشجعهم على المزيد وعلى الاحسن والأفضل، ويفرس فيهم حب المنافسة ويسعى دائما الى رؤية ما هو صحيح فيهم وفي امتحاناتهم او بحوثهم، ويشير اليها ويمدحا فللكلمة الطيبة تأثير كبير جدا على المشاعر والنفسية.

2.1 علم النفس الإرشادي

الإرشاد: التوجيه وهو مجموعة من الأساليب والخدمات التي تؤدي الى تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو لشخصية الطالب ككل. (10).

فالإرشاد النفسي لا يكتفي عادة مع المشكلة التي يطرحها صاحبها والتي قد تكون غطاء لمشكلات ولصراعات أعمق، وانما يهتم بالطالب نفسه أكثر من اهتمامه بالمشكلة المطروحة، ويسعى الى تهيئة هذا الفرد لحل مشكلاته وكذلك لاكتساب القدرة على حل المشكلات الشبيهة في المستقبل. (11).

فالأستاذ الجامعي وخاصة المكتبي المعلوماتي الذي يعتبر تخصصه مركز حساس يأخذ من كل التخصصات وعارف بها بالأخص علم النفس، عليه ان يعلم انه بمثابة أداة الجامعة التي تستند اليها في علاج مشاكل الطلاب خاصة النفسية، ومساعدتهم على تجاوزها وتحويلها لقوة إيجابية. وعليه فان لعلم النفس الإرشادي ثلاث مجالات بارزة وأساسية كالتالي:



شكل (02): مجالات علم النفس الإرشادي

1. الإرشاد المهني: هو عملية مساعدة الفرد في اختيار المهنة التي تناسب مع استعداداته وقدراته وميوله واهتماماته.

يسعى الارشاد المهني الى تحقيق أهدافه التي من خلالها نصل بطلبة الجامعة الى الاعداد السليم مهنيًا. فعلى الأستاذ الجامعي ان يساعد طلابه في الحصول على المعلومات اللازمة عن المهن المتاحة ومميزاتها ومتطلبات الالتحاق بها، من قدرات واستعدادات وميول، وبيان نوعيتها والعائد المادي الناتج عن ممارستها ومستقبلها من حيث فرص الترتي وتطوير العمل. (12)

الطلاب في عقولهم وفي أعماق أنفسهم يعانون من خوف شديد اتجاه مستقبلهم وهذا امر طبيعي، تساؤلات كثيرة حول كيف سينتهي بهم المطاف مع هذا التخصص وهل سيصبحون عمال فاعلين؟ وأين سيعملون؟ وماذا سيعملون؟ وكيف يبحثون عنها؟ والكثير، ولا أحد قادر على اشباع كل هذه التساؤلات وهذا الفضول واسكات الخوف الذي ينجم عنه تشتت لعقل الطالب وقدراته، سوى الأستاذ الجامعي لان لديه تجربة وخبرة ومعرفة بهذا الامر وكونه جزء من عمله أيضا.

2. الارشاد المعرفي: هنا نتحدث عن حرص الأستاذ الجامعي على توجيه الطلاب عن كيفية مواجهة الصعوبات التي تؤثر على دراستهم عن طريق التفكير المنهجي والدفاعي وتمثل في:

1.2. الارشاد المسرحي: هو مصطلح شامل نقصد به تشجيع الطلبة على الإلقاء الحر لبحوثهم وافكارهم والمشاركة في الملتقيات لتكوينهم وتشجيعهم والتعود على التجمعات والجمهور.

2.2. الارشاد البحثي: ارشادهم الى اختيار المصادر والمراجع المفيدة لهم والتي تساعد على تكوينهم ومكملة لمنهج التدريس، وكيفية البحث عن المعلومات واقتناصها وإعادة خلق معلومات جديدة من بيانات وأفكار قديمة.

3. الارشاد الأخلاقي: اخلاقيات العمل: تعرف على انها مجموعة القواعد والمبادئ التي يخضع لها افراد المهنة. (13)

يدل هذا المصطلح على مبدا اجتماعي يركز على كون الفرد مسؤولا عن العمل الذي يؤديه وينطلق من ايمان راسخ بان للعمل قيمة جوهرية يجب احترامها والإصرار على تنميتها. تلقى اخلاقيات العمل اهتماما كبيرا فنجد أكثر الجامعات وخاصة الأجنبية تدرس مادة في اخلاقيات العمل والإدارة. (14)

ومن اساسيات اخلاق المهنة كالتالي: الكفاءة والاتقان في العمل، النصح والابداع في الوظيفة، التنظيم والسلوك العام الراقى، استشعار المسؤولية الفردية، الأمانة والبعد عن الغش والفساد بكل اشكاله و أنواعه.(15)

فالأستاذ الجامعي الى جانب انه يعطي محاضرات ودروس فهو مكلف أيضا بالنصح والارشاد. فأخلاقيات العمل تخصص يجب ان يفرض ويوضع في قائمة أولويات التدريس وبالأخص لخري الليسانس والماستر والدكتوراه...، لان هؤلاء سينتقلون الى العمل مباشرة أي الحياة المهنية، فهم بأمس الحاجة للإرشاد والتوجيه بخصوص ذلك.

وعليه بعد كل ما سبق ذكره نقول ان الامر لا يتوقف عند العالم الداخلي النفسي للطالب بل هناك عالم خارجي متطور ويتطور بسرعة ويشكل تحديا، لهذا لا بد من أداء خاص حتى ينجح الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي ومكمل للأداء النفسي والذي يتمثل في الأداء التطويري.

II. الأداء التطويري

التطور: تحول من طوره أي التغيير او التحويل من طور الى اخر.

اصطلاحا: التحسين وصولا الى تحقيق اهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة.(16)

أصبحت مهمة تطوير التعليم مسألة بالغة الأهمية لدى العديد من دول العالم، ونحن بالأخص بحاجة بان نشعر بهذه المسألة العظيمة وان نظور ونرسي داعم الابداع والابتكار لنصلح تعليمنا، عن طريق تبني منهج واضح ومحدد وفعال من اجل جودة التعليم العالي؛ ويعد منهج الجودة الشاملة انجح الطرق التي تجسد مفهوم التطوير.

من هنا يمكن تعريف الجودة الشاملة حسب تعريف (جابلونسكي): انها "شكل تعاوني لأداء الاعمال بتحريك المواهب والقدرات" (17) ان إدارة الجودة في التعليم هي استراتيجية إدارية مستمرة التطوير تعتمد وفقا لها المؤسسة التعليمية على مجموعة معينة من المبادئ وذلك من اجل تخريج مدخلها الرئيسي أي الطالب بأعلى مستوى من الجودة من كافة جوانب النمو العقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية والجسدية، وذلك بغية إرضاء الطالب بان يصبح مطلوبا بعد تخرجه في سوق العمل، وكذلك إرضاء كافة مؤسسات المجتمع المستفيد من الخريج.(18)

ان إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية هي جملة من الجهود المبذولة من قبل العاملين، يراسهم الأساتذة الجامعيون كونهم العجلة الأساسية التي تحرك الجامعة والتعليم، لتحسين المخرجات التعليمية بما يتناسب سمات وخصائص وقدرات هذه المخرجات.

ان تطبيق الجودة الشاملة بمفهومها البسيط في تخصص علم المكتبات والمعلومات أصبح ضرورة حتمية من اجل تطوير التخصص، وزيادة الكفاءة التعليمية والتكامل والتفاهم التعاوني بين جميع الأساتذة، والإداريين والطلاب، والحصول على مخرجات طلابية مبدعة ومفكرة وباحثة ومساهمة راضية عن نفسها وقدراتها.

لتطبيق الجودة الشاملة لابد من:

-اقتناع وتبني فكرة إدارة الجودة الشاملة والشعور بأهميتها وهنا يكمن الدور الجوهرى للأستاذ بالتوعية لهذا الموضوع.

- التغيير في الأساليب والعادات والأفكار القديمة بالنسبة للأستاذ بحد ذاته او الخطط والمقررات الدراسية المتبعة.

- ان يكون هناك توجه ابتكاري يشجع الطلاب على المبادرة بالتعامل مع المواقف، واحداث التغيير؛ مع تحديد رؤية واضحة صريحة من الاهداف الإيجابية التي يراد تحقيقها.

- تغيير في البرامج التدريسية والمقاييس بأخرى تمس متطلبات العصر (كالتكنولوجيا)، والواقع والعمل (كأخلاقيات العمل)، وتعالج قضايا مهمة وحساسة كوضع (الجودة الشاملة)، كمقياس تدريسي قائم بذاته وعلى الأساتذة السعي لذلك بتكوين أنفسهم وتكوين الطلبة فيه جيدا، فمن سمات الأستاذ الجامعي الناجح ان يبذل ويستحدث ويحين من اساليبه ومناهجه في التدريس.

- التعاون والمشاركة في التحسين والقياس والتقييم وعادة ما يقوم بهذا أساتذة متخصصون او الاداريون لكن من اجل تحقيق الجودة الشاملة، يتم ادماج الطلبة واستغلال طاقاتهم ووجهات نظرهم وتفعيلها من اجل التطوير وعليه يجب على الأساتذة والأساتذة الاداريون، ان يحسنوا استغلال الامتحانات أي بتحويلها من أسلوب تقليدي أسئلة عادية الى أسئلة تمس الواقع او مخططات ومشاريع، او معرفة رأيهم حول موضوع معين او مشكلة ما وحتى البحوث والاعمال الموجهة، نقيس من خلالها ابداعاتهم ونستغلها في مجال الإدارة فتساعد في عملية اتخاذ القرارات

وتجاوز العقبات وهذا يتم سد الفجوة بين الأساتذة والطلبة، والإدارة والطلبة والكل يصبح فاعل ومطور وتزيد نسبة الفوائد.

-المشاركة والمساهمة والتنسيق مع التخصصات الأخرى، كنموذج (تخصص علم المكتبات مع قسم علم الاجتماع وقسم علم الاتصال) لتبادل الأفكار والآراء والخبرات بما يخص سير الجودة الشاملة وتحقيق التنمية، عن طريق مبادرة الأساتذة في جو خاص بهم ندوات واجتماعات، وبعدها يتم توسيع المجال ليشمل و يضم طلبة التخصصات ككل، عن طريق وضع برامج و نشاطات تسمح بدمج المواهب و الأفكار بل وخلق اكتشافات و معطيات جديدة تساعد مستقبلا في عملية صنع قرارات اكثر فاعلية، و اجاد حلول للمشاكل الراهنة و المستقبلية، إضافة الى ذلك القضاء على الفجوة بين الفئات و المستويات و التخصصات وتنصهر لتصبح كتلة واحدة، كما يساعد هذا على تفهم طلبة تخصص علم المكتبات و المعلومات لتخصصهم اكثر و بصورة اعمق و اشمل، بسبب تعدد المفاهيم و الأفكار و اكتشاف الروابط المشتركة بين التخصصات، و يتعدى ذلك الى خلق ميادين للبحث المشترك وبهذه الطريقة يتم اثراء الرصيد المعرفي و البحثي لتخصص علم المكتبات و المعلومات بصفة خاصة؛ و التخصصات الأخرى بصفة عامة.

-استمرارية التطوير والتحسين بحيث يجب ان لا تتوقف مفاهيم إدارة الجودة الشاملة عند مخرجات العملية التعليمية والالتزام بالمفهوم الكمي للمنتوج (الخريج)، بل يجب المواصلة في البحث عن أفضل الطرق والمناهج والوسائل والأدوات التي تضمن ديمومة الجودة والتنمية تحت شعار (التعلم مدى الحياة).

وعليه نتوصل ان هناك ثلاث موارد رئيسية يجب توفرها:

1. موارد بشرية: الأساتذة والأساتذة الاداريون كونهم يمثلون العمود الفقري التي يتم الاعتماد عليه والطلبة وموظفي الإدارة ككل.
2. موارد معلوماتية: هي الأفكار والمعلومات والمناهج الجديدة، المخططات اي خطط التنسيق وسير العمل وإدارة التغيير.
3. موارد تكنولوجية ومادية: كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن هذه الزاوية بالتحديد تعد التكنولوجيا مصدر المعرفة ونتاج معارف جديدة ولهذا تم ادماجها في مختلف المجالات من بينها قطاع التعليم وعليه لا بد من أداء خاص يكتسب ويلقن، والذي يتمثل

في الأداء التكنولوجي لتحسين المخرجات الطلابية بعلم المكتبات والمعلومات، هذا التخصص الذي يشهد تحول سريع وانفتاح على هذه الثورة التكنولوجية.

. الأداء التكنولوجي III

تواجه الجامعات اليوم تحديا كبيرا وجديدا، وواقع متطور ومتغير يفرض نفسه بسبب الثورة العلمية والمعرفية والتكنولوجية الكبيرة والمتنامية، خاصة مع زيادة المستمرة في حاجات ورغبات المستفيدين من طلبة وباحثين. حيث أصبحت التكنولوجيا من اهم المداخل التي يجب تبنيها نظريا وتطبيقيا من زاوية اخرى من اجل إدارة التغيير؛ من طرف الجامعة وتخصص علم المكتبات والمعلومات خاصة، لمدى تأثر هذا الأخير بالتكنولوجيا بكافة مظاهرها ونواحيها واشكالها.

1.التكنولوجيا نظريا: الأداء التكنولوجي للأستاذ الجامعي المكتبي المعلوماتي يتعدى مجرد شرح ماهية التكنولوجيا وأنواعها واثرها، بل عليه ان يري الطلبة كيف يستفيدون من ابداعات الغير و يشجعهم على الابتكار، و النظر للتكنولوجيا من زاوية أخرى غير الزاوية التقليدية و انه يجب علينا اقتنائها و ادماجها ، ففي غياب سياسة تشجيع الطلبة على الابتكار فانهم يتحولون الى دعاة للعقلية الاستهلاكية، لهذا يجب جعل الطلبة الذين سيحملون المشعل مستقبلا على كيفية تكييف التكنولوجيا لهم ؛ لا أن نجعلهم هم الذين يتكيفون معها خاضعين لها عقولهم جامدة مستهلكة فقط.

2.التكنولوجيا تطبيقيا: ويتم ذلك من خلال ثلاث مراحل متتالية متسلسلة:

كمرحلة أولى: استغلال التكنولوجيا المتاحة أحسن استغلال وبالكامل واستنزاف كل طاقاتها الإيجابية، فالأمر ليس فقط اقتناء التكنولوجيا وصرف مبالغ طائلة، يكفي أحيانا استغلال ما هو متاح منها مبدئيا والسعي الى ادماجها في التدريس وجعلها أسلوب او منهج معتمد لإيصال المعلومات، وبهذه الفكرة البسيطة المبدئية يتفاعل الطالب مع التكنولوجيا عن قرب ويتأقلم معها.

بعد تهيئتهم بالجو التكنولوجي في التدريس تأتي **المرحلة التالية:** وهي تكوينهم ميدانيا سواء بالمكان نفسه الذين يدرسون به ان توفرت، او ابرام اتفاقيات مع مؤسسات وجامعات أخرى مكتفية تكنولوجيا ويتم ارسال الطلبة اليها، او ارسال النخبة من الطلبة الى الخارج كتريص يستفيدون ويفيدون غيرهم عند العودة؛ هذا بدل التحدث معهم عن التكنولوجيا بأسلوب نظري افتراضي

عالق بالذهن، يتعاملون معها واقعيًا وبكل الحواس وهذا يكونهم مهنيًا ويكسبهم خبرة ومرونة في التعامل معها.

وأخر مرحلة والأهم تشجيع على الإبداع والابتكار التكنولوجي: فبعد ان يتشبع الطالب بالتكنولوجيا نظريًا ويتفاعل معها ميدانيًا تأتي بعدها الابداعات ان وجدت الجو المناسب للترحيب بها، الإبداع التكنولوجي: "فالإبداع التكنولوجي لا يكون فقط في اختراع جهاز جديد او شيء جديد، بل يكون بفكرة إدارية او بطريقة أداء اعمال مألوفة بطريقة غير مألوفة أي لا تشتت ظاهرة الابداع التكنولوجي بالضرورة الاختراع فيمكن ان تعتمد على نقل التكنولوجيا بحيث تطبق تكنولوجيا موجودة على مجال جديد". (19).

الابتكار التكنولوجي: يعرف الابتكار حسب استخدام دالمتان و هولباك "أنه عملية تشمل الإبداع وقريبة من الاختراع" (20)، أي القدرة على ابتكار منتجات او خدمات جديدة ومبتكرة وعملية، تحل مشكلة معينة أو تلي حاجة ما وعلى نحو مريح.

الابتكار التكنولوجي هو العمل مع التكنولوجيا من اجل التكنولوجيا حيث يتطلب عملا جامعيًا وثقافة تحتضن المتناقضات وعقلية استثنائية. (21)

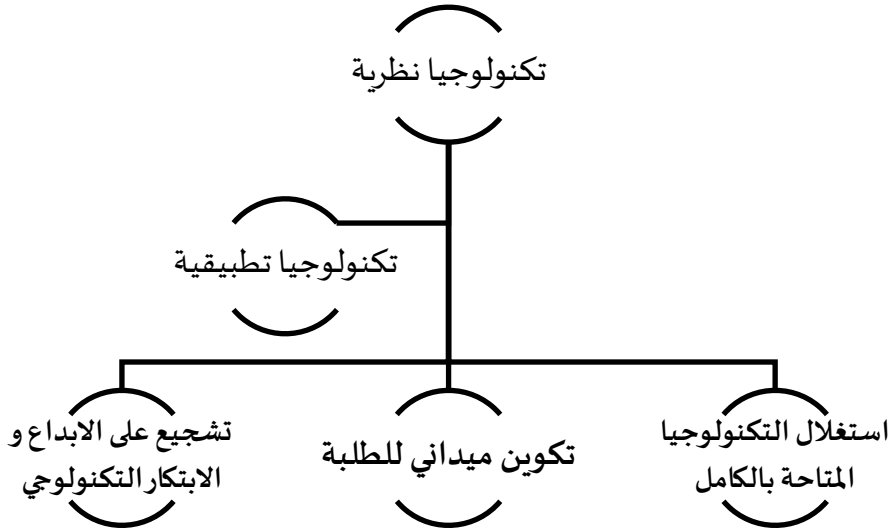
الإبداع التكنولوجي	الابتكار التكنولوجي
يتمثل بالقدرة على إيجاد فكرة غير عادية	يتمثل بالقدرة على تنفيذ الأفكار بأسلوب محدث غير عادي
الإبداع ناتج عن المخيلة	الابتكار ناتج عن العمليات الانتاجية
ولادة أفكار جديدة	إيجاد شيء على ارض الواقع يكون جديدًا وفريدًا

جدول رقم (03): الإبداع والابتكار التكنولوجي (22)

ويكمن دور الأستاذ الجامعي بهذه المرحلة:

- اقتناص تلك الإبداعات والمواهب والطاقات الفكرية المبدعة والمبتكرة، بتوفير لها جو التشجيع والتحفيزات المادية والمعنوية، التعريف بهم وبقدراتهم وأعمالهم من اجل غرس روح الرغبة والاستمرارية.

- العمل الجماعي مع الخلفيات والمستويات المختلفة ووضع الخبرات والأفكار ومزجها معا من اجل تعاون مثمر ومتكامل.



شكل (03): الأداء التكنولوجي

وبعد كل ما سبق ذكره نتوصل الى مجموعة من النتائج التالية:

النتائج

- الأداء النفسي للأستاذ الجامعي مهم جدا وله أثر وتأثير على الطلبة وتكوينهم كإيجابيين او سلبيين اتجاه مستقبل أنفسهم وتخصصهم ويتحدد ذلك من خلال فهم الأستاذ لدوره النفسي واستيعابه له وتأديته على أكمل وجه
- قلة التوجيه والارشاد بمختلف المستويات هو سبب وراء بعض المشاكل التي يعاني منها الطالب اليوم وأحد عوامل التدهور الحاصلة دراسيا وعمليا كباحث وموظف
- دور واهمية إدارة الجودة الشاملة في تحسين التعليم العالي لكنه مزال غير واضح المعالم نظريا وتطبيقيا على مستوى مؤسسات التعليم العالي بالجزائر نتيجة غياب دور الأساتذة على الساحة للتوعية اتجاه هذا الموضوع الحساس وضعف تأطيرهم وتكوينهم فيه.
- ضعف مناهج التعليم وقدمها وعدم تماشها مع سوق العمل والحاجات التنموية للمجتمع.

- ضعف الأداء التكنولوجي للأستاذ الجامعي بسبب سوء التسيير النظري والتطبيقي وضعف إدارة واستغلال الموارد المتاحة.

- قلة الوعي بمدى أهمية الإبداع والابتكار التكنولوجي وضعف التشجيع والتوجيه فيه.

الخاتمة:

ان الأنماط التقليدية و الأدوار القديمة التي مزال يتحفظ بها الأستاذ الجامعي ، وعدم استيعابه لدوره بأوجهه المتعددة وقيامه بأداءات أخرى (كالأداء النفسي والتطويري والأداء التكنولوجي) ، أدى الى ضعف التعليم على مستوى الجامعات الجزائرية و بالأخص على مستوى تخصص علم المكتبات و المعلومات، وبشكل واضح وملموس من خلال مخرجات التعليم وعدم فاعليتها في المجتمع ، لهذا حان الوقت للأستاذ الجامعي المكتبي المعلوماتي للتغيير: من خلال الاهتمام والوعي بالجانب النفسي للطلبة و تفعيل نظامهم المعرفي النفسي ، وارشادهم بتزويدهم بكل ما يحتاجون اليه من مساعدة و نصائح و توجهات تشبع كل تلك التساؤلات، و تقضي على المخاوف الحالية و المستقبلية وتقلل من الفجوة الاتصالية الفاصلة بينهم ، إضافة الى ذلك برمجتهم على الوعي بمفهوم الجودة الشاملة دراسيا وعمليا. ونشر لثقافة الابداع والابتكار التكنولوجي والعمل بها.

الهوامش:

1. موفق، أسماء. جودة الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي من وجهة نظر الطلبة: دراسة ميدانية بجامعة -01-. رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة-01-، 2016. تاريخ الزيارة: (2019/06/12). متاح على الموقع: <http://www.theses.univ-batna.dz>
2. المرجع نفسه، ص132
3. علم النفس: مفهومه، مجالاته، مدارسه. تاريخ الزيارة: (2019/04/09). متاح على الموقع: <http://www.nourfutur.you7.com/182topic>.
4. بوابة علم المكتبات والمعلومات. تاريخ الزيارة: (2019/04/09). متاح على الموقع: <http://www.n.m.wikipedia.org>
5. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي. علم النفس المعرفي. تاريخ الزيارة: (2019/04/10). متاح على الموقع: <http://www.abahe.uk>
6. همشري، عمر احمد (2011). الإدارة الحديثة للمكتبات ومراكز المعلومات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

7. الكلاسيكي. تاريخ الزيارة: (2019/04/15). متاح على الموقع: <http://www.n.m.wikipedia.org>
8. عبد القادر محمد، اسيا (2009). الدور الارشادي والنفسي للأستاذ الجامعي. الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية عمادة شؤون الطلاب. ص. 23م. تاريخ الزيارة: (2019/04/15). متاح على الموقع: <http://www.scholar.google.com>
9. مهدي، عباس (د.ت). الشخصية بين النجاح والفشل. لبنان: دار المناهي ودار الحرف العربي.
10. العمرية، صلاح الدين (2004). الصحة النفسية والارشاد النفسي. عمان: مكتبة المجتمع العربي.
11. العمرية، صلاح الدين، المرجع السابق.
12. عبد القادر محمد، اسيا، المرجع السابق.
13. السالم، سالم. اخلاقيات العمل. تاريخ الزيارة: (2019/04/30). متاح على الموقع: <http://www.moid.gov.ae> >workmoral
14. شاكر مجيد، سوسن. أفكار لتطوير التعليم العالي في الوطن العربي. تاريخ الزيارة: (2019/05/3). متاح على الموقع: <http://www.m.ahewar.org>
15. السالم، سالم، المرجع نفسه.
16. إسماعيل، محمد احمد. مفهوم التطور. تاريخ الزيارة: (2019/05/11). متاح على الموقع: <http://www.hrdiscussion.com/hr814.html>
17. مفهوم الجودة الشاملة. تاريخ الزيارة: (2019/05/11). متاح على الموقع: <http://www.Mawdoo3.com>
18. بن محمد احمد الحربي، محمد. متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. المملكة العربية السعودية: تاريخ الزيارة: (2019/05/12). متاح على الموقع: <http://www.tanwair.com>
19. دويس، محمد الطيب. "براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر". رسالة ماستر، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 2005. تاريخ الزيارة: (2019/05/26). متاح على الموقع: <http://www.Douis.free.fr>
20. تعريف الابتكار. تاريخ الزيارة: (2019/06/10). متاح على الموقع: <http://www.mawdoo3.com>
21. ادموندسون، ايبي سي، العمل الجماعي من اجل الابتكار، تاريخ الزيارة: (2019/06/10). متاح على الموقع: <http://www.gulfupload.com>
22. الإبداع والابتكار. تاريخ الزيارة: (2019/06/10). متاح على الموقع: <http://www.mawdoo3.com>

واقع تكشيف دوريات الجامعات العربية بقاعدة بيانات الاستشهادات
المرجعية العالمية Web Of Science :دراسة تحليلية
*The Situation of Indexing Arab Universities' Periodicals in Global
Citation Database, Web of Science: An Analytical Study*

أحمد محمد علي عبد المختار
مدرس مساعد قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب- جامعة المنيا
Ahmedmohamedali4600@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/08/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/15

ملخص

يعد تسجيل الدوريات العلمية المحكمة في قواعد البيانات العالمية أحد المعايير المستخدمة في تصنيف الجامعات ومن ثم الدول، لذا تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى تغطية قاعدة بيانات الاستشهادات المرجعية *Web Of Science* للدوريات العربية، وبصفة خاصة دوريات الجامعات، وتحديد خصائصها الجغرافية والموضوعية، اعتماداً على أسلوب القياسات الببليومترية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تأهيل دوريات الجامعات العربية لإدراجها بقواعد البيانات العالمية.
الكلمات المفتاحية: الدوريات العلمية - النشر الدولي - قواعد بيانات الاستشهادات المرجعية - تصنيف الجامعات

Abstract

Scientific publishing is one of the most important activities that support the scientific research movement in academia through publishing the results of its research in many channels, including scientific periodicals, where universities issue a number of scientific periodicals through their colleges and institutes and research centers. In order to develop the university and raising its scientific status, these periodicals seek to obtain a world ranking among the periodicals, and this is determined in light of the fast and rapid circulation, availability in the global databases. Therefore, it has become a must on Arab universities to give more considration to include their periodicals in global databases. Hence, this

requires reconsidering the publishing standards in the local Arab scientific periodicals; many of them may not be internationally accredited and have no value beyond the borders of the Arab world. Most Arab scientific periodicals suffer from global isolation.

Therefore, the problem of this study is exploring the extent to which the databases of international reference citations cover the Arab scientific periodicals, in particular, the Arab universities' periodicals, their characteristics in terms of the objective characteristics, publication authorities, the time coverage and the extent of their continuity.

Keywords: *Scientific Periodicals - Global Citation Databases - Scientific Publishing - Universities Rankings.*

مقدمة:

لطالما

1/ مقدمة:

يعد النشر العلمي لأي جامعة أحد أهم الأنشطة الرئيسية التي تدعم حركة البحث العلمي فيها من خلال نشر نتائج بحوثها في قنوات عديده منها الدوريات العلمية، حيث تقوم الجامعات بإصدار عدد من الدوريات العلمية من خلال كلياتها ومعاهدها ومراكزها البحثية. وفي إطار تطوير الجامعة ورفع مكانتها العلمية تسعى هذه الدوريات إلي الحصول علي تصنيف عالمي بين الدوريات علي مستوي العالم، وتتحدد هذه المكانة علي ضوء الانتشار الواسع والسريع لهذه الدوريات واتاحتها في قواعد البيانات العالمية.

2/ مشكلة الدراسة:

يعد النشر العلمي العالمي أحد أهم المقاييس المستخدمة في تقدير مستوى النتاج العلمي، وتتصدر الجامعات القائمة من بين المؤسسات الأخرى المعنية بالانتاجية العلمية. ومن ثم أصبح لزاماً على الجامعات العربية ان تُولي إهتمامها بإدراج دورياتها في قواعد البيانات العالمية. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في معايير النشر في المجلات العلمية المحلية العربية. فالعديد منها قد لا يكون معتمد

دوليا ، وليس لها قيمة خارج حدود الوطن العربي، فغالبية المجلات العلمية العربية تعاني من الإنعزال العالمي. لذا تتحدد مشكلة هذه الدراسة في محاولة التعرف على مدى تغطية قواعد بيانات الاستشهادات المرجعية من الدوريات العلمية العربية ، وبصفة خاصة دوريات الجامعات العربية ، وتحديد خصائصها الموضوعية، وجهات نشرها ومدى استمراريته.

3/0 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في ندرة الدراسات التي تناولت مدى توافر الدوريات العلمية للجامعات العربية بقواعد البيانات العالمية. لذا يأمل الباحث ان تكون هذه الدراسة إضافة جديدة للمجال باللغة العربية. كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تخدم القائمين علي دوريات الجامعات العربية ، والباحثين.

فبالنسبة للجامعات :تستطيع الجامعات تشخيص الوضع الراهن لدورياتها العلمية بقواعد البيانات العالمية ومن ثم الاهتمام بتأهيل دورياتها العلمية وتعزيز مكانتها العلمية بين الجامعات الأخرى. وبالنسبة للباحثين : يستطيع الباحثون التعرف على الدوريات العلمية العربية المغطاة بقواعد بيانات الاستشهادات المرجعية وبصفة خاصة الصادرة عن الجامعات العربية في مختلف المجالات الموضوعية .

4/0 أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف علي المعايير التي تعتمدها قاعدة ISI لإدراج الدوريات العلمية بها.
- 2- التعرف علي حجم وأبعاد تغطية قاعدة بيانات الاستشهادات المرجعية ISI للدوريات العلمية العربية بشكل عام، وتحليل خصائصها الموضوعية والجغرافية وجهات نشرها.
- 3- تحديد حجم وأبعاد تغطية قاعدة بيانات ISI لدوريات الجامعات العربية، وتحديد خصائصها من حيث الخصائص الموضوعية، والجهة الناشرة، ومعامل التأثير، ومدى استمراريته.
- 4- تحديد حجم المشاركة الدولية لدوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة ISI.
- 5-التوصل لمجموعة من المقترحات التي من شأنها زيادة إدراج دوريات الجامعات العربية في قواعد البيانات العالمية.

5/0 تساؤلات الدراسة:

- 1- ما المعايير التي تعتمد عليها قاعدة ISI لتكشيف الدوريات العلمية بها؟
- 2- ما حجم تغطية قاعدة بيانات الاستشهادات المرجعية ISI من الدوريات العلمية العربية؟
- 3- ما حجم دوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة بيانات ISI؟ وما أهم خصائصها؟
- 4- ما أبرز الدول التي يُقبل باحثوها علي النشر في دوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة ISI؟
- 5- ما أهم أساليب تأهيل دوريات الجامعات العربية لتحظي بتغطيتها من جانب قواعد البيانات العالمية؟

6/0 حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة علي موضوع الدوريات العربية وبصفة خاصة الصادرة عن الجامعات، المكشّفة في قواعد بيانات الاستشهادات المرجعية العالمية، والتعرف علي خصائصها الموضوعية وتوزيعاتها الجغرافية.
- الحدود الزمنية: اعتمد الباحث علي تقرير الإستشهادات المرجعية Journal Citation Report (JCR) الصادر عن قاعدة بيانات ISI، ويعد تقرير عام 2016 الصادر في نهاية عام 2017 أحدث تقرير صدر حتي الآن،⁽¹⁾، وتم تحليل بيانات التقرير لمعرفة التوزيعات المختلفة للدوريات المدرجة بالقاعدة خلال شهري يناير وفبراير من العام 2018م.
- الحدود النوعية: اقتصرت الدراسة علي التعريف بقاعدة بيانات الاستشهادات المرجعية ISI، ومدى تغطيتها للدوريات العربية، باعتبارها أقدم قواعد بيانات الاستشهادات المرجعية وأهمها للباحثين.

- الحدود الجغرافية: تتناول الدراسة الدوريات الصادرة عن الدول العربية المكشّفة بقاعدة ISI

7/0 منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة الحالية علي أحد أساليب البحث المعروفة في مجال المعلومات، وهو أسلوب "التحليل الببليومتري Bibliometric Analysis" لمعرفة التوزيعات الموضوعية والجغرافية للدوريات العربية المكشفة بقاعدة بيانات ISI.

أدوات جمع البيانات:

- 1- تقرير الإستشهادات المرجعية (Jcr 2016) Journal Citation Report. لحصر الدوريات العربية وتحميل البيانات الخاصة بها.

2- الصفحة الرسمية للقاعدة محل الدراسة ISI⁽ⁱⁱ⁾، كانت هي المصدر الرئيسي لاستخراج البيانات الخاصة بالمقالات المنشورة بالدوريات العربية وكذلك الاستشهادات المرجعية التي تلقتها تلك المقالات.

8/0 مصطلحات الدراسة:

1/8/0 الدوريات العلمية المحكمة :-

هي إحدى فئات منافذ النشر للإنتاج الفكري المتخصص ، وعادة ما تتميز هذه الفئة من الدوريات تميزاً لها عن الصحف او المجلات العامة او الثقافية . برصانة المعلومات التي تنشر فيها نظراً للإجراءات والضوابط التي تحكم قبول نشر الاعمال العلمية فيها⁽ⁱⁱⁱ⁾.

2/8/0 قواعد بيانات الاستشهادات المرجعية:

يعرفها "جوديث ايان" بانها هي احد انواع قواعد البيانات الببليوجرافية، وتعتبر امتداداً للكشاف التقليدي للاستشهادات المرجعية..و تعكس العلاقات الطبقية بين مصادر المعلومات: من أخذ ممن ومن اعطى من؟ وتعتمد في ذلك على تقديم البيانات الببليوجرافية الاساسية لمختلف أنواع مصادر المعلومات وعدد مرات الاستشهاد المرجعي بكل مصدر من المصادر، و البيانات الببليوجرافية بالاعمال الواردة بها^(iv).

9/0 الدراسات السابقة والمثيلة:

بناءً على البحث في أدوات حصر الانتاج الفكري العربي والأجنبي لمراجعة الادب المنشور في موضوع الدراسة ، ومن خلال بحث عدد من قواعد البيانات العربية والأجنبية وكذلك قاعدة الهادى للإنتاج الفكري العربي المتاحة من خلال موقع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) ، وبمراجعة موقع اتحاد الجامعات المصرية ، تم رصد مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية السابقة و المثيلة لموضوع الدراسه الحالية، سيعرضها الباحث في ترتيب زمني من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي :-

اولا: الدراسات العربية:

1- قدمت داليا الحلوجي(2015) دراستها بعنوان دوريات جامعة القاهرة في قواعد البيانات العالمية^(v)، واعتمدت علي المنهج المسحي لحصر الدوريات الصادرة عن الجامعة، وهدفت الي الكشف عن مدي تواجد دوريات جامعة القاهرة في قواعد بيانات التكتشف والاستخلاص العالمية،

وتوصلت الدراسة الي ان الدوريات المتاحة في قواعد البيانات العالمية 14 دورية تمثل 19.1% من إجمالي الدوريات التي تصدرها الجامعة، وأوصت بضرورة الإلتزام بالمعايير التي تضعها إدارة قواعد البيانات لاختيار وتغطية الدوريات العلمية.

2- وقامت سهير عبد الباسط (2016) بإجراء دراسته عن الدوريات المصرية في قواعد بيانات الاستشهادات المرجعية^(vi). واعتمدت الدراسة على المنهج الببليومتري حيث تقتصر هذه الدراسة على الدوريات المصرية المكشوفة في قاعدة Scopus. وذلك حتى نهاية يونيو 2015م. وهدفت الدراسة الى معرفة حجم وابعاد تغطيه قاعدة بيانات Scopus للدوريات العلمية. وتحديد عدد الدوريات المصرية المكشوفة في القاعدة، وتحديد خصائصها الموضوعية والجهه الناشرة، وخصائص الاستشهادات المرجعية الواردة بها. وأثبتت الدراسة أن عدد الدوريات المصرية المكشوفة بالقاعدة 198 دورية؛ منها 169 دورية بنسبة 85% مازالت مستمرة في الصدور، و 29 دورية بنسبة 15% توقفت عن الصدور. وخرجت الدراسة بعدة توصيات لعل أهمها؛ دعم المجالات الاكاديمية التي تصدر عن الجامعات المصرية، واستقطاب باحثين متميزين من الجامعات الأجنبية للنشر فيها. وضرورة تفعيل وحدات النشر الدولي في الجامعات.

3- ومؤخراً قدم إسماعيل (2017) دراسة بعنوان التواجد الدولي للدوريات المصرية^(vii)، واعتمد علي المنهج الببليوجرافي الببليومتري، وهدفت الدراسة الي التعرف علي طبيعة التواجد الدولي للدوريات المصرية ومدى تأثيرها في المجتمع الأكاديمي، واقتصرت الدراسة علي الدوريات المتخصصة في مجال العلوم البحتة والتطبيقية وتوصلت إلي عدة نتائج أبرزها: أن القطاع الخاص يقوم بنشر 54% من الدوريات المصرية بينما توزعت النسبة الباقية علي الجامعات والمراكز البحثية والهيئات والاتحادات المهنية وبعض الهيئات الحكومية، وبلغت نسبة الدوريات المصرية التي ما زالت مكشوفة بقواعد البيانات 20%، و 17% من الدوريات مدرجة ولكن توقف تكثيفها، اما النسبة الأكبر والتي بلغت 63% من الدوريات المصرية لا يتم تكثيفها في قواعد البيانات، وأوصت الدراسة بالعمل علي زيادة نسبة مشاركة الباحثين الأجانب في الدوريات المصرية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1-هدفت دراسته Falagas^(viii) وزملائه (2008) الي المقارنة بين قواعد البيانات التالية (Pubmed – Scopus – Web Of Science – And Google Scholar) من حيث الدوريات المغطاه بها و امكانيه

البحث، وتقييدات البحث، وتردد التحديث، وايضا تقييم جدوى هذه القواعد في استرجاع معلومات في مجال الطب الحيوى من خلال مصطلح Brucellosis. وتكرار ذلك يوميا. وتوصلت الدراسة ان قاعدة Scopus تكشف العدد الاكبر من الدوريات، وان كل هذه القواعد تقدم تسهيلات بحثية، وان قاعدة Google Scholar – Pubmed يمكن الوصول لهما مجانا، وبالنسبة لتحليل الاستشهادات المرجعية تغطى Scopus حوالى 20% اي اكثر من قاعدة Web Of Science، بينما تقدم قاعدة Google Scholar نتائج غير دقيقة .

2-وقدم A. Abrizah وزملائه (2013) دراسة^(ix) تهدف الى المقارنة للتغطيه والترتيب والتأثير العلمى للدوريات في مجال المكتبات والمعلومات وبالتحديد 79 دورية في قاعدة Web Of Science و128 دورية في قاعدة بيانات Scopus وذلك بالاعتماد على تقارير عامل التأثير الصادرة في عام 2010م ، واعتمادا على تصنيف مكتبه الكونجرس ، وتوصلت الدراسة الى ان هناك درجة عالية من التشابه في معامل التأثير في القاعدتين ، كما وجد ان حوالى 45 دورية توجد في القاعدتين على حد سواء ، كما ان هناك عدم تطابق في التصنيف الموضوعى لعدد 35 دورية في القاعدتين على حد سواء ، وان هناك 22 دورية لم تصنف تحت Z في الفهرس الموضوعى لمكتبه الكونجرس .

3-وجاءت مؤخرا دراسته كلا من (x) Mongeon And Paul-Hus (2016) للمقارنة بين قاعدة Web Of Science و Scopus من حيث المجالات الموضوعية والبلدان واللغات. وأشارت النتائج ان هناك تحيزات تشجع العلوم الطبيعية والهندسية مثل موضوعات الطب الحيوى على حساب العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الانسانية ، كما ان جاءت الدوريات باللغة الانجليزية كثيرة جدا على حساب اللغات الاخرى . كما اشارت النتائج ان هناك فارق في حجم تغطية البحوث في التخصصات المختلفة في القاعدتين حيث تغطى قاعدة Scopus في مجال العلوم الطبيعية والهندسة حوالى 38% مقارنة بقاعدة بيانات Web Of Science التى تغطى 33% في نفس المجال، اما في مجال العلوم الاجتماعية والفنون والانسانيات تغطى Scopus اقل من 25% من الدوريات في حين ان We Of Science تغطى اقل من 15 دورية.

ومن خلال هذا العرض يتضح انه لا توجد دراسة واحدة تناولت تغطية دوريات الجامعات العربية بقواعد البيانات العالمية ومع ذلك أفاد الباحث من الدراسات المذكورة أنفأ في التخطيط لهذا البحث وتنفيذه، واستثمر الخبرة المنهجية المكتسبة من هذه الدراسات ووظيفها في الدراسة الحالية.

1 التعريف بقاعدة بيانات Web Of Science:

تعد أحد منتجات الناشر العالمي Thomson Reuters، وتضم العديد من مصادر المعلومات في كافة التخصصات المختلفة، حيث تغطي ما يقرب من 18.000 دورية علمية عالية التأثير. وأكثر من 180.000 من وقائع المؤتمرات، وما يقرب من 80.000 كتاب في جميع انحاء العالم، في كافة التخصصات العلمية. وتشتمل علي ثلاث كشافات هي؛ كشاف استشهادات العلوم الموسع Science Citation Index Expanded(SCIE)، وكشاف استشهادات العلوم الإجتماعية Social Sciences Citation Index(SSCI)، وكشاف استشهادات الفنون والعلوم الانسانية Arts & Humanities Citation Index(AHCI)^(xi).

1/1 معايير اختيار الدوريات في قاعدة بيانات Web Of Science

تضع قاعدة بيانات Web Of Science مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم واختيار الدوريات التي يتم تكثيفها وإدراجها ضمن قائمتها، وتمثل هذه المعايير في الفئات التالية:

1-معايير أساسية للنشر:

- **التحكيم العلمي:** هو أحد أهم ضمانات المستوى العلمي للدورية ومحتواها، وهو في نفس الوقت يضمن جودة الاستشهاد المرجعي، واكتمال عناصر الوصف لكل مرجع.

- **أخلاقيات النشر:** تستبعد فوراً اي دورية مضافة إلى الكشاف أو حتى تحت التقييم يثبت أنها تمارس أي من الممارسات غير الأخلاقية في النشر، مثل: الاستشهاد الذاتي، ممارسات النشر المشكوك فيه.

- **شكل النشر:** يقبل الكشاف الدوريات المطبوعة، والإلكترونية في شكل Pdf و Xml ويجب أن تكون الاشكال الإلكترونية متوافقة من الجانب التقني مع النظم المطبقة في الكشاف.

- **انتظام الصدور:** أحد أهم معايير قبول الدوريات في الكشاف، لن تقبل الدوريات التي تتأخر في الصدور لأسابيع أو شهور.

- **المعايير التحريرية الدورية:** وتشمل تلك المعايير على عدة عناصر: عنوان واضح للدورية، عنوان المقال، وأسم المؤلف، والمستخلص، وبيانات بيليو جرافية كاملة للمراجع، والعنوان الكامل للمؤلف.

- **اللغة الإنجليزية:** هي أكثر اللغات استخداماً في النشر العلمي، لذا يقبل الكشاف الدوريات التي تنشر مقالات باللغة الإنجليزية، أو على الأقل لديها قائمة بالمراجع باللغة الإنجليزية.

2-المحتوي التحريري : يقوم محررو الكشاف بدراسة محتوى كل دورية مرشحة للانضمام إلى الكشاف، وتقييم ذلك المحتوى للتأكد من أنه يمثل إضافة علمية للموضوع الذي تخصص فيه الدورية.

3-التركيز الدولي : يتم تقييم الدورية من حيث التوجه الدولي، وذلك من حيث سياسة وتوجهات الدورية، تنوع جنسيات المؤلفين، وهيئة التحرير وتنوع جنسياتهم، وكذلك المجلس الاستشاري للدورية ومدى اشتماله على جنسيات متعددة.

4 - تحليل الاستشهادات : وهذه العملية تعد المنتج الأساسي للكشاف حيث أنه كشاف للاستشهادات المرجعية، ويتم تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في كل مقال، حتى وان كان المصدر المستشهد به غير موجود في الاساس ضمن الدوريات المكشفة في الكشاف. ويتمكن الكشاف من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية تقييم الدوريات ومعرفة مدى تأثيرها^(xii).

- التوزيع الجغرافي للدوريات العربية في قاعدة Web Of Science:

جدول رقم (1) التوزيع الجغرافي للدوريات العربية المدرجة في قاعدة ISI

م	الدولة	عدد الدوريات	النسبة%
1	الامارات	39	62.90
2	السعودية	12	19.35%
3	مصر	5	8.1%
4	الكويت	4	6.45%
5	الأردن	1	1.6%
6	البحرين	1	1.6%
	الإجمالي	62	100%

ووفق المعطيات المدونة بالجدول السابق يتضح الآتي:

1- بلغ عدد الدوريات العلمية المكشفة بالقاعدة 62 دورية بنسبة 0.5% من إجمالي الدوريات العلمية المكشفة بالقاعدة، جاءت موزعة علي 6 دول عربية فقط من إجمال 22 دولة عربية؛ اي ما نسبته 27.3% من تلك الدول، بينما لم تُمثل النسبة الباقية في التقرير وهي 72.7% والتي تمثل 16 دولة

عربية مما يدل علي ضعف تمثيل الدول العربية في التقرير. ويوضح ملحق رقم (1) الدوريات العلمية العربية المكشفة بقاعدة ISI.

2- من الملاحظ تفاوت تمثيل الدول العربية بالتقرير، حيث استحوذت دولة الإمارات علي النصيب الأكبر بعدد 39 دورية بنسبة 62.9% من إجمالي الدوريات العربية في قاعدة ISI، تلتها في المرتبة الثانية دولة السعودية بواقع 12 دورية بنسبة 19.35%، تلتها في المرتبة الثالثة مصر بواقع 5 دوريات وذلك بنسبة 8.1%، وفي المرتبة الرابعة تمثلت الكويت بعدد 4 دوريات بنسبة 6.45%، وأخيراً جاءت كلا من الأردن والبحرين في المرتبة الخامسة بواقع دورية واحده فقط بنسبة 1.6% لكل منها.

3- نلاحظ ايضاً استحواذ دول الخليج العربي؛ السعودية، والكويت، والبحرين علي غالبية الدوريات العربية المكشفة بقاعدة ISI، وذلك بنسبة 90% من إجمالي الدوريات العربية المكشفة بقاعدة ISI، وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة حجازي^(xiii)، بالنسبة لتقرير Jcr 2014، ويمكن أن يعزي ذلك للامكانات المادية لتلك الدول وقدرتها علي التجنيس العلمي^(xiv).

2/2 التوزيع الموضوعي للدوريات العربية المكشفة بقاعدة بيانات ISI:

في هذا الجزء قام الباحث بتوزيع الدوريات العربية المكشفة في قاعدة ISI وفقاً للقطاعات الموضوعية التي يعتمدها تقرير الاستشهادات المرجعية Jcr كما موضح بالجدول التالي
جدول (2) يوضح التوزيع الموضوعي للدوريات العربية المكشفة بقاعدة بيانات

م	الموضوع	العدد	السعودية	البحرين	الأردن	الإمارات	الاجمالي	
							ع	%
1	الصيدلة	11	1				12	19.4%
2	الكيمياء الحيوية	7					7	11.3%
3	الطب العام والباطني	1	2	2			5	8.1%
4	الكيمياء العضوية	5					5	8.1%

5	5						5	الكيمياء الطبية	5
6	4					1	3	الأعصاب السريية	6
7	3						3	علم الأورام	7
8	3					1	2	علم الأحياء	8
9	3						3	البحث الكيميائي	9
10	3					1	2	تكنولوجيا النانو	10
11	3		2				1	علوم الكمبيوتر	11
12	3			1		1	1	العلوم، متعددة التخصصات	12
13	2				1		1	الفيزياء	13
14	2						2	الكيمياء	14
15	2						2	الوراثة	15
16	2						2	علم المناعة	16
17	2						2	علم المواد	17
18	2			1			1	الهندسة	18
19	2				2			علوم الرعاية الصحية	19
20	1				1			الربوتات	20
21	1				1			علم الحشرات	21
22	1				1			الطاقة والوقود	22
23	1				1			البصريات	23
24	1	1						هندسة البترول	24
25	1	1						علوم الأرض	25

26	الهندسة الطبية الحيوية				1			1	1.6%
27	الصحة العامة والمهنية				1			1	1.6%
28	الطب البحثي والتجريبي						1	1	1.6%
29	الإشعاع الطبي النووي						1	1	1.6%
30	الهندسة الالكترونية		1					1	1.6%
31	الرياضيات					1		1	1.6%
32	علم الغدد						1	1	1.6%
33	أمراض الأوعية الدموية						1	1	1.6%
34	الزراعة						1	1	1.6%
35	الأنسجة والخلايا						1	1	1.6%
36	علوم الأغذية						1	1	1.6%
الاجمالي		2	3	4	9	10	59	87	

ملحوظة: جاء عدد الدوريات أكثر من 62 دورية، حيث ان اغلب الدوريات تغطي أكثر من تخصص موضوعي.

باستقراء الجدول السابق يتضح الأتي:

- من الملاحظ اهتمام الدوريات العربية المكشفة بقاعدة isi بتغطية مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية في حين لا تغطي اي منها مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، وربما يعود ذلك لعدده

اسباب لعل اهمها؛ ان دوريات العلوم الانسانية والاجتماعية العربية لم تحقق الحد الادنى من المعايير التي تعتمد عليها قاعدة Isi لادراج الدوريات بها

- استحوذ مجال الصيدلة علي العدد الأكبر من الدوريات العربية المكشفة في قاعدة Isi بعدد 12 دورية بنسبة 19.4% من إجمالي الدوريات العربية بالقاعدة؛ منها 11 دورية تنتمي الى دولة الامارات، ودورية واحدة فقط تنتمي لدولة السعودية. وجاء في المرتبة الثانية مجال الكيمياء الحيوية بواقع 7 دوريات وذلك بنسبة 11.3% وتنتمي جميعها الى دولة الامارات، وفي المرتبة الثالثة نجد كلاً من مجال الطب العام والباطني، ومجال الكيمياء العضوية، والكيمياء الطبية بنسبة 8.1% لكل منها، وفي المرتبة الرابعة يأتي مجال الاعصاب السريرية بواقع 4 دوريات بنسبة 6.5% من إجمالي الدوريات العربية، بينما تتراوح المجالات الاخرى ما بين دورية واحدة او ثلاث دوريات علي الأكثر.

- كما نلاحظ ان الدوريات الاماراتية تغطي اغلب المجالات الموضوعية باعتبار انها ساهمت بالنسبة الأكبر من الدوريات العربية المكشفة بالقاعدة، حيث توزعت دورياتها علي 24 مجال موضوعي، تلتها في المرتبة الثانية السعودية ومصر بتغطية 8 مجالات مختلفة، ثم الكويت بتغطية 3 مجالات مختلفة، وأخيرا الاردن والبحرين حيث غطت مجالين فقط من المجالات الموضوعية التي يعتمد عليها تقرير الاستشهادات المرجعية.

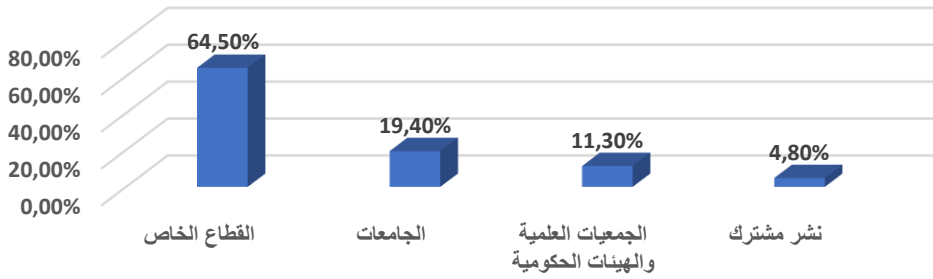
3/0 توزيع الدوريات العربية وفقاً لجهات النشر:

بتوزيع الدوريات العربية المكشفة في قاعدة Isi وفقاً لجهات النشر تبين انها تنتمي الي اربعة فئات أساسية: الجامعات، والجمعيات العلمية والهيئات الحكومية، وقطاع النشر المشترك، والقطاع الخاص، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (3) توزيع الدوريات العربية بقاعدة Isi وفقاً لجهات النشر.

م	الدولة	جامعات	الجمعيات العلمية والهيئات الحكومية	نشر مشترك	قطاع خاص	الإجمالي
1	الامارات	1			38	39

12		3	3	6	السعودية	2
5	2		2	1	مصر	3
4			1	3	الكويت	4
1				1	الأردن	5
1			1		البحرين	6
62	40	3	7	12	الاجمالي	



شكل رقم (1) يوضح نسب توزيع الدوريات العربية بقاعدة ISI وفقاً لجهات النشر

من الجدول والشكل السابقين يتضح أن:

1- القطاع الخاص يسهم بنسبة كبيرة في نشر الدوريات العربية، حيث يمثل 40 دورية بنسبة 64.5% من إجمالي الدوريات العربية المكشفة بقاعده ISI، حيث نلاحظ أن جميع الدوريات الإماراتية المكشفة في قاعدة ISI تنتمي للناسر بننام الذي يتخذ من الإمارات مقراً له، عدا دورية واحدة فقط تنتهي لجامعة الإمارات العربية المتحدة، ودورتين تنمي أيضاً للناسر هنداوى الذي يتخذ من مصر مقراً له.

2- و جاءت الجامعات في المرتبة الثانية بواقع 12 دورية بنسبة 19.4%، وفي المرتبة الثالثة تأتي الجمعيات العلمية والهيئات الحكومية بواقع 7 دوريات بنسبة 11.3%.

3- واخيراً يأتي قطاع النشر المشترك بواقع 3 دوريات وذلك بنسبة 4.8% تنتهي جميعها الي دولة السعودية، حيث تنشر هذه الدوريات بموجب اتفاقية نشر مشترك بين جهة اصدار الدورية وبين

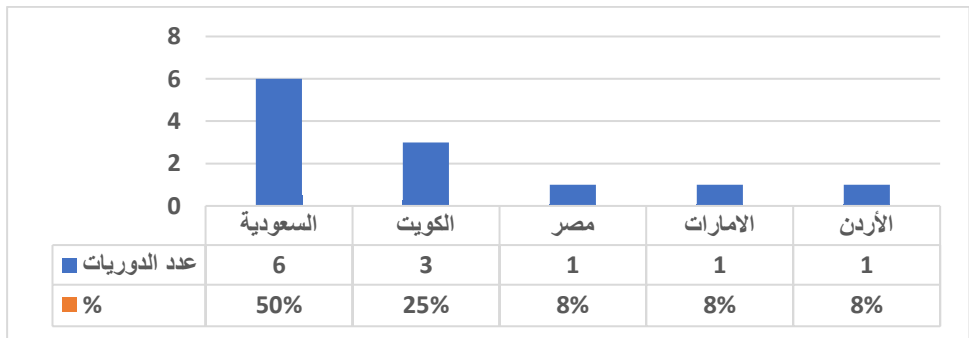
الناشر الدولي الذي يتولى مهمة نشر الدورية نيابة عن جهة إصدارها وهي؛ دورية Applied Nanoscience الصادرة عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ويتولى نشرها الناشر الألماني Springer، ودورية Arabian Journal Of Geosciences الصادرة عن الجمعية السعودية لعلوم الأرض ويتولى نشرها الناشر الألماني Springer، ودورية Saudi Journal Of Gastroenterology الصادرة عن الجمعية السعودية للجهاز الهضمي والتي يتولى مهمة نشرها الناشر الهندي Medknow.

- وفيما يلي يعرض الباحث لخصائص الدوريات العربية الصادرة عن الجامعات العربية والمكتشفة في قاعدة Isi، وكذلك إجراء التوزيعات اللازمة لكونة أحد الأهداف الرئيسية الذي تدور حولها هذه الدراسة.

3- دوريات الجامعات العربية المكتشفة بقاعدة Isi:

1/3 التوزيع الجغرافي لدوريات الجامعات العربية المكتشفة بقاعدة Isi:

بلغت الدوريات الصادرة عن الجامعات العربية والمكتشفة بقاعدة Isi، 12 دورية علمية وذلك بنسبة 19.35% من إجمالي الدوريات العربية المكتشفة بقاعدة بيانات Isi، موزعة بنسب متفاوتة علي 5 دول من إجمالي 22 دولة عربية؛ اي ما نسبته 22.7%، بينما لم تمثل النسبة الباقية 77.3% والتي تمثل 17 دولة عربية، مما يدل علي ضعف التواجد الدولي لدوريات الجامعات العربية المكتشفة بقاعدة ISI.



شكل رقم (2) يوضح التوزيع الجغرافي للدوريات العربية المكتشفة بقاعدة Isi.

من خلال الشكل السابق يتضح الآتي:

- 1- استحوذت الجامعات السعودية علي نصف دوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة Iasi، إذ بلغ 6 دوريات بنسبة 50% من إجمالي دوريات الجامعات العربية بقاعدة Iasi.
- 2- جاءت دولة الكويت في المرتبة الثانية بعدد 3 دوريات بنسبة 25%، تلتها في المرتبة الثالثة كلا من مصر والإمارات والبحرين بواقع دورية واحدة فقط لكلاً منها.
- وبالاعتماد علي تقرير الاستشهادات المرجعية Jcr الصادر عام 2016 المتاح من قاعدة Iasi قام الباحث بإعداد قائمة بالدوريات الصادرة عن الجامعات العربية، تشمل علي البيانات التالية (عنوان الدورية – معامل 2016 If – اسم الجامعة – الدولة) كما موضح بالجدول التالي.

م	عنوان الدورية	If 2016	الجامعة الصادر عنها	الدولة
1	Arabian Journal Of Chemistry	4.553	جامعة الملك سعود	السعودية
2	Journal Of Saudi Chemical Society	2.887	جامعة الملك سعود	
3	Saudi Journal Of Biological Sciences	2.564	جامعة الملك سعود	
4	Saudi Pharmaceutical Journal	2.302	جامعة الملك سعود	
5	Bulletin Of Mathematical Sciences	1.138	جامعة الملك عبد العزيز	
6	Arabian Journal For Science And Engineering	0.865	جامعة الملك فهد للبترول والتعدين	
7	Medical Principles And Practice	1.469	جامعة الكويت	الكويت
8	Kuwait Journal Of Science	0.811	جامعة الكويت	
9	Journal Of Engineering Research	0.333	جامعة الكويت	

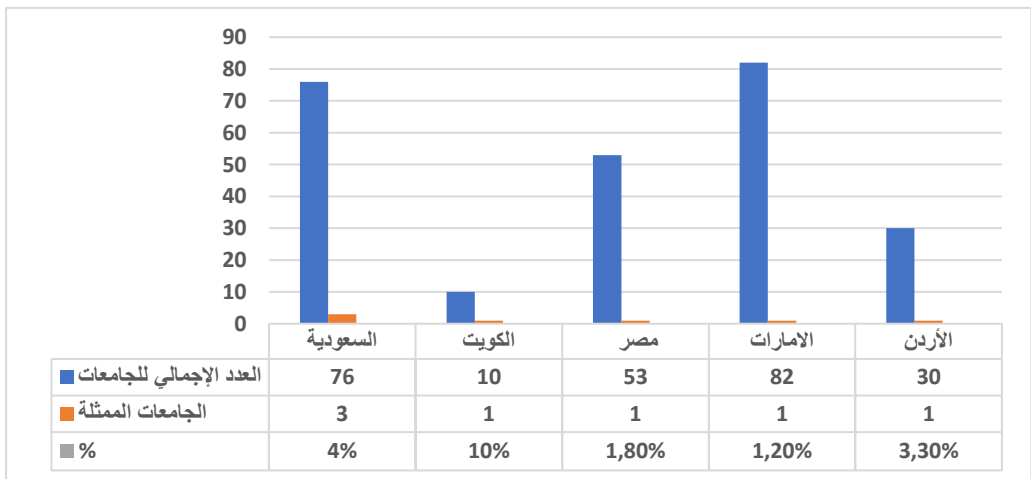
مصر	جامعة القاهرة	0.184	Egyptian Journal Of Biological Pest Control	10
الإمارات	جامعة الإمارات العربية المتحدة	0.494	Emirates Journal Of Food And Agriculture	11
الأردن	جامعة الزرقاء	0.724	International Arab Journal Of Information Technology	12

جدول (4) دوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة Isi.

2/3 نسبة الجامعات العربية الممثلة بقاعدة بيانات Isi.

1- بلغت نسبة دوريات الجامعات السعودية 50% من إجمالي الدوريات السعودية المكشفة بقاعده بيانات Isi. حيث تصدر عن ثلاث جامعات مختلفة؛ اي ما نسبته 4% من إجمالي الجامعات السعودية البالغ عددها 76 جامعة^(xv). في مقدمتها جامعة الملك سعود بواقع 4 دوريات.

2- بينما بلغت دوريات الجامعات الكويتية 3 دوريات بنسبة 75% من إجمالي الدوريات الكويتية المكشفة بقاعدة Isi، تنتمي جميعها الي جامعة الكويت فقط ؛ اي مانسبته 10% من إجمالي الجامعات الكويتية التي بلغت 10 جامعات^(xvi). بينما مثلت كلا من دولة مصر والامارات والأردن جامعة واحدة فقط كما هو موضح بالشكل التالي.



شكل (3) يوضح نسبة الجامعات العربية الممثلة بقاعدة Isi.

حيث يتضح من الشكل السابق ان السعودية هي اكثر الدول تمثيلا للجامعات العربية في قاعدة Isi بينما مثلت الدول الاخرى جامعة واحدة فقط. وفي حين أن دولة الامارات استحوذت علي النصيب الأكبر من الدوريات العربية المكشفة بقاعدة Isi الا انها مثلت جامعة واحدة فقط من إجمالي الجامعات الاماراتية التي بلغت 82 جامعة^(xvii).

3/3 أساليب الجامعات العربية في إدراج دورياتها ضمن قاعدة بيانات Isi:

يمكن تقسيم دوريات الجامعات العربية المكشفة بالقاعدة إلي فئتين:

الفئة الأولى: وتضم الدوريات التي تصدرها الجامعات العربية وتتولى مهمة نشرها بشكل مباشر. والفئة الثانية: وتضم الدوريات التي تصدرها الجامعات العربية ويتولى مهمة نشرها ناشر دولي آخر نيابة عن جهة إصدار الدورية.

جدول (5) يوضح الدوريات التي تصدرها الجامعات العربية وتتولى نشرها.

م	عنوان الدورية	If 2016	الناشر (اسم الجامعة)	الدولة
1	Kuwait Journal Of Science	0.811	جامعة الكويت (مجلس النشر الأكاديمي)	الكويت
2	International Arab Journal Of Information Technology	0.724	جامعة الزرقاء	الأردن
3	Emirates Journal Of Food And Agriculture	0.494	جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات
4	Journal Of Engineering Research	0.333	جامعة الكويت (مجلس النشر الأكاديمي)	الكويت
5	Egyptian Journal Of Biological Pest Control	0.184	جامعة القاهرة (كلية الزراعة – الجمعية المصرية للمكافحة البيولوجية للآفات)	مصر

يوضح الجدول السابق دوريات الفئة الأولى التي تصدرها الجامعات العربية وتتولى مهمة نشرها بقاعدة Isi، والتي بلغت 5 دوريات تصدر عن 4 جامعات عربية، جاء في مقدمتها جامعة الكويت حيث يصدر عنها كلاً من دورية Kuwait Journal Of Science، ودورية Journal Of Engineering Research، ويتولى مهمة نشرها مجلس النشر العلمي بالجامعة، حيث أولت جامعة الكويت موضوع النشر العلمي للدراسات والبحوث اهتماماً خاصاً وذلك في سبيل تطوير المعرفة وإثرائها ولخدمة المختصين والمهتمين، وقد تمثل هذا الاهتمام بعدة صور أهمها؛ تأسيس مجلس النشر العلمي في عام 1986، لرعاية وتطوير مجلات الجامعة وللارتقاء بمستواها، والتخطيط لدخول مجالات جديدة مستقبلاً، وهو بمثابة نواة دار نشر جامعية أسوة بالجامعات العالمية العريقة، والتي ستتولى مستقبلاً وبشكل مستقل إصدار المجلات والكتب والدراسات نيابة عن جامعة الكويت. و منذ عام 1974 ومجلس النشر العلمي بجامعة الكويت يصدر مجلة الكويت للعلوم والهندسة. وفي عام 2012 اتخذ المجلس قراراً بفصل الأبحاث المتعلقة بالهندسة عن تلك المتعلقة بالعلوم لينشر الأولى في (مجلة الابحاث الهندسية Journal Of Engineering Research) والأخرى في (مجلة الكويت للعلوم Journal Of Science)(xviii).

وفي المرتبة الثانية نجد دورية International Arab Journal Of Information Technology التي تصدرها جامعة الزرقا بالأردن، وعلي الرغم ان دولة الامارات ينتمي إليها ما يقرب من 63% من إجمالي الدوريات العربية المكشفة بقاعدة Isi الا اننا نلاحظ ان هناك دورية واحدة فقط تصدر عن جامعة الامارات العربية المتحدة مما يدل علي ضعف نسبة التواجد الدولي لدوريات الجامعات الاماراتية بقاعده Isi. وفي حين أثبتت دراسة الحلوجي 2015^(xix) أن عدد الدوريات الجارية الصادرة عن جامعة القاهرة بلغ 73 دورية من بينها دورية واحدة فقط مكشفة بقاعدة Isi وهي دورية Egyptian Journal Of Biological Pest Control التي تصدرها كلية الزراعة بجامعة القاهرة، نلاحظ أيضاً انها ما زالت مكشفة بقاعدة Isi دون إدراج أية دوريات اخرى تصدر عن جامعة القاهرة بقاعدة Isi، مما يدل علي عدم الاهتمام بتاهيل دوريات الجامعة من اجل إدراجها بقواعد البيانات العالمية.

جدول (6) دوريات الجامعات العربية التي تنشر بشكل مشترك.

الدولة التابعة لها	الناشر الدولي	جهة الإصدار	If 2016	عنوان الدورية	م
السعودية	Elsevier	جامعة الملك سعود	4.553	Arabian Journal Of Chemistry	1
السعودية	Elsevier	جامعة الملك سعود	2.887	Journal Of Saudi Chemical Society	2
السعودية	Elsevier	جامعة الملك سعود	2.564	Saudi Journal Of Biological Sciences	3
السعودية	Elsevier	جامعة الملك سعود	2.302	Saudi Pharmaceutical Journal	4
الكويت	Karger	جامعة الكويت	1.469	Medical Principles And Practice	5
السعودية	Springer	جامعة الملك عبد العزیز	1.138	Bulletin Of Mathematical Sciences	6
السعودية	Springer	جامعة الملك فهد للبيترول والتعدين	0.865	Arabian Journal For Science And Engineering	7

من خلال قراءة الجدول السابق تبين لنا مما يلي:-

1- أن كل دوريات الجامعات السعودية المكتشفة بقاعدة بيانات Isi تُنشر بموجب إتفاقية نشر مشترك بين جهة إصدار الدورية وبعض الناشرين الدوليين؛ حيث يأتي الناشر السيفير في مقدمة الناشرين الدوليين الذين يتم التعاقد معهم من أجل نشر الدوريات السعودية؛ إذ يتولى مهمة نشر 4 دوريات صادرة عن جامعة الملك سعود، يلية في المرتبة الثانية الناشر الألماني Springer الذي يتولى نشر دوريتين احدهما تصدر عن جامعة الملك عبد العزيز، والأخري تصدر عن جامعة الملك فهد للبيترول والتعدين.

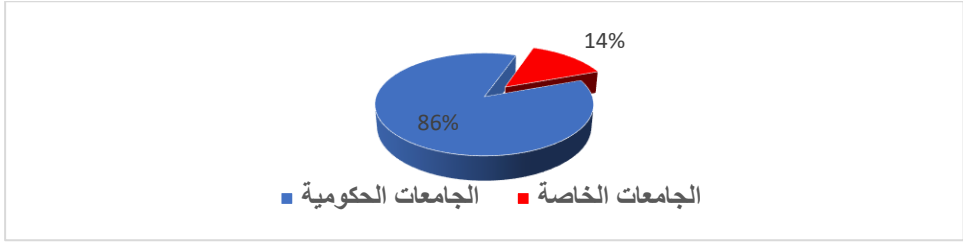
2- أن دورية Medical Principles And Practice التي تصدرها جامعة الكويت تتولي مهمة نشرها شركة Karger وهي شركة نشر طبية وعلمية نشطة عالمياً ومستقلة، تقع في بازل بسويسرا، وتسعي لخدمة الاحتياجات المعلوماتية للمجتمع العلمي وتغطي جميع مجالات العلوم الطبية^(xx).

3/4 توزيع دوريات الجامعات العربية في قاعدة Isi وفقاً للجامعات التابعة لها.

جدول (7) توزيع دوريات الجامعات العربية في قاعدة Isi وفقاً للجامعات التابعة لها من خلال قراءة وتحليل بيانات الجدول السابق يتضح الآتي:

م	اسم الجامعة	عدد الدوريات	النسبة %	الدولة التابعة لها
1	جامعة الملك سعود	4	33.3	السعودية
2	جامعة الكويت	3	25%	الكويت
3	جامعة الملك عبد العزيز	1	8.3%	السعودية
4	جامعة الملك فهد للبترول والتعدين	1	8.3%	السعودية
5	جامعة القاهرة	1	8.3%	مصر
6	جامعة الامارات العربية المتحدة	1	8.3%	الامارات
7	جامعة الزرقاء	1	8.3%	الأردن
	الإجمالي	12	100%	-

1- ان دوريات الجامعات العربية المكشوفة بقاعدة بيانات Isi تنتهي الي 7 جامعات مختلفة، جاء في مقدمتها جامعة الملك سعود بواقع 4 دوريات بنسبة 33.3% من إجمالي الدوريات العربية بقاعدة ISI
 2- جاءت جامعة الكويت في المرتبة الثانية بعدد 3 دوريات وذلك بنسبة 25% من إجمالي دوريات الجامعات العربية في قاعدة Isi، اما الجامعات الأخرى فتمثل دورية واحدة فقط كحد أقصى.
3/5 توزيع الجامعات العربية الممثلة بقاعدة Isi وفقاً لنوعيتها (حكومية - خاصة):
 بتصنيف الجامعات العربية لنوعيتها (حكومية - خاصة) تبين أن النسبة الأكبر منها تندرج تحت فئة الجامعات الحكومية، حيث بلغت 6 جامعات حكومية بنسبة 86%، بينما مثلت الجامعات الخاصة جامعة واحدة فقط بنسبة 14% وهي جامعة الزرقاء الأهلية (الأردن).



شكل رقم (4) توزيع الجامعات العربية بقاعدة Isi وفقاً لنوعيتها (عامة - خاصة).

6/ مديّ حضور دوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة بيانات ISI في ادلة الوصول الحر:
تختلف دوريات الجامعات العربية المدرجة في قاعدة بيانات Isi من حيث حالة تسجيلها في أدلة الوصول الحر، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (8) يوضح توزيع دوريات الجامعات العربية وفقاً لحالة تسجيلها بادلة الوصول الحر

م	اسم الجامعة	مسجلة في أدلة الوصول الحر		غير مسجلة في أدلة الوصول الحر		الاجمالي
		ع	%	ع	%	
1	جامعة الملك سعود	4	80%	-	-	4
2	جامعة الكويت	-	-	3	42.8%	3
3	جامعة الملك عبد العزيز	1	20%	-	-	1
4	جامعة الملك فهد للبترول والتعدين	-	-	1	14.3%	1
5	جامعة القاهرة	-	-	1	14.3%	1
6	جامعة الامارات العربية المتحدة	-	-	1	14.3%	1
7	جامعة الزرقاء	-	-	1	14.3%	1
	الإجمالي	5		7		12
	النسبة %	41.7%		58.3%		100%

ومن خلال قراءة وتحليل بيانات الجدول السابق يتضح أن النسبة الأكبر من دوريات الجامعات العربية المكشفة في قاعدة بيانات Isi غير مدرجة في أدلة الوصول الحر؛ إذ بلغت نسبتها 58.3%، بينما بلغت الدوريات المدرجة في أدلة الوصول الحر 5 دوريات فقط بنسبة 41.7% من إجمالي دوريات الجامعات العربية المدرجة بالقاعدة، منها 4 دوريات تصدر عن جامعة الملك سعود، ودورية واحدة فقط تصدر عن جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية.

7/3 التوزيع الموضوعي لدوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة بيانات isi:

بتوزيع دوريات الجامعات العربية المكشفة في قاعدة Isi وفقاً للقطاعات الموضوعية التي يعتمدها تقرير الاستشهادات المرجعية Jcr تبين أنها تغطي الموضوعات التالية التي يوضحها الجدول: جدول (9) التوزيع الموضوعي الجغرافي لدوريات الجامعات العربية بقاعدة ISI.

م	الموضوع	السعودية	الكويت	مصر	الإمارات	الأردن	الإجمالي	
							ع	%
1	الكيمياء	2	-	-	-	-	2	14%
2	الهندسة	-	1	-	-	1	2	14%
3	العلوم	-	1	-	-	-	1	14%
4	علم الأحياء	1	-	-	-	-	1	7%
5	الصيدلة	1	-	-	-	-	1	7%
6	الرياضيات	1	-	-	-	-	1	7%
7	الطب العام والباطني	-	1	-	-	-	1	7%
8	علم الحشرات	-	-	1	-	-	1	7%
9	الزراعة	-	-	-	1	-	1	7%
10	علوم الأغذية	-	-	-	1	-	1	7%
11	علوم الحاسب ونظم المعلومات	-	-	-	-	1	1	7%

12	متعددة التخصصات	1	-	-	-	-	1	7%
الإجمالي		6	3	1	2	2	14	

جاء عدد دوريات الجامعات العربية أكبر من 12، لأن بعض الدوريات تغطي أكثر من تخصص موضوعي

من خلال قراءة وتحليل بيانات الجدول السابق يمكن الخروج بالمؤشرات التالية:

1- حظي كلا من مجال الكيمياء والهندسة بالعدد الأكبر من دوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة ISI بواقع دوريتين لكلا منها بنسبة 14%، بينما حظيت المجالات الموضوعية الأخرى بدورية واحدة

2- من الملاحظ اهتمام دوريات الجامعات العربية بقاعدة Isi بتغطية مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية، في حين لم تغطي أي منها مجالات العلوم الإجتماعية والإنسانية، وقد يعود ذلك في رأي الباحث الي:

- ارتباط قواعد البيانات وتحيزها إلى تكشيف دوريات العلوم التطبيقية والطبيعية.
- ان نظام التعليم الجامعي في مجالات العلوم الطبيعة والتطبيقية في الدول العربية باللغة الإنجليزية، وكونها اللغة الأولى للنشر عالمياً.
- كذلك أيضا زيادة أعداد المؤتمرات، والندوات العلمية، مقارنة بمجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

8/3 توزيع دوريات الجامعات العربية وفقاً لمعامل التأثير If:

يبين الجدول التالي ترتيب دوريات الجامعات العربية وفقاً لمعامل التأثير الصادر بتقرير 2016 Jcr. عن مؤسسة تومسون رويترز Thomson Reuters.

جدول (10) توزيع دوريات الجامعات العربية وفقاً لمعامل التأثير If.

م	عنوان الدورية	If 2016	الجامعة الصادرة عنها
1	Arabian Journal Of Chemistry	4.553	جامعة الملك سعود
2	Journal Of Saudi Chemical Society	2.887	جامعة الملك سعود
3	Saudi Journal Of Biological Sciences	2.564	جامعة الملك سعود
4	Saudi Pharmaceutical Journal	2.302	جامعة الملك سعود
5	Medical Principles And Practice	1.469	جامعة الكويت
6	Bulletin Of Mathematical Sciences	1.138	جامعة الملك عبد العزيز
7	Arabian Journal For Science And Engineering	0.865	جامعة الملك فهد للبترول والتعدين
8	Kuwait Journal Of Science	0.811	جامعة الكويت
9	International Arab Journal Of Information Technology	0.724	جامعة الزرقاء
10	Emirates Journal Of Food And Agriculture	0.494	جامعة الإمارات العربية المتحدة
11	Journal Of Engineering Research	0.333	جامعة الكويت
12	Egyptian Journal Of Biological Pest Control	0.184	جامعة القاهرة

باستقراء الجدول السابق يتضح الآتي:

1- أن اعلي معامل تأثير لدوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة بيانات Isi، هي دورية Arabian Journal Of Chemistry التي تصدر عن جامعة الملك سعود بمعامل تأتي بلغ 4.553، تلتها في المرتبة

الثانية دورية Journal Of Saudi Chemical Society التي تصدر أيضا عن جامعة الملك سعود بمعامل تأثير بلغ 2.887.

2- أما أقل معامل تأثير بلغ 0.18 الذي حصلت دورية Egyptian Journal Of Biological Pest Control التي تصدر عن جامعة القاهرة.

4- الإستشهادات المرجعية الواردة بدوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة ISI

بلغ عدد المقالات المنشورة بدوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة ISI 9461 مقالة، بينما بلغ عدد الاستشهادات التي تلقتها دوريات الجامعات العربية 35850 استشهاد مرجعي، ويتضح من الجدول (11) أن دورية Medical Principles And Practice تصدرت دوريات الجامعات العربية برصيد 1850 مقالة، كما تلقت 10872 استشهاد مرجعي وذلك بنسبة 30.3% من إجمالي عدد الاستشهادات المرجعية التي تلقتها دوريات الجامعات العربية المكشفة. ويوضح الجدول التالي عدد المقالات المنشورة بدوريات الجامعات العربية وكذلك نسبة الاستشهادات المرجعية التي تلقتها كل دورية.

جدول (11) المقالات المنشورة بدوريات الجامعات العربية والاستشهادات التي تلقتها.

م	عنوان الدورية	عدد المقالات		عدد الاستشهادات	
		ع	%	ع	%
1	Medical Principles And Practice	1850	19.6%	10872	30.3%
2	Arabian Journal Of Chemistry	1513	16%	7967	22.2%
3	Journal Of Saudi Chemical Society	805	8.5%	4771	13.3%
4	Saudi Journal Of Biological Sciences	808	8.5%	3498	9.7%
5	Saudi Pharmaceutical Journal	586	6.2%	3212	9.0%
6	Arabian Journal For Science And Engineering	1239	13.1%	1713	4.8%

%4.5	1606	%8.8	828	International Arab Journal of Information Technology	7
%2.7	964	%6.5	613	Emirates Journal of Food and Agriculture	8
%1.4	501	%7.1	670	Egyptian Journal of Biological Pest Control	9
%1.1	402	%1.0	100	Bulletin Of Mathematical Sciences	10
%0.7	238	%2.4	229	Kuwait Journal of Science	11
%0.3	106	%2.3	220	Journal of Engineering Research	12
%100	35850	%100	9461	الإجمالي	

5- المشاركة الدولية في دوريات الجامعات العربية:

1/5 الدول الأكثر نشرًا في دوريات الجامعات العربية:

أظهرت الدراسة أن هناك 81 دولة قام باحثوها بنشر الأبحاث الخاصة بهم في دوريات الجامعات المصرية المكشوفة بقاعدة IISI، وهذا العدد من الدول تم تقسيمها حسب إنتاجيتها الي فئتين: الدول الأكثر نشرًا في دوريات الجامعات العربية؛ وهي الدول التي نشرت أكثر من 200 مقالة، وهذه الفئة من الدول بلغ عددها 13 دولة، أما الفئة الثانية فتشمل الدول الأقل إنتاجية؛ وهي الدول التي نشرت أقل من 200 مقالة في دوريات الجامعات العربية، ويبلغ عددها 68 دولة وذلك بنسبة 29.1% كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (12) الدول الأكثر إسهاماً في دوريات الجامعات العربية.

م	الدولة	عدد المقالات	النسبة %
1	الهند	1820	%14.0
2	السعودية	1449	%11.2
3	مصر	1163	%9.0
4	الصين	880	%6.3
5	الكويت	740	%5.7
6	تركيا	723	%5.6

7	إيران	577	4.5%
8	ماليزيا	463	3.6%
9	باراغواي	416	3.2%
10	أمريكا	306	2.4%
11	الجزائر	248	1.9%
12	الأردن	238	1.8%
13	جنوب أفريقيا	222	1.7%
14	إسهامات 68 دولة أخرى	3755	29.1%
	الإجمالي	12928	100%

باستقراء الجدول السابق يتبين أن الهند تأتي في مقدمة الدول التي تنشر في دوريات الجامعات العربية حيث ينشر باحثوها 14% من حجم المقالات، وفي المرتبة الثانية تأتي السعودية والتي يبلغ عدد مقالات باحثيها 11.2%، أما بالنسبة لمصر فتأتي في المرتبة الثالثة حيث تساهم بنسبة 9% من حجم المقالات المنشورة في دوريات الجامعات العربية المدرجة بقاعدة ISI.

6- نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بالدوريات العربية في قاعدة ISI.

✓ بلغ عدد الدوريات العربية المكشفة في قاعدة ISI، 62 دورية، بنسبة 0.5% من إجمالي الدوريات المدرجة في قاعدة ISI. بمشاركة 6 دول عربية مختلفة، جاءت الإمارات في المرتبة الأولى بعدد 39 دورية بنسبة 62.9% من إجمالي الدوريات العربية في قاعدة ISI.

✓ تغطي الدوريات العربية 36 مجالاً موضوعياً، في مقدمتها مجال الصيدلة برصيد 12 دورية وذلك بنسبة 19.4% من إجمالي الدوريات العربية في قاعدة ISI.

ثانياً: النتائج المتعلقة بدوريات الجامعات العربية:-

✓ بلغ إجمالي دوريات الجامعات العربية المكشفة في قاعدة ISI، 12 دورية وذلك بنسبة 19.3% من إجمالي الدوريات العربية المدرجة في القاعدة، تنتهي إلى 5 دول عربية فقط، جاء في مقدمتها السعودية برصيد بلغ 6 دوريات.

✓ بلغ عدد الجامعات العربية التي تحظى بالتواجد في قاعدة ISI كجهات نشر 7 جامعات عربية، جاء في مقدمتها جامعة الملك سعود بواقع 4 دوريات، بنسبة 33.3% من إجمالي دوريات الجامعات العربية.

✓ النسبة الأكبر من الجامعات العربية الممثلة في قاعدة ISI هي جامعات حكومية، إذ بلغت نسبتها 86%، بينما بلغت نسبة الجامعات الخاصة والأهلية 14% من إجمالي عدد الجامعات.

✓ النسبة الأكبر من دوريات الجامعات العربية المكشفة في قاعدة ISI غير مدرجة في أدلة الوصول الحر، إذ بلغت نسبتها 58.3%، في حين بلغت نسبة دوريات الجامعات العربية المدرجة في أدلة الوصول الحر 41.7% من إجمالي دوريات الجامعات.

✓ تغطي دوريات الجامعات العربية المكشفة في قاعدة ISI، 12 مجال موضوعي جاء في مقدمتها كلاً من الكيمياء والهندسة بنسبة 14% لكل منها.

✓ أعلى معامل تأثير لدوريات الجامعات العربية المدرجة في قاعدة ISI هي دورية Arabian Journal Of Chemistry التي تصدر عن جامعة الملك سعود بمعامل تأثير بلغ 4.553 وفقاً لتقرير JCR 2016.

✓ بلغ عدد المقالات المنشورة بدوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة ISI (9461) مقالة، بينما بلغت الاستشهادات التي تلقتها دوريات الجامعات العربية (35850) استشهاد مرجعي.

✓ هناك 81 دولة قام باحثوها بنشر الأبحاث الخاصة بهم في دوريات الجامعات العربية المكشفة بقاعدة ISI، جاء في مقدمتها الهند برصيد 1820 مقالة وذلك بنسبة 14% من حجم المقالات.

7- توصيات الدراسة:

❖ إلزام ناشري دوريات الجامعات العربية بمعايير النشر الدولية لتحظى بتغطيتها بقواعد البيانات العالمية.

❖ التعاقد مع دور النشر الدولية مثل Elsevier ، Springer ، Medknow للإسهام في إدراج دوريات الجامعات ضمن قواعد البيانات العالمية.

- ❖ إنشاء مراكز للنشر العلمي الدولي بداخل الجامعات العربية، تتولى مهمة الإرتقاء بدوريات الجامعة، وتأهيلها تمهيداً لإدراجها بقواعد البيانات العالمية.
- ❖ عقد ورش عمل بصفة مستمرة للباحثين العرب من أجل حثّهم وتشجيعهم علي النشر العلمي الدولي.

الهوامش:

ⁱJCR:Available,at:<https://jcr.incites.thomsonreuters.com/JCRJournalHomeAction.action?SID=A1-U9fv4Mx2BeHih1mekOqhCx2F92VfNSzpyUbO-18x2d4OuZO2njKR1TPTpUU0DgKQx3Dx3DHD8x2FjLcfI4RPkf5II02a6Ax3Dx3D-9vvmzcnDpRgQCGPd1c2qPQx3Dx3D-wx2BJQh9GKvmtDjw3700KssQx3Dx3D&SrcApp=IC2LS&Init=Yes>

ⁱⁱ web of science: Available,at: <https://clarivate.com/products/web-of-science/>

ⁱⁱⁱ سليمان ، مبارك بن سعد (2011) قواعد البيانات في مجال المكتبات والمعلومات : دراسة تحليلية . دراسات المعلومات ، ع 10 ، يناير

^{iv} نهي علاء الدين نجاح (2016). قواعد بيانات الإستشهادات المرجعية : دراسة تحليلية تقييمية. القاهرة: جامعة القاهرة – كلية الآداب – قسم المكتبات والمعلومات (أطروحة ماجستير).

^v داليا عبد الستار الحلوجي (2015). دوريات جامعة القاهرة في قواعد البيانات العالمية: دراسة تحليلية.مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س35، ع3. يوليو 2015. ص171-199.

^{vi} سهير عبد الباسط (2016) الدوريات المصرية في قواعد بيانات الاستشهادات المرجعية العالمية : دراسة تحليلية . المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات . مج 3 ، ع 3 ، يوليو – سبتمبر 2016م، ص ص 11 – 53.

^{vii} اسماعيل رجب عثمان(2017).- التواجد الدولي للدوريات المصرية: دراسة ببليومترية.مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س37، ع 4، أكتوبر.

^{viii} Falagas, Matthew E., et al. "Comparison of PubMed, Scopus, web of science, and Google scholar: strengths and weaknesses." The FASEB journal 22.2 (2008): 338-342.

^{ix} Abrizah, Abdullah, et al. "LIS journals scientific impact and subject categorization: a comparison between Web of Science and Scopus." Scientometrics 94.2 (2013): 721-740.

^x Mongeon, Philippe, and Adèle Paul-Hus. "The journal coverage of Web of Science and Scopus: a comparative analysis." Scientometrics 106.1 (2016): 213-228.

^{xi} Web of Science :Retrieved April 2,2018, from:

<http://0810iris.1103.y.https.clarivate.com.mplbci.ekb.eg/products/web-of-science/databases/>

^{xii} محمود خليفة (2017). تقييم الدوريات العلمية العربية في ضوء المعايير الدولية لقواعد البيانات وأدلة الدوريات : دوريات المكتبات والمعلومات نموذجاً. Cybrarians Journal. -. ع 48، ديسمبر 2017. متاح في:

http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=813:mkhalfifa&catid=316:papers&Itemid=93

^{xiii} أمجد جمال حجازي (2017). التجنيس العلمي ودوره في رفع معامل تأثير الدوريات العربية : دراسة تطبيقية علي دوريات العلوم والتكنولوجيا الإماراتية المكشفة بقاعدة بيانات ISI Web of Knowledge. أبحاث المؤتمر العلمي الثاني للمكتبات والمعلومات النشر العلمي الدولي : الواقع والتحديات والحلول. المنعقد خلال الفترة من 18-19 إبريل 2017. بنها- جامعة بنها ص197.

xiv يعرف التجنيس العلمي: انه التدابير التي تتخذها دولة ما بهدف رفع تصنيف دورياتها علي الصعيد العالمي بين نظم ومقاييس ثقل ورضاانة الدوريات العلمية المحكمة وتتعد هذه التدابير: فمنها ما يتعلق بالدورية كوعاء مستقل، وبالأفراد كهيئة تحرير وبأحثن. للمزيد أنظر المرجع السابق ص 221.

xv وزارة التعليم السعودية مسترجع بتاريخ 2017/12/28 من:

<https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

xvi النظام التعليمي في دولة الكويت مسترجع بتاريخ 2018/1/2 من:

<https://toolab.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A%J,vdjdK F%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA/>

xvii مؤسسات التعليم العالي الاماراتية مسترجع بتاريخ 2018/1/3 من:

<https://www.moe.gov.ae/Ar/EServices/Pages/PrivateInstitutionis.aspx>

xviii <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw>. مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت. 2018/2/16

xix داليا عبد الستار الحلوجي (2015). مرجع سابق.

xx <https://www.karger.com/> شركة كارجر للنشر العلم. 2018/2/16 م.

Evaluation de l'usage du portail du SNDL par les chercheurs académiques : cas des enseignants de la faculté des sciences humaines et sociales de l'université de Guelma

تقييم استخدام بوابة النظام الوطني للتوثيق على الخط:

من وجهة نظر اساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة قلمة

Dr. AYOUAZ Mohand Zine

(MCA –Département des sciences de l'information, de la communication
et de bibliothéconomie à l'université 8 mai 1945 de Guelma)
ayouaz.mohandzine@univ-univ.dz

Recieved: 12/07/2019

Revised:22/09/2019

Published:30/09/2019

Résumé □

Les technologies numériques ont favorisées l'émergence de nouveaux canaux de communication, dont les portails d'accès à l'information en ligne. Le secteur de la recherche scientifique a bénéficié de cette avancée technologique à travers les bases de données portant les contenus des périodiques scientifiques. A cet effet, le ministère de l'enseignement supérieur Algérien a mis en œuvre le Système National de Documentation en Ligne (SNDL) au profit des enseignants et chercheurs universitaires. Cette étude s'intéresse à l'évaluation de l'usage du SNDL pour déterminer ses apports et lacunes à travers une enquête par questionnaire auprès des enseignants de la faculté des sciences humaines et sociales de l'université du 8 mai 1945 de Guelma.

Mots-clés : Algérie ; université de Guelma ; SNDL ; Portail d'accès à l'information ; ressources numériques

الملخص:

لقد ساهمت التكنولوجيا الرقمية في ظهور وسائل جديدة للاتصال، منها بوابات الوصول إلى المعلومات، والتي استفاد منها قطاع البحث العلمي من خلال تصميم وبناء قواعد بيانات لتنظيم مقالات الدوريات العلمية. لذلك فقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث الجزائرية في وضع النظام الوطني للتوثيق عن بعد لفائدة الأساتذة والباحثين الجامعيين، من أجل تسهيل استرجاع المحتويات العلمية المنشورة مجاناً. حيث جاءت هذه الدراسة من أجل تقييم مدى استخدام بوابة التوثيق عن بعد (SNDL) وإبراز إيجابياته ونقائصه، من خلال توزيع استبيان على أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة 08 ماي 1945 قلمة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ جامعة قلمة؛ النظام الوطني للتوثيق على الخط؛ بوابات الوصول إلى المعلومات؛ المصادر الرقمية

Introduction :

Le développement exponentiel des technologies numériques, dont la tendance est à la généralisation de l'usage d'Internet, a changé les comportements et les habitudes des usagers en les orientant vers la recherche d'information en ligne. Ce revirement vers l'usage du numérique dans le processus de recherche et d'apprentissage a mis les établissements de formation dans l'obligation de proposer des ressources numériques à leurs apprenants et leurs enseignants. Il s'agit de l'appropriation des technologies du web qui ont permis l'émergence d'outils de gestion, de collaboration, de recherche et de diffusion de l'information de plus en plus perfectionnés. Cependant, on assiste depuis les dernières décennies aux développements des plateformes électroniques en ligne, appelées aussi portails dans tous les domaines d'activités. Les fonctions principales de celles-ci (plateformes) consistent à proposer un accès rapide et simplifié à l'information en optimisant le temps consacré à la recherche ainsi que la pertinence des résultats y afférents. Cette dynamique de création d'outils permettant d'accéder aux contenus numériques en ligne dans les disciplines scientifiques et techniques se présente sous forme de base de données. Celles-ci sont mises en avant pour répondre aux besoins d'information des chercheurs et enseignants des établissements académiques et de recherche. Parmi la documentation utilisée par cette catégorie d'usagers, il y a les périodiques électroniques dont l'accès est souvent conditionné par un abonnement payant au préalable. Cependant, le recours à une telle technologie pour accéder aux ressources numériques permet une diversité de fonctions et principalement la mutualisation des ressources dans le cadre d'un réseau tel que les établissements du secteur universitaire et de la recherche scientifique. Dans cette optique les universités algériennes se sont mises au diapason de ces technologies émergentes pour user des meilleures possibilités offertes par celles-ci dont l'accès à l'information en ligne. C'est à partir du mois de novembre 2011 que les enseignants et chercheurs algériens ont eus le privilège d'accéder sans restriction à une variété de bases de données en texte intégral et multidisciplinaires portant sur des contenus scientifiques et techniques. Il s'agit de la mise en œuvre du Système National de Documentation en Ligne (SNDL). Cette mise en ligne est prise en charge par le Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.

1-Problématique et hypothèses de recherche:

La recherche et la restitution de l'information scientifique et technique, sous toutes les formes, constituent le point de départ de toute collecte d'information. Cependant, les technologies de l'information et la

communication offrent des opportunités diverses et variées dont l'accès en ligne à l'information. Cette démarche use des portails électroniques et des bases de données scientifiques mises en ligne et destinées aux besoins intrinsèques des chercheurs. Ce mode d'accès à l'information vise la facilitation et la synchronisation des modes de restitution des contenus scientifiques selon des modalités différentes, en accès libre ou soumis à des conditions de paiements. Afin de se mettre au diapason de cette révolution technologique l'Algérie a déployés des efforts considérables pour répondre aux besoins d'information des enseignants et des chercheurs rattachés aux établissements d'enseignement supérieur. Cependant, un portail d'information en ligne est dédié exclusivement à cette communauté universitaire par le biais de la tutelle représenté par le ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Il s'agit du SNDL (Système National de Documentation en Ligne) qui permet d'accéder à une variété de bases de données scientifiques en texte intégral. Après quelques années de la mise en œuvre de ce portail il est impératif de se poser des questions sur ce que représente réellement cette plateforme pour les enseignants bénéficiaires. Notre problématique tentera de répondre à cette question centrale qui est de chercher à savoir si les contenus numériques mis en ligne à travers le portail du SNDL suscitent l'intérêt des enseignants de l'université 08 mai 1945 de Guelma représenté par l'étude de cas de la faculté des sciences humaines et sociale? Cette étude vise à déterminer le taux d'utilisateurs de la plateforme du SNDL et les difficultés du non usages de celle-ci. Notre étude consiste donc à évaluer l'usage de ce système national de documentation en ligne pour déterminer le niveau de satisfaction des enseignants et quels sont les facteurs à prendre en considération pour un usage optimal de ce système.

Afin de répondre à ces interrogations de recherche, nous avons développé les hypothèses suivantes:

- La majorité des enseignants de la faculté des sciences humaines et sociales de l'université de Guelma ont recours au portail du SNDL pour effectuer leurs recherches et consulté les ressources numériques accessibles.
- Les enseignants qui utilisent le portail du SNDL affichent une grande satisfaction vis-à-vis des contenus qui leur sont proposés.
- Malgré les facilités offertes par le SNDL pour accéder aux bases de données en texte intégral, mais les utilisateurs éprouvent un niveau élevé de difficultés liés à divers facteurs dont l'absence de moyens matériels permettant l'accès au portail dont Internet au niveau de l'établissement.

Afin de répondre aux suppositions émises, nous avons adopté une approche qui repose sur deux parties succinctes. La première est consacrée à l'approche sociologique et théorique abordant les différents aspects des portails d'accès à l'information selon les travaux académiques traitant de ce thème. Il s'agit aussi de la présenter l'expérience algérienne à travers le portail du système national de documentation (SNDL) et son apport aux chercheurs algériens. La deuxième partie est consacrée à la présentation d'une étude empirique exploratoire, permettant d'évaluer l'usage du portail du SNDL par les enseignants de l'université du 8 mai 1945 Guelma. Il s'agit d'une investigation de terrain qui nous a permis de collecter les données nécessaires au traitement du sujet.

2- Aspects théorique sur les portails d'accès à l'information :

Un portail est synonyme d'ouverture ou d'accès à un endroit ou propriété, la société d'aujourd'hui désignée par société d'information use de tous les moyens technologiques pour accomplir des tâches professionnels ou même communiquer à travers des médias de plus en plus sophistiqués et accessible à chacun. Le domaine de la recherche scientifique et technique n'est pas à l'écart de cette métamorphose sociale, mais au contraire il veille à l'appropriation des outils technologiques servant les domaines de la recherche pour un rendement optimal. Il s'agit de permettre à la communauté des chercheurs une meilleure visibilité des résultats de leurs travaux de recherche sous forme de publications ainsi que de bénéficier des expériences des autres. Pour répondre au mieux à ce besoin, qui est de simplifier l'accès à l'information, plusieurs outils sont créés et mis en œuvres pour atteindre cet objectif. Les outils d'accès se multiplient, mais rendent la tâche difficile aux usagers, mais ils ont du mal à s'y repérer car l'information essentielle est noyée au milieu d'une masse d'information devenue difficile à exploiter. A cet effet, les portails d'accès à l'information sont parmi les outils développés pour pallier aux difficultés d'accès à l'information utile et pertinente. Ils représentent des espaces de travail simplifiés et unifiés d'accès à des données de tous les types d'une manière organisée et triée selon les spécialités, voire par domaine d'intérêt de chaque communauté d'utilisateur. Afin de détailler les éléments qui composent les portails d'information et comprendre leurs fonctionnements, il est nécessaire de les définir et présenter leurs caractéristiques et typologies.

2.1-Définition des portails d'accès à l'information :

Avant de définir les portails d'information, il faut savoir que l'émergence de cette spécialisation et catégorisation de ce type de plateforme accessible en ligne est le résultat d'une multiplication sans limite de site internet. Cette situation a été un point de départ pour l'organisation, le tri et la classification de sites en ligne sous forme de portails permettant l'accès à des informations spécialisées dans le cadre d'un ciblage et d'une segmentation des usagers réels et potentiels. (Allard, P., 2014, p.33) Définit le portail web comme : « *Un site électronique qui permet un accès à un large éventail de ressources et de de services accessibles sur internet et centrés sur un domaine d'intérêt ou une communauté particulière. Les ressources et services dont l'accès est ainsi rassemblé peuvent être des sites ou pages web, des forums de discussion, des adresses électronique, espaces de publication, moteur de recherche, ... etc.* »ⁱ. Il sont aussi définis par Shilakes et Tylman en 1998, du cabinet Merrill Lynch tel que rapporté par Philippe (Lefèvre, P., 2001, p.191) : comme « *Des applications qui permettent aux entreprises de donner accès aux informations internes et externes, en dotant leurs usagers d'un point d'entrée unique vers des informations personnalisées, nécessaires pour prendre les bonnes décisions dans leur travail...Un portail est constitué d'un amalgame d'applications logicielles qui valident, gèrent, analysent et distribuent les informations au sein et vers l'extérieur de l'entreprise* »ⁱⁱ. Dans le domaine documentaire (Maisonneuve., 2003, p.215) : « *un portail désigne le point d'entrée unique d'un usager à un ensemble de ressources internes et externe. Il est associé à des fonctions d'identification, d'authentification et de gestion des droits d'accès en consultation, impression ou téléchargement* »ⁱⁱⁱ. Il faut donc savoir que les portails sont des applications logicielles capables de gérer, de traiter, d'analyser et diffuser l'information.

2.2- Caractéristiques et fonctions des portails :

Les portails d'accès à l'information sont de véritable ressources documentaires pour les chercheurs, à savoir qu'ils offrent des contenus informationnels variés, spécialisés ou général. Ils sont définis par quatre caractéristiques de base selon (Lefèvre., 2001, p.192) :

- Un point d'accès unique à des ressources d'information multiples, internes ou externe à l'entreprise, sous forme de bases structurées ou de sites web ;
- Une organisation à la fois des informations accessibles (dans un plan de classement adapté aux besoins) et des applications disponibles ;
- Une personnalisation des services offerts, individuelle ou par groupes ;

- Un contrôle d'accès centralisé et une gestion des utilisateurs, ces derniers constituent les bénéficiaires directes de ces portails. Ils sont des clients d'entreprises commerciales ou des usagers d'institutions documentaires,... etc.

Donc les portails dans leurs diversités sont développés avec des fonctions plus ou moins différentes surtout que la nature des contenus informatifs partagés ou diffusés suit les objectifs de chaque organisation qui les adoptent. Il serait plus pratique que les portails d'information disposent de toutes les fonctions indispensables pour assurer une meilleure offre de service aux usagers tel que le dit (Stiller,H.,2001,p.40) : « *Idéalement, un portail propose les fonctions suivantes : intégration des informations, intégration des applications, intégration des informations et des applications, recherche des informations et navigation, personnalisation de l'interface utilisateur, gestion des tâches et workflow, travaille en collaboration et groupware, diffusion de l'information, administration du portail, services (type commerce électronique)* »^{iv}. Cependant, dans la pratique les fonctions intrinsèques liées aux portails d'information se distinguent par plusieurs éléments qui interagissent au profit de l'utilisateur. Dans cette optique, (Lefèvre., 2001, p.192) a repartit ces fonctions en neuf éléments dont la collecte d'informations d'origines diverses ; agrégation et gestion de contenu ; organisation de contenu ; personnalisation et adaptabilité des services ; accès au contenu ; information, diffusion du contenu et alertes ; communication et travail collaboratif ; services à valeur ajoutée ('outils d'analyse) ; administration et sécurité^v.

A cet effet, (Taillant, A.L., 2013, p.23) dit que : « *les portails sont organisés avec plusieurs composants qui dialoguent en permanence les uns les autres* », il est aussi « *un site web réalisé avec un Content Management System (CMS)* »^{vi}. Ce dernier permet la mise en ligne et la gestion des contenus, graphique et textuel. Il permet aussi de gérer facilement les pages statistiques et dynamiques du site web. (Taillant A.L., 2013, p.24) dit que selon la définition apportée par Tosca C. concernant les portails : « *il y a une mise en avant de la notion d'identification* » qui se décompose elle aussi en trois phases : « *identification, authentification et détermination des autorisations d'accès* »^{vii}. (Tosca C. ,2007) à schématisé les fonctionnalités et composants d'un portail selon la figure n°1. On peut distinguer le socle du portail qui est mis en relation avec plusieurs éléments interactif dont le CMS (Content Management System) ou système de gestion de contenus, site web générateur de bases de données, d'autres fonctions représentées par la recherche fédérée et la mise en place d'un SIGB (Système Intégré de Gestion de Bases de Données.

Articulation des principales briques d'un portail

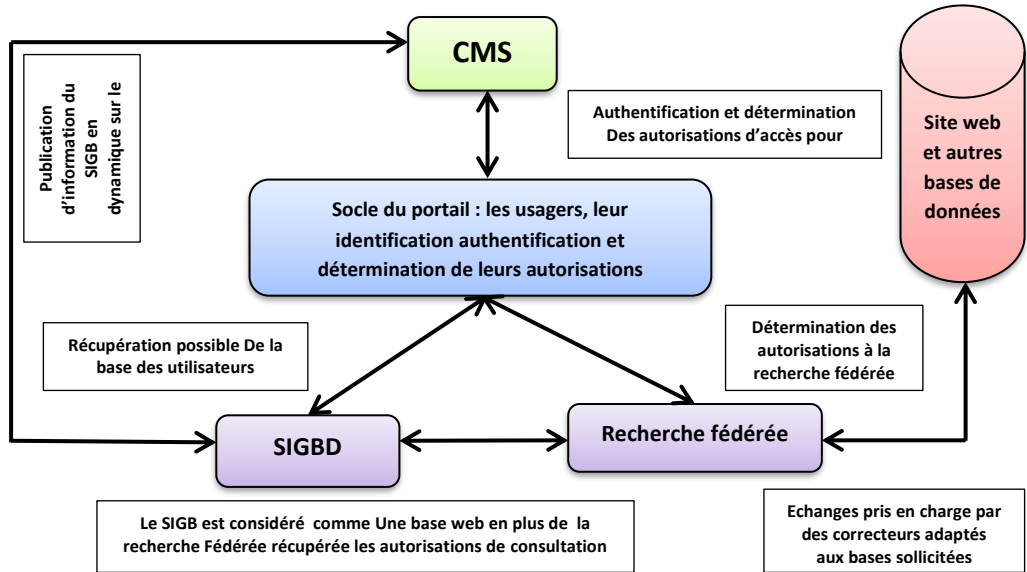


Figure n°1
D'après : (Tosca, C.2007)

2.3-Typologie des portails d'information:

Les portails d'accès à l'information sont multiples et variés, ils sont de plus en plus considérés comme moyens de raccourcir et réduire le temps de la recherche d'information pour leurs utilisateurs. La généralisation de l'usage des réseaux dont l'Internet en particulier au sein des entreprises à caractère commerciale et lucratif ainsi que dans les établissements de services comme les organismes de services publics, les institutions de documentation et d'information tels que les bibliothèques et services d'archives s'avère aujourd'hui comme une tendance qui concentre les efforts des institutions de toutes nature qu'elles soient. Cependant, nous pouvons distinguer plusieurs types de portails dédiés à des communautés variées et spécialisées selon les domaines d'intérêts. (Stiller., 2001, p.40) énumère plusieurs types de portails tel que : « *portail Internet* » destiné au grand public et accessible par le réseau internet ; « *portail d'entreprise* »^{viii} [8], qui sont généralement placé sur un intranet ou extranet et réservé au personnel d'une entreprise et peut inclure des partenaires, des fournisseurs,...etc. le même auteur indique une autre typologie qui se place d'un point de vue d'utilisateur, désigné par « *portails horizontaux* », qui ont une vocation généraliste, dans le monde de l'internet, ce type de portails sont ceux de grands sites comme Yahoo par exemple. D'autre part Henri Stiller évoque les « *portails verticaux* » qui sont

spécialisés dans un domaine ou sujets spécifiques qui s’adressent qu’a une partie d’usagers. Il y a aussi les « *portails de commerce électronique* » qui sont des sites permettant une activité commerciale en ligne. Et les « *portails d’information* » dont leur mission principale est la diffusion d’information ainsi que la satisfaction des communautés d’usagers. Dans ce même contexte (Lefèvre, P., 2001, p.195) a fait une répartition des portails selon deux typologies : il y a « *les portails à dominante applicative* » et « *les portails à dominante informative* », voir tableau n°1. Il dit aussi que : « *d’une manière générale, les portails peuvent d’abord être caractérisés par les types de clients auxquels ils s’adressent : à l’extérieur de l’entreprise, ce sont les usagers finals (grand public) ou d’autres entreprises ; à l’intérieur, les employés de cette entreprise* »^{ix}. Donc il est évident de faire la distinction entre les types de portails car leurs fonctions et la composantes de leurs destinataires/bénéficiaires sont différentes.

« Typologie des portails »

	Portails à dominante applicative	Portails à dominante informative
Tournés vers l’extérieur Utilisateurs finals B2C	Portail OBC Portails de e-commerce B2C	Portails internet généralistes
		Portails de e-commerce B2C
		Portails personnels
		Portails coopératifs
Tournés vers l’extérieur autres entreprises B2B	Portail de e-commerce B2B Portails ASP	Portails de e-commerce B2B
		Portails verticaux
Tournés vers l’intérieur employé de l’entreprise B2E	Portails ERP	Portails EIP :
		Portail de gestion de connaissances
		Portail d’analyse-aide à la décision
		Portail collaboratif
		Portail de veille-intelligence économique

Tableau n°1
Adapté de (Lefèvre, P., 2001)

2.4-Enjeux des portails d’information:

Un portail documentaire, appelé aussi système d’information documentaire est construit autour de plusieurs éléments dont la gestion des contenus en ligne, gestion de profil, possibilité d’utiliser des applications en ligne et l’interrogation simultanée de ressources hétérogènes. Ils sont définis par (Liebmann, A.M., 2002) « *comme la gestion de contenus hétérogènes à destination d’utilisateurs nombreux et repartis en différentes catégories* »^x. Ce type de portails se développe surtout à travers les institutions documentaires telles que les bibliothèques pour servir soit les communautés

de chercheur et d'étudiants soit ils sont destinés à un large public visant toutes les catégories d'utilisateurs de celles-ci. A cet effet, Installer ou développer une plateforme d'accès à l'information en ligne tel que les portails doit faire l'objet d'un grand intérêt pour l'organisation et ses partenaires. (Scopsi, C., 2008, p.16) a énuméré un certain nombre d'objectifs auxquels doit œuvrer les portails d'information dont la fédération des ressources internes ou externes, préalablement sélectionnées dans un système d'information unique^{xi}. Il s'agit aussi de proposer un catalogue collectif ; unifier et simplifier l'accès aux ressources diverses, composées de documents structurés ou non et rendre accessible des bases de données soit dans leurs version de textes intégrales ou bibliographiques. L'émergence des technologies numériques n'est pas sans impact directe sur l'accès à l'information et à la documentation numérique partagée à travers les portails spécialisés. Cette documentation électronique bouleverse le paysage de la documentation, et ce parce qu'elle implique selon (Jolly, C., 2001, p.51): « *la dématérialisation de l'information qui fait passer d'une logique de stock, longtemps dominante en matière documentaire, à une logique de flux ; la multiplication des objets documentaires, des supports et des types d'accès, ...etc.* »^{xii}. Cependant, l'intervention de ces changements multiples dans le traitement numérique de l'information crée d'autres modes de communication et de nouveaux pratiques objets de plusieurs enjeux internes et externes de l'institution qui s'en occupe. Il est évident que sur le plan interne le portail d'information peut générer des bénéfices extraordinaires sur tous les plans, à savoir, organisationnel, fonctionnel et réduire sensiblement les factures budgétaires de l'organisation puisqu'elles partagent les ressources numériques de plusieurs établissements sur la même interface en ligne. D'autre part les utilisateurs peuvent bénéficier d'une large gamme de ressources numériques telles que les bases de données.

2.5-Présentation du portail du SNDL :

La recherche académique doit être dotée d'une documentation assez riche et sur des supports variés dont l'accès aux contenus numériques en ligne. Dans cette optique les universitaires algériens par le biais du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique ont bénéficiés depuis l'année 2011 d'un accès aux bases de données en texte intégral touchant toutes les disciplines scientifiques. Le portail du SNDL selon le site Web qui lui est dédié l'a présenté comme suit : « *Système National de Documentation en Ligne (SNDL) permet l'accès à une documentation électronique nationale et internationale très riche et très variée, couvrant tous les domaines de l'enseignement et de la recherche scientifique. En termes d'accès, cette documentation est classée sous deux catégories. La première catégorie est accessible sans restriction à l'ensemble des étudiants, enseignants-*

chercheurs et chercheurs permanents au sein des campus universitaires et centres de recherche. L'autre catégorie, par contre, concerne l'aspect recherche. Elle est dédiée aux enseignants-chercheurs, aux chercheurs permanents, aux étudiants en post-graduation (Doctorants et Magisters), aux étudiants ingénieurs en fin de cycle et Master2. L'accès à cette deuxième catégorie de documentation se fait sans restriction de lieu de connexion mais exige l'obtention d'un compte individuel »^{xiii}. A travers cette plateforme en ligne permettant une réelle facilitation de l'accès aux contenus des périodiques électroniques, nous avons collecté les avis d'enseignants chercheurs de l'université de Guelma afin d'évaluer leur niveau de satisfaction vis-à-vis de l'usage du SNDL pour l'accomplissement de leurs travaux scientifiques divers.

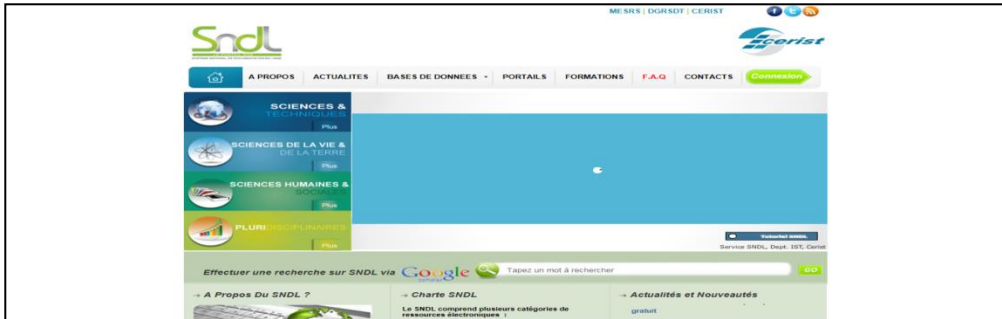


Figure n°2
« Fenêtre principale de l'interface du portail du :
(SNDL, 2018)^{xiv}

3-Méthodologie de l'étude empirique :

Cette recherche s'inscrit dans une démarche exploratoire qui consiste à vérifier l'usage de la plateforme en ligne du SNDL par les enseignants universitaires. C'est une démarche d'évaluation qualitative et quantitative permettant d'étudier les avantages et les lacunes que représente cette plateforme à ses utilisateurs. Toutefois, nous avons limité le champ de notre thème de recherche dans sa dimension démographique, chronologique et thématique. A cet effet, une enquête par questionnaire a été réalisée auprès des enseignants de la faculté des sciences humaines et sociales de l'université de Guelma d'où nous avons opté pour un échantillon exhaustif représenté par 37 enseignants (es) sur un total de 61 représentant ainsi 60.67 % de la population d'étude. Ils sont repartis sur trois départements dont les sciences de l'information de la communication et de bibliothéconomie, histoire et archéologie. Notre choix est motivé par le souci d'une pertinence élevée des résultats de l'étude. L'enquête a été réalisée pendant le premier trimestre de

l'année 2018 pour la période allant du 07 au 22 mars de l'année indiquée. Pour les besoins de notre analyse, nous avons procédé au tri à plat des données en utilisant le logiciel Sphinx version 4.5.

3.1-Analyse et interprétation des résultats de l'étude:

L'exploration des axes de l'évaluation de l'usage du portail du SNDL s'est faite selon plusieurs critères dont l'expérience professionnelle, la fréquence des visites effectuée, la vérification du degré de satisfaction des enseignants vis-à-vis du portail du SNDL, l'évaluation de l'ergonomie de son ainsi que l'organisation et la clarté de celui-ci. Nous avons aussi procédé à l'évaluation du degré de satisfaction des utilisateurs effectifs à l'égard des contenus du portail, portée sur l'ensemble des bases de données textuelles accessible via ce portail. A la fin, nous avons analysé les difficultés rencontrées par les usagers du SNDL et déterminé les causes du non usages de ce portail pour les enseignants qui l'utilisent rarement ou jamais.

3.2-Identification des répondants:

Nous avons retenu 37 usagers sur l'ensemble de la population cible, soit l'équivalent de 60.65 %, ce qui correspond à 19 enseignants permanents du département des sciences de l'information de la communication et de bibliothéconomie, 11 enseignants du département histoire et 07 enseignants du département d'archéologie en termes de pourcentage voir le tableau n°2.

Diplôme obtenu	SICB	Histoire	Archéologie	Total
Doctorat en sciences	27.0 %	10.80 %	16.20 %	54.10 %
Doctorat LMD	10.80 %	0.0 %	0.0 %	10.80 %
Magister	24.30 %	8.10 %	2.70 %	35.10 %
Total	62.20 %	18.90 %	18.90 %	100 %

Tableau n°2 :

« Répartition des répondants par département de rattachement »

Parmi l'ensemble des répondants, 70.30 % sont de sexe masculin et 29.70 % de sexe féminin. Il ressort que 54.10 % des diplômes obtenus par les répondants sont le doctorat en sciences, 35.10 % sont des magisters et 10.80 % sont les titres de doctorat LMD.

3.3-- Evaluation de l'utilisation du SNDL :

Le portail du SNDL est destiné exclusivement aux académiciens algériens regroupant les chercheurs universitaires exerçant auprès d'un établissement

d'enseignement ou de recherche et de la catégorie des étudiants en phase de recherche ayant le niveau master ou plus. Un portail est un site internet visant à offrir une variété de ressources et d'information sur une même thématique en ciblant une catégorie de public auquel il est destiné. Comme le dit (Vallet, M., 2003) il s'agit de « *constituer un espace virtuel où le visiteur sait qu'il trouvera tout ce qui l'intéresse sur un sujet ou, tout au moins, qu'il pourra s'en servir comme porte d'entrée vers d'autres sources d'information pertinentes* »^{xv}. À cet effet, un portail d'information spécialisé ou général doit répondre aux attentes des usagers en matière de tout ce qu'il diffuse ou offre comme informations et services. Les usagers des plateformes en ligne et des services virtuels via les sites web développent des habitudes, des pratiques et deviennent fidèles aux portails qui leurs permettent de restituer les informations qui les intéressent. Cependant l'accès aux ressources documentaires électronique sous forme de bases de données reste le domaine d'intérêt de la communauté des chercheurs en sciences et techniques. Dans cette optique une variété d'information circule à travers le réseau Internet, mais la pertinence de celles-ci reste approximative ou nécessite souvent une vérification approfondie. Il s'agit d'évaluer les différentes facettes des sources d'information à travers les portails qui en font l'objet. Cette étude nous a permis d'évaluer l'usage du SNDL sous plusieurs angles et apporter des réponses aux interrogations de départ, posées sur plusieurs points. Dans un premier temps les répondants sont appelés à répondre s'ils utilisent ou non le portail du SNDL. Si leurs réponses sont positives, alors ils sont invités à émettre leur avis sur les questions suivantes:

- Le degré de satisfaction des usagers compte à la conception du portail du SNDL
- La facilité et la souplesse offerte par le portail du SNDL pendant la consultation.
- Le degré de la clarté ainsi que l'organisation des contenus sur le portail du SNDL.
- Le degré de satisfaction des usagers à l'égard des services virtuels offerts et des sources électroniques accessibles (bases de données) via ce portail.

Cette étude à permis aussi de recueillir les mécontentements des usagers du SNDL, soulevé les lacunes et les faiblesses de ce portail selon leurs expériences. Selon les réponses recueillies, il se trouve que 20 répondants sur 37 utilisent la plateforme du SNDL ce qui représente 54.10 % du nombre total de la population étudiée. 17 répondants représentant 45.90 % ont affirmé qu'ils n'utilisent pas ce portail pour des raisons diverses dont le recours aux supports d'information traditionnels (format papier).

3.3.1-Usages du SNDL selon l'expérience professionnelle :

L'expérience professionnelle des répondants est de moins de 5 années à plus de 16 ans ce qui laisse supposer que les usagers sont dotés d'une connaissance importante sur les outils de recherche ainsi que les types de sources d'information. Il ressort que 32.40 % des répondants ont moins de 5 années d'expériences, 54.10 % ont de 6 à 10 ans d'expériences, 10.80 % ont 11 à 15 ans d'expériences et 2.70 % des répondants détiennent plus de 16 ans d'expériences, voir le tableau n°3.

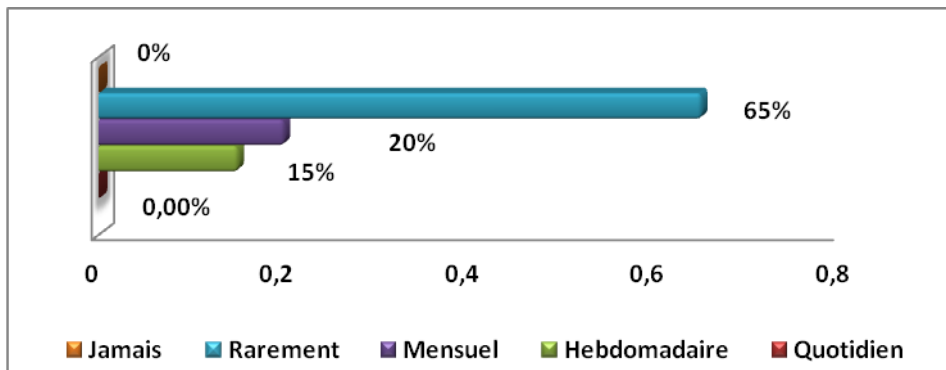
Expérience professionnelle	Oui	Non	Total
Moins de 5 ans	21.60 %	10.80 %	32.40 %
De 6 à 10 ans	24.30 %	29.70 %	54.10 %
De 11 à 15 ans	8.10 %	2.70 %	10.80 %
Plus de 16 ans	0.00 %	2.70 %	2.70 %
Total	54.10 %	45.90 %	100 %

Tableau n°3 :

« Répartition des répondants par années d'expérience professionnelle»

3.3.2-Fréquence des visites pour portail du SNDL :

A la question de savoir quelle est la fréquence des visites des usagers interrogés utilisant le SNDL, 65.0 % des répondants disent qu'ils utilisent rarement le SNDL, 20 % l'utilisent au moins une fois par mois et 15 % des répondants l'utilise au moins une fois par semaine. Voir le graphe n°1.

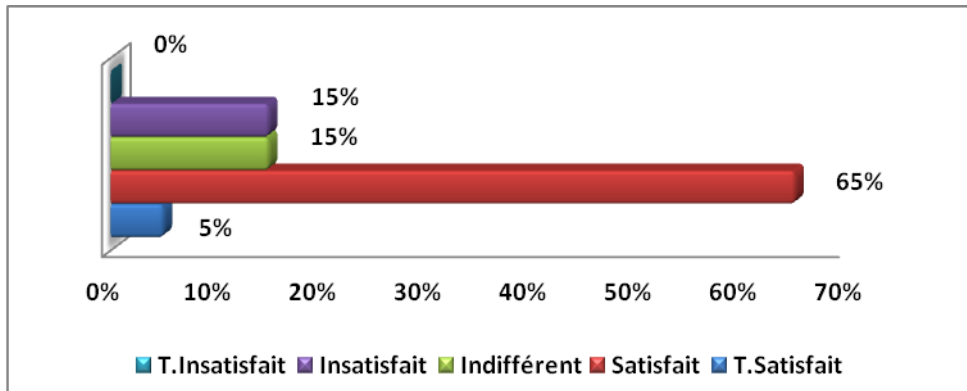


Graphe n°1 :

« Fréquence d'utilisation du SNDL »

3.3.3-Satisfaction des usagers à l'égard de la conception du SNDL :

A la question de savoir quelle est le degré de satisfaction des utilisateurs vis-à-vis de la conception du portail du SNDL, 65.0 % des répondants sont satisfait du design de ce portail et de l'ensemble de ses fonctionnalités. 15 % des répondants sont indifférents vu que ce qui les intéressent le plus c'est les contenus offerts. 15 % des répondants sont insatisfaits de la conception du portail parce qu'il y a des fonctionnalités inexistantes, n'offre pas de possibilités d'échanges et de partage d'information et n'est pas interactif. 5 % des utilisateurs ont exprimé leur pleine satisfaction à l'égard de ce portail. Voir le graphe n°2.

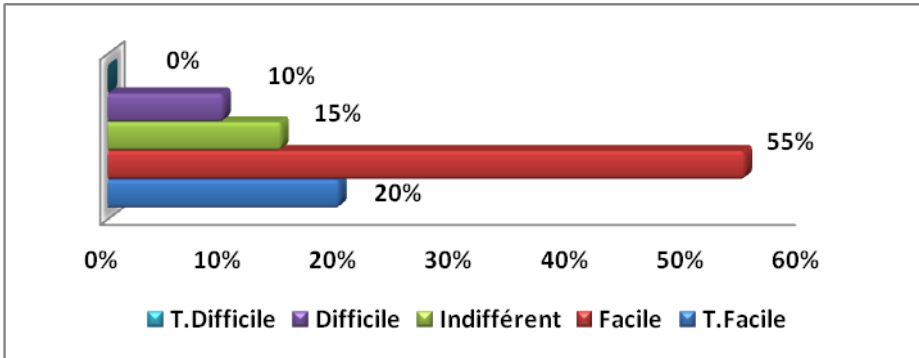


Graphe n°2 :

«Satisfaction des utilisateurs à l'égard de la conception du portail du SNDL »

3.3.4-Ergonomie du portail du SNDL :

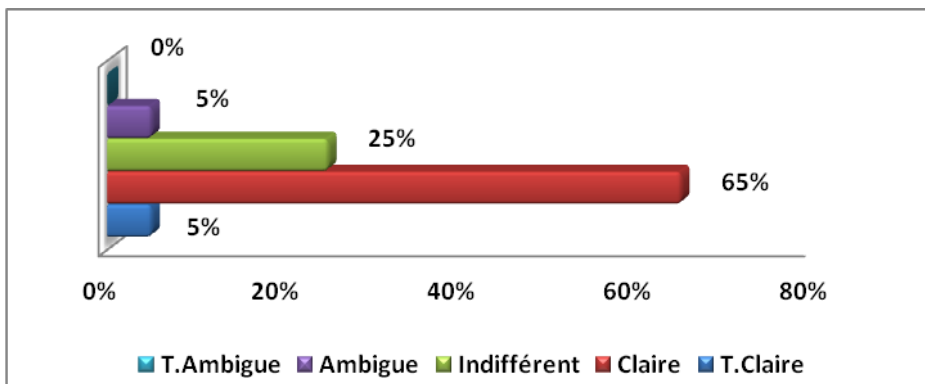
Un portail d'information doit avoir une conception ergonomique afin de faciliter l'accès, la restitution et l'utilisation de l'information. Cette ergonomie selon (Grosjean, C., 2007) « regroupe les éléments de contrôle et d'interface dont les possibilités offertes par exemple au téléchargement, impression, aux paramètres d'affichage du contenu, ...etc. »^{xvi}. Elle concerne aussi les éléments de navigation à travers l'interface web accessible à travers le portail, il s'agit essentiellement des barres de navigation principales et secondaire permettant de naviguer d'une rubrique à une autre et de pages en page au sein de l'arborescence. L'ergonomie concerne aussi les éléments sociaux et collaboratifs permettant des fonctionnalités d'échange et de partage des données entre les utilisateurs. A cet effet, notre interrogation adressé aux usagers du cherche à déterminer le degré de facilité offerte par le portail du SNDL. Il ressort que 55% des répondants utilisent facilement ce portail, 20% le trouve très facile donc d'une ergonomie très confortable, 15% sont indifférent et 10 % le trouve difficile d'usage. Voir le graphe n°3.



Graphe n°3 :
«Ergonomie du portail du SNDL »

3.3.5-Organisation et clarté portail du SNDL :

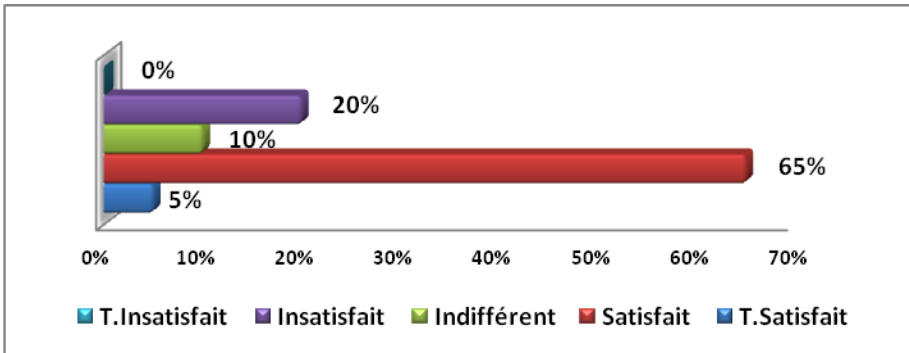
La clarté, la simplicité et l’organisation sont des éléments très important lors de la conception d’un portail d’accès à l’information de n’importe quelle entreprise ou organisation de services. L’objectif est d’assurer la rapidité de la recherche pour faire éviter aux utilisateurs la perte de temps, Il s’agit aussi d’aller droit au but. Toutefois un portail d’information doit prévoir l’affichage de toutes les orientations possible à l’utilisateur dont le nom de l’institution, slogan, produits et services offerts, liens vers la page de contact...etc. Cependant, nous nous sommes interrogé sur le degré d’organisation et de clarté du portail du SNDL, il ressort que 65% des utilisateurs trouvent que le site web (portail) est claire, 5% des répondants ont une bonne impression et le trouve très claire, 25% sont indifférents et 5% des répondants disent qu’il est ambiguë par rapport à l’organisation et à la clarté de tout ce qui est diffusé à travers le SNDL. Voir le graphe n°4



Graphe n°4 :
«Organisation et clarté du portail du SNDL »

3.3.6-Satisfaction des utilisateurs à l'égard des contenus du SNDL:

Les services offerts à travers les portails d'accès à l'information en ligne sont divers. Il peut s'agir d'informations simple et pratiques à propos de l'organisation jusqu'aux contenus numériques en version intégral. Pour cette dernière ça concerne les bases de données permettant de restituer des contenus scientifiques et techniques en texte intégral. Il s'agit des travaux de recherche publiés dans des revues à comité de lecture. A cet effet, le SNDL a été créé initialement pour permettre l'accès à des bases de données en ligne offrant le texte intégral des périodiques scientifiques sous condition d'un abonnement. Par rapport à cette option d'accès gratuit pour les universitaires algériens à des publications numériques de renommées établi, nous nous somme interrogé sur le degré de satisfaction des usagers à l'égard des services offerts représentés par les contenus des bases de données accessibles à travers le portail du SNDL. Il ressort que 65% des répondants sont satisfaits des informations qu'ils retrouvent sur le portail, 5% sont très satisfait, 10% sont indifférents et 20% des répondants sont insatisfaits de ce que leur procure le SNDL. Voir le graphe n°5.



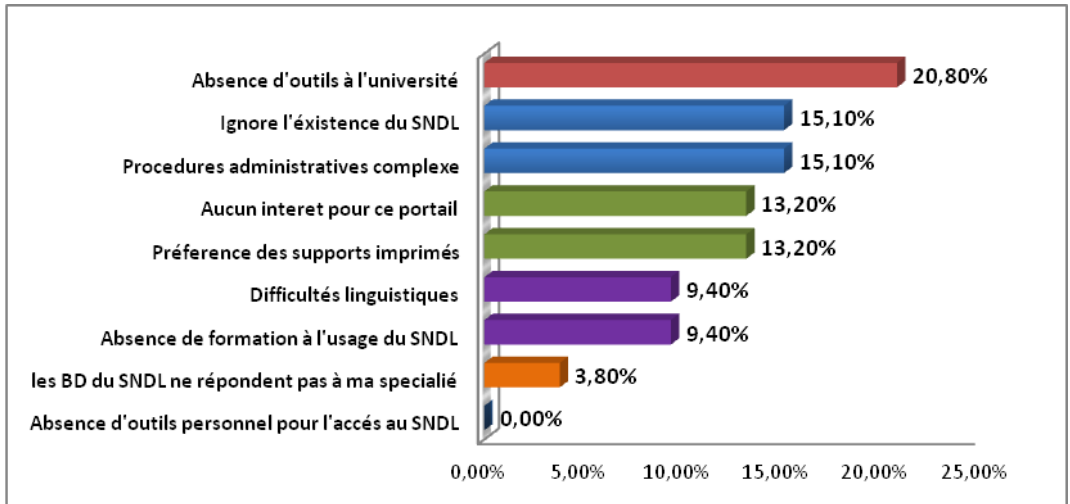
Graphe n°5 :

«Bases de données accessible à travers le SNDL »

3.4-Difficultés et causes du non usage du SNDL :

Le portail du SNDL a fait l'objet d'une évaluation par un échantillon d'enseignants dont une partie représenté par 45.9 % n'utilisent pas ce portail pour des raisons multiples et diverses. Nous avons, à travers un certain nombre de questions, essayé d'apprendre qu'elles sont les causes du non usage du SNDL par cette catégorie d'enseignant. Il ressort que 20.8 % des répondants disent que l'université n'offre pas de moyens d'accès à ce portail en ligne c'est-à-dire que les outils technologiques dont les microordinateurs et le réseau Internet font défaut. 15.10 % des répondants ignorent l'existence du SNDL. 15.10 % disent que les procédures administratives permettant

l'accès à ce portail ne sont pas simplifiées par l'administration de l'établissement. 13.20 % disent qu'ils n'affichent aucun intérêt pour ce portail. 13.20 % disent qu'ils ont une préférence pour le support papier plus que les contenus numériques (bases de données) qui nécessitent des procédures et des outils technologiques conditionnant ainsi le chercheur. 9.40 % disent qu'ils éprouvent des difficultés linguistiques c'est-à-dire qu'ils ne maîtrisent pas les langues étrangères, sachant que les contenus accessibles sont en majorité en anglais et français. 9.40 % disent que parmi les difficultés d'usage et même du non usage du SNDL revient à l'absence de session de formation et de sensibilisation des bénéficiaires. 3.80 % disent que les bases de données accessibles ne répondent pas à leurs spécialités, voir graphe n°6.



Graphe n°6 :
«Difficulté et non usage du SNDL »

4-Principaux résultats de l'enquête :

L'objectif de cette enquête destinée à évaluer l'utilisation du portail du SNDL par les enseignants de l'université de Guelma nous a permis de vérifier et déterminer la fréquence d'utilisation par les enseignants ayant recours à ce portail d'information. Cette enquête a démontrée le taux de satisfaction des usagers du SNDL vis-à-vis des contenus numériques offerts par celle-ci. Les résultats de l'enquête ont permis de comprendre et élucider les causes du non usage de ce portail par une partie des répondants. A cet effet, et en réponse aux hypothèses de départ émises, les résultats de cette enquête de terrain confirment ce qui suit :

- Plus de la moitié des enseignants de la faculté des sciences humaines et sociales de l'université de Guelma utilisent le portail du SNDL

pour effectuer leurs recherches. C'est la confirmation de notre première hypothèse, à savoir que le taux des répondants par oui représenté par 54.10 % du nombre total des enseignants. Mais toutefois, 65 % de ce taux affirment qu'ils consultent le portail du SNDL que rarement et 35 % le font d'une manière hebdomadaire (15 %) et mensuelle pour 20% des utilisateurs.

- Dans un deuxième temps, nous avons confirmé notre hypothèse disant que les enseignants qui utilisent le portail du SNDL affichent une grande satisfaction vis-à-vis de la plateforme du SNDL soit sur le volet des contenus proposés ou sur les aspects ergonomiques qui permettent la restitution des données. A cet effet, nous avons démontré que les enseignants qui utilisent le portail du SNDL sont satisfaits globalement vis-à-vis de plusieurs aspects. il ressort que 65 % des répondants sont satisfaits de la conception du site web (SNDL); 55 % jugent que l'ergonomie du portail est simple et ne demande pas de grandes compétences pour une maîtrise parfaite et optimale des ressources offertes. 65 % des répondants sont satisfaits à l'égard de l'organisation et la clarté du portail; et les contenus numériques disponibles c'est-à-dire les bases de données accessibles. 65 % des répondants ont exprimé leurs satisfactions aussi par rapport aux contenus offerts par le SNDL vu son importance et sa richesse en bases de données, bien que 20 % des répondants sont insatisfaits et 10 % sont indifférents.
- Malgré les facilitations d'accès offertes par le SNDL aux bases de données en texte intégral, mais les utilisateurs éprouvent un niveau élevé de difficultés liés à plusieurs facteurs dont l'accès aux ressources numériques à travers le portail du SNDL est moins aisé par rapport au manque de moyen d'accès au niveau de l'établissement dont le réseau internet instable voir absent la plupart des temps. Ce résultat vient confirmer notre troisième hypothèse et de ce fait, il ressort que 20 % des répondants affirment qu'il y a absence d'outils au niveau de l'établissement universitaire ; 15,10 % ignorent même l'existence de ce portail ; 15.10 % des répondants trouvent que les procédures d'inscription à ce portail sont complexes. D'autres facteurs sont aussi à l'origine de mécontentements ou même du non usage exprimé par les répondants (voir graphe n°6).

Conclusion :

L'accès aux ressources numériques est devenu une pratique incontournable pour tous les chercheurs et académiciens. Du fait que l'accélération et la

généralisation de l'usage du numérique à travers le monde qui n'est qu'un début vers l'accès à d'autres technologies de pointes à l'exemple de l'intelligence artificielle. Cependant, la réussite et l'appropriation de l'une de ces technologies du numérique tel que les portails d'information dépend de la manière dont il répond aux besoins des utilisateurs. Cela dépend de leurs adéquations avec les besoins de l'organisation, le secteur de l'enseignement supérieur par exemple, mais aussi plus largement sur la manière dont il profite à l'organisation via un retour sur investissement. Dans le cas du SNDL, il est évident que l'utilisateur doit avoir des éléments de choix par rapport aux produits et services offerts par l'organisation dont la prise en charge des facteurs de mécontentements tels que la disponibilité des bases de données en plusieurs langues, la mise en valeur des produits d'informations accessibles en ligne, compagnes d'information auprès de la communauté des chercheurs pour valoriser ces ressources documentaires numériques et permettre l'optimisation des dépenses budgétaires consacrées à ce chapitre à travers les établissements de l'enseignement supérieur algérien. Le portail du Système National de Documentation en ligne (SNDL) représente donc un outil intéressant pour accéder aux ressources scientifiques universelles. Il se présente comme une opportunité intéressante pour les universitaires algériens afin de bénéficier de la production scientifique numérique universelle abondante et multidisciplinaire.

Bibliographie:

ⁱ - Allard, Philippe (2014). Gérer la communication numérique communale : guide pratique 2.0 à destination des communes. Liège :Edi. Pro, 291 p. [En ligne] disponible sur: https://books.google.dz/books/about/G%C3%A9rer_la_communication_num%C3%A9rique_commu.html?id=5pYNAAwAAQBAJ&printsec=frontcover&source=kp_read_button&redirect_esc=y#v=onepage&q&f=false

ⁱⁱ - Lefèvre, Philippe (2001). Les portails d'accès à l'information. *documentaliste-Sciences de l'Information*, 2001/3 vol.38, p.188-196. [En ligne] disponible sur: [http://www.cairn.info/revue-documentaliste-sciences-de-l-information-2001-3-page-188.htm]

ⁱⁱⁱ - Maisonneuve, Marc (2003). Recherche multibases : de nouveaux outils pour accroître l'autonomie des usagers. *Documentaliste-Sciences de l'information*, 2003, vol.40, n°3, p.214-217. [En ligne] disponible sur: <https://www.cairn.info/revue-documentaliste-sciences-de-l-information-2003-3-page-214.htm>

^{iv} - Stiller, Henri (2001). « Le portail, outil fédérateur d'information et de connaissances », *Documentaliste-Sciences de l'Information* 2001/1 (Vol. 38), p. 39-42. [En ligne] disponible sur: <https://www.cairn.info/revue-documentaliste-sciences-de-l-information-2001-1-page-39.htm>

- v - Lefèvre Philippe (2001). Les portails d'accès à l'information. *documentaliste-Sciences de l'Information*, 2001/3 vol.38, p.188-196. [En ligne] disponible sur: [<http://www.cairn.info/revue-documentaliste-sciences-de-l-information-2001-3-page-188.htm>]
- vi - Taillant, Anne-Laure (2013). Les enjeux d'un portail documentaire dans la mise en place des formations paramédicales. CNAM, 2013. 78 p. [En ligne] disponible sur: [https://memsic.ccsd.cnrs.fr/mem_00945580]
- vii - Tosca, Consultants (2007). Les logiciels portails pour bibliothèques et centres de documentation : l'offre d'outils de recherche fédérée et de gestion de contenu. Paris : ADBS éd., 2007. 215 p. in : Taillant, Anne-Laure. Les enjeux d'un portail documentaire dans la mise en place des formations paramédicales. CNAM, 2013. 78 p. [En ligne] disponible sur: [https://memsic.ccsd.cnrs.fr/mem_00945580]
- viii - Stiller, Henri (2001). « Le portail, outil fédérateur d'information et de connaissances », *Documentaliste-Sciences de l'information*. 2001, vol.38, n°1. P.39-42. Repéré à : [<https://www.cairn.info/publications-de-Stiller-Henri--34628.htm>]
- ix - Lefèvre, Philippe (2001). Les portails d'accès à l'information. *documentaliste-Sciences de l'Information*, 2001/3 vol.38, p.188-196. [En ligne] disponible sur: [<http://www.cairn.info/revue-documentaliste-sciences-de-l-information-2001-3-page-188.htm>]
- x - Liebmann, Anne-Marie (2002). Portail documentaire : une approche participative. In bases n°179,2002. P.1-3
- xi - Scopsi, Claire (2008). Construire un portail ! Oui, mais comment ? *Documentaliste-Sciences de l'information*, 2008, vol.45, n°3, p16-17. [En ligne] disponible sur: [<https://www.cairn.info/revue-documentaliste-sciences-de-l-information-2008-3-page-14.htm>]
- xii - Jolly, Claude (2001). « BIBLIOTHEQUES UNIVERSITAIRES ». *Bulletin des bibliothèques de France (BBF)*, 2001, n° 6, p. 50-54. [En ligne] disponible sur: <http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2001-06-0050-004> consulté le 19/03/2018
- xiii - <http://www.cerist.dz/index.php/fr/portails/243-sndl>
- xiv - <https://www.sndl.cerist.dz/>
- xv - Valet, Mathieu (2003). Le portail d'information. [En ligne] disponible sur: <http://www.web1901.org/article122.html>
- xvi - Grosjean, Claude (2007). Ergonomie des portails d'entreprise : une conception modulaire et ludique. [En ligne] disponible sur: <http://www.qualitystreet.fr/2009/12/03/ergonomie-des-portails-dentreprise-une-conception-modulaire-et-ludique/bbf-2018-06-0027-004>>. ISSN 1292-8399